

يوميّات برلماني



حسين حسن نرمو

یومیّاتُ برلمانیّ

حسین حسن نرمو

2025

عنوان الكتاب: يوميات برلمانيّ

الكاتب: حسين حسن نرمو

الإخراج الفني والغلاف: عبدالرحمن بامهرنى

صورة الغلاف: كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني - الدورة
الرابعة.

مطبعة: طهران

رقم الإيداع: (D-/2706/25)

الإهداء

إلى

- عائلتي الغالية في المانيا، التي كانت الداعم الأكبر لي على إمتداد سنوات عملي في البرلمان ولحد الآن. بفضل صبرهم وتشجيعهم الدائم، أكملت مسيرتي بثقة وإصرار.
- أشقائي الأعزاء، الذين كانوا دوماً مصدر قوتي وسندي في كل مرحلة من رحلتي، وأخص بالذكر أخي العزيز نوزاد، الذي كان رفيقي في كل خطوة، ومصدر قوتي في كل مراحل عملي. لولا حماسه ودعمه المستمر لي، لما تمكنت من تجاوز التحديات وتحقيق ما وصلت إليه.
- كل قارئ فاضل قرّر أن يقتطع جزءاً من وقته ليقرأ ما سطّره قلمي المتواضع، فالكلمات لاكتسب معناها إلا بعيون من يقرأها.
- لكم جميعاً أسمى عبارات التقدير والأمتنان.

المقدمة

الحياة البرلمانية هي المرآة العاكسة لنبض الشعوب وتوجهات الدول، وهي الساحة التي تلتقي فيها الأفكار وتتصادم فيها المواقف، حيث تُبنى السياسات وتُصاغ القوانين التي تُشكّل ملامح حياة الأفراد والمجتمعات. البرلمان، بوصفه ممثلًا للشعب، يقف في قلب هذه المعادلة الصعبة، حاملاً على عاتقه مسؤولية الجمع بين أحلام الناس ومتطلبات الواقع، وبين المبادئ التي يؤمن بها والضرورات التي تفرضها تعقيدات الحياة السياسية.

عندما دخلت قبة البرلمان لأول مرة في 2010.06.14 كنت أحمل في داخلي ثقلًا كبيرًا من الطموحات والآمال، مدرّكًا حجم المسؤولية التي وضعتها ثقة الشعب على كاهلي. كان الحلم واضحًا: المساهمة في إحداث تغيير ملموس في واقع تحكمه تعقيدات السياسة وتشابكات المصالح. ورغم أنني كنت مستعدًا للسير في طريقٍ وعيرٍ مليءٍ بالتحديات، إلا أنني لم أتوقع أن أجد نفسي أمام مشهدٍ أكثر تعقيدًا مما تخيلت، حيث يتجلى التحدي الأكبر في الموازنة بين الممكن والمطلوب، وبين القيم التي آمنت بها من جهة والواقع السياسي الصارم من جهة أخرى.

سبع سنوات قضيتها تحت قبة البرلمان، عبر دورتين نيابيتين (الدورة الثانية 2010 - 2014 والدورة الرابعة 2018 - 2021)، كانت مليئةً بالتجارب العميقة والصراعات التشريعية والرقابية. خلال هذه الرحلة، شهدت نجاحاتٍ عززت إيماني بقدرة العمل الجماعي على إحداث التغيير، وإخفاقاتٍ علمتني دروسًا قاسية عن طبيعة السياسة وتعقيداتها. تفاعلت مع شخصياتٍ حملت أحمالًا كبيرة، كما حملت مصالح وأجندات متفاوته. رأيت كيف تُصنع القرارات وتُدار الأزمات، وكيف أن شعرة رفيعة تفصل أحيانًا بين النجاح والفشل، يحددها صبرٌ أو تنازلٌ مدروس.

هذا الكتاب ليس مجرد تسجيل ليومياتي كبرلماني، بل هو شهادة صريحة أضعها بين يدي القارئ بكل شفافية ووضوح، بعيداً عن الزخرفة أو التبرير. إنه محاولة للكشف عن كواليس العمل البرلماني بتفاصيله الدقيقة، من نقاشات القوانين إلى الصراعات التي تدور خلف الأبواب المغلقة. ومن خلال هذه الصفحات، أروي قصة الرحلة التي جمعت بين الأمل في التغيير والإحباط أمام تعقيدات البيروقراطية وضغوط المصالح السياسية.

ما تقرأه بين يديك، أيها القارئ اللبيب، ليس مجرد تدوينة تسرد لحظات عابرة داخل أروقة البرلمان، بل هو نافذة تُطلُّ على تجربة زمنية تعكس واقعاً عشت في تلك الفترة. هذه الأسطر الكثيرة تحمل في طياتها تفاصيل قد تبدو شخصية، لكنها في جوهرها تحمل رسالة أعمق: دعوة إلى التفكير النقدي في آليات صنع القرار داخل المؤسسات التشريعية، وتأثير تلك القرارات على المجتمع بأسره. أطمح أن يجد القارئ بين السطور إجابات عن تساؤلاته، أو فرصة لتوسيع رؤيته حول العمل البرلماني بعيداً عن الشعارات الجوفاء والخطابات السياسية الممجوجة.

من خلال هذه اليوميات، أهدف إلى تقديم صورة حقيقية وصادقة لتجربتي، بعيداً عن المثالية أو التبرير. أريد أن أضع القارئ أمام حقائق الحياة البرلمانية بكل تحدياتها وتعقيداتها، حيث يتطلب النجاح مزيداً من الصبر والمثابرة وسط صراعات خفية وضغوط لا تنتهي. الكتاب ليس محاولة للدفاع أو التبرير؛ إنه توثيق وتحليل لتجربة قد تكون نافذة لمن يرغب في فهم السياسة من الداخل، أو أرضية لمن يفكر في خوض غمارها مستقبلاً.

بعد احتلال تنظيم داعش لقضاء سنجار في أغسطس 2014، عملتُ مع زملائي من أعضاء البرلمان الإيزيديين بكل جهد لكي نكون صوتاً قوياً يدافع عن حقوق الإيزيديين داخل مجلس النواب العراقي. ركزنا على لعب دور محوري في تسليط الضوء على معاناة مجتمعنا، وسعيًا للمساهمة الفاعلة في صياغة وتشريع قانون الناجيات

الإيزيديات رقم 8 لعام 2021. يهدف هذا القانون إلى معالجة بعض الأضرار الجسدية والنفسية والاجتماعية والمادية التي تعرضت لها الناجيات جراء جرائم تنظيم داعش، فضلاً عن إيصال صوت النازحين وجميع ضحايا داعش إلى المنابر الدولية والمنصات العالمية، والسعي الحثيث لإنصافهم، "أي الضحايا"، عبر تحقيق العدالة بكافة تجلياتها.

يمثل هذا المنجز الكتابي توثيقاً حياً وشهادة عينية صادقة لمرحلة مليئة بالتحديات والفرص، والتي كنت محظوظاً بأن أكون جزءاً منها. أستعرض من خلاله أبرز المحطات التي تركت أثراً عميقاً على قراراتي وأسهمت في تشكيل رؤيتي السياسية، بهدف إتاحة نافذة للقارئ تُطل على تفاصيل وكواليس العمل التشريعي بجميع جوانبه، التشريعي والرقابي بمختلف أبعاده.

قد تُثير هذه اليوميات استياء بعض الأطراف الحزبية أو الشخصيات السياسية، نظراً لما تتضمنه من سرد واضح وصريح للمواقف والتجارب التي عايشتها. ومع ذلك، أتمسك بإيماني بأن قول الحقيقة واجب لا يمكن التراجع عنه، بغض النظر عن التبعات المترتبة على ذلك ولن أخاف من لومة لائم، لأنني أضع هذه الشهادة أمام ضمير القارئ والتاريخ، وأترك الحكم لهما، كونهما الحكمان الحقيقيان. فالحقيقة، وإن كانت مرةً أحياناً، هي الأساس الذي تُبنى عليه الثقة بين الشعب وممثليه، وأنا مؤمن بأن الكلمة الصادقة قد تواجه العواصف، لكنها تبقى راسخة في الذاكرة الجماعية، بينما يزول الزيف مع مرور الزمن.

حاولت قدر المستطاع أن أكتب يومياتي بلغة بسيطة وواضحة لتسهيل فهم القراء من مختلف الخلفيات، مع جعل الأسلوب سردياً وشيقاً، وتحقيق توازن بين الجانب الشخصي والمهني ضمن نهج يعكس شجاعة في الطرح والتزاماً بالمصداقية. فالتاريخ لا يُكتب لإرضاء طرف دون آخر، بل لتوثيق الحقيقة كما هي. إن توثيق المواقف والأحداث دون تزييف أو محاباة هو مسؤولية أخلاقية تجاه الأجيال القادمة، وهو

ما يجعل من هذه اليوميات " حسب قناعتني " شهادة حية على فترة حرجة من تاريخ العراق والإيزيديين على وجه الخصوص.

وهكذا، بين الأمل والتحدي، بين الطموح والواقع، بين الأحلام والإرادة الصلبة، تبدأ فصول هذه اليوميات.

والله ولي التوفيق.

حسين حسن نرمو

مدينة ايسن الألمانية / نهاية مارس 2025

الفصل الأول

مجلس النواب العراقي

الدورة النيابية الثانية (2010-2014)

مبنى قصر المؤتمرات¹ (البرلمان)

قصر المؤتمرات، التي تُعرف اليوم كمقرّ لمجلس النواب العراقي عبر دوراته الخمس المتعاقبة، كانت في الأصل مخصّصة للمؤتمرات منذ إنشائها في ثمانينات القرن الماضي . قبل أن تصبح مقراً للبرلمان، استُخدمت من قبل الجمعية الوطنية والمجلس الوطني، وربما حتى مجلس الحكم خلال فترة الحاكم المدني بول بريمر . يتكوّن القصر من ثلاثة طوابق إضافة إلى طابق تحت الأرض ويضم قاعات عديدة مخصصة للاجتماعات والندوات، بما في ذلك قاعة رئيسية كبيرة وأخرى فرعية . يتميزّ المبنى بهيكله الخارجي المصنوع من الخرسانة المسلحة والمقاومة للرصاص، كما أن النوافذ مزوّدة بزجاج شديد السماكة يُستخدم عادة في السيارات المصفحة . جدير بالذكر أن هذه البناية كانت بالأصل تابعة لوزارة الثقافة والإعلام العراقية . مع ذلك، وبسبب احتياجات مجلس النواب التي تفوق تجهيزاتها الأصلية، خضعت البناية لتحويلات وتعديلات عديدة . لم تكن الغرف والمكاتب الأصلية كافية لأعمال البرلمان، لذا جرت تغييرات كبيرة شملت تضيق الممرات الواسعة وإنشاء العشرات، وربما المئات، من المكاتب والغرف الصغيرة لتلبية احتياجات اللجان الدائمة، مكاتب الكتل السياسية، ودوائر البرلمان المختلفة . هذه التعديلات أثّرت بشكل كبير على مظهر المبنى، سواء من الداخل أم الخارج، حيث تم تركيب عدد هائل من أجهزة التكييف والتبريد الفردية لتعويض النظام المركزي العملاق الذي كان موجوداً فيه أصلاً .

1. قصر المؤتمرات من القصور التي تم تشيدها في الثمانيات من القرن المنصرم وأثناء الحرب العراقية الإيرانية ومن قبل الحكومة العراقية أثناء حكم صدام حسين، مواصفاته من القصور المدرّعة، تصميمه أصلاً كانت للأجتماعات الموسعة والمؤتمرات، ملكيتها لحد الآن تابعة لوزارة الثقافة والأعلام العراقية.

إذا جاء مصمّم هذا المبنى ورأى حال هيكله الحالي والتشوهات التي طرأت عليه بفعل هذه التعديلات، لا شك أنه سيصاب بصدمة عميقة قد تدفعه لليأس من رؤيته لمشروع تصميمه وقد فقد هويته الأصلية.

(2)

لقاءات مع قادة الكتل السياسية (المالكي أخيراً)²

بعد إجراء الانتخابات البرلمانية الثانية في العراق عام 2010، وتحديدًا في السابع من آذار، ظهرت خلافات حادة بين الكتلتين الرئيسيتين بعد إعلان النتائج. حصلت قائمة "العراقية" برئاسة الدكتور إياد علاوي³ على المرتبة الأولى بـ 91 مقعدًا، بينما جاءت "ائتلاف دولة القانون"⁴ برئاسة السيد نوري المالكي في المرتبة الثانية بـ 89 مقعدًا. نتيجة لذلك، لجأت الأطراف الخاسرة إلى تفسير الدستور وفق رؤاها لتشكيل تحالف كبير داخل البرلمان، عُرف لاحقًا بـ "التحالف الوطني". استمرت الخلافات لأكثر من ثمانية أشهر قبل أن

2. نوري كامل محمد حسن أبو المحاسن المالكي (مواليد 20 / حزيران / 1950) رئيس مجلس الوزراء العراقي الأسبق لدورتين بين عامي 2006 – 2014 ونائب رئيس الجمهورية من عام 2014 حتى 11 / آب / 2015، وهو الأمين العام لحزب الدعوة وترأس إئتلاف دولة القانون ليحصل على 89 مقعداً برلمانياً عام 2010.

³ أياد هاشم حسين علاوي الربيعي (31 / مايو / 1944)، سياسي عراقي، تولى رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة بعد مجلس الحكم العراقي وذلك بالفترة من 28 / يونيو / 2004 إلى 06 / أبريل / 2005، ترأس قائمة العراقية في الانتخابات البرلمانية للدورة الثانية وفازت القائمة بـ (91) مقعداً مقابل (89) مقعداً لدولة القانون.

⁴ إئتلاف دولة القانون - تحالف سياسي عراقي متعدد الكيانات، يتزعمه حزب الدعوة، تشكل عام 2009 برئاسة نوري المالكي.

يتم التوصل إلى اتفاق سياسي في أربيل مكن المالكي من الحصول على دعم الكتل الكردستانية على حساب قائمة "العراقية"⁵، وذلك إثر تفاهات بين المالكي والسيد مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان حينذاك.

بعد تكليف السيد نوري المالكي بتشكيل حكومته الثانية بقرار من رئيس الجمهورية جلال طالباني⁶، الذي منحه مهلة دستورية لمدة ثلاثين يومًا لتقديم تشكيلته الحكومية إلى البرلمان، بدأ السعي لضمان تمثيل المكونات المختلفة. هنا برز دورنا كنائبين أيزيديين، حيث رأينا أهمية التحرك لضمان حصول المكون الأيزيدي على حقبة وزارية في تلك الحكومة. وبدعم من الدكتور ميرزا دنايي والنائبة فيان دخیل، أجرينا اتصالات مع الكتل السياسية الشيعية والسنية وقيادة البرلمان سعيًا لتحقيق هذا الهدف.

خلال لقاءاتنا مع ممثلي الكتل السياسية، حصلنا على وعود إيجابية من بعض الجهات، بينما أبدى البعض الآخر تحفظات. أذكر أن السيد قصي السهيل، النائب الأول لرئيس البرلمان حينها والمقرب من تيار السيد مقتدى الصدر⁷، قال لنا إن المكون الأيزيدي وضع كل أوراقه في يد التحالف الكردستاني، مما يعني أن حصتنا يجب أن تأتي من ذلك التحالف.

⁵ القائمة العراقية - تحالف سياسي ليبرالي، يضم أحزاباً سنياً وشيعياً وكوردياً، بقيادة رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي، في انتخابات عام 2010 حصلت على 91 مقعداً وهي كانت الفائز الأول قبل تشكيل التحالف الوطني من الكتل الشيعية داخل مجلس النواب العراقي عام 2010.

⁶ جلال حسام الدين نوري الطالباني (12 / 11 / 1933 – 03 / 10 / 2017)، سياسي كوردي عراقي، الرئيس السابع للعراق من (07 / 04 / 2005 – 24 / يونيو / 2014).

⁷ مقتدى الصدر – تولى 04 / آب / 1974، رجل دين شيعي عراقي، ويرأس أكبر تيار شيعي في العراق، لديه جناح مليشياوي.

أما لقاءنا بالسيد نوري المالكي، المكلف بتشكيل الحكومة، فقد استمر لأكثر من المدة المحددة (20 دقيقة). خلال اللقاء، أكد المالكي عزمه توسيع الكابينة الحكومية لضمان تمثيل جميع مكونات الشعب العراقي، وأبدى نية مناقشة ترشيح شخصية أيزيدية لتولي حقيبة وزارية مع السيد مسعود بارزاني خلال مشاركته بمؤتمر الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل. ووجه حديثه للنائبة فيان دخیل مقترحاً ترشيحها لوزارة المرأة التي كانت ضمن الوزارات المستحدثة في التشكيلة الموسعة للحكومة.

إلا أن النائبة فيان أظهرت ترددًا وقتها وفضلت منح نفسها بعض الوقت للتفكير. شخصيًا، كنت ممن شجعوها على قبول الترشيح، لكنني أدركت لاحقًا أن بديلها في القائمة كان عضوًا من "الاتحاد الوطني الكردستاني"، وربما كان هذا عاملاً دافعاً وراء تردددها. أضف إلى ذلك احتمال وجود تعليمات حزبية لم تفسح المجال لترشحها.

للأسف، لم يتم ترشح النائبة فيان. وبدلاً منها، تم تعيين شخصية أيزيدية من سنجار⁸ لتولي وزارة "شؤون المجتمع المدني"، لكنها لم تدم طويلاً بسبب تقليص الحكومة ودمج بعض الوزارات أو إلغائها نتيجة ضغوط متعددة، أبرزها الشعبية منها. وكانت وزارة المجتمع المدني من بين الوزارات التي ألغيت.

⁸ الاستاذ دخیل قاسم حسون من (28-4-2003) لغاية (14-2-2011) كان قائمقام قضاء سنجار وهو اول إيزيدي يتسمن منصب القائمقام. وتسمن منصب وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني بتاريخ 2011.02.13.

معهدا السلام والقانون الدولي⁹

لأشك أن الأزمات، لا سيما تلك التي تضرب على مستوى العالم، تستدعي تحرك العديد من المنظمات والمعاهد والجمعيات والمؤسسات، تحت مسميات مختلفة، بهدف تقديم الدعم والمساعدة للشعوب المتضررة في تلك المناطق. هذه الشعوب غالبًا ما تعاني من شتى أنواع الظلم والاضطهاد، سواءً كان ذلك بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات السياسية. وفي ظل هذه الظروف، تصبح الحاجة ملحة للحصول على دعم من الحكومات أو المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة وسائر المؤسسات الإنسانية المنتشرة حول العالم. في هذا السياق، يبرز دور العديد من هذه الكيانات تحت مسمى "منظمات المجتمع المدني"، حيث تسعى لتقديم العون للشعوب المتضررة. وبينما تهتم بعضها بمساعدة الجميع دون تمييز، توجد أخرى متخصصة في معالجة قضايا مكونات محددة داخل الدول ذات التنوع العرقي أو الديني أو المذهبي، كما هو الحال في العراق. لكن مع ذلك، يجدر بي الإشارة إلى أنني لا أستبعد وجود مصالح وأهداف خاصة خلف بعض هذه المنظمات، خصوصًا تلك التابعة لجهات خارجية. فهناك احتمال بأن يكون لهذه الجهات ارتباطات بأجهزة استخبارات أو كيانات سياسية تعمل

9. معهد السلام الدولي، مؤسسة مستقلة غير ربحية تعمل في المجال البحثي والسياسي مقرها في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، تأسست في عام 1970... معهد القانون الدولي منظمة تأسست عام 1873، تهدف إلى دراسة ونشر القانون الدولي، يعمل مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين والمجتمع المدني من أجل تطوير وتعزيز قوانين ومؤسسات حقوق الإنسان.

على تعزيز نفوذها في الدول التي تواجه أزمات عبر هذه النشاطات. في بداية انضمامي لمجلس النواب العراقي بعد انتخابات عام 2010 وتمثيلي للمكون الإيزيدي ضمن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، تلقيت دعوة غير مباشرة عبر وسطاء لحضور اجتماع نظمته معاهد أمريكية تُعنى بقضايا السلام والقانون الدولي. انعقد الاجتماع في أحد فنادق بغداد بمنطقة أبو نواس، وكان الهدف المعلن آنذاك هو إقامة ورشة عمل. عند حضوري، لاحظت أن أغلب المشاركين ينتمون إلى الأقليات العراقية، مثل الإيزيديين والمسيحيين والصابئة المندائيين والشبك. كما كان هناك ناشط قدم نفسه على أنه "لا ديني"¹⁰ الهدف الأساسي من اللقاء كان بحث إمكانية تشكيل تحالف جديد يجمع المكونات المذكورة تحت مسمى "تحالف الأقليات"¹¹. "ويبدو أنه لاحقاً تم فعلياً إنشاء هذا التحالف، واتخذ أربيل مقره الرئيسي. من الجدير بالذكر أن التحالف يتسم بنشاط مستمر ويعقد انتخابات دورية لاختيار هيئة إدارية له. كما أنه يحظى بوجود لافت وصدى واسع في إقليم كردستان، نظراً لتنوع المكونات العراقية الأصيلة الحاضرة في المنطقة.

¹⁰ هوكر جتو من الشخصيات المعروفة على مستوى المجتمع المدني والأعلام أيضاً، حيث قدم نفسه منذ أمد بأنه ألغى كلمة الدين من قاموسه وربما بطاقته الوطنية الشخصية، ليتفرغ الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام والأقليات بشكل خاص.

¹¹ تحالف الأقليات، تم تشكيله بدعم وجهود معهدي السلام والقانون الأمريكيين، ولحد الآن موجود تحت نفس المسمى وبإسم الأقليات، مقره في أربيل حالياً

دعوة من المنظمات مع نكتة

تلقيت دعوة من إحدى المنظمات المهتمة بشؤون الأقليات، لحضور لقاء في بغداد، تحديداً في منطقة أبي نواس بأحد فنادقها. كان من بين الحضور الأخ المرحوم عيدو باباشيخ، والأخ غسان سالم، وهو من مثقفي ناحية بعشيقية ورئيس رابطة التآخي والتضامن حينها. اتفقنا على السفر معاً عبر الخطوط الجوية العراقية. وقتها كانت الدورة الانتخابية البرلمانية الثانية في بدايتها، ولم تُعقد الجلسات الرسمية بعد بسبب الخلافات حول تشكيل الحكومة بقيادة نوري المالكي للفترة ما بين 2010 و2014.

عند وصولنا إلى مطار بغداد الدولي، كانت الأجواء الأمنية مشحونة. عملية تنقل المسافرين من المطار إلى العاصمة كانت تحت إشراف شركة أمنية مسؤولة عن تأمين النقل باستخدام سيارات خاصة يقودها سائقون موثوق بهم ومعتمدون من الشركة. راجعنا مكتب الشركة الأمنية داخل المطار، ودفعنا أجرة السيارة بموجب وصل قبض مكتوب عليه اسم السائق الذي سيقوم بنقلنا إلى فندق شوان في أبي نواس.

خارج بناية المطار، التقينا بالسائق، وكان شاباً في أوائل الثلاثينيات من عمره، بهلامح بسيطة ولحية خفيفة. من حديثه لاحقاً، فهمنا أنه غير ملتزم دينياً، وإنما يعكس الواقع الصعب في العراق ما بعد التغيير. أثناء الرحلة الطويلة إلى وسط بغداد، بدأ السائق بالتعبير عن استيائه من الأوضاع السياسية والمصاعب التي يواجهها المواطنون، موجهاً اللوم للقيادات العليا بما في ذلك رئيس الوزراء المكلف.

في منتصف الطريق، حاول المرحوم عيدو باباشيخ إدخال جوٍ من الدعابة فسأله: "أنت تحدثت عن رئيس الوزراء، لكن ما رأيك برئيسنا مام جلال؟". رد السائق ساخراً بأن مام جلال منشغل بسمنته وبطنه الكبير ليرى ما يجري في البلد! هنا تدخلت

وقلت للأخ عيدو بالكوردية: "كافي اللعب معه، لا تأخذ الأمور أكثر من اللازم". بقينا صامتين حتى وصلنا الفندق.

حين نزلنا من السيارة وأفراغ السائق أمتعتنا، أعطيته بقشيشاً إضافياً بقيمة 25 ألف دينار بعدما أكدنا له أننا ننتمي لجماعة مام جلال. شعر بالخرج وتراجع عما قاله قائلاً إنه لم يكن يقصد الإساءة، مبرراً موقفه بأنه من شهربان بمحافظة ديالى وجدته كردية. ابتسمت له وقلت: "لا بأس. استمتع براحتك، ومام جلال يحب مثل هذه النكات والمقالب."

(5)

معهدا السلام والقانون الدولي أيضا

ذكرنا في اليومية الثالثة الحديث عن إمكانية تشكيل تحالف باسم الأقليات. هذا التحالف شمل منظمات، روابط، ومؤسسات تُعنى بشؤون الأقليات، إلى جانب اجتماعات مع شخصيات بارزة ومثقفين من أبناء تلك المكونات .

بعد الانتخابات البرلمانية للدورة الثانية في عام 2010، شهد المشهد السياسي صعود عدد كبير من المرشحين الذين ينتمون إلى الأقليات المختلفة مثل الأيزيديين، المسيحيين، الصابئة المندائيين، والشبك. بلغ عدد النواب الممثلين لهذه المكونات 14 نائباً، توزعت انتماؤاتهم كالتالي: سبعة نواب أيزيديين (ممثل الكوتا، خمسة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وواحد من الاتحاد الوطني الكردستاني الذي هو كاتب هذه اليوميات)، خمسة نواب مسيحيين (ثلاثة من الحركة الديمقراطية الآشورية، واثنان من المجلس الكلداني السرياني)، نائب واحد عن الصابئة المندائيين، وآخر عن الشبك محسوب على الحزب الديمقراطي الكردستاني .

كانت جهود معهدي السلام والقانون الدولي منصبة على تنسيق العمل مع الفائزين من ممثلي الأقليات بهدف تأسيس كتلة برلمانية مستقلة تحمل اسم المكونات، تضم جميع النواب البالغ عددهم 14 نائباً. ورغم وجود محاولات جادة لتحقيق هذا الهدف والاتفاق على إعلان التكتل البرلماني الجديد في أولى الجلسات البرلمانية بتاريخ 11 نوفمبر 2010 - والتي بقيت جلسة مفتوحة منذ شهر حزيران - إلا أن تلك المساعي لم تكلل بالنجاح .

للأسف، بعد انتهاء الجلسة، وبدلاً من التوجه وفق الاتفاق إلى المركز الإعلامي لمجلس النواب للإعلان عن التكتل باسم الأقليات، تقاعس بعض النواب المرتبطين بجهات معينة ولم يلتزموا بالوعود التي قطعوها لمعهد السلام ومعهد القانون الدولي. هذا التملص كان دون شك عاملاً مؤثراً على فشل تلك الخطوة التي كانت تهدف لتعزيز الحضور البرلماني للأقليات وتنظيم جهودهم المشتركة.

(6)

إستمرار المحاولات لدعم نواب الأقليات

على الرغم من عدم الإعلان عن تشكيل تكتل برلماني يضم النواب الأربعة عشر الممثلين للأقليات، ورغم الحديث سابقاً عن انسحاب بعضهم من الاتفاق والالتزامات الممنوحة للمعهدين المعنيين، إلا أن تلك الخطوة أثارت تساؤلات حول جدوى الإنجاز المحتمل. فالواقع يشير إلى أن هذين المعهدين، رغم دعمهما لممثلي المكونات (الأقليات)، كانت لديهما أجندات مخفية ترافق ذلك الدعم. مع ذلك، ومن وجهة نظري، لو أعلن عن تشكيل هذا التكتل البرلماني، لكان بإمكاننا تقديم فوائد ملموسة لأبناء مجتمعنا من خلاله، مع الحفاظ على ولائنا للأحزاب التي دعمت وصولنا إلى البرلمان في ذلك الوقت.

أعتقد أنه لو أظهرنا الجدية وحُسن التعامل مع أحزابنا، مع تعزيز شخصيتنا المعنوية، لما كان هناك اعتراض من قبل تلك الأحزاب على إعلان تشكيل التكتل النيابي. بل على العكس، ربما كان هذا التكتل سيمنحنا مساحة أكبر للدفاع عن قضايانا ومصالح أحزابنا السياسية بشكل أقوى وفي مختلف المجالات. إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك للأسف.

ومع أن المعهدين فشلوا في إقناع بعض النواب بجدوى خططهما لتشكيل التكتل البرلماني، إلا أنهما لم يتوقفا عند هذا الحد. فقد واصلوا جهودهما من خلال اللقاءات المستمرة، سواء الجماعية أو الفردية، بهدف تقديم دعم مستدام وفق برنامجهما المرسوم. ومن بين الأفكار التي طُرحت ضمن تلك اللقاءات، كانت إمكانية عقد ورش عمل للنقاش، ليس فقط داخل العراق، بل أيضًا في دول إقليمية وأوروبية. هذه الفكرة لاقت قبولًا وترحيبًا من قبل غالبية نواب الأقليات الأربعة عشر، رغم استمرار التحفظ لدى البعض نتيجة التعليمات الحزبية التي يلتزمون بها.

تُعد هذه النقطة محطة مهمة في مسار الأحداث، وسنتناول تفاصيلها في أيام لاحقة لاستعراض تطوراتها بشكل أوسع.

(7)

ورشة عمل في بيروت

أؤمن بأن من أبرز أساليب التأثير وكسب ودّ الشخصيات في منطقة الشرق الأوسط هو خلق أجواء فاخرة مليئة بالترفيه والجذب، خاصة في المناطق السياحية وفنادق الدرجة الأولى. بناءً على ذلك، قرر المعهدان تنظيم ورش عمل خارج العراق لاستعراض ودراسة أوضاع المكونات (الأقليات) بشكل أكثر تعمقًا، ومن بين هذه

الأنشطة كانت ورشة عمل في بيروت بلبنان، وتحديدًا في واحد من أفخم الفنادق في شارع الحمراء. تم الاستعانة أيضًا ببرلمانيين لبنانيين من مكونات مختلفة لإلقاء محاضرات حول الحالة السياسية والاجتماعية في لبنان التي تشابه إلى حد كبير الواقع العراقي الجديد بعد إسقاط واحدة من أقسى الدكتاتوريات في الشرق الأوسط.

النظام الجديد في العراق استند إلى مبدأ الديمقراطية التوافقية¹²، أو ما يُعرف بالمحاصصة، والذي يتمثل في تقسيم المناصب الرئاسية بين المكونات الأساسية (الشيعة، السنة، الكرد) بطريقة شبه مشابهة للنظام اللبناني (الشيعة، السنة، المسيحيين - الموارنة). ومع ذلك، للأسف يستمر لبنان حتى اليوم بمعاناته من تداعيات الحرب الأهلية التي اندلعت قبل عقود ولم يصل إلى الاستقرار المطلوب. نأمل أن لا ينزلق العراق في المسار نفسه إذا استمرت آلية المحاصصة، لأن اعتماد هذا النهج يهدد أي فرصة للتقدم أو الالتحاق بركب الديمقراطيات العالمية التي تقوم على مبدأ الأغلبية.

بالعودة إلى ورشة العمل التي عقدناها فعليًا بحضور ممثلي أربع مكونات (المسيحيين، الأيزيديين، الصابئة المندائيين والشبك) في العاصمة اللبنانية بيروت، والتي تُعرف بـ"بيروت الأنثى" كما وصفها الشاعر السوري الكبير نزار قباني. الهدف من هذه الورشة كان تأسيس آلية تنظيمية تتيح لهذه المكونات إدارة شؤونها كفريق مشترك، بحيث يتولى رئاسة الفريق ممثل من إحدى المكونات بشكل دوري لمدة ثلاثة أشهر أو كما يتم الاتفاق عليه فيما بينهم.

¹² الديمقراطية التوافقية، أحد النماذج لممارسة السلطة في الدول المتعددة أو المتنوعة مجتمعيًا، والتي تعاني من ضعف الوحدة الوطنية وتوتر في الأزمات السياسية، وللأسف عن تطبيق مبدأ المحاصصة المقيتة في العراق الجديد بعد عام 2003، مما كان تأثيره سلبي على العراق.

بكل أمانة، لم تكن هناك مشكلة بالنسبة للمكونات المسيحية والصابئة والشبك حول مسألة تداول رئاسة الفريق بشكل دوري. لكن العقبة كانت مع الأيزيديين، ويُذكر أنني كنت حينها ممثل عم المكون الإيزيدي ونائبًا عن الاتحاد الوطني الكردستاني بجانب خمسة نواب من الحزب الديمقراطي الكردستاني. بجهودنا استطعنا تجاوز الخلاف مع ممثل الكوتا حينها وتم الاتفاق على منح الرئاسة لممثل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني نظرًا لكونهم الأكثرية.

لكن المؤسف أننا لم ننجح في تطبيق هذا النظام بالشكل المرجو، حيث وُجد ميل للاعتماد على جهات خارجية لإدارة أمورنا ومتابعة قضايانا نتيجة تأثير الأحزاب علينا. ولو تعاملنا مع أحزابنا بعقلانية أكبر وبروح المسؤولية، لتمكنا من تقديم خدمات أفضل لمن ننتمي إليهم ونعمل لأجلهم.

(8)

في بيروت أيضا

عندما كنا في بيروت وخارج أجواء ورشة العمل التي تناولنا مواضيعها، وبسبب وجود خمسة نواب مسيحيين يمثلون الكوتا في مجلس النواب العراقي، وعلى رأسهم رئيس الحركة الديمقراطية الآشورية آنذاك الأستاذ يونادم كنا، تلقينا دعوة رسمية من الهيئة الإدارية للنادي السرياني. كانت الدعوة لقضاء أمسية في النادي الكائن في قلب بيروت، وصادفت يوم 14

شباط، الذي يوافق عيد الحب¹³. عندما لبينا الدعوة وتوجهنا إلى النادي، فوجئنا بحفاوة استقبالهم اللافتة؛ إذ نظموا مجموعات شبابية مكونة من شاب وشابة لاستقبالنا بالورود الحمراء احتفالاً بهذه المناسبة.

لاحقاً، نظمت الهيئة الإدارية للنادي جلسة حوارية غنية بالنقاش ترافقها أجواء النادي الممتعة. تناولنا خلالها الأوضاع في العراق، مع التركيز على المكونات (الأقليات) وما تتعرض له من استهداف وقتل على الهوية. ناقشنا التأثير السلبي لهذه الأعمال غير الطبيعية على دفع هذه المكونات نحو الهجرة والشتات، حيث شهدت أعداد المهاجرين زيادة مطردة، ما يؤثر على وجود المكونات الدينية والعرقية، خاصة المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين.

في أثناء الاستراحة، تقدم إلي أحد الحاضرين وأعرب عن رغبته في تبادل الحديث معي. عرّفني بنفسه وأوضح أنه قس مسيحي وأن والده كان أيضاً قساً وصديقاً مقرباً لسمو الأمير الراحل تحسين بك.¹⁴ أخبرني القس أنه ما زال يتذكر حين زارهم سمو الأمير في بيروت خلال خمسينيات القرن الماضي وكان ضيفاً على والده. طلب مني أن أنقل سلامه للأمير تحسين بك وقدم لي بطاقة تعريفية تحتوي على أرقام هواتفه، معرباً عن أمله في التواصل مع الأمير الراحل كإحياء لذكرى الصداقة القديمة.

¹³ الفالتاين أو عيد الحب. يعود سبب إنشاء عيد الحب العالمي إلى كاهن روما (فالتين) والذي تم إعدامه بعد ما قام بتزويج الجنود سراً إيماناً منه برسالة الكنيسة والتي لا تمانع إقتران المحبين، ليتم تحديد 14/ شباط من كل عام كذكرى ليوم إعدامه وإحتفالاً بعيد الحب.

¹⁴ الأمير تحسين بك – هو تحسين سعيد علي بك، أمير الإيزيدية في العراق والعالم، ولد في 15/ آب/ 1933 في باعذره التابعة لقضاء الشيخان، تم تنصيبه أميراً للإيزيديين بترشيح من جدته ميان خاتون بعد مرور 15 يوماً على وفاة والده في عام 1944، توفي الأمير تحسين بك في 28/ كانون الثاني/ 2019 في إحدى مستشفيات هانوفر بألمانيا بعد معاناة مع مرض عضال.

بعد عودتي من لبنان، وضمن أول فرصة متاحة، زرت سمو الأمير وأبلغته بسلام القس وسلمته بطاقته التعريفية. عندها أكد لي سمو الأمير الراحل أنه بالفعل زار بيروت في خمسينيات القرن الماضي لإجراء عملية جراحية، وكان ضيفاً لدى والد ذلك القس. وتذكر الأمير اسمه الكامل ووعدني بالتواصل معه في أقرب وقت ممكن.

(9)

ورشة عمل في بلجيكا¹⁵

شكلت بروكسل، عاصمة بلجيكا، المحطة الثانية بعد بيروت لتنظيم ورشة عمل بالتعاون بين المعهدين، وبالتنسيق مع البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. وقد اختيرت بروكسل تحديداً نظراً لأهميتها بوصفها مقراً للاتحاد الأوروبي ومركزاً لتمثيل غالبية الدول الأوروبية، بما في ذلك الدول الصناعية ذات الثقل العالمي. مثلت الورشة فرصة مهمة لممثلي المكونات العراقية الأصيلة (الأقليات) لجذب اهتمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خصوصاً تلك التي تمتلك تأثيراً عالمياً، بهدف الحصول على الدعم المعنوي والمادي.

بعد لقاء جمعنا مع مجموعة برلمانيين يمثلون دول الاتحاد الأوروبي المختلفة، تمكنا من تقديم شرح مفصل للأوضاع العامة في العراق، بما في ذلك الانتهاكات التي تعرّضت لها الأقليات نتيجة استهداف منظمات إرهابية خارجة عن القانون. كما تم التطرق إلى سبل حماية ودعم هذه المكونات الأصيلة.

15. مملكة بلجيكا وعاصمتها بروكسل، وهي دولة ذات نظام ملكي اتحادي في أوروبا الغربية، وهي عضو مؤسس في الاتحاد الأوروبي، وتستضيف مقره، فضلاً عن العديد من المنظمات الدولية الرئيسية الأخرى، منها منظمة حلف شمال الأطلسي.

من جانبهم، اقترح ممثلو المعهدين في بروكسل، الذين تولوا تنظيم كافة الأمور اللوجستية داخل الاتحاد الأوروبي، الاجتماع مع المفوضية الأوروبية كونها تُعد بمثابة حكومة الاتحاد. وكان الهدف حثها على دعم وتنفيذ مشاريع استثمارية لصالح المناطق التي تستوطنها الأقليات، مثل سهل نينوى بأقضيته الثلاثة (الشيخان، الحمدانية، وتلكيف) وقضاء سنجار ذو الغالبية الإيزيدية، إلى جانب المناطق التي تقطنها جماعات الصابئة المندائيين. وجرت المناقشات تحت توصية بأن يقدم كل مكون من (المسيحيين، الإيزيديين، الصابئة المندائيين، والشبك) مشروعاً محدداً يعرض على المفوضية الأوروبية ليتم تنفيذه طبقاً لاحتياجاتهم في مناطقهم.

وافقت المكونات المختلفة على مشاريعها المقترحة، إذ قرر المسيحيون العمل على مشروع إنشاء جامعة الحمدانية، بينما اختار الشبك بناء مستشفى في بعشيقه. أما الصابئة المندائيون فتقدموا بمشروع يخص مناطقهم. ومن جانبنا، كممثلين عن المكون الإيزيدي، قررنا تقديم مشروع يركز على توفير مياه صالحة للشرب في سنجار، التي تعد الأكثر تضرراً ولم تستفد بشكل كافٍ من مشاريع إقليم كردستان.

لكن خلال اجتماعنا مع المفوضية الأوروبية، فوجئنا بمقترح قُدم لرئاسة المفوضية يتعلق بالمادة 140¹⁶ من الدستور العراقي وإمكانية تطبيقها عملياً. اللافت كان توقيع عدد من النواب الإيزيديين على هذا الطلب. وعندما عُرض عليّ التوقيع رفضت، ليس لأنني أعارض مضمون الطلب، بل لأنني رأيت أن توقيت طرحه جاء خارج السياق. كان وجودنا في بروكسل مخصصاً لدعم قضايا الأقليات فقط، وليس لطرح قضايا سياسية داخلية تتعلق

¹⁶. المادة 140 من الدستور العراقي وقبلها المادة 58 من قانون إدارة الدولة الخاصين بالمناطق المتنازعة عليها بين الحكومة العراقية الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان وكذلك بين البعض من المحافظات العراقية الأخرى والمتداخلة أراضيها مع بعضها البعض.

بالخلافات بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. تلك القضايا لها سياقات وأماكن أخرى لمعالجتها، ونحن بالتأكيد جزء من هذه النقاشات، لكنها لم تكن مناسبة لورشة العمل هذه التي نظمها الإخوة الأميركيون لفتح قنوات اتصال مع الاتحاد الأوروبي والمفوضية.

وفق قناعتي الشخصية، كان هدف تواجدها في تلك الورشة واضحاً ومعلناً للجميع: المطالبة بدعم الأقليات العراقية وتسليط الضوء على مظالمها. تحويل النقاش نحو أجندات سياسية يخدم أطرافاً حزبية ويظهرنا وكأننا نسعى خارج الإجماع. هذا التصرف كاد يضر بمصداقيتنا أمام الاتحاد الأوروبي والمفوضية ويجعلهم يشككون في جدية مطالبنا. والأهم أننا أوشكنا أن نخسر الدعم الذي أمّنه لنا المعهدان للفت انتباه المجتمع الدولي لمظالم الأقليات.

(10)

مع رئيس البرلمان البلجيكي الأسبق

كان حضورنا في البرلمان الأوروبي كوفد برلماني عراقي رسمي، يضم نواباً يمثلون أقليات العراق المختلفة، حدثاً لافتاً ترك أثراً إعلامياً ملحوظاً داخل أروقة البرلمان في بروكسل. أتاح ذلك لنا فرصة إجراء المزيد من اللقاءات مع جهات وأطراف رسمية متنوعة. كما قام رئيس البرلمان البلجيكي الأسبق بدعوتنا إلى مأدبة بسيطة تضمنت القهوة والشاي مع المعجنات، حيث سبقها لقاء شبه رسمي استعرض خلاله نبذة مختصرة عن مسيرته.

أوضح في حديثه أنه كان من بين أوائل البلجيكيين الذين أسسوا حزباً سياسياً، مما مكنه لاحقاً من الترشح لرئاسة الحزب ثم تولي منصب رئيس البرلمان البلجيكي بعد

تحقيق النجاح في الانتخابات. أضاف أيضاً أنه حالياً متقاعد من الحياة البرلمانية والسياسية، لكنه أشار بفخر إلى أن نجله يتولى الآن قيادة الحزب الذي كان يرأسه.

تناول المتحدث بعض الجوانب المتعلقة بمملكة بلجيكا، مسلطاً الضوء على تاريخها، وجغرافيتها، واقتصادها، ونظامها السياسي. تحدث عن المقاطعات البلجيكية الثلاث واللغات التي يتحدث بها السكان في كل منها؛ حيث يستخدم المقيمون على الحدود الفرنسية اللغة الفرنسية، وعلى الحدود الهولندية لغتهم، بينما يتحدث سكان الحدود الألمانية اللغة الألمانية.

في سياق حديثه عن الاقتصاد، أشار بشكل لافت إلى أن مملكة بلجيكا لا تمتلك موارد نفطية أو غازية مثل العراق، قبل أن يشير برأسه إلى أن لديهم "العقل" الذي يمكّنهم من إدارة البلاد بحكمة ونضج. كان كلامه يحمل إشارات ضمنية واضحة فهمها الحاضرون بأنها مقارنة بين إدارتهم وإدارتنا، مما دفعني للتعليق لزميلي الجالس بجواري بأن تلك العبارات تبدو موجهة إلينا وتُظهر مدى الفجوة في التفكير والتنظيم بيننا وبينهم.

أنهى حديثه بجو مازح على المأدبة البسيطة " بعض المعجنات مع القهوة والشاي "التي توقعنا سابقاً أنها قد تكون مأدبة غداء. كانت المحادثة غنية ومليئة بالدلالات التي تركت انطباعات واضحة لدى الجميع .

غياب الزميل سامي شورش¹⁷

تمت انتخابات مجلس النواب العراقي للدورة الثانية في 7 آذار 2010، وكما هي الحال في العديد من الانتخابات في منطقة الشرق الأوسط، أثارت هذه الانتخابات جدلاً واسعاً. فبعد إعلان نتائجها، حققت القائمة العراقية بقيادة الدكتور إياد علاوي 91 مقعداً برلمانياً، متقدمة بفارق ضئيل على قائمة ائتلاف دولة القانون بقيادة نوري المالكي التي حصلت على 89 مقعداً. هذا التفوق أثار حفيظة الأخيرة، وبدأت التدخلات الإقليمية تلقي بظلالها على العملية السياسية عند تحديد مسار تشكيل الحكومة .

التسوية النهائية جاءت من خلال تحالفات برلمانية، حيث اجتمعت القوائم الممثلة للمكون الشيعي مع ائتلاف دولة القانون لتشكيل ما عُرف بـ"الكتلة الأكبر"، بناءً على تفسير قضائي لما ورد بالدستور العراقي، والذي أتاح إمكانية عقد التحالفات بعد إعلان النتائج الرسمية. وبذلك، أُعيد رسم ملامح المشهد السياسي تحتفظ الكتلة الأكبر بحق تشكيل الحكومة المقبلة. في حزيران، صادقت المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات، مما دفع رئيس الجمهورية في حينها، المرحوم جلال طالباني، إلى الدعوة لعقد أول جلسة للبرلمان بتاريخ 14 حزيران 2010. ومع ذلك، استمرت

17. سامي شورش، ولد في أربيل عام 1950 وأكمل دراسته في بغداد عام 1973، بدأ عمله السياسي مع الاتحاد الوطني الكوردستاني، جرت محاولة تسميمه عام 1987 مع البعض من قوات البيشمه ركه، ظهر نشاطه كمحلل سياسي في وسائل الإعلام العربية، توفي في 11 / 11 / 2010 بعد أن فاز بمقعد برلماني ضمن قائمة التحالف الكوردستاني (الحزب الديمقراطي الكوردستاني) في أربيل.

الجلسة مفتوحة لمدة خمسة أشهر بسبب التعقيدات السياسية حتى التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تشكيل الحكومة.

من بين الفائزين في الانتخابات كان المرحوم سامي شورش، الشخصية المعروفة في إقليم كردستان. سامي شورش كان من المناضلين الذين دافعوا عن الديمقراطية في العراق وعن حقوق الإقليم في الإدارة الذاتية. وإضافة إلى إسهاماته السياسية، برز كشخصية إعلامية مرموقة خلال إقامته في جمهورية التشيك. وقد ترشح عن قائمة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في محافظة أربيل، لينال مقعداً برلمانياً عن جدارة.

لكن للأسف، لم تكتمل فصول هذه الحكاية المشرفة، حيث خطفه الموت إثر نوبة قلبية مفاجئة قبل انعقاد الجلسة المخصصة للبدء بمناقشة تشكيل الحكومة. وفي الجلسة الأولى التي بقيت مفتوحة، وُضعت صورته على أحد المقاعد في قاعة البرلمان، في مشهد مؤثر ترك أثراً عميقاً على الحاضرين الذين تمنوا لو كان بين صفوفهم.

ما زاد الأسى هو أن بديله لم يكن من محافظة أربيل، بل من محافظة نينوى. البديل كان من المناضلين العرب البارزين الذين قُدموا على قائمة الحزب الديمقراطي الكوردستاني ربما لتحقيق توازن سياسي وإرضاء شريحة واسعة من جمهور نينوى. ومع ذلك، فإن هذا التبديل أثار استياءً لدى البعض الذين اعتبروا ذلك انعكاساً لإحدى المشكلات الجوهرية في قانون الانتخابات الحالي (نظام سانت ليغو). هذا النظام يمنح الأحزاب والكتل البرلمانية صلاحيات واسعة لتسمية بدلاء عن الأعضاء الراحلين أو المستقلين بغض النظر عن المحافظة التي ينتمي إليها الراحل أو البديل.

مترجم من السورانية إلى الشنكالية

بعد إنطلاق الجلسات البرلمانية في النصف الثاني من عام 2010 وتأثير الاتفاق على تشكيل الحكومة برئاسة السيد نوري المالكي للمرة الثانية، جاءت مساعي الكتل الكردستانية لتوحيد صفوفها داخل مجلس النواب العراقي تحت مظلة "كتلة التحالف الكردستاني"، باستثناء كتلة التغيير البرلمانية. كان هدف هذا التحالف هو الدفاع المشترك عن حقوق الشعب الكردستاني، انطلاقاً من قناعة بأن القضية الكردستانية واحدة وتتطلب تكاتف الجميع للدفاع عنها ضمن سياق الدولة العراقية. ومع ذلك، استمرت العديد من المشاكل العالقة بين الإقليم والمركز، مثل المادة 140 من الدستور، مستحقات البيشمركة، وغيرها، دون حلول جذرية للأسف حتى الآن.

اتفقت الكتل الكردستانية ضمن التحالف على إسناد رئاسة الكتلة إلى الدكتور فؤاد معصوم¹⁸، السياسي المثقف والمخضرم الذي يتمتع بعلاقات واسعة على مستوى العراق وله دور بارز في صياغة الدستور العراقي خلال فترة كتابته. يُعد الدكتور معصوم أيضاً من مؤسسي الاتحاد الوطني الكردستاني. وتم تخصيص منصب النائب الثاني لرئيس البرلمان للحزب الديمقراطي الكردستاني ضمن هذا الإطار التوافقي.

¹⁸ الدكتور محمد فؤاد معصوم، من مواليد 1 يناير 1938، هو سياسي كردي عراقي تولى منصب رئيس جمهورية العراق في الفترة من 24 يوليو 2014 إلى 2 أكتوبر 2018. تم انتخابه رئيساً عقب الانتخابات البرلمانية لعام 2014.

أقيمت اجتماعات دورية أسبوعية للتحالف، وأحياناً أكثر تكراراً قبل انعقاد الجلسات البرلمانية التي تتضمن في جدول أعمالها مواضيع تخص إقليم كردستان. كانت تلك الاجتماعات تهدف إلى مناقشة القوانين أو القرارات الخاصة بالإقليم وإبداء الملاحظات التي تصب في مصلحة المواطنين هناك. حينما كان الدكتور فؤاد معصوم يتحدث كرئيس للتحالف، كانت تصريحاته باللغة الكوردية (اللهجة السورانية). ولأن هناك كلمات قد تكون صعبة الفهم بالنسبة لبعض نواب بهدينان، لا سيما أولئك الذين لم يسبق لهم الانخراط في الأحزاب الكردستانية، كنت أساعد أحد أصدقائي المقربين من الحزب الديمقراطي الكردستاني (وهو من أهالي سنجار) أثناء تلك الاجتماعات بترجمة حديث رئيس التحالف إلى اللهجة الكرمانجية أو حتى أحياناً الشنكالية، مما كان يضفي نكهة من المزاح والابتسامات خلال النقاش.

في إحدى المرات، لاحظ الدكتور فؤاد حديثي مع زميلي وسألني عنه بحكم معرفته القديمة بوالدي الشهيد حسن نرمو¹⁹ من أيام النضال ضمن صفوف بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني. أوضحت له باحترام أنني كنت أقوم بترجمة حديثه لصديقي الذي يجد بعض الصعوبة في فهم السورانية. ابتسم الدكتور معصوم حينها وأبدى تفهمه للموقف، مما أضاف لمسة إنسانية جميلة لتلك اللحظة خلال الاجتماع.

¹⁹ الشهيد حسن نرمو كان من بين أولى الشخصيات الأيزيدية التي انضمت إلى صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني وثورة أيلول في أواخر خمسينيات القرن الماضي. كما كان من بين الأوائل من الإيزيديين الذين التحقوا بصفوف الاتحاد الوطني الكردستاني عام 1976، بعد أشهر قليلة من تأسيس الاتحاد. استشهد في 24 نيسان 2006، بعد أن شغل عضوية مجلس محافظة نينوى منذ عام 2005 وحتى يوم استشهاده في مركز مدينة الموصل.

تصريح إعلامي حول مرض الرئيس مام جلال المفاجئ

بعد انتخاب مام جلال رئيساً لجمهورية العراق للمرة الثانية في عام 2010، وبشكل مباشر من قبل نواب الشعب العراقي، حصل على غالبية الأصوات خلال جلسة علنية. في أعقاب ذلك، وكجزء من جهود تشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان، تحالفت العديد من الكتل المحسوبة على المكون الشيعي مع ائتلاف دولة القانون. هذا التحالف منح الشرعية البرلمانية بعد تفسير الدستور، مما أتاح إمكانية تشكيل الكتلة الأكبر حتى بعد انتهاء الانتخابات.

تم الاتفاق لاحقاً بين بغداد وإقليم كردستان على تكليف السيد نوري المالكي بتشكيل الحكومة لولاية ثانية. ومع ذلك، شهدت الحكومة إخفاقات عدة في الأداء، بما في ذلك عدم تنفيذ بنود الاتفاق الموقع بين المالكي والسيد مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان آنذاك. تلك الإخفاقات أثارت استياء العديد ممن تأثروا سلباً بأداء الحكومة، مما دفع البعض إلى التلميح بإمكانية سحب الثقة منها. في المقابل، بذل المالكي جهداً كبيراً لمحاولة كسب دعم النواب في البرلمان وربما التأثير على مواقفهم لمنع التصويت على سحب الثقة. وسط هذه التوترات السياسية، قيل إن لقاءً ثنائياً جمع بين مام جلال، رئيس الجمهورية، والسيد نوري المالكي لمناقشة أداء الحكومة والضغوط التي تعرض لها مام جلال لأخذ خطوات قانونية لسحب الثقة من حكومة المالكي الثانية. اللقاء انتهى بخلاف حاد وغادر المالكي الاجتماع في قصر السلام غاضباً. عقب هذا اللقاء مباشرة، تعرض مام جلال إلى جلطة دماغية نقل على إثرها إلى مستشفى مدينة الطب ببغداد تحت إشراف طاقم طبي متخصص يتقدمه وزير الصحة ووكلاؤه.

في تطور لافت حينها، أدلى أحد نواب التحالف الكردستاني، وهو من الحزب الديمقراطي الكردستاني ومن المكون الإيزيدي، بتصريح صحفي لإحدى وكالات الأنباء زعم فيه وفاة رئيس الجمهورية. هذا التصريح كان مخالفاً للحقيقة، حيث كان مام جلال يتلقى الرعاية الطبية المركزة ولم يتوفى سوى بعد سنوات من ذلك التصريح، وكان ذلك في برلين، ألمانيا.

هذا النائب تعرض لاحقاً لانتقادات حادة وجهها إليه نائب رئيس البرلمان وأعضاء من الحزب الديمقراطي الكردستاني في اجتماع مع كتلة التحالف الكردستاني. خلال الاجتماع، تم التأكيد على أن لدى رئيس الجمهورية متحدثاً رسمياً باسمه، بالإضافة إلى وجود ناطق إعلامي رسمي لحزبه، الاتحاد الوطني الكردستاني. وعليه، كان من الأولى أن تصدر تلك التصريحات عن الجهات الرسمية المعنية وليس عن النائب الذي أعلن نبأ الوفاة بشكل غير دقيق.

(14)

شكوى ضدي

لا أعتقد أنني أبالغ عندما أقول إن عائلتنا، آل نرمو، تمتلك شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية التي لم تقتصر على المنطقة فحسب، بل امتدت إلى العديد من العشائر والشخصيات في محافظة نينوى من العرب والكورد، إضافة إلى باقي المكونات. لدينا أيضاً علاقات وثيقة مع سكان المناطق الكوردستانية الأخرى، ولا سيما محافظة دهوك. يعود الفضل في ذلك إلى الانخراط المبكر لوالدي وأعمامي في الثورات التحررية الكوردستانية، بدءاً من ثورة أيلول المجيدة مروراً بثورة كولان، وصولاً إلى

مشاركة والدي في تأسيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة الراحل مام جلال ورفاقه الست. بعد هذه المراحل النضالية، وبحكم عمل والدي في محافظة نينوى خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وإلى ما بعد سقوط النظام وانخراطه مجددًا في السياسة، تم اختياره بعضوية مجلس محافظة نينوى قبل استشهاده بأعوام على يد الزمر الإرهابية أو ربما نتيجة الإرهاب المضاد داخل المحافظة.

من العوائل الكوردية العريقة التي سكنت محافظة نينوى على مدى عقود بسبب ظروفهم، عائلة شيخ لطيف زيباري وأخيه أرشد زيباري (رحمهما الله). لطالما جمعتنا بتلك العائلة علاقات اجتماعية متميزة خالية تمامًا من أي انتماء سياسي مشترك. لذا، عندما فزت بمقعد برلماني في الدورة النيابية الثانية عام 2010 ضمن قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني، وفاز الأخ أركان أرشد الزيباري بمقعد في محافظة نينوى ضمن قائمة الأستاذ أسامة النجيفي، كانت لقاءاتنا داخل أروقة مجلس النواب العراقي متكررة ومستمرة بحكم العلاقات العائلية القديمة.

ومع ذلك، تفاجأت بأن أحد الزملاء وربما أكثر من واحد توجهوا بالعتاب والشكوى لرئيس كتلة التحالف الكوردستاني بصفته قياديًا في الاتحاد الوطني الكوردستاني. كانوا يعاتبونه حول ترددي على الأخ أركان الزيباري ومجالسته بشكل متكرر في كافتيريا البرلمان، متجاهلين أن السيد هوشيار زيباري²⁰، الذي كان حينها يشغل منصب وزير الخارجية، كان يزور لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان. وقد كان أركان الزيباري، ابن عمه، عضوًا في هذه اللجنة. رأيانهم مرارًا يتبادلون التحايا ويغاملون بعضهم البعض، بل إن

²⁰ هوشيار محمود محمد زيباري (1953)، هو سياسي كردي عراقي بارز. شغل منصب وزير الخارجية في العراق لمدة عشر سنوات، كما تولى حقيبة وزارة المالية من عام 2014 حتى سبتمبر 2016. خلال تلك الفترة، تعرض للاستجواب وتم التصويت على إقالته بسبب اتهامات تتعلق بملفات فساد.

السيد أركان الزبياري هو الذي عرفني عليه أمام باب لجنة العلاقات الخارجية. رأيتهم يتصافحون في ممرات البرلمان ويتجهون معاً نحو الكافتيريا، وكل ذلك أمام أنظار زملائنا من النواب الكورد من مختلف الكتل النيابية الكوردستانية الذين كانوا يستقبلون السيد هوشيار تقديراً لمنصبه كوزير للخارجية آنذاك.

(15)

آلية اختيار البرلمانيات

تشهد أروقة مجلس النواب العراقي العديد من الحوارات والمناقشات حول الجلسات ومدى إمكانية عقدتها أو حضورها، بسبب الخلافات المستمرة بين الكتل السياسية. هذه الحوارات غالباً ما تجد لها مكاناً في الباحة الكبيرة لقصر المؤتمرات بالطابق الأول، التي تم تحويلها إلى كافيتيريا مخصصة لأعضاء مجلس النواب والموظفين من الدرجات العليا، مثل المدراء العاملين وما فوق. في هذا السياق، يتناول الصحفيون والإعلاميون، بل وحتى عامة الناس عبر منصات التواصل الاجتماعي، ما يجري في هذه الكافتيريا، بدءاً من النقاشات السياسية وصولاً إلى نوعية الأطعمة والمشروبات والفواكه والمعجنات المقدمة فيها. كثيراً ما يتم تناول هذا الموضوع بشيء من المبالغة، حيث يعتبره البعض شكلاً من أشكال التبذير أو حتى الفساد المالي.

وأثناء إحدى جلسات البرلمان في الدورة الانتخابية الثانية، وفي فترة استراحة محددة، اتخذت الصدفة دورها لتجمع مجموعة من النواب الكرد من مختلف التوجهات السياسية مع نظرائهم من الكتل والتيارات المحسوبة على المكون الشيعي. دارت بينهم أحاديث شملت قضايا سياسية عامة وسط أجواء تخللتها روح الفكاهة. في تلك اللحظة، لفتت الأنظار نائبة ترتدي حجاباً تقليدياً أسود اللون، مع قفازات سوداء

تُظهر التزامها الكامل بالزي الشرعي. كانت هذه النائبة امرأة عادية المظهر ولم تكن توصف بالجمال الملفت.

ومن باب المزاح وتلطيف الأجواء، سأل أحد النواب الكرد زميله من الطرف الشيعي عن آلية اختيار النساء المرشحات ضمن الأحزاب والتيارات ذات الطابع الديني. جاء الرد بأسلوب فكاهي قائلاً إنهم عادة ما يختارون المطلقات لترشيحهن على قوائمهم الانتخابية. لم تكن الإجابة إلا بداية لجولة أخرى من المزاح، حيث سأل النائب الشيعي نظيره الكردي عن معايير اختيارهم للمرشحات، فجاء الرد سريعاً: "نحن نختار الجميلات". تعالت الضحكات بين الحاضرين، ليعلق النائب الشيعي مازحاً بأن نائبات الكرد يتميزن فعلاً بجمالهن.

هذه المشاهد وغيرها تُظهر كيف يمكن للمناقشات السياسية أن تمتزج أحياناً بروح الدعابة، حتى في ظل بيئات يغلب عليها التوتر والصراع المستمر.

(16)

تحرش

بعد سقوط النظام الدكتاتوري في بغداد واحتلال العراق أو تحريره، أعقب ذلك كتابة الدستور العراقي وطرحه للاستفتاء، ثم إجراء انتخابات دورية لعضوية مجلس النواب العراقي. وفي سياق هذه التحولات السياسية، امتد نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني بوضوح في أربيل ومناطق بهدينان-دهوك، بالإضافة إلى أجزاء من نينوى، وهو نفوذ يتفوق بشكل ملموس على وجودهم في مناطق مثل السليمانية، حلبجة، وكركوك. على العكس من ذلك، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني يتمتع بنفوذ أقوى بكثير في السليمانية، كركوك، وحلبجة، بينما يقل تأثيره بشكل ملحوظ في مناطق بهدينان.

على مدار الانتخابات البرلمانية، ومنذ الدورة الأولى بنظام القائمة المغلقة ووصولاً إلى الدورة الثانية بنظام القائمة شبه المفتوحة والمشاركة مع القوى الكردستانية الأخرى، وحتى الدورة الثالثة والرابعة الحالية، كان الاتحاد الوطني يحقق مكاسب محدودة في بهدينان، وغالباً ما يقتصر على الحصول على مقعد واحد أو في أفضل الحالات مقعدين. أما الديمقراطي الكردستاني، فإن ثقله الانتخابي في مناطق السليمانية، كركوك وحلبجة غالباً ما يعادل ثقله المنافس مع الاتحاد الوطني. شهدت دورتي البرلمان الثانية (2010-2014) والرابعة (2018-2021) فوزي بالمقعد البرلماني الوحيد الذي حصل عليه الاتحاد الوطني الكردستاني على مستوى مناطق بهدينان دهوك ونينوى كممثل عن المكون الإيزيدي. ربما تسبب هذا الفوز بإثارة بعض الامتعاظ داخل أوساط الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي خلال الدورة البرلمانية الثانية تحديداً، ظهر ذلك عبر محاولات من بعض البرلمانيين والبرلمانيات المرتبطين بالحزب الديمقراطي لإقناعي بالانتقال إلى صفوف حزبهم. ومن بينهم كانت إحدى البرلمانيات التي اعتادت أن تخاطبني بلقب "بسمام" أي "ابن العم" بدلاً من اسمي الشخصي، نسبة لانتمائنا المشترك إلى عشائر الكوجرات. كانت تكرر مقولة مفادها أن غالبية أبناء عشيرتي (الهويريون)²¹ ينتمون إلى الحزب الديمقراطي، متسائلة لماذا أخرج عن هذا الإجماع في توجهاتي الحزبية والسياسية، كانت محاولاتي لشرح موقفي بشأن المبادئ والقناعات الحزبية مبنية على الإيمان بالمنهاج والنظام الداخلي للاتحاد

²¹ عشيرة الهويرية من العشائر الإيزيدية الكبيرة في كردستان العراق وتركيا وسوريا وحتى أرمينيا وجورجيا، وهم من الكوجرات (غير المستقرة) في مكان معين بحكم تربية الماشية، هم متعصبين لديانتهم، يتميزون بالشهامة والشجاعة بين أبناء الإيزيدية

الوطني، لكنها لم تكن تتقبل هذا الطرح حينها. ربما كان ذلك مدفوعاً بفكرة الفارق الشاسع بين المبادئ والطموحات الشخصية. ومع ذلك، استمرت علاقتنا الودية طوال فترة وجودنا في بغداد خلال الدورة البرلمانية الثانية وحتى الآن، حيث بقي كل منا ثابتاً في قناعاته وخياراته. حيث بقينا (هي على دينها وأنا على ديني).

لا يمكنني أن أنسى نصيحة أحد الأصدقاء المقربين والمحسوب على الحزب الديمقراطي الكردستاني حين قال لي: "قيمة الحجر الثقيل هي البقاء في مكانه." لا زلنا نحافظ على علاقة صداقة طيبة ونتواصل باستمرار.

من الجدير بالذكر أن محاولات التحرش السياسي معي لم تقتصر داخل قبة البرلمان فقط. ففي نهاية الدورة البرلمانية منتصف عام 2014، توسعت هذه المحاولات لتشمل تنظيمات وقيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني في المنطقة. عُرضت علي الكثير من الإغراءات المادية والمعنوية لمحاولة استمالي إلى صفوفهم. مع ذلك، بفضل الله تمسكت بمواقفي وحافظت على مبادئ، وهي ذات المبادئ التي دفعت ثمنها باستشهاد والدي رحمه الله في الموصل عندما كان عضواً في مجلس محافظة نينوى.

(17)

محاربة لعدم الفوز

أثناء تدويني لهذه المذكرات البرلمانية المتفرقة، وجدت نفسي في أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، في انتظار رحلة مسائية إلى ألمانيا عبر الخطوط الجوية التركية، مع استراحة في إسطنبول. قبل موعد السفر، قررت استغلال الوقت بزيارة صديق لي يملك فندقاً معروفاً في أربيل، وهو مكان ألتقي فيه أحياناً مع الأصدقاء.

استقبلني الصديق بترحاب، وعرفني على شخص كان يجلس معه في كافيتيريا الفندق. سرعان ما اتضح لي أن هذا الشخص يُعدّ من المقربين لقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما أخبرني بذلك أثناء حديثنا. بادر صاحبي بتقديمي له مشيراً إلى أنني كنت عضواً في مجلس النواب العراقي لدورتين ضمن القائمة الكردستانية. لكن بدا واضحاً أن الضيف لديه اطلاع واسع على أعضاء المجلس، فقال بثقة إنني من قائمة أخرى. وعندما عرفته بنفسه بالطريقة الأوروبية، تبين أنه يملك معلومات كافية عني، خاصة من خلال ترشحي سابقاً ضمن القائمة المشتركة للقوى الكردستانية في انتخابات عام 2010 عن الاتحاد الوطني الكردستاني.

وبينما كان منشغلاً بتدخين النرجيلة ذات الرائحة العطرة وموجهاً اهتمامه نحوي، بحضور صاحب الفندق وابن عمه، فاجأني بقوله: "آه لو تعرف كم حاربناك وحاولنا منع فوزك في قائمة الموصل". أوضح لي أنه أثناء الحملة الانتخابية لمجلس النواب العراقي لدورته الثانية في فبراير ومارس 2010، تم تكليفه من هيئة انتخابات حزبه—الحزب الديمقراطي الكردستاني—بالتوجه إلى منطقة الموصل، وخصوصاً ناحية بعشيقة، للتعاون مع الفرع المحلي للحزب والضغط لمنعي من الفوز. هذا الأمر تم رغم أننا كنا متحالفين ضمن قائمة شبه مفتوحة.

لم أتفاجأ بما كشفه هذا الشخص حول تلك النشاطات، فقد كنا نعلم بمثل هذه التحركات مسبقاً. ورغم أنه لا ضير في المنافسة الشريفة والصحية، إلا أن اللجوء إلى أساليب ملتوية وديماغوجية لتحديد المنافسين أو تعطيل أصواتهم الصحيحة يعد أمراً مؤسفاً. والأدهى هو استغلال بعض العناصر داخل المقرات والهيئات التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتحقيق تلك الأهداف.

أما جوابي لهذا الشخص، الذي أكن له الاحترام رغم خلافنا السياسي باعتباره من المحسوبين على الطرف الآخر من المعادلة (الحزب الديمقراطي

الكردستاني)، فكان دبلوماسيًا. قلت له إن ما جرى قد حصل بالفعل وربما يتكرر في المستقبل، تاركًا المساحة للنقاش المفتوح ولكن بحذر من تبعات الماضي.

(18)

أنا وحركة التغيير²²

بعد تصاعد الخلافات العميقة واحتدام الصراع بين السيد نوشيرون مصطفى وأنصاره من جهة، وبين أنصار الاتحاد الوطني الكردستاني من جهة أخرى، قرر الطرف الأول بقيادة المرحوم نوشيرون مصطفى الانفصال عن الاتحاد وتأسيس تنظيم سياسي جديد أطلق عليه اسم "حركة التغيير". لاقت الحركة منذ تأسيسها استحساناً واسعاً وحظيت بشعبية كبيرة، خصوصاً أن غالبية أعضائها كانوا سابقاً جزءاً من الاتحاد الوطني الكردستاني.

في انتخابات برلمان كردستان عام 2009، قررت حركة التغيير المشاركة ككيان سياسي رسمي بعد استكمال جميع الإجراءات القانونية والحصول على الموافقات اللازمة من المفوضية العليا للانتخابات. حينها كانت القوائم الانتخابية تُعد وفق نظام القوائم المغلقة، حيث يتم ترتيب الأسماء وفق أولوية يحددها الحزب. بناءً على نتائج التصويت وعدد المقاعد المستحقة، يبدأ الإعلان عن الفائزين حسب ترتيبهم في

22. حركة التغيير أو كوران بالكوردي، تأسس في إقليم كردستان بعد إنشقاق السياسي الكوردي نوشيرون مصطفى عام 2009 وإستقالته من الأتحاد الوطني الكردستاني، حركة علمانية عارضت التحالف الكوردستاني وتدعو إلى محاربة الفساد.

القائمة، وفق آلية احتساب المقاعد التي يمكن أن تعتمد على أنظمة مثل سانت ليغو أو ما شابه.

في تلك الفترة وأثناء إعداد قوائم المرشحين لانتخابات برلمان كردستان 2009، كنتُ في زيارة إلى إقليم كردستان بعد تلقي دعوة من الاتحاد الوطني الكردستاني، حيث كنت حينها عضواً في صفوف التنظيم في ألمانيا. بعد التواصل مع الجهات المعنية داخل الحزب، تم ترشيحي ضمن القائمة المشتركة للاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني تحت الترتيب رقم 23 من أصل 100 مرشح .

مع ذلك، تعرّضت القوائم لبعض التعديلات نتيجة الخلافات الداخلية بين تيارات الاتحاد الوطني. ولأنني كنت محسوباً على تيار الرئيس مام جلال، بدا أن هناك تدخلاً لإعادة ترتيب الأسماء بشكل يخدم مصالح بعض الأطراف داخل الحزب. يبدو أن الرئيس مام جلال، في محاولة لاحتواء المزيد من الانشقاقات بعد انفصال جماعة نوشيروان مصطفى وتشكيل حركة التغيير بشكل مستقل، منح الضوء الأخضر لبعض الأطراف لإعادة ترتيب قائمة الاتحاد بما يخدم وحدة الحزب آنذاك .

نتيجة لذلك، تم تقديم أسماء مُفضّلة على حساب آخرين مثل حالتي، ودُفعنا إلى تسلسلات متأخرة في القائمة تجعل الفوز شبه مستحيل. ذلك كان واضحاً لأن التوقعات حينها أشارت إلى أن الحزبين لن يتمكنوا من إحراز أكثر من 60 مقعداً برلمانياً، وهو ما جعل فرص فوز المرشحين في التسلسلات الأخيرة بعيدة جداً عن الواقع .

في خلاصة الأحداث، ذكرت أنني كنت متواجداً في إقليم كردستان وزرت السليمانية آنذاك بناءً على دعوة من صديق كان في ذلك الوقت عضواً في حركة التغيير ومقرباً من المرحوم نوشيروان مصطفى. أبلغني الصديق بشكل واضح أن قيادة الحركة كانت

ترغب في لقاء، وأشار إلى نيتهم ترشيحي ضمن قائمتهم حال انضمامي إلى صفوفهم. وأوضح لي أن ترشيحي سيكون في مراتب متقدمة لضمان الفوز بمقعد برلماني في برلمان الإقليم، خصوصاً وأن التوقعات كانت تشير إلى أن حركة التغيير ستحقق أكثر من عشرين مقعداً. وبالفعل، حققوا خمسة وعشرين مقعداً برلمانياً.

لكنني اعتذرت، مقدراً ثقتهم بي وموقفهم النبيل، وبررت قراري بأنني كنت مرتبطاً بتنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني، إذ إن والدي استشهد وهو يسير على نهجهم وكان من القيادات البارزة في محافظة نينوى.

وفي سياق آخر، وبعد فوزي بمقعد برلماني في انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2010، حيث حصلت حركة التغيير على ثمانية مقاعد برلمانية في العراق، ناقش معي ممثلو الحركة إمكانية انضمامي إلى تحالفهم. وجاء هذا الطلب بناءً على معرفتهم السابقة والروابط التي تجمعنا مع قياداتهم. ولكن، كما اعتذرت لهم مسبقاً أثناء انتخابات برلمان كردستان عام 2009، كررت اعتذاري هذه المرة أيضاً.

(19)

محاولات سحب الثقة من حكومة المالكي

حصل السيد نوري المالكي على منصب رئيس مجلس الوزراء للمرة الثانية عام 2010، بعد تخطيط مكثف واستغلال تفسير الدستور لصالح تشكيل الكتلة الأكبر داخل مجلس النواب، وليس فقط بناءً على نتائج الانتخابات. هذه العملية أثرت بشكل واضح على مسار العملية السياسية وأدت إلى تعميق الخلافات بين القائمة العراقية بقيادة الدكتور إياد علاوي، التي حصلت على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية في

الانتخابات، وبين ائتلاف دولة القانون بقيادة نوري المالكي، الذي جاء في المرتبة الثانية بفارق مقعدين فقط.

استمرت الخلافات وتأخرت عملية تشكيل الحكومة إلى أن تم الاتفاق في أربيل، عاصمة إقليم كردستان. وقتها تم توسيع الحكومة بشكل غير مسبوق مقارنة بالمعايير العالمية أو الإقليمية من خلال زيادة عدد الوزارات والوزراء بلا حقيبة بهدف إرضاء جميع الأطراف والكتل السياسية المختلفة التي كانت تطالب بمزيد من المناصب على حساب المصلحة الوطنية. وصل عدد الحقباء الوزارية إلى نحو أربعين وزارة، منها وزارات دولة لشؤون متعددة، في خطوة أشبه بأن تكون الأولى من نوعها عالمياً.

ولكن بعد تشكيل الحكومة وبدء عمل الطاقم الوزاري المتضخم، ظهرت إخفاقات في الأداء الحكومي نتيجة التوسع الزائد عن الحد. دفع ذلك المالكي إلى محاولة تقليص الحكومة بدمج بعض الوزارات ذات الاختصاصات المتشابهة وإلغاء أخرى تماماً، مثل وزارة المرأة وشؤون المجتمع المدني. هذا الإجراء تسبب في مزيد من الانقسامات بين الكتل السياسية وأثار جدلاً كبيراً، خصوصاً بسبب عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع السيد مسعود البارزاني، رئيس إقليم كردستان حينذاك، مما عمق الخلافات وأثار استياء معظم الأطراف السياسية.

امتد التوتر إلى تلويح بعض الكتل بسحب الثقة من حكومة المالكي الثانية. وردّ المالكي بتحركات مكثفة لإقناع الأطراف المعنية بعدم التصويت لسحب الثقة، وبدأ بسلسلة من الاجتماعات مع رئيس الجمهورية آنذاك، مام جلال، ومع قيادات الكتل السياسية. لكن الأسلوب الأكثر إثارة للجدل تمثل بتحركات داعميه وأنصاره داخل البرلمان لإغراء بعض النواب بعدم الحضور أو عدم التصويت لصالح سحب الثقة، باستخدام وسائل شملت تقديم هدايا مالية ومغريات أخرى.

في هذا السياق، أشار أحد النواب المحسوبين على المكون السني والذي تعرض لمثل هذه الإغراءات إلى أن دوافعه للموافقة كانت مرتبطة بمخاوف أمنية حقيقية. وفقًا لما ناقشني فيه، قال إن النواب الكرد، الذين يعودون إلى مناطقهم آمنين في أربيل أو السليمانية عبر الطريق السريع من المنطقة الخضراء، ليسوا عرضة للخطر كما هو حاله. هذا النائب كان يقيم خارج بغداد ويضطر يوميًا للتنقل لحضور الجلسات أو متابعة الدوائر بناءً على دوره الرقابي، وهو ما يجعله معرضًا للاستهداف المحتمل. لذلك اعتبر أن استجابته للإغراءات كانت حفاظًا على سلامته الشخصية.

(20)

رئيس الإقليم مسعود البارزاني²³

في الفترة التي شهدت تصاعد الخلافات بين الحكومة الفيدرالية برئاسة نوري المالكي وحكومة إقليم كردستان، انعكست تلك التوترات على مجمل العلاقة بين الطرفين. الخلافات لم تكن وليدة اللحظة، بل تراكمت نتيجة الإخفاقات والتجاوزات على اتفاقية تشكيل حكومة المالكي الثانية. في ذلك الوقت، تزايدت فجوة التفاهم بين المركز والإقليم، مما أدى إلى توتر سياسي وصل أحيانًا إلى حد المقاطعة من قبل الكتل الكردستانية في البرلمان والحكومة.

نتيجة لهذه الأوضاع المعقدة، كان يتم استدعاء أعضاء البرلمان الكردستانيين والوزراء المحسوبين على الإقليم إلى اجتماعات خاصة برئاسة مسعود البارزاني. هذه الاجتماعات ركزت على تقييم الوضع ومناقشة الحلول الممكنة. في إحدى تلك اللقاءات التي عُقدت في قصر البارزاني الرئاسي بصلاح الدين (بيرمام)، كانت الخلافات

23. مسعود مصطفى البارزاني، سياسي كوردي عراقي ورئيس إقليم كردستان من 14/ يونيو/ 2005 إلى 01/ نوفمبر/ 2017 وزعيم الحزب الديمقراطي الكوردستاني منذ عام 1979.

قد بلغت ذروتها بين البارزاني والمالكي. بدا البارزاني حينها غاضباً وواضح المزاج العصبي، مما عكس شدة التوتر بين الطرفين.

خلال الاجتماع، عبّر البارزاني عن استيائه بشكل صريح، مشيراً إلى رفضه التام لطريقة تعامل المالكي مع الإقليم. هذا التصريح أثار حواراً مفتوحاً بين الحاضرين، حيث شارك قادة بارزون مثل الدكتور محمود عثمان والدكتور فؤاد معصوم وهوشيار زيباري. اتسمت أحاديثهم بالهدوء والواقعية، داعين إلى تبني الدبلوماسية في معالجة الأزمة، مما ساهم بشكل ملحوظ في تهدئة الأجواء وإعادة التركيز على الحوار كحل.

أثيرت في الاجتماع أيضاً قضية لجوء بعض القادة المتهمين بقضايا جنائية إلى إقليم كردستان ومن ثم مغادرتهم البلاد عبر تركيا، وكان أبرز هؤلاء طارق الهاشمي²⁴، نائب رئيس الجمهورية آنذاك. هذا التصرف أغضب الحكومة الفيدرالية التي رأت فيه تجاوزاً للقوانين. برّر مسعود البارزاني هذا الموقف من منطلق الأعراف العشائرية و"الدخالة"، حيث أشار إلى أنه من واجبه قبول طلب اللجوء وفقاً لهذه الأعراف، بالرغم من تعارض ذلك مع القوانين العامة للدولة.

في خضم النقاشات، اقترح نيجيرفان بارزاني²⁵، رئيس وزراء الإقليم حينذاك، تشكيل وفد تفاوضي دائم مكوّن من شخصيات مستقلة ومتخصصة من

²⁴ طارق أحمد بكر الهاشمي، سياسي عراقي، شغل منصب نائب رئيس جمهورية العراق، كان ضابطاً في الجيش العراقي وأحد قادة الحزب الإسلامي العراقي، تم إنتقاده في عام 2009 بالتخندق الطائفي، أستقال من منصب نائب رئيس الجمهورية بعد إتهامه بالمادة 4 إرهاب من قبل منافسيه في الحكومة، كان يستنكر سياسة المالكي في الحكومة.

²⁵ نيجيرفان أدريس مصطفى شيخ محمد البارزاني، سياسي كردي عراقي، رئيس إقليم كردستان العراق بعد أن كان رئيساً لحكومة إقليم كردستان من 2012 – 2019.

مختلف المجالات كالأكاديميين والقضاة والتجار. الهدف من هذا الوفد هو تمثيل الإقليم بشكل عقلاني وبعيد عن الحساسيات الحزبية لضمان تحقيق المصالح العليا المشتركة وتسهيل الحوار المستمر مع الحكومة الفيدرالية. حظي هذا الاقتراح بتأييد واسع من الحاضرين باعتباره خطوة عملية تسهم في تعزيز الاستقرار وتحقيق التفاهم المشترك بعيداً عن التصعيد.

(21)

تهريب النفط من العراق والإقليم

في أحد الأيام، وبينما كنا مجموعة من نواب الكلدانية نجلس في فترة الاستراحة في كافيتريا مجلس النواب العراقي، جاءنا أحد النواب من تحالفنا وينتمي للحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو عضو في لجنة النفط والطاقة البرلمانية، وطلب منا مرافقته إلى المركز الإعلامي للمجلس لعقد مؤتمر صحفي. كانت هذه الممارسة شائعة بين بعض النواب لعقد مؤتمرات صحفية لمناقشة قضايا الساعة وإطلاع الرأي العام على المستجدات.

مع مرور الوقت، أدركت أن الإعلام والتصريحات في مجلس النواب العراقي تشوبها الفوضوية. ففي أغلب البرلمانات العالمية، هناك متحدثون رسميون لكل كتلة نيابية أو لجنة برلمانية، يقتصر عملهم على تمثيل المواقف الرسمية لتلك الكتل أو اللجان. أما في العراق، فقد بدا الأمر مختلفاً، حيث أصبحت التصريحات مفتوحة لأي نائب يرغب في التعبير عن رأيه، ما كنت أصفه بـ "مهزلة التصريحات الإعلامية".

المؤتمر الصحفي الذي عقدناه كان بقيادة نائب لجنة النفط والطاقة، حيث أطلق تصريحاً شديداً الخطورة على الساحة العراقية. قال إن لديه معلومات ووثائق تثبت

أن النفط العراقي يُهرَّب إلى إسرائيل عبر الأردن، وأن هذا يتم بعلم الحكومة العراقية. آثار هذا التصريح ضجة واسعة في البلاد، لا سيما ضمن أروقة الحكومة العراقية آنذاك. انتهت القضية بتقديم شكوى قضائية ضد النائب الكردي، والذي خسرها أمام المحكمة المختصة ما أضعف موقف كتلة التحالف الكردستاني.

للموضوع امتداد في لقاء جمعنا بالسيد مسعود البرزاني بحضور رئيس وزراء إقليم كردستان ومسؤولين كبار آخرين من الحزبين الكرديين ووزراء ووكلاء يعملون في بغداد مع أعضاء التحالف الكردستاني في البرلمان. في ذلك اللقاء، طرح أحد النواب سؤالاً محرجاً على رئيس الإقليم حول قضية تهريب النفط. قال: "نحن الكرد نتهم بغداد بتهريب النفط إلى جهات متعددة ومنها إسرائيل عبر الأردن، وهم يتهمون الإقليم أيضاً بتهريب النفط إلى تركيا وإيران. فما ردكم؟

بحنكة سياسية، أحال السيد مسعود البرزاني السؤال إلى رئيس الحكومة وقتها كاك نيجيرفان بارزاني ليجيب عليه. جاءت إجابة نيجيرفان حاسمة بأن الإقليم لا يهرَّب النفط بأي شكل كان، وأن ما يذهب إلى إيران هو وفق اتفاقيات رسمية بين المركز والإقليم. لتأكيد هذا الموقف، طلب تبيان رأي وكيل وزير النفط العراقي لشؤون المنتوجات الذي كان حاضراً معنا في اللقاء.

لكن المفاجأة جاءت عندما قال وكيل الوزارة أمام الجميع: "لا يا كاك نيجيرفان، هذا ليس دقيقاً. حتى تصدير النفط الأسود إلى إيران ممنوع بموجب الشروط الموضوعية بين بغداد وحكومة الإقليم". كانت هذه الإجابة محرجة للغاية للسيد نيجيرفان بارزاني أمام الحضور. وأعقب ذلك أن نيجيرفان أخذ موقفاً من وكيل الوزير، والذي كان محسوباً على الاتحاد الوطني الكردستاني ومدعوماً من قيادات بارزة فيه.

بهذا المشهد تجلت الانقسامات السياسية داخل الإقليم والصراعات بين الأحزاب الكوردية ذاتها، التي انعكست حتى على قضايا استراتيجية ترتبط بمصير ومكانة إقليم كردستان.

(22)

تعزية والددة كاك مسعود

حينما انتقلت والددة السيد مسعود البارزاني، رئيس إقليم كردستان، إلى رحمة الله تعالى في أربيل، عاصمة الإقليم، تدفقت وفود رسمية وشخصيات رفيعة المستوى من بغداد للمشاركة في مراسم التعزية. كان من بين الحاضرين المرحوم مام جلال، رئيس جمهورية العراق، الذي حضر في الساعات الأولى من المراسم، تلاه في اليوم الأول السيد نوري المالكي، رئيس مجلس الوزراء العراقي، الذي قاد وفدًا حكوميًا رفيع المستوى برغم التوترات والخلافات بين الحكومة الفيدرالية العراقية وحكومة إقليم كردستان .

كما شاركت العديد من الشخصيات العراقية الأخرى التي لم تكن جزءًا من الحكومة أو الرئاسات الرسمية. على سبيل المثال لا الحصر، حضر السيد إياد علاوي، رئيس الوزراء الأسبق. أذكر في تلك المناسبة أن السيد هوشيار زيباري، وزير الخارجية العراقي وخال السيد مسعود البارزاني، حاول استغلال التعزية لإجراء مصالحة بين السيد إياد علاوي والسيد نوري المالكي. لكن للأسف، رفض الأخير هذه المبادرة التي كان من المفترض أن تُقابل بالترحيب لا سيّما في مناسبة كهذه .

وتجدر الإشارة إلى أن الخلافات بينهما تعمقت بشكل واضح بعد انتخابات 2010، حين فازت قائمة "العراقية" بقيادة إياد علاوي بالمركز الأول. ومع ذلك، تدخلت جهود

إقليمية وربما دولية، إلى جانب التفسيرات الخاصة للدستور العراقي، مما سمح للبعض ممن يُحسبون على جهات معينة في المنطقة (مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية) بتقويض هذا الفوز لصالح ترتيبات أخرى .

أما بالنسبة للوفد الممثل لمجلس النواب العراقي، فقد كان بقيادة السيد أسامة النجيفي²⁶، رئيس البرلمان آنذاك. سافرنا معه على متن طائرة خاصة وضمت البعثة أكثر من ثمانين نائبًا. وصلنا إلى قاعة الشهيد سعد عبد الله في أربيل بعد الظهر وشاركنا في التعزية. بعد انتهاء المراسم، أصر السيد مسعود البارزاني علينا بعدم المغادرة دون تناول وجبة الغداء. تم حجز مطعم "داوا دوو"، المعروف في أربيل، لوفدنا البرلماني. أثناء وقت الغداء وجلسنا على الطاولات، وجدت نفسي مع النائب أمين فرحان، ممثل كوتا الإيزيدية، ونائب آخر من السنّة يمثل جنوب بغداد .

قبل الغداء، سألت أحد العاملين بالمطعم عن إمكانية التدخين فأجاب بأنه مسموح لنا اليوم. أثناء ذلك تبادلنا أطراف الحديث مع النائب القادم من جنوب بغداد، الذي شارك ذكرياته عن دراسته في جامعة صلاح الدين وحصوله فيما بعد على الماجستير والدكتوراه.

كان شخصية مرحلة للغاية، وتبادلنا النكات والقصص الطريفة بحكم معرفتنا ببعضنا البعض كوننا زملاء في لجنة الخدمات والإعمار النيابية خلال الفترة 2010-2014. كان الرجل نشيطاً بسبب تخصصه، وكان يثيري اللجنة بأفكاره. أثناء الحديث قال لي مازحاً:

²⁶ أسامة عبد العزيز النجيفي، ولد في الموصل عام 1956 من عائلة ثرية ومن الملاكين في محافظة نينوى، سياسي عراقي، شغل منصب وزير الصناعة في حكومة أياد علاوي عام 2004 وكذلك منصب رئيس مجلس النواب العراقي من 2010 / 11 / 11 – 2014 / 06 / 14، فيما بعد شغل منصب نائب رئيس الجمهورية، من السياسيين الذين حافظوا على نزاهته أثناء توليه المناصب.

"أستاذ حسين، أنت تدخن كثيراً!" ثم أضاف بفخر أنه لا يدخن ويحرص على أداء الفرائض الدينية، وهو إنسان ملتزم لا ينجرف وراء الملذات. بدا وكأنه يصف نفسه بالكمال لينهي حديثه قائلاً: "أستاذ حسين مو أحسن؟"

توقعت أنه ينتظر مني التأييد لما قاله عن نفسه، فأجبتُه مازحاً: "لا والله أستاذ، ليست بأحسن"

! إذا أنت ليش عايش أصلاً؟" ثم قلت له مازحاً: "أنت ميت سريراً!"

ما زالت الصداقة قائمة بيننا حتى يومنا هذا، ونتواصل هاتفياً بصورة مستمرة. وغالباً ما يعيد لي ذكريات ذلك اليوم في المطعم بأربيل والمواقف الطريفة التي مررنا بها بعد مشاركتنا في التعزية.

(23)

زيارة إلى محافظة البصرة²⁷

في إحدى الليالي، كنت في بغداد، تحديداً في المنطقة الخضراء ضمن شقق القادسية، عندما تلقيت اتصالاً من نائب رئيس كتلتنا، وهو من الشخصيات المحسوبة على الحزب الديمقراطي الكردستاني. طلب مني بأدب أن أرافق رئيس البرلمان في اليوم التالي إلى محافظة البصرة في زيارة برلمانية خاصة. اكتشفت لاحقاً أن عدداً كبيراً من أعضاء كتلتنا البرلمانية (التحالف الكردستاني) رفضوا المشاركة في هذه الزيارة ربما

27. محافظة البصرة محافظة عراقية تقع في أقصى جنوب العراق، من المحافظات الغنية بالنفط ووجود الموانئ فيها، حيث ميزانية الدولة العراقية تعتمد لحد الآن على واردات النفط من البصرة وبواقع 90 % من الموازنة.

بسبب الظروف الأمنية الحساسة وغير المستقرة. وافقت على المشاركة لسببين: أولاً، لأن الكتلة كلفتني بذلك باعتباري عضواً فيها، وثانياً لأن لدي مودة خاصة تجاه البصرة. فلطالما زرتها مراراً وتكراراً في السبعينيات والثمانينيات وأحببت أهلها الطيبين. خلال دورتي البرلمانتين (2010-2014 و 2018-2021)، كوّنت صداقات عميقة في البصرة وما زلت أحتفظ بعلاقتي معهم.

عندما وصلنا إلى البصرة على متن رحلة تابعة للخطوط الجوية العراقية من بغداد، تبين أن جدول الزيارة تضمن عدة محطات تشمل دوائر رسمية وأخرى دينية؛ جامعاً وحسينية حيث قُدمت لنا مأدبة غداء كبيرة، إلى جانب زيارة كنيسة وبعض المقرات الحزبية، وأخيراً التوجه إلى قضاء أبو الخصيب حيث يقطن شيوخ الخالدين، أقارب رئيس البرلمان الأستاذ أسامة النجيفي.

خلال زيارتنا لأحد مقرات تنظيم من الإسلام السياسي، وصل وفدنا متأخراً بعض الشيء بسيارات التشريفات الخاصة بمحافظة البصرة. عند دخولنا إلى المقر، فوجئنا بكمية كبيرة من الأحذية أمام الباب. يبدو أن الجميع قاموا بخلع أحذيتهم قبل الصعود للطابق الأول، حيث كان المسؤول (السيد) ينتظرنا. صعدت مع زميل لي لأجد أن جميع أعضاء الوفد، بما فيهم رئيس البرلمان، حفاة الأقدام. حاولنا إخفاء أننا لا زلنا نرتدي أحذيتنا، لأن الموقف كان غريباً بالنسبة لي؛ فالمقر ليس مكاناً دينياً كجامع أو حسينية يستوجب خلع الأحذية.

أما الموقف الآخر الذي لفت انتباهي فكان خلال زيارتنا لقبيلة الخالدين في قضاء أبو الخصيب. عند اقتراب موكبنا من مضيف كبير رؤساء العشائر، استقبلنا الأهالي بأصوات عالية وأهازيج حماسية تنم عن الترحيب. استرجعت ذكريات الماضي وأيام النظام البائد حينما كان الإعلام العراقي يصور استقبال الناس للرئيس بمشاهد مشابهة من التهتافات والأهازيج.

ابتسمتُ مع زميلي النائب وقلتُ له إن هذا يعيد أجواء الماضي التي لا تتناسب مع واقعنا الديمقراطي الحالي. يبدو أن أحد أفراد القبيلة لاحظ استغرابنا فبادر بالإيضاح قائلاً: "إخواني، لا تستغربوا من هذا الاستقبال والأهازيج؛ إنها جزء لا يتجزأ من عاداتنا وتقاليدنا في الترحيب بالضيوف الأعزاء".

بعد ذلك، دُعينا إلى قاعة واسعة حيث كانت مأدبة العشاء تنتظرنا. كانت الصحن الكبيرة مملوءة بالأرز والبرغل، وتعلوها قطع ضخمة من لحم الأغنام. لكن اللافت للنظر أن كل صحن كان يتوسطه رأس غنم مطهو بشكل كامل وبطريقة لم أعتد رؤيتها من قبل (مع الأذنين). عندما رأيتُ هذا المشهد، شعرتُ بعدم ارتياح وفضلتُ الانسحاب شيئاً فشيئاً حتى خرجتُ تماماً من القاعة، متمنياً لو نعود سريعاً إلى بغداد.

(24)

زيارة وفد برلماني إلى الموصل²⁸

خلال زيارات رئيس البرلمان العراقي الأسبق، الأستاذ أسامة النجيفي، قام بزيارة مميزة ترافقه وفد برلماني يضم غالبية نواب نينوى، حيث استقلوا طائرة تابعة

28. الموصل مدينة ومركز محافظة نينوى، تعتبر ثاني أكبر محافظة في العراق من حيث السكان بعد العاصمة بغداد، تشتهر بالتجارة مع الدول القريبة مثل تركيا وسوريا ن أهالي المدينة لهم لهجة خاصة يتحدثون بها، تحسب من المدن الرخيصة من ناحية البضائع الواردة والمنتجة فيها، كون التاجر فيها مقتنع بالربح البسيط. يعيشون في المحافظة غالبية المكونات العراقية الأصيلة من (الإيزيديين والمسيحيين والشبك من الشيعة والسنة والتركمان من الشيعة والسنة والكاكائيين إضافة إلى العرب الشيعة والسنة).

للخطوط الجوية العراقية "الطائر الأخضر" من مطار بغداد إلى مطار الموصل، الذي كان حينها يعمل لاستقبال الرحلات الجوية. عند وصول الطائرة إلى المطار، كان في استقبال الوفد السيد أثيل النجيفي، محافظ نينوى آنذاك وشقيق رئيس البرلمان، إلى جانب عدد من رؤساء الدوائر الخدمية بالمحافظة وبعض الشخصيات الموصلية. عائلة النجيفي كانت ذات تأثير كبير في نينوى خلال ذلك الوقت.

استقرت الزيارة في البداية بفندق "نينوى أوبروي"، الذي كان يعتبر من الفنادق الفاخرة في المدينة، بموقعه المميز بالقرب من نهر دجلة وبمحاذاة غابات الموصل. هناك جرى لقاء مع رؤساء الدوائر الخدمية والشخصيات المحلية وممثلي بعض الأحزاب السياسية من نينوى وإقليم كردستان. أثناء اللقاءات، أبدى رئيس البرلمان استياءه تجاه إعلان حالة حظر التجوال العام في المدينة، حيث لاحظ خلوّ شوارع الموصل من الحركة فور وصولهم. كان المحافظ قد اتخذ هذا الإجراء بحجة الأوضاع الأمنية، لكن رئيس البرلمان رأى ذلك تصرفاً غير مبرر خاصة مع زيارة وفد يمثل الشعب إلى الموصل.

الأوضاع الداخلية في الموصل آنذاك كانت تشهد توتراً ملحوظاً مع تعدد الجهات المسيطرة والمتنازعة على القرار الأمني. هذه الجهات شملت الجيش العراقي ذو الانتماءات السلطوية والمنقول غالباً من مناطق جنوب العراق، بالإضافة إلى أجهزة الأمن الوطني، الاستخبارات العسكرية، الشرطة الاتحادية، الشرطة المحلية، وربما جهات أخرى مثل جهاز المخابرات. كان لكل جهة أجندتها الخاصة التي بدت بعيدة عن حماية الأمن العام وسلامة المدنيين العزل.

في معظم الدول المتقدمة، يتم توحيد المهام الأمنية في جهة واحدة تُنَاط بالشرطة فقط لتكون المسؤولة عن تطبيق القانون وضمان الأمن المحلي دون تفرقة. أما الوضع في الموصل فقد بدا مغايراً تماماً، حيث أشار كثيرون خلال اللقاءات إلى غياب شبه كلي للقانون. أحد القضاة الموصلين البارزين حضر اجتماع الوفد البرلماني وعبر عن

معاناته الشخصية بعد تعرضه للإهانة في إحدى نقاط التفتيش العسكرية العشوائية داخل المدينة، تلك النقاط التي يبدو أنها كانت تُستخدم لفرض الرشاوى على المواطنين بدلاً من الحفاظ على أمنهم. أثارت هذه الحادثة غضب الوفد البرلماني بشكل خاص عندما أفصح القاضي عن تعرضه للضرب على يد أحد الجنود داخل نقطة التفتيش رغم تقديم نفسه بصفته قاضياً للمحكمة.

كانت تلك الفترة تُعدُّ أياماً صعبة وكئيبة لأهل الموصل، وقد تكون مشابهة لما عانته مدن عراقية أخرى تحت قيادة الجيش بشكل مستمر داخل المناطق المدنية، على الرغم من أن الدستور العراقي لا يجيز تواجد الجيش داخل المدن بصورة دائمة. بالأساس، ينحصر دور الجيش في حماية الحدود والدفاع عن البلاد أمام أي عدوان خارجي.

خلال برنامج الزيارة في الموصل، تنقل الوفد بين عدة معالم شملت جامعاً وكنيسة للمسيحيين في حي العربي، وجامعة الموصل التي شهدت جولة بين رئاسة الجامعة وبعض الكليات بالإضافة إلى عقد لقاء مع الكوادر الأكاديمية في إحدى قاعاتها. خُتِمت الزيارة بزيارة جامع النبي يونس الذي يحتضن قبر النبي يونس عليه السلام ويعد معلماً أثرياً عالمياً. للأسف، تعرض هذا الجامع وموقعه التاريخي للتدمير والتفجير من قبل تنظيم داعش بعد احتلال المدينة في العاشر من يونيو لعام 2014.

(25)

وفد وزاري برلماني إلى مدينة الموصل

بحكم عضويتي في لجنة الخدمات والإعمار البرلمانية خلال الفترة من 2010 إلى 2014، أود أن أسترجع إحدى اللحظات التي عايشناها آنذاك بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المماثلة برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات، الأستاذ صالح المطلك، الذي

ينتمي إلى المكون السني. كانت هناك علاقة تعاون وثيقة بين اللجنتين في مجال تشريع القوانين ذات الصلة وتنفيذها من قبل حكومة السيد نوري المالكي الثانية.

في أحد الأيام، تم إبلاغنا بترتيب زيارة إلى محافظة نينوى برفقة نائب رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء وأعضاء البرلمان بهدف الاطلاع على الأوضاع العامة، وخاصة المتعلقة بالخدمات في المحافظة. المفاجأة جاءت عند وصولنا إلى مطار بغداد الدولي؛ إذ اكتشفنا أننا سنسافر على متن الطائرة الخاصة برئيس مجلس الوزراء نوري المالكي. كانت تلك الطائرة، على حد علمي، هدية مقدمة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية لرئيس الوزراء العراقي. تميزت الطائرة بحجمها الكبير وتصميمها الداخلي الذي قُسم إلى ثلاثة أجزاء: الأول يضم غرفة استقبال واسعة، والثاني يضم مقاعد فاخرة من الدرجة الممتازة، فيما حُصص الجزء الثالث للمقاعد العادية الخاصة بأفراد الحماية.

بعد انتهاء جولتنا التفقدية في محافظة نينوى، التي تضمنت متابعة عمل الدوائر الخدمية مثل الصحة، البلديات، المياه، المجاري، التعليم العالي، والتربية، أنهينا زيارتنا وعدنا إلى بغداد في نفس اليوم. وخلال رحلة العودة بالطائرة، ضم الوفد أغلبه شخصيات من المكون السني ومن الأكراد، من وزراء وأعضاء برلمان.

ما أضفى على الرحلة شيئاً من الطرافة هو تعليق ساخر من أحد الوزراء الأكراد، الذي توجه مازحاً بالكلام إلى نائب رئيس مجلس الوزراء قائلاً إن الطائرة كلها مليئة بشخصيات تُحسب على المكون السني، باستثناء هذا الإيزيدي الموجود معنا (مشيراً إليّ) والذي يُعد وفقاً لتعبيره المزاحي "من الكفار". واستطرد مازحاً حول فكرة وقوع حادث عرضي أو مفتعل للطائرة أثناء الرحلة وكيف يمكن لذلك أن يُعتبر "عرساً" لطرف آخر ضمن المعادلة المذهبية. قضينا تلك الساعة في الجو وسط أجواء ودية ومليئة بالنكات والمزاح العراقي.

شيخ معمم من البصرة

في أول جلسة للبرلمان العراقي بعد انتخابات مارس 2010، والتي دُعيت وفقاً للدستور من قبل رئيس الجمهورية، تم تحديد موعد الجلسة في الرابع عشر من يونيو 2010، بعد أقل من أسبوعين على مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات. عُقدت الجلسة في القاعة الكبيرة بمبنى قصر المؤتمرات (البرلمان الحالي)، حيث جرى توزيع أسماء النواب الجدد للدورة الثانية بحسب الترتيب الأبجدي.

نظراً لأن اسمي يبدأ بحرف معين، كان مقعدي بجوار شيخ يرتدي عمامة بيضاء. بعد تبادل التعارف والأحاديث عن الانتماءات الكتل البرلمانية والمناطق التي تمثلها، علمت أن الشيخ الفاضل من مدينة البصرة. وبادرت بتعريف نفسي قائلاً إنني من الموصل. لاحقاً اكتشفت أنه أعجب باسمي واسم والدي (حسين حسن)، وهما اسمان يرتبطان بالإمامين الحسن والحسين عليهما السلام. حتى أنه أبدى استغرابه حين عرف بانتمائي إلى المكون الأيزيدي، إلا أننا سرعان ما دخلنا في نقاشات أوضحت فيها تاريخ العلاقة بين المكون الأيزيدي وباقي المكونات العراقية، بما في ذلك الشيعة. تغيرت نظرتي بشكل إيجابي عندما شرحت له أيضاً كيف أن صور الإمام علي بن أبي طالب كانت تُعلق سابقاً في بعض منازلنا، وكنا نطلق عليه اسم "علي شير" بمعنى "علي الأسد".

خلال الجلسات الأولى للبرلمان، نشأت علاقة ودية بيننا، وكنا نجلس جنباً إلى جنب حتى قبل أن تُوزع المقاعد وفق الكتل السياسية. حتى بعد انتهاء الدورة البرلمانية، استمرت بيننا علاقة من التواصل والاحترام المتبادل.

وفي موقف آخر لا يخلو من الطرافة، كانت إحدى النائبات من الموصل قد طلبت مداخلة خلال جلسة برلمانية. عند ذكر اسمها الثلاثي بالكامل، تطابق بالكامل مع اسم أحد القيادات العراقية السابقة في زمن حزب البعث (سعدي مهدي صالح)، الذي كان يشغل منصب رئيس المجلس الوطني في تلك الفترة. استغرب الشيخ العزيز وسارع إلى افتراض أنها ابنة ذلك القيادي البعثي. تدخلت سريعاً لأوضح له أن الأمر مجرد تطابق في الأسماء وأن والدها طبيب معروف بالموصل، وليس هناك أي علاقة تربطها بتلك الشخصية. فقال الشيخ باستنكار ممزوج بالعجب: "سبحان الله"، معقّباً على التشابه بين الأسماء.

(27)

وزير الصحة²⁹ والمناطق المتنازعة عليها

يُقال إنه في فترة ما بعد سقوط بغداد واحتلال العراق، تحولت وزارة الصحة العراقية، كمبنى ومؤسسة، إلى ساحة لتصفية الحسابات. جاء ذلك عندما استلمت جهات سياسية الوزارة بعد أن أصبحت من حصتها وفق نظام المحاصصة المعروف بسوء سمعته، وهو النهج الذي لا يزال قائماً حتى اليوم في تشكيل الحكومات المتعاقبة. أدت المحاصصة إلى تأثيرات سلبية كبيرة، خاصة في ظل الديمقراطية المستوردة التي جاءت مع الاحتلال الأمريكي وترسخت بوجوده. خلال تلك المرحلة، نفذت جهات

²⁹ الدكتور مجيد حمه أمين، سياسي كوردي عراقي، عضو في الهيئة القيادية للاتحاد الوطني الكوردستاني، شغل منصب وزير الشهداء والمؤنفلين في حكومة إقليم كوردستان، أستقال من منصبه ليصبح فيما بعد وزيراً للصحة في الحكومة العراقية الفيدرالية برئاسة المالكي من 2010 _ 2014.

مساندة لتيارات سياسية عمليات تصفية للخصوم داخل مختلف المؤسسات، بما في ذلك الوزارات. وقد اعتُبرت تلك الخصوم، حسب تصورات المتنفذين السياسيين الجدد، إما على صلة بالنظام السابق أو محسوبين على مكونات أخرى. ويذكر أن أحد مديري الصحة في إحدى المحافظات قيل إنه دخل مبنى الوزارة في مهمة رسمية ولم يظهر أثره منذ ذلك الحين.

مثل هذه التصفيات لم تقتصر على وزارة الصحة وحدها، بل شهدتها أيضًا وزارات ودوائر أخرى مثل وزارة الداخلية. خلال فترة القتل على الهوية، استهدفت التصفية أشخاصًا بناءً على أسمائهم أو انتماءاتهم (مثل الأسماء عمر، علي، عباس وغيرهم). هذا بالإضافة إلى ضحايا الوشاية والتبليغات الكيدية التي لعب "المخبر السري" دورًا كبيرًا فيها.

مع حلول عام 2010، أصبحت وزارة الصحة من نصيب المكون الكردي ضمن نظام المحاصصة. وتدرجيًا، شهدت الوزارة تغييرًا في سياستها على مستويات عدة. من بين هذه التغييرات إزالة صور الشخصيات الدينية ورجال الدين التي كانت تغطي جدران الوزارة ومرافقها رغم عدم ارتباطهم بأي شكل من الأشكال بالقطاع الصحي. والجدير بالذكر، تعرّض الوزير الكردي الدكتور مجيد حمه أمين، المحسوب على الاتحاد الوطني الكردستاني، لمحاولة اغتيال كادت أن تؤدي بحياته وحياة مرافقيه. وقد فُسرت المحاولة حينها كرسالة لإيقاف بعض الإصلاحات التي كان يحاول إدخالها في الوزارة.

بصفته وزيرًا كرديًا، حاول توجيه بعض جهود الوزارة لخدمة المناطق المتنازع عليها والمناطق الكردستانية الخاضعة حتى الآن للمادة 140 من الدستور. هذه المناطق لطالما واجهت ازدواجية في الإدارة، وكان الوزير يسعى لتحسين الوضع الصحي فيها عبر توسيع الخدمات وبناء المراكز الصحية

والمستشفيات. لكن جهوده اصطدمت بمعوقات سياسية وإدارية فرضتها السلطات المحلية، خصوصًا في مناطق مثل سنجار وسهل نينوى وقضاء مخمور. الصراعات الحزبية الكوردية كانت أحد أبرز العوامل التي عطلت تقديم هذه الخدمات وأثرت سلبيًا على المواطنين في تلك المناطق والمناطق الأخرى داخل إقليم كردستان كذلك.

(28)

وفد برلماني برئاسة النجيفي إلى تركيا

بموجب النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، تتألف السنة التشريعية من فصلين تشريعيين، مدة كل منهما أربعة أشهر، تليهما إجازة أو عطلة تشريعية تمتد لشهرين. ومع ذلك، وبسبب الظروف الخاصة التي مر بها العراق منذ تأسيس البرلمان، لم يستمتع المجلس بالعطلة التشريعية المفترضة لمدة شهرين، بل غالبًا ما كانت تُقلّص إلى شهر واحد أو أقل مع بضعة أيام إضافية أو ناقصة. يمكن تمديد الفصل التشريعي فقط في حالات الطوارئ أو عند وصول مشروع الموازنة السنوية لمجلس النواب، إذ يتطلب ذلك التصويت والمصادقة عليها.

في إحدى العطل التشريعية، وبينما كنت خارج العراق حيث تقيم عائلتي في ألمانيا، أبلغني الدكتور فؤاد معصوم، رئيس الكتلة حينها، بأنه تم ترشيحي لعضوية الوفد المرافق لرئيس البرلمان الأستاذ أسامة النجيفي في زيارة إلى الجمهورية التركية. الترشيح جاء من قبل كتلة التحالف الكردستاني، وتم إعلامي بالتواصل مع رئاسة مجلس النواب/ دائرة التشرifications لتنسيق اللقاءات في إسطنبول ومن بعدها في أنقرة.

قمت بالتواصل مع التشريفات البرلمانية لترتيب التوقيات والحجوزات لضمان وصولي إلى إسطنبول في الموعد المحدد. وعند وصولي إلى مطار إسطنبول، كانت سيارة من التشريفات بانتظاري لنقلي إلى القصر الصيفي للرئيس التركي عبد الله غُل³⁰ في إسطنبول، حيث كان من المقرر أن يبدأ وفدنا برنامجه بلقاء مع الرئيس. تركز اللقاء حول العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا، خصوصًا قضية المياه وبناء السدود التي أثرت على حصة العراق المائية وفق الاتفاقيات الدولية.

كان القصر الصيفي يقع في منطقة مرتفعة مطلة على البحر في إسطنبول. عند الوصول، توقعت أن أجد إجراءات أمنية مكثفة كالتي نشهدها في بغداد، لكنني فوجئت بالهدوء وقلة الحراسة. استقبلني موظف مدني عند البوابة الرئيسية ووجهني لإجراء التفتيش عبر جهاز السونار، الذي يشغله شخص واحد فقط. بعد ذلك تم اصطحابي إلى الداخل حيث لمحت الرئيس التركي برفقة شخص آخر يتجولان بالقرب من صالة القصر. قادني المرافق إلى غرفة جانبية حيث كان يجلس شخص عرّف نفسه بأنه مترجم الوفد، وهو عراقي مقيم في تركيا.

كوني وصلت قبل أعضاء الوفد القادمين من بغداد بنحو نصف ساعة، دار بيني وبين المترجم حديث ودي حول الأوضاع العامة. عبّرت عن دهشتي من قلة العدد الموجود داخل القصر، حيث لم يتجاوز عدد الموظفين أصابع اليد. أوضح لي المترجم أن الرئيس عبد الله غُل كان في كان في عطلة صيفية، وأن طاقمه الإداري كان محدودًا للغاية خلال هذه الإجازات.

³⁰ عبدالله غُل، ولد في 29 / 10 / 1950 في قيصري بتركيا، وهو إقتصادي وسياسي تركي والرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية من عام 2007 إلى 2014، ليخلفه بالرئاسة رجب طيب أردوغان بعد تغير نظام الحكم في تركيا من برلماني إلى رئاسي

عندما وصل الوفد البرلماني برئاسة الأستاذ أسامة النجيفي، تفاجأ البعض منهم بوجودي في القصر قبلهم وطرح أحدهم بسخرية مازحة تساؤلًا حول "علاقتي الوثيقة" مع الجانب التركي التي جعلتني أصل قبلهم. رددت عليه بهرح قائلاً: بالعكس، أنتم من لديكم علاقات مميزة ومصالح وحتى مصاهرات مع الجانب التركي. أما نحن في الاتحاد الوطني الكردستاني فعلاقاتنا مع الأتراك ليست على ما يرام منذ زمن بعيد، وهذا أمر يعرفه الجميع.

عندما بدأنا الاجتماع مع الرئيس عبد الله غول، تناول بشكل موسع العلاقات التاريخية بين الدولتين الجارتين من مختلف الجوانب، وخاصة من الناحية الاقتصادية، التي تمتد لعقود طويلة. كما تطرق إلى مرحلة ما بعد تغيير النظام، مشيرًا إلى أن تركيا لديها حاليًا أكثر من 700 شركة، تتراوح بين صغيرة وكبيرة وعلاقة، تعمل في العراق. لكنه أبدى أسفه لأن الظروف الأمنية في العراق المركزي لا تزال غير مستقرة، مما جعل معظم هذه الشركات تتركز في حدود إقليم كردستان الإدارية.

كوفد من البرلمان العراقي، حرصنا على المجاملة والحديث عن تعزيز العلاقات وحل المشاكل العالقة، أبرزها مشكلة المياه. ومع ذلك، فإن هذه المشكلة لا تزال معلقة رغم مرور أكثر من 12 عامًا على ذلك اللقاء.

اللافت والطريف خلال الاجتماع كان تواجد نواب من مختلف المحافظات العراقية، بما فيهم ممثلون عن إقليم كردستان. إحدى النائبات من المكون التركماني ومن محافظة كركوك تحدثت مباشرة مع الرئيس باللغة التركمانية، رغم أن البروتوكول يقتضي أن يكون الحديث عبر مترجم وباللغة العربية الرسمية المعتمدة في العراق. هذا التصرف أثار استياء بعض أعضاء الوفد وربما رئيسه أيضًا، إلا أنهم تجاوزوا الموقف دون إبداء اعتراض كبير.

نزاهة رئيس البرلمان

الموظفون الذين عملوا في الدوائر الرسمية للدولة، وخاصة أولئك الذين تعاملوا مع اللجان المختصة بالمشتريات، يمتلكون بلا شك خلفية واسعة حول التجاوزات التي تحدث على المال العام. ينص القانون والتعليمات بوضوح على ضرورة البحث عن العروض الأنسب عند شراء المواد لدوائر الدولة، مع التأكيد على عدم حصر الشراء من جهات أو متاجر بعينها لتجنب التلاعب بالقوانين والالتفاف عليها بهدف تحقيق مكاسب غير مشروعة. ومع ذلك، هناك فئة واسعة من الناس أصبحوا يبررون سرقة المال العام وكأنها أمر طبيعي.

على الرغم من الجهود المستمرة لتعزيز الرقابة والتشديد على ممارسات الفساد، لا تزال هناك ثغرات يستغلها البعض للتحايل والاستفادة من الأموال العامة بطرق غير قانونية. فهناك من حققوا ثراءً فاحشاً عبر عملهم في اللجان المناط بها عمليات البيع والشراء، بينما آخرون استفادوا بشكل كبير من بيع ممتلكات الدولة الفائضة بأسعار متدنية جداً، لتصب الأرباح الضخمة في جيوب الفاسدين.

خلال زيارة إلى تركيا، ذكر لي أحد أعضاء فريق التشريفات الذي كان مسؤولاً عن الصرفيات، وهو صديق قديم لي منذ أيام النظام السابق، أن رئيس البرلمان آنذاك، الأستاذ أسامة النجيفي، كان معروفاً بدقته الشديدة في التدقيق بكل ما يتعلق بالمصروفات. بحسب صديقي، كان السيد النجيفي يسأل عن أدق التفاصيل مثل أسعار الغرف وكيفية احتساب التكاليف المقدمة للوفود، مما يدل على نزاهته. وقد عُرف عنه سابقاً أثناء توليه منصبه كوزير في حكومة سابقة أنه لم ترتبط به أي شبهة فساد.

النجيفي، باعتباره شخصية موصلية بارزة من عائلة عريقة وغنية تمتلك أملاً واسعاً داخل وخارج مدينة الموصل، يُستبعد تماماً أن يكون بحاجة للتورط في قضايا فساد قد تسيء إلى اسم عائلته المعروفة. هذه الخلفية العائلية والسمعة الحسنة تعزز الثقة في نزاهته واستقامته خلال المسؤوليات التي تولّاها.

(30)

زيارة ضريح أتاتورك³¹

تفخر كل دولة بالشخصيات البارزة التي ساهمت في تأسيسها أو تطويرها عبر الزمن. قبل سقوط الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تُعرف بـ"الرجل المريض"، ظهرت شخصيات وقادة حاولوا بناء دول جديدة على أنقاضها. من بين هؤلاء كان مصطفى كمال أتاتورك، الشخصية المثيرة للجدل، الذي قاد ثورة وطنية ضد الإمبراطورية. تبنّى أتاتورك نهج التحديث والتوجه نحو الغرب، وأسس دولة قومية علمانية عُرفت باسم الجمهورية التركية. انتُخب رئيساً للجمهورية عام 1923 واستمر في الحكم حتى وفاته عام 1938، مع إعادة انتخابه لثلاث فترات.

تركيا تفتخر بهذه الشخصية التي تعتبر المؤسس الفعلي للجمهورية الحديثة، والتي أصبحت قوة سياسية واقتصادية بارزة وجسراً مهماً بين آسيا وأوروبا. خلال زيارتنا إلى تركيا كوفد برلماني، كان من ضمن البرنامج زيارة ضريح مصطفى كمال أتاتورك.

31. مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية وقائد الحركة الوطنية التركية، أول رئيس لتركيا (1923 – 1938) والقائد العام للجيش التركي خلال حرب الاستقلال التركية.

تمّت الزيارة بشكل رسمي بمرافقة مسؤولين حكوميين، وكان الضريح يقع على مسافة قصيرة من موقع سيارات التشريفات، مما استدعى المشي على السجاد الأحمر للوصول إليه. بعد قراءة الفاتحة أمام الضريح، قمنا بزيارة المتحف المرافق القريب منه.

أثناء جولتنا في الموقع، انقسم أعضاء الوفد إلى مجموعات صغيرة حسب علاقاتهم الشخصية. كنت برفقة أحد الأصدقاء النواب، ودار بيننا حديث ودي مليء بالضحكات بين الحين والآخر. فجأة، ارتفع صوت إحدى النائبات من المكوّن التركماني بتعابير شديدة اللوم مستنكرة ضحكنا داخل المتحف، حيث وصفت ذلك بأنه لا يتناسب مع المكان.

رددت عليها بهدوء: أولاً، نحن أنهينا واجبنا الرسمي بالوقوف أمام الضريح وقراءة الفاتحة. ثانياً، قد يعني أتاتورك لك ولهم الكثير، ولكن بالنسبة لنا نحن مجرد زائرين لهذا المكان.

هذا الموقف أثار لدي التساؤل حول الولاء. فقد بدا واضحاً أن ولاء البعض يتجه نحو دول أخرى، سواء كانت تركيا أو إيران مثلاً. والسؤال الأهم هنا: كيف يمكننا بناء بلدنا العراق إن كانت ولاءاتنا مشتتة وخارجة عن حدوده؟.

(31)

معنا حاج من الموصل

وللحديث صلة بزيارتنا كوفد برلماني إلى الجمهورية التركية، حيث التقينا رئيس البرلمان التركي وعدداً من رؤساء الكتل السياسية. على هامش الاجتماع، أشار رئيس البرلمان إلى النائب الجالس بجانبه بأنه عضو برلمان تركي من أصول كردية. حينها

توقعت أن يكون النائب من مناطق مثل ديار بكر أو ماردين ومنتصياً إلى أحد الأحزاب القومية الكردية في تركيا .

لكن خلال المناقشة، تبين لي أنه من منطقة وان التركية وينتمي إلى حزب العدالة والتنمية، الحزب الذي كان آنذاك بقيادة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء حينها (ورئيس الجمهورية الحالي الذي حول النظام السياسي في تركيا من برلماني إلى رئاسي). الأمر اللافت هو وجود عدد كبير من الكرد المنتمين إلى الأحزاب التركية الرئيسية .

لو كان الأكراد في تركيا قد ركزوا تصويتهم لصالح الأحزاب القومية الكردية، لربما كانوا قادرين على شغل ما يقارب ربع مقاعد البرلمان التركي. مثل هذا التمثيل كان من الممكن أن يتيح لهم تحقيق مكاسب أكبر ويدفع الأحزاب الأخرى نحو الاعتراف بالقضية الكردية في المناطق الشمالية لتركيا .

للأسف، لم نتمكن من لقاء رئيس الوزراء التركي آنذاك، أردوغان، نظراً لانشغاله بحملته الانتخابية، التي رفع خلالها شعار الاستمرار في السلطة حتى عام 2023 بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس الجمهورية التركية .

أما في المساء، فكنا غالباً نجتمع على طاولات العشاء في الفنادق التي أقمنا بها في إسطنبول وأنقرة. ولمن يرغب بتناول المشروبات الكحولية، اعتاد البعض التوجه إلى البار الموجود في الفنادق الفاخرة. في إحدى تلك الأمسيات، كنا مجموعة قررنا الذهاب إلى البار، لكن أحد الأصدقاء، الذي عُرف عنه مؤخراً أنه أدى فريضة الحج، استفسر عن وجهتنا. أجبناه بأننا ذاهبون لرؤية ما هو موجود من مشروبات. المفاجأة كانت حين أبدى رغبته بالانضمام إلينا، رغم تعليقنا الذي ذكرناه مازحين بأنه أصبح حاجاً ولم يعد كما كان سابقاً .

في النهاية، لحق بنا "الحجي" إلى البار وقال ضاحكاً إنه سيشاركنا الجلسة اليوم، مضيفاً بنبرة خفيفة أنه لم يرَ مانعاً بما أن الحج قريب وسيتوجه إليه مرة أخرى قريباً. اختتمت الجلسة بضحكات ودية دون تكلف.

(32)

إتصال هاتفي مبكر

كالعادة، أستيقظ مبكراً في الصباح، فأنا لست من محبي السهرات الطويلة التي تجعلني أقضي اليوم التالي نائماً في السرير. ذات صباح، تلقيت مكالمة هاتفية تتعلق بالعمل والواجبات اليومية، وهي مهام كان يمكن لأي شخص آخر إنجازها. أثناء المكالمة، التي استمرت أكثر من خمس دقائق، وردتني مكالمة أخرى لم أتمكن من الرد عليها لأنني كنت منشغلاً بالمكالمة الأولى.

بعد إنهاء المكالمة، لاحظت أن هناك عدة اتصالات فائتة من رقم غريب غير مسجل لدي، حيث تجاوزت محاولات الاتصال العشرين مرة. كان الرقم تابعاً لإحدى شركات الاتصالات المعروفة في العراق، وذُكرت نفسي بأن هذا الشخص الذي حاول الاتصال ربما لديه أمر ضروري يريد إبلاغني به.

بادرت بالاتصال بالرقم، لكن بدلاً من سماع التحية المعتادة، تفاجأت بسيل من الشتائم والكلمات النابية. استمرّ المتصل في سبابه دون إعطائي فرصة للرد. وعندما توقف أخيراً عن الكلام، سألته إن كان قد انتهى، فأجاب بالإيجاب. رددت بهدوء وقلت له: "أنت فعلاً قليل الأدب". ثم استفسرت منه إن كان يعرفني. بدأ بالتراجع وسألني: "أليس أنت فلان الفلاني؟"، مشيراً إلى شخصية سياسية سنية معروفة.

أوضحت له أنني لست ذلك الشخص، بل أخبرته باسمي وأنا من القائمة الكردستانية ومن المكون الإيزيدي. حاول الاعتذار، لكنني لم أمهله وقلت له: "أنت بالتأكيد من تلك الجماعة وأكد لهجتك تدل على أنك من الجنوب". ثم أضفت أنني سأبلغ هيئة الإعلام والاتصالات وأنا ساقدم شكوى قضائية ضده بالتشهير، مشيراً إلى أنني سجلت المحادثة (رغم أنني لم أفعل ذلك).

عندها، بدأ في الاعتذار بشدة وكشف عن هويته قائلاً إنه ضابط برتبة نقيب في المخابرات العراقية ومن محافظة ذي قار. أكد أنه نادم تماماً على الاتصال، وأخبرني بأن مجموعة ورطته ودفعته للتصرف بهذه الطريقة. كانت هذه الحادثة بالنسبة لي انعكاساً لمشكلة أعمق في العراق؛ نحن بلد متعدد الطوائف والقوميات، لكن الكراهية بين المكونات تحول دون تقدمه وازدهاره.

في النهاية، طلب مني العفو ووعد ألا يكرر مثل هذا التصرف مجدداً وأن ينظر إلى بقية العراقيين كإخوة له بغض النظر عن مكوناتهم. سامحته وطلبت منه الالتزام بتغيير سلوكه ومعاملته للآخرين باحترام. بقي على تواصل معي لفترة طويلة وأبدى رغبته بزيارتي في الموصل أو إقليم كردستان. أخبرته أن ما أريده حقاً هو أن يعدل تفكيره وطريقة تعامله مع الآخرين، وهذا هو الأهم.

إحتلال كنيسة سيدة النجاة³²

قبل أن أبدأ بالمشاركة في العملية السياسية العراقية، وتحديدًا قبل عام 2010، كنت من المتابعين الملتزمين للأخبار المتعلقة بالعراق بشكل دائم. آنذاك، كنا نسمع أن أغلب أعضاء الحكومة والبرلمان (باستثناء رئاسة الجمهورية) يقيمون في منطقة عُرفت بـ"الخضراء". كنت أتخيلها منطقة واسعة ومليئة بالمساحات الخضراء كما يوحي اسمها. ولكن بعد أن أُتيحت لي الفرصة للدخول إليها والإقامة فيها بحكم عملي كنائب في مجلس النواب العراقي خلال دورتين برلمانيتين بعد عام 2010، اكتشفت أنها خلاف ذلك تمامًا. فالمنطقة بالكاد تحتوي على مساحات خضراء، باستثناء بعض العمارات الواقعة في حي القادسية وحي القضاة، بالإضافة إلى عدد من القصور التي تخص الرئاسات الثلاث: الجمهورية، الوزراء، والنواب. وللأسف، كانت الخدمات البلدية فيها أقل بكثير من المستوى المطلوب، رغم أن غالبية القيادات العراقية أقامت ولا تزال تقيم فيها منذ سقوط بغداد .

المنطقة الخضراء، التي تضم خمسة أو ستة مداخل مشددة الحراسة، لا يُسمح بالدخول إليها إلا لحاملي تصاريح خاصة بدرجات وألوان محددة، تشمل الوزراء وأعضاء البرلمان وغيرهم. وبالنظر إلى القيود المفروضة على الدخول والخروج، كانت

32. كنيسة سيدة النجاة وتسمى بكاتدرائية سيدة النجاة وهي للسريان الكاثوليك، تقع وسط مدينة بغداد في الكرادة – الرصافة وهي من أكبر كنائس العاصمة، بنيت عام 1952، تعرضت إلى أشرس هجوم من قبل ستة من الأنتحاريين من دولة العراق الإسلامية (داعش) أثناء القداس المسائي ليوم الأحد 31 / 10 / 2010، قتل (58) شخصاً من المصلين والقساوسة ورجال الشرطة والمارة مع أكثر من (70) جريحاً.

المنطقة أشبه بسجن شبه مفتوح تحدّه بوابات بدءًا من بوابة التخطيط وصولًا إلى بوابة الجسر المعلق. هذه العزلة دفعتنا دائمًا للبحث عن فرص للخروج لاستكشاف أماكن أخرى والاستمتاع بحدائق أو أي مساحات خضراء تعزز شعورنا بالراحة وتخفف من القيد النفسي الذي كنا نعيشه داخل شقق حي القادسية. هذه الشقق كانت تقع مقابل السفارة الأمريكية، وكانت معرضة باستمرار لخطر الصواريخ التي استهدفت السفارة ذاتها.

في تلك الفترة، التقيت بصديق قديم من أيام الدراسة المتوسطة. كان يسكن معي في شقة مؤجرة، والتقينا مجددًا بمحض المصادفة داخل مبنى مجلس النواب حيث كان يعمل خبيرًا إعلاميًا بدرجة مدير عام. هذا الصديق، الذي جمعتني به معرفة طويلة تمتد لعقود، أصبح رقيقًا مقربًا لي خلال السنوات الأربع من الدورة البرلمانية الثانية (2010-2014).

عادةً، كنت أثناء تواجدي في بغداد أتجول خارج حدود المنطقة الخضراء كلما سنحت لي الفرصة. كنت أزور منطقة الكرادة داخل، المفعمّة بالحياة والحركة، والتي تشتهر بمحلاتها التجارية المتنوعة، من المطاعم والمقاهي إلى متاجر الملابس الراقية.

ذات يوم، كنت وصديقي في نزهة سير طويلة من المنطقة الخضراء باتجاه الكرادة، وهي مسافة تتجاوز الخمسة كيلومترات. كان الجو هادئًا، والشوارع شبه خالية من المارة، باستثناء حركة محدودة للسيارات. حاولنا فهم سبب الهدوء غير الاعتيادي بسؤال المتواجدين في الشوارع، لكننا لم نحصل على أي إجابة واضحة.

بينما اقتربنا من منطقة كرادة داخل، بدأ صوت إطلاق نار واضح يصل إلى مسامعنا. أدركنا سريعًا أن موقع إطلاق النار قريب جدًا. اقترح صديقي أن نتراجع فورًا وألا

نستمر بالتقدم نحو مصدر الخطر، فقررنا عبور الشارع للعودة عكس الاتجاه، نحو المنطقة الخضراء، التي كانت قد أصبحت بعيدة آنذاك عن موقعنا.

خلال العودة، توقفنا للاستراحة في محل المرطبات الشهير "مشمشة"، والذي كان معروفاً على مستوى العراق. أثناء جلوسنا هناك، عرض التلفاز تغطية مباشرة للأحداث الجارية، حيث تبين أن كنيسة سيدة النجاة في الكرادة تعرضت لعملية إرهابية مروعة. كانت الكنيسة مكتظة بالمصلين المسيحيين الذين تجمعوا لأداء قداس الأحد الموافق 31 أكتوبر 2010.

هاجمت مجموعة من الإرهابيين الانتحاريين المنتمين إلى تنظيم القاعدة الكنيسة واحتجزوا الحاضرين كرهائن خلال القداس. وبعد ساعات من التوتر والأحداث المأساوية، اقتحمت القوات الخاصة العراقية المبنى في محاولة لإنقاذ المحتجزين. أثناء ذلك، فجر الإرهابيون أنفسهم باستخدام سترات ناسفة، مما أدى إلى وقوع كارثة إنسانية بمقتل أكثر من خمسين شخصاً، بينهم مصلون ورجال دين وأفراد الشرطة، بالإضافة إلى إصابة أكثر من سبعين آخرين بجروح متفاوتة.

كانت تلك اللحظة صادمة ومؤلمة، حيث شعرت بعمق المأساة التي عاشها الأبرياء والمدينة بأسرها في ذلك اليوم المشؤوم.

مكتب مجلس النواب العراقي في قضاء الشيخان³³

بعد انتخابات عام 2010 للدورة الانتخابية الثانية لمجلس النواب العراقي، التي شهدت انتصاراً واسعاً لممثلي المكونات المشمولة بنظام الكوتا والمحسوبين على الأحزاب الكردستانية وغيرها، ارتفع عدد نواب تلك المكونات إلى 14 نائباً للمرة الأولى وربما الأخيرة. ضمن هذا العدد، حصل المكون الأيزيدي على سبعة مقاعد، منها مقعد ممثل الكوتا وخمسة مقاعد محسوبة على الحزب الديمقراطي الكردستاني، بالإضافة إلى مقعد واحد فقط كنت أنا، كاتب هذه السطور، أمثله بصفتي نائباً تابعاً للاتحاد الوطني الكردستاني. أما المكون الشبكي فقد حصل على مقعد واحد ممثل أيضاً عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، بينما حصل المسيحيون على خمسة مقاعد: ثلاثة عبر الحركة الديمقراطية الآشورية، واثنان من المجلس الكلداني السرياني الآشوري، والليذان كانا يُعتبران قرييين من الحزب الديمقراطي الكردستاني أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، هناك ممثل كوتا الصابئة المندائيين والذي يُعتقد أنه لم يكن مرتبطاً بجهة سياسية محددة.

نتيجة للظروف الأمنية المتدهورة في المحافظات ذات الغالبية السنية مع تصاعد العمليات الإرهابية والاغتيالات على الهوية، واجهنا نحن النواب الأيزيديين صعوبة كبيرة في مراجعة مكاتبنا البرلمانية داخل مدينة الموصل خوفاً من الاستهداف السياسي

33. قضاء الشيخان في محافظة نينوى ومركزها عين سفني، أصبح قضاءً في 16/ كانون الأول/ 1924، حينذاك كان غالبية السكان للقضاء وإن لم نقل جُلهم من المكون الأيزيدي، وبحكم الظروف السياسية ولا سيما بعد سقوط نظام صدام حسين، أصبح نسبة الإيزيديين أقل من 20 % بعد التغير الديمغرافي والذي حصل في مناطق الأيزيديين والمسيحيين ولا سيما في مركز قضاء الشيخان من خلال توزيع الآلاف من قطع الأراضي السكنية لغير الأيزيديين، تمكنا من فتح مكتب خاص لمجلس النواب العراقي في القضاء.

وغيره. لذلك قمنا بمناقشة الأمر واتفقنا على مخاطبة الجهات المعنية للسماح بفتح مكتب برلماني في أطراف الموصل، وتحديدًا في سهل نينوى الذي يضم ثلاثة أقضية: تلكيف، الحمدانية، والشيخان. وبعد التشاور بين النواب الأيزيديين المحسوبين على الأحزاب الكردستانية وممثل المكون الشبكي، توصلنا إلى اتفاق بأن يكون مقر المكتب في مركز قضاء الشيخان نظراً لأغلبية النواب القادمين من مناطق سنجار والشيخان. وبالإجماع، استبعدنا فكرة فتح المكتب في سنجار بسبب الوضع الأمني غير المستقر هناك بطلب خاص من نواب المنطقة.

تم تقديم طلب رسمي عبر نائب رئيس البرلمان، الذي كان ممثلاً عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ودعم الفكرة بشكل كبير، إلى رئاسة البرلمان للحصول على الموافقات اللازمة. كان يتوجب موافقة النائب الأول لرئيس البرلمان (من المكون الشيعي) وكذلك رئيس البرلمان (من المكون السني). وعلى الرغم من أن رئيس البرلمان لم يعترض على الفكرة بشكل مباشر، فإنه اشترط أن يكون مقر المكتب إما في سنجار أو في منطقة الزهور على الطريق المؤدي إلى قضاء الشيخان. استمرت محاولتنا المتكررة لإقناعه حتى حصلنا في النهاية على موافقته بصعوبة بالغة.

من الجدير بالذكر أن سبب تردد رئيس البرلمان في الموافقة على موقع المكتب في الشيخان كان نابغاً من خشيته من وقوع المكتب تحت تأثير نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني. هذا القلق كان نتيجة التوتر آنذاك بين رئيس البرلمان وتكتله السياسي وبين الحزب الديمقراطي، وذلك بسبب ما وصفوه بالدور السلبي لمسؤولي الأخير داخل مدينة الموصل. ولاحقاً، بالفعل ثبتت تخوفاتهم حيث وقع المكتب تحت تأثير الحزب الديمقراطي كما كان متوقعاً حينها.

طاقم مكتب البرلمان في الشيخان

عندما حصلنا على موافقة هيئة الرئاسة لفتح مكتب للبرلمان في قضاء الشيخان، اجتمعنا نحن نواب نينوى، وتحديدًا من سهل نينوى وقضاء سنجار، لتعيين كادر لإدارة المكتب. خلال الاجتماع، اتفقنا على أن يرشح كل نائب شخصًا محددًا للتعاقد ومن ثم التعيين. ومع الأسف، كانت معظم الترشيحات قائمة على المحسوبية والمنسوية، سواء بسبب التوجهات الحزبية أو العلاقات الشخصية، وليس بناءً على المؤهلات أو الكفاءة.

كان التقديم عبر نائب رئيس كتلتنا في التحالف الكردستاني، الأستاذ عبد المحسن السعدون، الذي ينتمي أيضًا إلى منطقة أطراف الموصل (ناحية الزمار). وللأسف، استغل السيد السعدون هذا الوضع لتحقيق مصالحه الخاصة، حيث قام بتخصيص النصيب الأكبر من التعيينات لجماعته والمقربين منه. واستغل هذه الفرصة عندما كنا نحن نواب المكونات (الأقليات) في زيارة رسمية إلى بروكسل، العاصمة الأوروبية، بناءً على دعوة لحضور لقاءات مع البرلمان الأوروبي والبلجيكي والمفوضية الأوروبية. وفي غيابنا، أقدم السيد السعدون على تعيين أحد المتعاقدين المقربين منه ليكون مديرًا لمكتب البرلمان في الشيخان. هذا التعيين أثار استياءنا الشديد.

بعد عودتنا من الزيارة الأوروبية، اجتمعنا، وخصوصًا النواب الأيزيديين، للتباحث حول المسألة. اعترضنا على تعيين المدير المقرب من السيد السعدون، خاصة أن الشخص المعين لم يكن يحمل حتى شهادة الإعدادية، في الوقت الذي كان بين المرشحين من المكون الأيزيدي حاصلون على شهادات جامعية في تخصصات مثل القانون والتكنولوجيا - قسم الحاسوب.

ناقشتُ شخصيًا الموضوع مع الأستاذ عارف طيفور، نائب رئيس البرلمان والمسؤول عن الإشراف على مكاتب مجلس النواب العراقي في مختلف أنحاء البلاد. تفهم الموقف وقال إنه يمكننا الاتفاق على اسم معين من المكون الأيزيدي وتقديم طلب لإصدار أمر التعيين. لكن للأسف، وكما يُقال "اتفقنا على ألا نتفق"، واجهت جهودنا خلافات داخلية.

عندما حاولنا اختيار مدير للمكتب من بين المرشحين الأيزيديين الحاصلين على مؤهلات علمية، كان هناك اثنان فقط مؤهلان: الأول خريج كلية القانون والثاني خريج جامعة البولي تكنيك - قسم الحاسوب ومن مركز قضاء الشيخان. اقترحت حينها ترشيح خريج القانون للمنصب، ولكن إحدى النائبات اعترضت بشدة، بحجة أنه ليس مرشحها الشخصي، علماً بأنه كان ينتمي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما رفضت النائبة ترشيح خريج قسم الحاسوب لأنه ينتمي إلى الاتحاد الوطني الكردستاني.

وبنهاية المطاف، ظلت الأمور كما هي، حيث لا يزال مرشح السيد عبد المحسن السعدون، وهو خريج دراسة المتوسطة، يدير المكتب في قضاء الشيخان - مركز الإمارة الإيزيدية. كان من المفترض أن يتولى إدارة المكتب موظف أيزيدي يحمل الكفاءة اللازمة لخدمة منطقتنا وتمثيلها بشكل لائق.

مطعم الفشافيش وطيبة أهل بغداد

بحكم طبيعتي، لا أرتاد المطاعم الفاخرة ذات الدرجة الأولى بكثرة، بل أميل إلى زيارة المطاعم الشعبية النظيفة. لهذا السبب، أخصص بين الحين والآخر وقتاً للذهاب مع أحد الأصدقاء أو أكثر إلى أحد هذه المطاعم البسيطة التي تنتشر بكثرة، خاصة في بغداد. العديد منها يتواجد على الأرصفة الواسعة في الشوارع العامة، مثل منطقة الجادرية القريبة من المنطقة الخضراء، حيث نقيم. غالباً ما تختص هذه المطاعم الجوالاة بالمشويات كالـ"تكة"، و"المعلاك"، و"الكباب"، و"بيض الغنم" وغيرها. تُعرف هذه الأكلات عادة في الموصل باسم "الفشافيش".

في إحدى الليالي، قررت أنا وصديقي، وهو خبير إعلامي لدى مجلس النواب العراقي، الخروج من المنطقة الخضراء إلى أحد تلك المطاعم في الجادرية. كنا نستقل سيارة تعود ملكيتها لمجلس النواب، وهي من طراز "تويوتا بيكاشو" يعود إنتاجها إلى بداية الألفية الثالثة. عندما ركن صديقي السيارة أمام مطعم الفشافيش، نزل وأقفل الباب دون أن ينتبه إلى أن المحرك ما زال يعمل.

دخلنا إلى المكان وجلسنا على كراسٍ متواضعة جداً، وإذا بي أفاجأ بقاء صديقين: أحدهما قاضٍ من محافظة نينوى (تركمانى الأصل)، والآخر مدير مرور من أربيل (كردي الأصل). الأوضاع الأمنية حينها لم تكن مستقرة تماماً، لذا كان هذا اللقاء غير متوقع. طلبنا الطعام وبدأنا بتناوله ونحن في غاية الجوع. أثناء ذلك، حضر أحد العاملين في المطعم ليسأل عن السيارة ويخبرنا أن أبوابها مقفلة لكن المحرك يعمل. ارتبك صديقي وبحث في جيوبه ليكتشف أنه بالفعل أقفل السيارة تاركاً المحرك قيد التشغيل.

اقترحت عليه أن ننهي عشاءنا أولاً ثم نتعامل مع المشكلة. بعد الانتهاء، حاولنا بمساعدة العاملين في المطعم فتح أحد الأبواب، ولكن دون جدوى. الشيء اللافت هو تجمع عدد كبير من رواد المطعم حولنا لتقديم اقتراحاتهم ومساعدتنا بحماس. حاولنا إقناعهم بالمغادرة إلى وجهاتهم، لكنهم أصرّوا على البقاء معنا حتى نحل المشكلة. هذه هي طيبة أهل بغداد الأصيلة!

في النهاية، وبعد مناقشة العديد من الاقتراحات، اتفقنا على كسر الزجاج الثلاثي الصغير في أحد الأبواب الخلفية للسيارة لأنه الأسهل إصلاحاً لاحقاً. قام أحد الحاضرين بإحضار قطعة حديد مناسبة، واستخدمها لفتح السيارة بعد كسر الزجاج. تمكنا أخيراً من حل المشكلة، ووجهنا شكرنا العميق لكل من ساهم أو حاول المساعدة.

هذا الموقف علّمني شيئاً جميلاً عن كرم وطيبة أهل بغداد؛ سلوكهم هذا لم يكن مجرد صدفة، كما وصفه لي صديقي لاحقاً، بل هو جزء من طبيعتهم الأصيلة. منذ تلك اللحظة أحببت بغداد وأهلها الكرام أكثر من أي وقت مضى.

(37)

حادثة إنفجار مدخل مجلس النواب العراقي

في أحد الأيام العادية تماماً خلال جلسات مجلس النواب العراقي، كانت الاجتماعات في الدورة الانتخابية الثانية تمتاز بالانضباط مقارنة بالدورة التي سبقتها والدورات اللاحقة. في تلك الفترة، كان يرأس المجلس الأستاذ أسامة النجيفي، المعروف بجديته والتزامه بالحضور الرسمي منذ الساعة الثامنة صباحاً. كان يحرص على تحديد المواعيد الرسمية في أوقات مبكرة مع الالتزام بها، إلى جانب عدد من الأوقات التنسيقية الأخرى. غالباً ما كانت جلسات الدورة البرلمانية الثانية تُحدد في العاشرة صباحاً، وتبدأ عملياً في حدود الساعة الحادية عشرة. وعادةً ما كانت تنتهي الجلسات

بحلول الرابعة أو الخامسة عصرًا، خاصة إذا لم يكن جدول الأعمال مثقلًا بمشاريع القوانين للتصويت.

في ذلك اليوم، عدت إلى شقتي الواقعة في مجمع القادسية حيث أسكن، وفجأة سمعت صوت انفجار قوي قادم من مسافة بعيدة نسبيًا. لم نعد نندهش من هذه الأصوات آنذاك، فقد اعتدنا على سماعها، بل وحتى على سقوط القذائف التي كانت تمر فوقنا باتجاه السفارة الأمريكية القريبة منا. كانت السفارة تقع على مسافة تفصلنا عنها طريق عريض نوعًا ما. غالبًا ما كانت السفارة تُستهدف بالقذائف، لكن قبل ذلك تُطلق صافرات الإنذار تحذيرًا. وربما كانت أنظمة الدفاع لديهم، مثل صواريخ باتريوت، تعمل على اعتراض الصواريخ وتدميرها في الجو. هذه الهجمات عادة ما كانت تطلقها جماعات مسلحة خارجة عن القانون والدولة، موجهة نحو منطقة السفارة كما ذكرت.

بعد سقوط بغداد واحتلال العراق، بدأت تنتشر مثل هذه الحالات من الفوضى واستمرت حتى اليوم. في أحد تلك الأيام، وبعد مرور نصف ساعة على سماع صوت الانفجار، تلقيت اتصالاً من نائب رئيس كتلتنا، السيد عبد المحسن السعدون، الذي يُقيم أيضًا في المجمع السكني ذاته. اتصل ليطمئن على سلامتي، فأخبرته أنني داخل المجمع، فردّ بحمد الله على سلامتي. لكنه أضاف بأسى أن الانفجار وقع عند البوابة الرئيسية لمجلس النواب، وأخبرني عن إصابة أحد أعز أصدقائي في البرلمان، الأخ مؤيد طيب،³⁴ عضو التحالف

³⁴ مؤيد طيب شاعر معروف على صعيد كردستان وهو من محافظة دهوك، تميل قصائده للواقعية الثورية، وهو واحد من الأصوات الأدبية شهرةً وتأثيراً في الحركة الثقافية الكوردية، أصبح عضواً في مجلس النواب العراقي عام 2010 عن محافظة دهوك، أُصيب بجروح بليغة أثناء انفجار في مدخل البرلمان العراقي، نُقل على أثره بطائرة خاصة من بغداد إلى أربيل وُثم إلى دولة النمسا للعلاج.

الكرديستاني ومن الحزب الديمقراطي الكرديستاني، والذي كان يشغل منصب الناطق الرسمي لكتلتنا. لحسن الحظ، لم تكن إصابته خطيرة، وتم نقله إلى المركز الصحي بمجمع القادسية.

توجهت فوراً إلى المركز للاطمئنان عليه شخصياً. وبعد فترة قصيرة، حضر قائد القوة الجوية، وهو من أهالي السليمانية كما أعتقد، وصدرت تعليمات بنقله عبر طائرة عسكرية خاصة إلى مطار أربيل الدولي. ومن هناك، وبتوجيه من قيادة الحزب الديمقراطي الكرديستاني، نُقل إلى إحدى المستشفيات في النمسا لتلقي العلاج المناسب.

عقب الانفجار، شُكِّلت لجنة تحقيقية برلمانية للنظر في الحادث، لكننا أدركنا جميعاً أن دخول مثل هذه الكميات الكبيرة من المتفجرات إلى المنطقة الخضراء، المحصنة للغاية والمحمية بإجراءات أمنية مشددة وعبر حواجز تفتيش مزودة بكلاب بوليسية مدربة، لا يمكن أن يتم إلا بمساعدة من الداخل. لم يمنع ذلك الحادث من تحوله إلى مادة دسمة للإعلام العراقي الذي كان آنذاك يفتقر للسيطرة والتنظيم. التصريحات الإعلامية أصبحت حالة فوضوية تثير السخرية، حيث لم تكن مقتصرة على الناطقين الرسميين للجهات الحكومية أو البرلمانية أو الحزبية، بل كان يتحدث ويصرح كل من يشاء وبما يريده حول الحادث أو مواضيع أخرى لا علاقة لها بالحادثة.

بدأت بعدها موجة تبادل الاتهامات، سواء بين رئاستي مجلس الوزراء ومجلس النواب أو حتى بين النواب أنفسهم وكتلهم المختلفة. وصل الاتهام إلى مدير عام في مكتب رئيس البرلمان، وهو عسكري سابق. لكن التحقيق أثبت أن المتهم لم يكن موجوداً في البلاد وقت الانفجار، حيث كان في مهمة رسمية خارج العراق منذ أيام.

وبهذه الطريقة، انتهت تحقيقات اللجنة إلى التسوية والإهمال كغيرها من التحقيقات البرلمانية التي شهدتها العراق بعد عام 2003 في ظل المناخ السياسي الجديد الذي أفرز ديمقراطية مستوردة ومحاصصة طائفية.

آلية اختيار رؤساء اللجان في البرلمان

بعد سقوط بغداد واحتلال العراق من قبل القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد تشكيل مجلس الحكم العراقي، سعى القادة العراقيون الجدد (المعارضون سابقاً) إلى الاتفاق على ثلاث ركائز أساسية لإعادة إدارة الدولة: الشراكة، التوازن، والتوافق .

فيما يتعلق بمبدأ الشراكة، ركز على تحقيق التعاون بين الكورد والعرب ليصبحوا شركاء في وطن واحد يحمل اسم العراق، خصوصاً بعد بدء ممارسة الديمقراطية المفروضة في مرحلة ما بعد النظام الدكتاتوري .

أما مبدأ التوازن، فقصّد به ضمان توزيع عادل للمكونات الرئيسية (الشيعة، السنة، والكورد) في المناصب المختلفة. شمل ذلك الوزارات، الهيئات المستقلة، والرئاسات، بحيث يتم توزيع المناصب الإدارية وغيرها بناءً على حجم كل مكون، وبالنسبة لمبدأ التوافق، فهو يسعى لتحقيق الانسجام بين مختلف الأحزاب والكتل السياسية على مستوى العراق بأكمله، سواء في السياق الحكومي أو البرلماني .

رغم النوايا التي قامت عليها هذه الركائز الثلاث، إلا أن المحصلة النهائية جاءت معاكسة؛ حيث أفرزت هذه المبادئ ما يُسمى بنظام "المحاخصة"، الذي بدأ منذ عام 2003 وما زال مستمراً حتى اليوم. كان تأثير هذا النظام سلبياً في معظمه، إذ أضر بشكل واضح بمبادئ الشراكة والتوازن التي أُسس عليها. كما أدى إلى تفشي الفساد المالي والإداري بشكل كبير، مما جعل العراق يتصدر قائمة الدول الأكثر معاناة من هذه الظاهرة المدمرة .

ما أردت الإشارة إليه هو أن مبدأ المحاسبة امتد ليشمل جميع مناحي العمل البرلماني والحكومي. فكل تفاصيل اللجان البرلمانية الدائمة، والمناصب في مجلس النواب العراقي—من المدراء العامين، والمستشارين، والمعاونين وحتى الموظفين والتعيينات—أصبحت خاضعة لهذا المبدأ الذي أثر سلباً على أداء مؤسسات الدولة بوجه عام.

ذات يوم ونحن جالسون في الكافيتيريا الخاصة بمجلس النواب، ناقشنا بالصدفة أنا وأحد الأعضاء المقربين جداً، لا بل أحد الأذرع المهمة حينذاك لرئاسة الحكومة (السيد نوري المالكي) وكتلته البرلمانية. تحدث الرجل بواقعية وبصراحة شديدة، ليقول ويضرب مثلاً عن المحاسبة حول لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، حيث إنها من اللجان السيادية في مجلس النواب والمهمة جداً. وأكد أنه من المفروض أن يكون رئيس هذه اللجنة ملماً بالقضايا العسكرية والأمنية وذا حس أمني ممتاز، لا سيما والأفضل أن يكون أحد القادة الأمنيين أو ضابطاً عسكرياً لديه خبرة جيدة في المجال العسكري. لكن للأسف، والكلام له، قال إننا، ويقصد كتلته البرلمانية، جلبنا شاعراً شعبياً ليكون رئيساً للجنة الأمن والدفاع، وحتماً ستكون الإدارة ضعيفة .

استمر في حديثه عن لجنة أخرى، ألا وهي لجنة حقوق الإنسان. بالتأكيد، الذي يرأس مثل هذه اللجنة يجب أن يكون ملماً بملف حقوق الإنسان والإعلان العالمي له، وله خبرة في مجال التعامل مع المنظمات ذات الشأن. وإذا بالكتلة الفلانية ترشح أحد أعضائها من مجلس النواب، والذي سبق أن كان متهماً بالمادة 4 إرهاب ولعدة مرات، ليكون رئيساً للجنة حقوق الإنسان. وهذا أيضاً يدخل في صلب المحاسبة المقيتة .

قلت له: أستاذ، لا تنسَ جماعتنا أيضاً، وأقصد الأحزاب الكردستانية. رشحنا أستاذاً جامعياً يحمل دكتوراه في الفيزياء النووية ليكون مرشحاً على رأس لجنة الشباب والرياضة، لأنها، أي اللجنة، كانت من حصة المكون الكردي .

نعتقد أنه طالما نشجع حتى الآن الديمقراطية التوافقية، والتي نتجت عنها المحاصصة لتوزيع المناصب بين الكتل والأحزاب وفي كافة المجالات، لا يمكن أن يتطور العراق ويصل إلى مصاف الدول المتقدمة، رغم أنه من الدول الغنية جداً باقتصاده ولا سيما احتياطي نفطه. وها هي دولة العراق تراوح في مكانها بعد أكثر من عقدين من سقوط النظام الدكتاتوري في بغداد.

(39)

قطع العلاقات مع امريكا

قرأت في مذكرات أحد القادة العسكريين الأمريكيين أنه بعد تحرير الكويت وفرض الحصار الدولي على العراق، بدأت الولايات المتحدة بمراقبة نظام صدام حسين عن كثب. كان الهدف من المراقبة معرفة ما إذا كان بالإمكان أن يتغير النظام ويتبنى سياسات أكثر اعتدالاً، بعيداً عن العنتريات والمغامرات التي كانوا يرونها محاولات عابثة للوصول إلى دور بطل قومي. وفقاً لما ورد في المذكرات، فقد أُتيحت لصدام الفرص من خلال وسطاء لتحقيق هذا التغيير، إلا أنهم توصلوا إلى قناعة راسخة بأنه لن يتغير.

وبحسب ذلك القائد الذي كان مشاركاً في العمليات العسكرية الأمريكية في العراق، فإن الولايات المتحدة قررت في نهاية المطاف العمل على الإطاحة بصدام حسين بكافة الوسائل. لهذا الغرض، شرّع الكونغرس الأمريكي عام

1998 قانون تحرير العراق³⁵، مما فتح الباب لتقديم الدعم لفصائل المعارضة العراقية للإطاحة بالنظام. وبالفعل نجحوا في تنفيذ خطتهم عام 2003.

بعد احتلال العراق، أُلقي القبض على صدام حسين وأُحيل للمحاكمة بتهمة عدة، كانت أبرزها قضية الدجيل التي حُكم عليه فيها بالإعدام شنقاً. ما جذب الانتباه خلال المحاكمة هو رد فعله أمام القاضي رؤوف عبدالرحمن، حيث قال بواقعية: "لولا الأمريكيين، لا أنت ولا غيرك كان يستطيع أن يُحاكمني." فالواقع أن الأمريكيين، مدعومين بحلفائهم البريطانيين، كانوا العامل الأساسي في إسقاط نظام صدام. ومن المفارقات أن غالبية قادة المعارضة العراقية الذين وصلوا إلى السلطة جاؤوا على ظهر الدبابات الأمريكية، حيث شكّل جزء كبير منهم لاحقاً مجلس الحكم الانتقالي برئاسة الحاكم المدني بول بريمر.

رغم ذلك الدور الأمريكي الحاسم الواضح للعيان في تغيير النظام العراقي، إلا أن الحال تغير بمرور الوقت. أصبحنا نجد أصواتاً داخل البرلمان العراقي تطالب بين الحين والآخر بطرد السفير الأمريكي وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة. هذه الأصوات تأتي أحياناً حتى من نواب كانوا محسوبين على الكتل الشيعية أو السنية، وكأنهم يغفلون عن الحقيقة التي أشار إليها الجميع وهي: لولا التدخل الأمريكي لما كانت لهم فرصة للجلوس في مقر البرلمان أو الوصول إلى المناصب التي يشغلونها منذ عام 2003.

³⁵ قانون تحرير العراق لسنة 1998، تم تشريعه من قبل الكونغرس الأمريكي، بعد إستيفاء كافة المحاولات مع نظام صدام حسين بعد تحرير الكوين للمثول للقرارات الدولية والتعاون مع التحالف الدولي بجدية، لذا وعلى لسان مسؤولين أميركيين كبار، بأنهم أنتظروا قرابة 8 سنوات وبدون فائدة، لذا قرروا تشريع قانون تحرير العراق.

أتذكر حادثة طريفة حدثت خلال الدورة البرلمانية الثانية، عندما طلب أحد النواب المحسوبين على الكتلة السنية الحديث عبر "نقطة نظام". ما إن حصل على الكلمة حتى طالب بطرد السفير الأمريكي. وعندما انتهى من حديثه، التفثُ إليه قائلاً بشكل جانبي: "لولا الأمريكيين، لما كنا أنا وأنت والجميع جالسين هنا على هذه الكراسي".

(40)

أعترض على بيان

انضمت جميع الكتلة الكردستانية إلى تحالف شامل يحمل اسم التحالف الكوردستاني، باستثناء كتلة التغيير البرلمانية التي حصدت ثمانية مقاعد في البرلمان العراقي خلال انتخابات عام 2010. كان نواب كتلة التغيير ينقلون معظم الأحداث التي تقع في إقليم كردستان إلى قبة البرلمان العراقي، سواء عن طريق تقديم شكاوى مكتوبة إلى رئاسة البرلمان أو من خلال قراءة بيانات باسم كتلتهم بشأن تلك الأحداث. في كثير من الأحيان، كان هذا يتم بتوجيهات من قيادات الحركة .

يجدر الإشارة إلى أن حركة التغيير انشقت عن الاتحاد الوطني الكوردستاني في عام 2009 بقيادة الراحل نوشيروان مصطفى. دخلت الحركة ساحة الانتخابات البرلمانية في الإقليم في نفس العام لتصبح القوة السياسية الثانية بعد الحزب الديمقراطي الكوردستاني، محققة 25 مقعداً برلمانياً. وواصلت بعدها المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية عام 2010، كما ذكر سابقاً. من الطبيعي أن تسعى حركة حديثة كهذه، تنافس الحزب الذي انشقت عنه، إلى تحقيق المزيد من المكتسبات، وخاصة في إقليم كردستان، مع الحرص على العمل ضمن الضوابط والقوانين وعدم المساس

بالمصالح العليا لشعب كردستان. بناءً عليه، كانت كتلة التغيير البرلمانية تصدر بين الحين والآخر بيانات أو مواقف أمام البرلمان العراقي حول قضايا أو أحداث معينة في الإقليم.

في إحدى الجلسات، أعدت كتلة التغيير بيانًا لقراءته بشأن واقعة حدثت في منطقة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني. ولكن بمجرد أن بدأ رئيس الكتلة حينها بالقراءة، قاطعته نائبة من كتلة الديمقراطي الكردستاني بصوت عالٍ أقرب إلى الصراخ دون الحصول على إذن من هيئة الرئاسة. اضطر رئيس البرلمان للتدخل وضرب المطرقة على الطاولة لإيقافها ومنعها من الحديث، إلا أنها استمرت بالصراخ والاعتراض بأسلوب شديد اللهجة. نتيجة لذلك، استخدم رئيس البرلمان صلاحياته وفق النظام الداخلي وطردها من الجلسة مع منعها من العودة إلا بعد تقديم اعتذار رسمي لرئيس كتلة التغيير.

خلال فترة الاستراحة في الكافيتيريا، لاحظت أحد النواب المقربين من القيادة الكوردستانية، وتحديدًا من الحزب الديمقراطي الكوردستاني، يجري مكالمة هاتفية. بدا عليه الانشغال بمناقشة ما حدث خلال الجلسة مع الطرف الآخر من المكالمة. لاحقًا أخبرني أنه كان يتحدث مع رئيس حكومة إقليم كردستان آنذاك، نيجيرفان بارزاني، حول الحادثة وما جرى بين النائبة ورئيس كتلة التغيير.

السلاح الأبيض (العكل)

خلال الدورة البرلمانية الثانية الممتدة بين 2010 و2014، شهد مجلس النواب العراقي العديد من المواقف الطريفة داخل جلساته الرسمية وربما حتى في اجتماعات اللجان. مثل هذه المواقف لم تكن تصل إلى الإعلام، وذلك بسبب انضباط هيئة الرئاسة ورئيس المجلس في تلك الفترة. كان من المعتاد عدم رؤية أي نائب يحمل هاتفه النقال لتوثيق أي من تلك اللحظات، على عكس الدورات التي تلتها، حيث أصبحت التسجيلات المصورة شائعة ومنتشرة، حتى على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو أمر يدعو للأسف لما لذلك من تأثير على صورة البرلمان.

في إحدى الجلسات البرلمانية وأثناء المناقشات العامة، أدلى أحد النواب، وهو من الطائفة الشيعية لكن قريب من أحد التيارات السنية، بمداخلة حول انتشار صور الإمام الخميني في شوارع بغداد. أشار النائب إلى ضرورة التوقف عن تعليق هذه الصور، مشدداً على أن إيران أولى بها، خاصة أن العراق لديه قادة وعلماء وشخصيات بارزة تستحق أن تُنشر صورهم قبل أي شخص آخر. لكن مع اقترابه من إنهاء مداخلته، اشتعل الجدل داخل القاعة.

بعض النواب المنتمين إلى جهات مدعومة من إيران اعترضوا بشدة على هذا الطرح، رغم أنه قدم بروح وطنية. تصاعدت حدة الموقف إلى تبادل كلمات وألفاظ غير مستحبة، فيما قام أحد المعترضين، الذي كان يرتدي الزي العربي التقليدي (الدشداشة واليشماغ مع العقال)، بالتوجه نحو صاحب المقترح. بشكل غير متوقع، استخدم العقال كأداة للتعبير عن غضبه وقام بضربه. لكن تدخل عدد من النواب المتواجدين

في المكان حال دون تحول المشادة الكلامية إلى مواجهة جسدية باستخدام الأدوات التقليدية التي لا تزال تُستخدم أحياناً لحل النزاعات القبلية في بعض المناطق.

مثل هذه الحوادث ألقت بظلال سلبية على سمعة مجلس النواب العراقي وأثرت على هيبة المجلس والدولة عموماً. كما أن ظاهرة تمجيد الشخصيات التي لم تترك أثراً حقيقياً في تاريخ البلاد تُعتبر أمراً غير صحي، بل وقد تسهم في تغذية الخلافات داخل المجتمع بدلاً من توحيده.

(42)

عاشوراء والملابس السوداء³⁶

عاشوراء هو يوم الحزن والعزاء والبكاء على استشهاد الإمام الحسين بن علي، حيث يجتمع الناس لإحياء ذكرى المقتل من خلال الشعائر التي أصبحت علامة بارزة لدى الشيعة عبر العصور وفي مختلف البلدان. تجدر الإشارة إلى أن هذه الطقوس، التي تميز شهر محرّم، كانت ممنوعة بل ومحرمّة خلال حكم النظام البعثي السابق، وذلك ربما بسبب الخشية من أن تتحول التجمعات إلى تنظيمات مُناهضة للنظام. بالإضافة إلى ذلك، كانت الزيارات إلى مقامات الأئمة جزءاً أساسياً من هذه الممارسات العقائدية وفق اعتقادهم .

36. عاشوراء وهو اليوم العاشر من شهر محرّم في التقويم الهجري، ويسمى عند المسلمين بيوم عاشوراء وهو اليوم الذي نجّى الله فيه موسى من فرعون، ويصادف اليوم الذي قُتل فيه الحسين بن علي حفيد النبي محمد في معركة كربلاء، لذا يعده الشيعة يوم عزاء وحزن وإرتداء الملابس السوداء وتقديم الولائم أثناء الزيارات من وإلى كربلاء المقدسة.

ذات صيف حار في بغداد، خلال شهر محرّم، الذي تصادف فيه ارتفاع درجات الحرارة إلى ما يزيد عن خمسين درجة مئوية، كنت على موعد مع أحد الأصدقاء خارج المنطقة الخضراء في منطقة الصالحية القريبة منها، حيث كنت مدعوّاً لتناول الغداء يوم الجمعة، وهو يوم الراحة الأسبوعية المعتادة في العراق. كان الوقت قبيل الظهر بقليل، والجو مشمس وشديد الحرارة. بعد أن انطلقت بسيارتي وغادرت المبنى الذي أقطنه داخل الخضراء، توقفت عندما أشارت لي سيدة ترتدي السواد من رأسها حتى قدميها. بدا لي من إشارتها أنها بحاجة إلى مساعدة .

توجهت نحوها، وعندما توقفت بالقرب منها سألتني عما إذا كنت أعمل كسائق سيارة أجرة، وهو أمر شائع لأن الكثير من السيارات الخاصة داخل مجمع شقق القادسية تُستخدم لهذا الغرض بسبب عدم توفر سيارات الأجرة هناك. أحببتها بأنني لست سائقاً، لكنني أخبرتها بأن يمكنني إيصالها طالما كانت وجهتها على طريقي. أخبرتني أنها متجهة نحو الجادرية، فقلت لها إنني سأوصلها إلى دورة الجادرية ثم أكمل طريقي .

خلال الرحلة دار بيننا حديث قصير ابتدأته هي. عرفتُ منها أنها موظفة في مجلس النواب ومقربة من أحد البرلمانيين وتسكن في نفس العمارة التي أعيش فيها. وخلال تلك الدقائق القليلة تبادلنا أرقام الهواتف واتفقنا على أن نتواصل فيما بعد. لم أكشف عن هويتي حينها، لكنني أخبرتها أنني سأراها في مبنى البرلمان في اليوم التالي .

في اليوم التالي، تواصلت معها والتقيت بها في باحة البرلمان. المفاجأة كانت أن مظهرها كان مختلفاً تماماً عن اليوم السابق؛ فقد قابلتُ امرأة بملابس مدنية عادية. لما استفسرت منها عن الأمر، أجابت بابتسامة قائلة إنها كانت بالأمس متجهة إلى إحدى الحسينيات لحضور مراسم إحياء الشعائر الدينية المتعلقة بذكرى استشهاد الإمام الحسين.

مع مرور الوقت، تطورت علاقتنا العائلية. فقد زارتني لاحقاً بصحبة والدتها وأختها، واستمر التواصل بيننا حتى اليوم. هذه هي صورة الشيعة العراقية الأصيلة: امرأة بعيدة عن الطائفية والعنصرية، تمثل نموذجاً للود والتواصل الإنساني بين الناس.

(43)

إتهامي بالخط المائل

بعد توقيع اتفاقية الجزائر³⁷ ونكسة ثورة أيلول عام 1975، اضطر والدي، برفقة القوات المنسحبة، إلى التوجه نحو إيران. في ذلك الوقت، منح شاه إيران، للمرحوم ملا مصطفى البارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني حينها، خياراً يسمح بإلقاء السلاح على الحدود العراقية-الإيرانية والدخول إلى إيران، ليشملهم حق اللجوء وفقاً للاتفاقيات الدولية. قبل البارزاني هذا الخيار وفضله، وهو الخيار الذي دعمته غالبية قيادة الحزب، حيث تم الاتفاق على ترك السلاح والانسحاب إلى إيران. ومع ذلك، ظهر رأي معارض من بعض أعضاء المكتب السياسي الذين طالبوا بمواصلة المقاومة في الجبال ضد النظام الدكتاتوري بقيادة صدام حسين آنذاك. كما كان هناك اقتراح آخر من بعض أعضاء المكتب السياسي يقضي بالعودة إلى بغداد بعد إعلان

³⁷ إتفاقية الجزائر، هي وقعت بين العراق وإيران في 06/ آذار/ 1975 من قبل نائب الرئيس العراقي صدام حسين وشاه إيران محمد رضا بهلوي برعاية الرئيس الجزائري هواري بومدين والذي تم بموجبها حل المشاكل الحدودية البرية والبحرية العالقة بين العراق وإيران حينذاك وعلى حساب القضية الكردية لإخماد الصراع بين الأكراد والقوات العراقية، مما تعرض الكورد بموجبها إلى نكسة عسكرية، من الجدير بالذكر ألغى صدام حسين الاتفاقية من طرفه وبرمتها بعد البدء بالحرب العراقية الإيرانية.

النظام العراقي عن عفو عام، حتى لو كان ذلك محفوفاً بالمخاطر على حياتهم. بعد حوالي عام من إقامة والدي في إيران، تواصل مع بعض رفاقه ومع مؤسسي الاتحاد الوطني الكردستاني في سوريا لينضم إليهم لاحقاً. خاض رحلة طويلة وشاقة عبر الأراضي التركية للوصول إلى سوريا، حيث التحق بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني³⁸ ومقراته التي كانت حديثة التأسيس آنذاك. عقب ذلك، بدأت تصلنا أخبار عن والدي من خلال معتمدين أو أشخاص عابرين، وهو يقاتل ضمن صفوف الاتحاد الوطني الجديد بقيادة جلال الطالباني. وبمرور الوقت، تحول ولاؤنا العائلي للتنظيم الجديد. استمر هذا الولاء حتى بعد عودة والدي إلى العراق نتيجة الحملة التي أعدم خلالها رفاقه علي العسكري، الدكتور خالد سعيد، وحسين بابا شيخ. هؤلاء القادة اضطروا لتسليم أنفسهم لأنصار القيادة المؤقتة بعد مواجهة غير متكافئة أفضت إلى كارثة "هكاري" داخل الأراضي التركية، بتواطؤ بعض العشائر الكوردية مع القوات المناوئة للاتحاد الوطني الكردستاني.

بعد عام من وجود والدي في إيران، تواصل مع بعض رفاقه ومع مؤسسي الاتحاد الوطني الكردستاني في سوريا بهدف الانضمام إليهم. لاحقاً، وبعد رحلة طويلة وشاقة عبر تركيا، تمكنوا من الوصول إلى سوريا والانضمام إلى قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني ومقراته التي كانت حديثة التأسيس في الجمهورية العربية السورية. ومن هناك، بدأت الأخبار تصل عبر المعتمدين أو أشخاص عابرين أن والدي بات يناضل ضمن صفوف هذا الاتحاد الجديد. وعليه، تحول ولاؤنا العائلي تدريجياً إلى هذا

³⁸ الاتحاد الوطني الكوردستاني، أحد الأحزاب السياسية العلمانية الليبرالية، تأسس وأعلن في سوريا في 01/ حزيران/ 1975، ليحمل شعار حق تقرير المصير والديمقراطية وحقوق الإنسان للشعب الكوردي في العراق، كان الاتحاد بزعامة جلال الطالباني إلى أن وافاه الأجل في 03/ 10/ 2017.

التنظيم تحت قيادة جلال الطالباني، واستمر هذا الولاء حتى بعد عودة والدي إلى العراق عقب حملة إعدام رفاقه (علي العسكري، الدكتور خالد سعيد، وحسين باباشيخ)، الذين استسلموا لأنصار القيادة المؤقتة بعد معركة غير متكافئة. أدى هذا الاستسلام لاحقاً إلى وقوع ما يسمى بـ"كارثة هكاري"، والتي حدثت داخل الأراضي التركية بمساعدة العشائر الكوردية ضد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني.

في أعقاب انتفاضة آذار 1991، وبعد انتقال رسمي من معهد التكنولوجيا في الموصل إلى مثيله في دهوك، التحقت رسمياً بصفوف الاتحاد الوطني الكردستاني. كانت مساهماتي الأساسية في المجال الإعلامي، حيث عملت ضمن فريق تلفزيون شعب كردستان، الذي كان يُعتبر أول محطة تلفزيونية في دهوك آنذاك.

بعد سقوط العراق واحتلاله، وبعد سنوات من التحولات السياسية، تم ترشيحي ضمن القائمة المغلقة للتحالف بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني للمشاركة في انتخابات برلمان كردستان عام 2009. ومع ذلك، لم يحالفني الحظ بالفوز بسبب ظروف داخلية بين أطراف الاتحاد الوطني .

في الانتخابات البرلمانية العراقية للدورة الثانية، تقدمت مرة أخرى، هذه المرة على القائمة شبه المفتوحة بترشيح من الاتحاد الوطني. وبفضل الأصوات التي حصلت عليها، تمكنت من الفوز بالمقعد الوحيد المخصص للاتحاد الوطني في الموصل. في الوقت نفسه، فاز خمسة مرشحين أيزيديين آخرين ضمن قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى جانب مقعد الكوتا المخصص للأيزيديين، ليصبح المجموع سبعة نواب أيزيديين في البرلمان العراقي لأول مرة وربما للمرة الأخيرة.

خلال تلك الفترة، استند عملي السياسي إلى خلفية أكاديمية كأستاذ في المعهد الفني التكنولوجي، إضافة إلى عملي الحزبي في مناطق بهدينان (الموصل ودهوك). العلاقات التي أسستها مع مختلف الأطراف السياسية، وخاصة مع أنصار الحزب الديمقراطي

الكوردستاني، كانت متينة وتتسم بالأخوة والانسجام. خلال فترة وجودنا في البرلمان بين عامي 2010 و2014، كنا نعمل معًا ونتواصل باستمرار، وأحيانًا نقضي أمسيات مشتركة داخل المنطقة الخضراء وحتى خارجها. رغم ذلك، كانت اللقاءات بعيدة تمامًا عن السياسة، إذ ظل الانتماء الحزبي حاضرًا وواضحًا؛ فهم يعتبرونني "اتحادياً مخلصاً" بدرجة كبيرة.

لكن المفارقة جاءت من داخل صفوف الاتحاد الوطني نفسه. في حين كنت أنا وصديقي أحد أعضاء الحزب الديمقراطي نلتقي وناقش أمورًا عدة بروح ودية، أصدر أحد قيادات الاتحاد تصريحًا لصديقي يقول فيه: "لا أعتقد أن حسين نرمو سيبقى في الاتحاد الوطني طالما أنه يجتمع معكم ويشارككم جلساتكم وسهراتكم بانتظام." جاء رد صديقي سريعًا ومباشرًا، حيث قال: "حسين نرمو من أكثر الذين ضحوا من أجل الاتحاد الوطني. والده شهيد للاتحاد، وأراه اتحادياً أكثر منك حتى وإن كنت عضوًا في قيادته".

هذا الموقف يلخص تناقضًا واضحًا: عند زملائي في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، كنت أعتبر اتحادياً بامتياز؛ بينما للأسف، داخل الاتحاد الوطني كنت أُصنّف وكأني أقرب إلى الديمقراطي.

(44)

مستشار إيزيدي في البرلمان

الحقيقة أن السيد أسامة النجيفي، الذي شغل منصب رئيس البرلمان العراقي في الدورة البرلمانية الثانية، أبدى اهتمامًا وتعاطفًا واضحًا مع مختلف المكونات العراقية، بما في ذلك المكون الأيزيدي. هذا التعاطف ظهر من خلال

تعاونه مع ممثل كوتا الإيزيدية، السيد أمين فرحان جيجو³⁹، الذي كان يُعتبر من المقربين منه وربما منسجماً مع توجهاته السياسية، خاصة وأن السيد النجيفي كان على رأس قائمته الانتخابية عن محافظة نينوى.

دائماً ما كان السيد النجيفي يعبر في خطبه ومحادثاته الرسمية عن دعمه لحقوق المكون الأيزيدي، خصوصاً ما يتعلق بسنجار وأوضاعها المأساوية بعد فاجعة التفجيرات التي استهدفت قريتي كر عزيز وسيبا شيخ خدرى عام 2007، والتي تُعد واحدة من أبشع الجرائم الجماعية في تاريخ المنطقة.

في عام 2011، بدأت بمفاتحة السيد أسامة النجيفي حول ضرورة تعيين مستشار ضمن مكتبه من المكون الأيزيدي. وقد لاقى الفكرة ترحيباً سريعاً منه، حيث طلب مني التنسيق مع مكتبه الخاص والتأكد من الحصول على موافقة مكتوبة من السيد ممثل كوتا الإيزيدية فقط. أوضح حينها أن الموافقة الحصرية من ممثل الكوتا كافية لتجنب الجدل والمزايدات مع باقي النواب الأيزيديين، الذين قد تدفعهم حسابات سياسية مختلفة إلى إثارة الجدل.

لقد شعرت بسعادة غامرة لتجاوب السيد النجيفي مع الفكرة وتوقعت أنني سأتمكن بسهولة من إقناع ممثل كوتا الإيزيدية بالموضوع، إذ كنت أرى نفسي الأقرب إليه مقارنةً بباقي النواب الأيزيديين. لكن سرعان ما تلاشت هذه القناعة عندما عرضت الموضوع عليه بهدف مناقشته وإبداء رأيه. كان الرد مخيباً للآمال بشكل لم أكن أتوقعه.

³⁹ أمين فرحان جيجو، سياسي إيزيدي عراقي، كان رئيساً للحركة الأيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم، شغل منصب عضو مجلس النواب العراقي لدورتين متتاليتين عن الحركة ليشغل مقعد كوتا الإيزيدية حتى 14/ حزيران/ 2014.

اقتُرحت شخصية متزنة تمامًا لشغل هذا الدور، وهو السيد عبد المجيد سلو جندي⁴⁰، الذي يتمتع بخلفية أكاديمية قوية (حاصل على درجة الماجستير في القانون) بالإضافة إلى مكانة اجتماعية مرموقة كواحد من وجهاء قرية ختاره، التي تعد أكبر قرية عراقية من حيث عدد السكان. ومع ذلك، وقبل اقتراحه برفض قاطع من ممثل الكوتا دون مبرر منطقي. بالنسبة لي، وبالنظر إلى مصلحة المكون الأيزيدي بوجه عام، توقعت على الأقل نقاشًا حول الشخصية المقترحة، حتى وإن لم تكن محسوبة على أي تنظيم سياسي أو تيار بعينه.

وصلت في نهاية المطاف إلى قناعة مفادها أن عدم تعيين أي شخصية أيزيدية في هذا المنصب لم يكن بسبب تحفظات تجاه الشخص المعني فقط، بل ربما كان الأمر مدفوعًا بعدم الرغبة أصلاً في وجود تمثيل وظيفي بهذا المستوى داخل مكتب رئيس البرلمان. هذا الرفض، رغم حاجتنا الكبيرة لهذا الدور حينها، لا يزال يشكل تساؤلًا كبيرًا حول طبيعة القرارات وأسبابها.

⁴⁰ عبد المجيد سلو جندي، ماجستير قانون ومن الوجوه الاجتماعية المعروفة للإيزيديين، يسكن قرية ختاره (أكبر قرية على مستوى العراق)، بعد التغير في العراق عام 2003، رشح نفسه رسميًا أثناء انتخابات مدير الناحية في القوش ليحصل على أكثرية الأصوات، لولا الضغوط من المسيحيين بحكم غالبية سكنة مركز الناحية والأميريكيين أيضاً لكان مديراً للناحية.

قائمة نينوى المتآخية⁴¹ في مجلس المحافظة

في بداية عام 2009، وتحديدًا في أواخر شهر يناير، أجريت انتخابات مجالس المحافظات للمرة الثانية بعد سقوط النظام، وأسفرت النتائج عن فوز قائمة الحدباء، التي كانت مدعومة حينها من النائب أسامة النجيفي وبرئاسة أخيه أثيل النجيفي، بالمركز الأول. أما قائمة نينوى المتآخية، التي تمثل الأحزاب الكردستانية برئاسة السيد خسرو كوران، فقد حلت في المركز الثاني.

لكن سرعان ما نشبت خلافات بين القائمتين عقب الانتخابات وإعلان النتائج الرسمية. تمحورت الخلافات حول عدة مسائل أساسية، من بينها توزيع المناصب الإدارية، المشاركة في اتخاذ القرارات، وإدارة الملف الأمني. نتيجة لذلك، قاطع أعضاء قائمة نينوى المتآخية جلسات مجلس المحافظة لمدة قاربت ثلاث سنوات. الاستثناء الوحيد كان السيد حجي حسن بيسو، عضو الحزب الشيوعي الكردستاني ومن قضاء سنجار ومن المكون الإيزيدي، الذي رفض الانضمام للمقاطعة، مؤكدًا على ضرورة بقائه للدفاع عن حقوق ناخبيه الإيزيديين.

ورغم وجود محاولات للمفاوضات بين الطرفين، لم تُسفر عن أي تسوية تُرضي الجانبين. على خلفية ذلك، تم قطع كافة الامتيازات المالية والإدارية عن أعضاء قائمة نينوى المتآخية، ما دفع الحزبين الكردستانيين (الاتحاد الوطني والديمقراطي

⁴¹ قائمة نينوى المتآخية الكوردستانية في إنتخابات مجالس المحافظات عام 2009 في نينوى والتي فازت بالمرتبة الثانية بعد قائمة الحدباء الموصلية بقيادة أثيل النجيفي، بعد الخلافات بينهما على توزيع الأدوار، قاطعت القائمة الكوردستانية (سياسياً) مجلس المحافظة أستمرت ما يقارب الثلاث سنوات، المقاطعة أثرت على تقديم الخدمات إلى المناطق المتنازعة عليها.

الكردستاني) إلى تحمل جميع تكاليف أعضائهم خلال فترة المقاطعة، بما في ذلك توفير المقرات والنثریات والرواتب وحتى السيارات اللازمة لعملهم كأعضاء في المجلس حتى الوصول إلى حل.

في عام 2012، وبعد انتخابات 2010 وأثناء عملي كعضو في مجلس النواب العراقي، التقيت غالبية أعضاء مجلس محافظة نينوى المتأخية في أحد فنادق دهوك لسماع مشاكلهم. تبين لي آنذاك أنهم أصبحوا ضحية الصراع السياسي بين القائمتين؛ العربية (الحدباء) والكردستانية (نينوى المتأخية). وفقًا لذلك، اقترحت عليهم كتابة طلب مشترك موجّه إلى رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي آنذاك، الأستاذ خالد شواني (وزير العدل العراقي الحالي)، بهدف التنسيق مع الجهات التنفيذية ذات العلاقة، وعلى رأسها وزارة المالية، لصرف مستحقّاتهم المالية عن فترة المقاطعة.

وقّع جميع أعضاء القائمة على الطلب بشكل جماعي، وقمّت بتقديمه عند عودتي إلى بغداد إلى السيد خالد شواني. تمكّن الأخير، بالتنسيق مع وزير المالية حينذاك السيد رافع العيساوي، من تخصيص مبلغ ضمن أحد الأبواب المالية لصرف مستحقّاتهم بأثر رجعي.

الجدير بالذكر أن أعضاء قائمة نينوى المتأخية عادوا لاحقًا إلى مجلس المحافظة بعد ثلاث سنوات من المقاطعة. لكن المفارقة تكمن في أنهم لم يكونوا متأكدين من سبب مقاطعتهم أساسًا، أو حتى سبب عودتهم. الأمر برمّته لم يتجاوز كونه نزاعًا سياسيًا بين قادة القائمتين، وربما ارتبط أيضًا بمصالح شخصية.

قوانين الوزارات في لجنة الخدمات والإعمار

لكل وزارة أو هيئة أو جهة مستقلة قانون خاص ينظم عملها وسياستها، بدءاً من الوزير أو رئيس الهيئة وصولاً إلى المديريات والدوائر التابعة لها. بشكل طبيعي، تحتاج هذه القوانين بين فترة وأخرى إلى تعديلات في بعض موادها، وهو جزء من مهام مجلس النواب، حيث يتم عرض القوانين على اللجان المختصة لمناقشتها بتفصيل واستفاضة قبل أن تُرفع التعديلات إلى رئاسة المجلس لتحديد موعد لإدراجها ضمن جدول الأعمال.

ضمن لجنة الخدمات والإعمار، كانت العديد من الوزارات تخضع لإشراف ومتابعة ميدانية من جانب اللجنة، وذلك كجزء من الدور الرقابي البرلماني. من بين تلك الجهات وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والنقل، بالإضافة إلى هيئات مثل هيئة الإعلام والاتصالات والجهات الأخرى التي كانت اللجنة مسؤولة عن متابعة أعمالها وتعديل قوانينها وفق طلبات الوزارات أو الهيئات المعنية.

ذات يوم، تلقينا من إحدى الوزارات مقترحات لتعديل بعض المواد أو إضافة فقرات جديدة ضمن قانون الوزارة. جاء ذلك بعد مراجعات داخلية ومناقشات أجرتها الدائرة القانونية للوزارة. بناءً على ذلك، كان من الضروري مراجعة القانون بشكل شامل، مع التركيز على المواد التي تتطلب إعادة النظر أو التعديل.

فيما يتعلق بتعيين المديرين العامين، لطالما كان شرط التدرج الوظيفي واكتساب خبرة لا تقل عن عشر سنوات من أساسيات التأهيل لهذا المنصب. أحياناً قد تصل الخبرة المطلوبة إلى خمسة عشر عاماً لضمان الكفاءة والجاهزية لتولي إدارة دائرة تخصصية بمسؤولية.

حين ناقشنا الموضوع في اللجنة، تقدم أحد الأعضاء الشباب المحسوب على المكون الشيعي بمقترح لتقليص شرط الخبرة المطلوبة للمديرين العامين من عشر سنوات فما فوق إلى خمس سنوات فقط. أثار هذا الاقتراح استغراب أعضاء اللجنة، حيث برر صاحبه ذلك بأن اشتراط عشر سنوات أو أكثر يعطي البعثيين فرصة أكبر للوصول إلى المناصب الإدارية بسبب قدمهم في الخدمة داخل الدوائر.

اعتبرت أن مثل هذه العقلية تعكس فكرًا محدودًا ورؤية ضيقة لإدارة الدولة. للأسف الشديد، وبناءً على مثل هذه النظرة المُختزلة، جرى تعيين آلاف المديرين العامين في العراق الجديد بعد حقبة التغيير والنظام المحاصصي. لكن غالبية هؤلاء لم يكن لديهم إلمام كافٍ بأساسيات الإدارة والعمل المؤسسي، مما أدى إلى نتائج سلبية عانت منها الدولة.

(47)

وزير النقل وميناء الفاو

تُطَلَقُ الوعود الانتخابية عادةً من قبل المرشحين للمقاعد البرلمانية وحتى في مجالس المحافظات، رغم أن مسؤوليات عضو مجلس النواب وعضو مجلس المحافظة تُحصر بشكل أساسي في مجالين لا ثالث لهما. يتمثل الأول في الدور التشريعي، الذي يشمل قراءة القوانين ومناقشتها والتصويت عليها كما تُدرج على جدول الأعمال. أما الثاني فيتعلق بمراقبة أداء الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية بمختلف دوائرها التنفيذية، عبر اللجان المختصة، لنقل أي ملاحظات أو تقصير إلى البرلمان ومناقشتها مع الجهات المعنية، بما قد يصل أحياناً إلى استضافة المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك رئيس مجلس الوزراء وقيادات الوزارات والجهات الأخرى غير المرتبطة بوزارة، وقد تتطور هذه الخطوات لاحقاً إلى الاستجواب وإقالة المسؤولين.

من هذا المنطلق، أرى أن الوعود التي يقطعها أعضاء البرلمان للناخبين، من حيث تقديم الخدمات والعمل ميدانياً، تبقى في نهاية المطاف ضمن سعي النائب للتواصل والتنسيق مع الدوائر التنفيذية لتحقيق تلك الأهداف. ومع ذلك، فإن هذه الوعود غالباً ما تكون أقرب إلى محاولات لكسب الأصوات أكثر من كونها التزامات واقعية.

أما بالنسبة للوزراء، فالتوجه نفسه يستمر حتى بعد تشكيل الحكومة. يسعى المسؤولون الحكوميون لإجراء تغييرات على مستوى وزاراتهم ودوائرها، غالباً سعياً للحصول على الثناء أو تعزيز مكانتهم أمام العامة أو اللجان الرقابية. ويلاحظ تكرار استخدامهم لعبارات مثل "سوف أعمل"، مع وعود بالشروع في مشاريع كالإعمار والتطوير والبناء، دون أن تتحول معظم هذه الوعود إلى أفعال ملموسة.

للتوضيح أكثر، خلال إحدى الجلسات البرلمانية في الفترة بين 2010 و2014، استُضيف وزير النقل الأسبق⁴²، الذي كان يُعرف بتاريخه المعارض للنظام السابق وقيادته لفصيل عسكري بارز في إيران. ورغم أن اختصاصه المهني لم يكن واضحاً، فإنه جرى إسناد حقيبة وزارة النقل إليه وفق الأعراف السياسية السائدة، التي غالباً ما تتجاوز معيار الكفاءة التخصصية، وهو أمر يشكل بحد ذاته خللاً كبيراً في النهج الإداري.

في تلك الجلسة، وأمام لجنة الخدمات والإعمار، تعهد الوزير بإطلاق العمل في ميناء الفاو الكبير مؤكداً أنه خلال فترة وزارته سيتم إنجاز المشروع أو على الأقل المضي به قدماً. جدير بالذكر أن المخطط المبدئي للميناء يتضمن إنشاء 95 رصيفاً متكاملًا ومتطوراً. إلا أنه وبعد مرور نحو أربعة عشر عاماً

⁴² هادي العامري من مواليد 1 / 7 / 1954 ديالى، رئيس منظمة بدر العراقية الموالية لأيران، تولى وزارة النقل في حكومة نوري المالكي الثانية.

على هذا الوعد، لم يتم حتى الآن إكمال سوى خمسة أرصفة فقط، إلى جانب البنية التحتية الأساسية.

هذه هي الوعود المتكررة من الوزراء المتعاقبين بشأن بناء ميناء الفاو الكبير، الذي يُعد الشريان الحيوي لاقتصاد العراق. على الرغم من مرور السنوات وإنفاق مليارات الدولارات على هذا المشروع، لم يتحقق أي تقدم ملموس، إذ يتجه الجزء الأكبر من هذه الأموال إلى جيوب الفاسدين الذين يطلقون الوعود الزائفة بدعوى العمل والإنجاز والبناء .

للأسف، هؤلاء الأفراد غالبًا ما يكونون مجرد أدوات تخدم أجندات أنظمة إقليمية تسعى بكل السبل لإعاقة تقدم العراق وإضعاف اقتصاده، بهدف إبقائه مجرد سوق لتصريف بضائع الدول المجاورة.

(48)

موظفة بوردينك (بطاقة دخول) في مطار بغداد

عند حجز تذكرة طيران في أي مكتب للخطوط الجوية، تُدرج عادةً تعليمات تنص على ضرورة وصول المسافرين إلى المطار قبل موعد الإقلاع بما لا يقل عن ساعتين. هذا الإجراء يتيح للمسافر تسليم أمتعة السفر المخصصة للشحن واستلام بطاقة الصعود إلى الطائرة (البوردينغ) بسهولة وفي الوقت المناسب .

على مستوى الدول الأوروبية ومعظم دول العالم، تُدار هذه العملية بكفاءة عالية عبر مجموعة من الكاونترات المخصصة لتسليم الحقائب وطباعتها تذاكر العبور إلى الطائرة. لكن، عندما نتحدث عن العراق وبعض الدول الشرقية، نجد أن تلك

الإجراءات تختلف بشكل كبير في سرعة الإنجاز ودقتها، خاصة في العراق بعد عام 2003. تغييرات كثيرة حدثت في هذا السياق، إذ أدت التحولات السياسية إلى فقدان العديد من الموظفين السابقين وتعيين بدلاء وفق نظام المحاصصة، بعيداً عن الكفاءة أو التخصص.

ذات يوم، كنت مسافراً من بغداد إلى أربيل ومعني حقيبة يد فقط دون أمتعة كبيرة للشحن. وبما أنني حجزت تذكري مسبقاً من مكتب الخطوط الجوية العراقية في مبنى البرلمان، قصدت المطار للحصول على بطاقة الصعود. عندما قدّمت جواز سفري للموظفة لإصدار البطاقة، استغرقتها العملية حوالي ربع ساعة بينما كانت تطبع باستخدام إصبع واحد فقط (السبابة). قلت لها ممازحاً: "مع هذا الأداء، لن تتمكني من طباعة أكثر من ثماني أو عشر بطاقات خلال الفترة المحددة للمسافرين قبل الإقلاع!"

أوضحت لي أنها موظفة جديدة وما زالت تعتمد أحياناً على زملائها الأكثر خبرة في العمل. علّقتُ عليها قائلاً: "ربما تم تعيينك هنا عبر المحسوبية والمحاصصة"، فضحكت وأومأت برأسها كإشارة ضمنية تؤكد صحة كلامي .

هكذا هو الواقع، وما زال الحال في العراق يخضع لتحكم الأحزاب والتكتلات الكبرى التي تدير الوزارات والمؤسسات وفق نظام المحاصصة والديمقراطية التوافقية. هذا النظام لا يأخذ بعين الاعتبار الكفاءة، مما يترك أثراً على الخدمات المقدمة للمواطنين ومدى فعاليتها.

لجنة المرأة في البرلمان

في جميع برلمانات العالم، تُعد اللجان البرلمانية الدائمة الركيزة الأساسية للعمل التشريعي والرقابي. يقوم رئيس المجلس بإحالة مشاريع القوانين المقدمة من السلطة التنفيذية إلى اللجان المختصة لدراستها وإبداء الرأي بشأنها قبل عرضها على المجلس للمناقشة. وينطبق الأمر نفسه على مقترحات القوانين التي يقدمها عدد من النواب إلى رئاسة البرلمان.

خلال الدورة البرلمانية الثانية (2010-2014)، كانت هناك 26 لجنة دائمة، من بينها لجنة مستحدثة خاصة بالمادة 140 من الدستور العراقي. تم تحديد أعضاء كل لجنة وفق النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بحيث لا يقل عدد الأعضاء عن سبعة ولا يزيد على 17 عضواً.

كما تم إقرار نسبة تمثيل النساء في مجلس النواب العراقي بـ 25% من إجمالي الأعضاء، ما يعني أنه من بين كل أربعة أعضاء يجب أن تكون المرأة هي العضو الرابع. في تلك الدورة البرلمانية، بلغ عدد النائبات 83 من أصل 328 نائباً.

جرى توزيع أعضاء البرلمان على اللجان بناءً على رغبة الكتل البرلمانية، وأحياناً وفقاً للاختصاص، وهو توجه إيجابي يُفترض أن يتبعه كل عضو لضمان اختيار اللجنة الأقرب إلى مجال خبرته. بناءً على ذلك، اكتمل نصاب جميع اللجان البرلمانية باستثناء لجنة المرأة والأسرة والطفولة. فرغم وجود 83 نائبة برلمانية، أبدت ست نساء فقط الرغبة في الانضمام إلى هذه اللجنة، مما أدى إلى عدم اكتمال النصاب اللازم.

ولتجاوز المعضلة، تدخل رئيس مجلس النواب حينها وأقنع إحدى النواب المحسوبات على كتلته بالانضمام إلى اللجنة مقابل تكليفها برئاسة، علماً أن منصب رئيس اللجنة كان يترتب عليه بعض الامتيازات الإضافية مقارنةً بالأعضاء الآخرين. بهذه الخطوة اكتمل نصاب لجنة المرأة، وتم بعد ذلك التصويت على أعضاء جميع اللجان البرلمانية.

(50)

حرية اللطم

بعد تأسيس عدد من التنظيمات الإسلامية وظهورها إلى الساحة، أبرزها حزب الدعوة الإسلامية⁴³ الذي أسسه المرجع البارز محمد باقر الصدر من عائلة آل الصدر، واجه هذا التوجه تحديات حادة مع وصول حزب البعث إلى السلطة في العراق. وقد كان حزب البعث ذو الطابع القومي العربي والعلماني يعتبر النشاطات ذات الطابع الإسلامي تهديداً لسيطرته، مما دفعه إلى حالة من التأهب والحذر. هذه النزعة انعكست في السياسات القمعية الحازمة التي اتخذها النظام، بدءاً من الملاحقات الأمنية والاعتقالات وصولاً إلى حملات الاغتيال سواء داخل العراق أو خارجه. ولم يكن هذا التعامل

⁴³ حزب الدعوة الإسلامية، تأسس عام 1957 من قبل شخصيات من آل الصدر والحكيم، أحد الأحزاب السياسية الشيعية في العراق، تحالف الحزب مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الانتخابات العراقية عقب الإطاحة بنظام صدام حسين عام 2003، يتزعم الحزب نوري المالكي والذي كان الأخير رئيساً لمجلس الوزراء العراقي من 2006 – 2014.

مقتصرًا على التنظيمات الإسلامية فحسب، بل شمل الأحزاب المعارضة الأخرى مثل الحزب الشيوعي العراقي والقوى الكردية.

خلال فترة حكم النظام البعثي، فرضت قيود صارمة على التجمعات الدينية، خاصة تلك المتعلقة بالمكون الشيعي. وتم منع الزيارات للمراقد المعروفة وكذلك اللقاءات ذات الطابع الديني أو المذهبي. أي محاولات لمخالفة هذه الأوامر كانت تواجه بعقوبات شديدة من الأجهزة الأمنية والمخابراتية، التي وصلت إلى حد مراقبة الأماكن الخفية مثل السرايب لضبط أي محاولات لإحياء الشعائر، خصوصًا المراسم المتعلقة بمقتل الإمام الحسين بن علي وبقية الأئمة المقدسين وفق معتقداتهم.

مع سقوط النظام العراقي عقب الغزو الأمريكي لبغداد واحتلال العراق، شهد غالبية العراقيين انفراجة من القيود المفروضة عليهم. وعلى وجه الخصوص، تنفس المكون الشيعي الصعداء بعد عقود من القمع، إلى جانب المكون الكردي الذي واجه القتل الجماعي والاضطهاد أثناء حملات الأنفال وقمع الانتفاضات. وبدأ الشيعة بممارسة شعائريهم الدينية وزياراتهم بحرية تامة، بما في ذلك مراسم عاشوراء التي تشكل رمزًا هامًا في ثقافتهم الدينية.

في فترة عملنا بمجلس النواب العراقي خلال الدورة الثانية، كان هناك استياء واسع النطاق بين المحافظات المختلفة، خاصة تلك التي تسكنها أغلبية شيعية. برز هذا الامتناع نتيجة الإحباط من أداء الحكومات المتعاقبة، حيث فشل المسؤولون في تلبية احتياجات تلك المحافظات، فضلًا عن انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة. وأثناء حديثي جمعني بأحد النواب من إحدى المحافظات الجنوبية، أشار بأسف إلى أن المكسب الوحيد الذي حققه الشيعة بعد سقوط نظام صدام كان قدرتهم على ممارسة شعائريهم الدينية ومراسيم زياراتهم بحرية تامة ودون عوائق.

الديمقراطية المستوردة

الديمقراطية، كما ينبغي أن تكون، تعتمد على إرادة الشعب كأساس لسلطة الحكومة. وقد لعبت الأمم المتحدة دورًا بارزًا في دعم الديمقراطية على مستوى الدول، متفوقةً في هذا الجانب على معظم المنظمات الأخرى. فهي تراقب الانتخابات في العديد من البلدان وفقًا للمعايير الدولية، مما يجعلها إحدى الركائز الأساسية في تعزيز قيم الديمقراطية.

الديمقراطية السليمة تقوم على حكم الأغلبية الذي ينتج عن الانتخابات، حيث تنال إحدى الأطراف السياسية المتنافسة الفوز. وغالبًا ما يتم التفاوض بين الطرف الفائز وبعض القوى القريبة منه فكريًا ومنهجياً لتشكيل الحكومة، خصوصًا في حالات وجود أكثر من حزبين رئيسيين، مثل النموذج الألماني. أما إذا كانت المنافسة محصورة بين حزبين فقط، فمن البديهي أن طرفًا واحدًا سيحصل على الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة، كالحالة الأمريكية التي تُعدُّ مثالًا على هذا النموذج.

أما في العراق، فالوضع مختلف ومعقد. حيث يشارك في الانتخابات عشرات، بل الآن مئات الأحزاب والتحالفات الكبيرة والصغيرة، القديمة منها والحديثة. جميعها تدخل السباق الانتخابي بحماس كبير، وغالبًا بثقة مفرطة تفوق حجمها الفعلي. لكن بمجرد ظهور النتائج، تصطدم معظم هذه الأحزاب بالواقع الذي لا يعكس توقعاتها.

المعضلة الأكبر تكمن في الاتفاق الذي حدث بين غالبية الأحزاب وربما بإملاءات أمريكية وإيرانية حول تبني نظام الديمقراطية التوافقية. هذا النظام أثبت فشله الواضح وأدى إلى تكريس المحاصصة الطائفية والسياسية التي قادت العراق إلى دوامة لا تنتهي من الأزمات. ورغم كل الأموال الطائلة التي أنفقت خلال العقدين

الماضيين، إلا أن البلد لم يشهد أي تطور حقيقي. تلك المليارات ذهبت في أغلبها إلى جيوب الفاسدين الذين لا يشبعون من الفساد.

هذا الوضع كان محور نقاشات عديدة بيننا، نحن أعضاء مجلس النواب. العديد منهم أشاروا إلى أن التجربة الديمقراطية في العهد الملكي قبل عام 1958 كانت أكثر رسوخاً ونضجاً، مع اقتراح تطويرها بما يلائم الظروف الحالية. وللأسف، هناك شعور بالندم حيال ما حدث للعراق منذ سقوط بغداد، حيث تم فرض إرادات دولية وإقليمية على البلاد بالتعاون مع الأحزاب الموجودة حتى الآن في المشهد السياسي.

(52)

حل الجيش وتجريم حزب البعث

رغم أن قرار حل الجيش العراقي وتجريم حزب البعث كان مخططاً له مسبقاً، ربما حتى قبل تكليف بول بريمر كحاكم مدني للعراق خلفاً للجنرال المتقاعد جي كارنر⁴⁴، فإن بريمر، في كتابه *عامي في العراق*، ربط هذا القرار بمواقف القيادتين الكرديتين آنذاك، جلال طالباني ومسعود بارزاني. وفقاً لروايته، أعربا عن أن بقاء الجيش أو عودته سيؤدي إلى إعلان الأكراد

⁴⁴ جي غارنر، جنرال أمريكي متقاعد عينه الحكومة الأمريكية ليكون الحاكم المؤقت في العراق، لكن سرعان ما غيرت قرارها بتعين بول بريمر تولد 30/ أيلول/ 1941 بقرار من الرئيس جورج بوش الأب رئيساً للإدارة الأمريكية في العراق في 6/ مايو/ 2003 ولعام واحد فقط، حيث ترك بريمر سلسلة تحولات كانت آثارها واضحة على حاضر العراق ومستقبلها.

الانفصال عن العراق. كما أشار إلى موقف السيد عبد العزيز الحكيم، الذي أكد عدم التعاون مع بريمر إذا أعيد الجيش إلى الخدمة .

غير أن بريمر لاحقاً اعترف بأن تفويض تنفيذ هذه القرارات إلى السياسيين العراقيين كان خطأً، إذ تحول الجيش بعد حله إلى أداة للصراعات الداخلية وتصفية الحسابات بين الأطراف العراقية. وبموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 2 "حل الكيانات الذي وقعته سلطة الائتلاف المؤقتة في 23 مايو 2003"، حيث تم حل جميع الكيانات العسكرية مثل الجيش ووزارة الدفاع ووزارة الدولة للشؤون العسكرية والمؤسسات الاستخباراتية وأجهزة الأمن. هذا القرار أدى إلى تسريح مئات الآلاف من العاملين في تلك المؤسسات، من ضباط وجنود وموظفين، فضلاً عن ملاحقة قيادات حزب البعث لاحقاً، والتي تضمنت تجريم الحزب واجتثاثه بصورة شاملة وفق الدستور العراقي. وامتدت الإجراءات لتشمل أعداداً كبيرة من أعضاء الحزب بدءاً من مستوى أعضاء قيادة فرقة فما فوق .

هذا السياق خلق واقعاً جديداً، حيث وجد هؤلاء الأشخاص ومعهم عائلاتهم الكبيرة بلا معيل أو مصدر رزق، وتحولوا إلى أعداد ضخمة بهذا القرار الذي نفذه بريمر بجرة قلم. يبقى التساؤل الأهم: ما الذي كانت تتوقعه القيادات العراقية والكوردستانية من هؤلاء؟ هل كان يُنتظر منهم السكوت أو الخضوع التام؟ أم القبول بوضع مهين والعمل خدماً لدى القوات الأمريكية أو القيادات الجديدة في مرحلة ما بعد السقوط؟ ربما اضطر البعض إلى ذلك تحت ضغط الحاجة، خاصة العوائل التي فقدت معيّلها، لكنها كانت ظروفًا قاسية دفعت الكثيرين إلى خيارات صعبة ومُهينة للبقاء على قيد الحياة.

غالبية المتضررين لجأوا لاحقًا إلى حلول بديلة، كالهجرة إلى الدول المجاورة مثل سوريا، الأردن، تركيا، ولبنان، أو الانخراط في تنظيمات متشددة بهدف كسب قوتهم وأحيانًا للانتقام، للدفاع عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة قرارات الحاكم المدني بالتنسيق مع بعض القيادات العراقية التي جاءت مع القوات الأمريكية. لا شك أن هذه القرارات، التي اتخذها بول بريمر، تسببت بأضرار جسيمة للعراق. حيث أدى لجوء المتأثرين إلى التيارات المتشددة، مثل القاعدة وجبهة النصرة ومن بعدها داعش، إلى عواقب وخيمة تمثلت بخسائر بشرية هائلة تجاوزت عشرات الآلاف من العراقيين، الذين كانوا ضحايا لتبعات قرارات متسربة وغير مدروسة، بعيدة عن أسس متينة لبناء العراق الجديد .

كان من الواضح أن القيادات الشيعية والكردستانية استعجلت حينها في الضغط على بريمر لحل الكيانات العسكرية وحزب البعث، ربما بدافع أنها الفئات الأكثر تضررًا من الجيش العراقي السابق خلال قمع الثورات الكوردية أو الانتفاضات الشيعية في الوسط والجنوب. ومع ذلك، فإن قرار حل الجيش وحزب البعث قاد لاحقًا إلى انضمام قادة من الجيش السابق وأعضاء بعثيين إلى التنظيمات المتشددة، بما في ذلك داعش. هذا التطور انعكس بشكل مباشر على المناطق الكردستانية خارج الإقليم، حيث تعرضت لخسائر هائلة من الضحايا بين الشهداء، بالإضافة إلى احتلال أجزاء واسعة وتدمير البنى التحتية .

المكونات العراقية غير المسلمة عانت أيضًا من جرائم مروعة، شملت القتل الجماعي، الاغتصاب، خطف النساء واستعبادهن، واستغلال الأطفال في معسكرات التنظيم لتشكيل قوات مسلحة على غرار الجيش الإنكشاري في الإمبراطورية العثمانية. واحدة من أبرز هذه الجرائم كانت الإبادة الجماعية في سنجار، التي أصبحت قضية دولية بارزة وحظيت باعتراف العديد من برلمانات العالم كجريمة إبادة جماعية.

حيدر الملا⁴⁵ ومام جلال

في كافيثيريا البرلمان العراقي، خلال فترات الاستراحة وأوقات الفراغ التي غالبًا ما تكون عديدة باستثناء حضور الجلسات، تدور الكثير من الحوارات والمناقشات بين أعضاء مجلس النواب. تلك الأحاديث تمتاز بتنوع مواضيعها؛ فبعضها سياسي الطابع، وأحيانًا تتخللها النكات، إلى جانب النقاش حول الوضع العام والظروف التي كان يمر بها العراق.

في أحد الأيام، كنا مجموعة من النواب جالسين حول طاولة كبيرة، ممثلين عن التحالف الكوردستاني وكتل سياسية متنوعة. أثناء ذلك، جاء الأستاذ حيدر الملا، وهو من القائمة العراقية التي يرأسها إياد علاوي، طالبًا الانضمام إلينا حيث كان هناك مقعد شاغر. كان الرجل مثقفًا حقيقياً، وبعد أن بدأنا الحديث كالمعتاد في موضوعات شتى، قال: "إذا كان هناك شخص ديمقراطي في إقليم كوردستان، فهو الأستاذ جلال طالباني".

احتدت اللحظة بعد فترة وجيزة من الصمت عندما ردت إحدى النائبات الحاضرات من الحزب الديمقراطي الكوردستاني قائلة: "وكاك مسعود أيضاً". أجابها الأستاذ حيدر بطريقة واضحة: "أنا قلت مام جلال هو الأكثر ديمقراطية".

45. حيدر صادق نوري لطيف الملا، هو سياسي ومحام عراقي، ولد في بغداد في 30 / 03 / 1969، شغل عضوية مجلس النواب العراقي الدورة الثانية 2010 – 2014 عن القائمة العراقية في محافظة بغداد، أعترض خلال الدورة البرلمانية على تعليق صور الإمام الخميني في شوارع بغداد، له مواقف جريئة في الساحة السياسية.

من هنا، تحوّل النقاش إلى حديث مطول عن الإنجازات التي قام بها كاك مسعود بارزاني، حيث أضافت النائبة بعض المبالغات في تقييم العمل والتنفيذ لهذه الإنجازات. تحدثت تحديدًا عن بناء وإعمار قرى الإيزيدية ضمن ما قدمه كاك مسعود.

لم أتمالك نفسي حينها وقطعت الحديث بمداخلة قائلاً: "غالبية القرى في إقليم كوردستان أُعيد بناؤها بمبادرات ودعم من المنظمات الخيرية الدولية." وأضافت مداخلة توضيحًا أن قرى الإيزيدية، بشكل خاص، لم تشهد للأسف أي عمليات إعادة إعمار تُذكر. فقد دُمّرت هذه القرى بالكامل على يد النظام السابق، الذي أجبر سكانها على الانتقال إلى مجمعات قسرية خالية من أبسط مقومات العيش. جاء ذلك نتيجة انتمائهم القومي ودعم الكثير منهم للثورات الكوردية عبر تقديم الإمدادات والمواد الغذائية لقوات البيشمركة، في سبيل استمرار الثورة التي كانت تناضل لإسقاط النظام الدكتاتوري وتحقيق الديمقراطية.

حينها التفت الأستاذ حيدر الملا إلى حديثي مع الأخت النائبة، وبعد أن أنهيت كلامي قال لي: "حضرتك إيزيدي؟" فأجبته: "نعم". بدا عليه الاستغراب بسبب اسمي الثلاثي الذي يجمع بين اسمي الإمامين الحسين والحسن بن علي. شرحت له فيما بعد أن الأيزيديين يحترمون جميع الديانات ويعتزون بتسمية أبنائهم بأسماء الأئمة والشخصيات البارزة من مختلف المكونات. هكذا بدأت علاقتنا، واستمرت لفترة طويلة بعد ذلك.

بعد مضي فترة من هذا الحوار، أخبرني صديق عزيز أنه التقى بالأستاذ حيدر الملا صدفةً في العاصمة اللبنانية بيروت. خلال الحديث الذي دار بينهما، عرف صديقي

عن نفسه بأنه من المكون الأيزيدي. فقال له الأستاذ حيدر الملا بكل وضوح: "إذا هناك شخص يدافع عنكم في البرلمان العراقي من ممثلي الإيزيدية فهو النائب حسين نرمو". اختتم صديقي حديثه قائلاً إن هذه الكلمات رفعت من معنوياتنا واعتزازنا . في الحقيقة، شهادة مثل هذه صادرة عن شخصية برلمانية عراقية تُعد مصدر فخر واعتزاز كبير بالنسبة لي وللمكون الأيزيدي بشكل عام .

(54)

مؤلفات عن البرلمان

بعد انتخابات عام 2010، حصل الاتحاد الوطني الكردستاني على 14 مقعداً برلمانياً، من ضمنها المقعد التعويضي للدكتور فؤاد معصوم حسب قانون سانت ليغو الانتخابي آنذاك. معظمنا كنّا نواباً جددًا، وعند وصولنا إلى بغداد قبل جلسة ترديد القسم، كان علينا إنهاء إجراءات التسجيل واستلام هويات عضوية مجلس النواب وتصاريح دخول المنطقة الخضراء. خلال هذه الفترة القصيرة، استُضفنا في قصر السلام الجمهوري مع نواب آخرين من الأحزاب الكردستانية، ريثما تم تخصيص شقق للإيجار داخل المنطقة الخضراء بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة في بغداد آنذاك .

بالصدفة، كنت مع مجموعة من النواب الجدد؛ أحدهم من رانية وآخرون من كركوك والسليمانية. خلال فترة إقامتنا في بغداد، سكنا في قصر السلام الجمهوري وفي دار ضيافة تحمل اسمًا أعتقد أنه "أم أمير". كانت تلك الدار من الأبنية التي شُيّدت في الثمانينات خلال حكم الرئيس الأسبق صدام حسين داخل المنطقة الرئاسية .

كان برفقتنا أحد الزملاء المتدينين، الذي يصف نفسه بأنه من الملاي. في إحدى الأحاديث الجانبية، تحدثنا عن طبيعة الدار وموقعها المطل على نهر دجلة، بالإضافة

إلى الأثاث الفاخر والمستلزمات الغربية الفاخرة، لا سيما الإيطالية منها. كنت أمزح حين قلت له إن مثل هذه الدور ربما صُممت آنذاك لتلبية ملذات حكام العراق السابقين. بدا أن هذا التعليق أثار استياءه، فقال إنه لا يمكنه النوم في غرفة تحتوي على مرافق كانت تستخدم لأغراض "ملذات دكتاتور العراق وزبانيته". أوضحت له أن حديثي كان بالكامل على سبيل المزاح، وعبر الموضوع بسلام .

هذا الصديق والزميل في مجلس النواب العراقي كان منشغلاً خلال الدورة البرلمانية بالإيفادات والمؤتمرات التي تجاوزت إطار العمل البرلماني. حضوره إلى جلسات البرلمان كان قليلاً جداً، وأعتقد أن مشاركته لم تصل إلى عام تشريعي كامل من أصل أربع سنوات. المثير للاهتمام أنه خلال هذه الفترة القصيرة قام بتأليف ثلاثة كتب عن البرلمان، وربما أكثر. عندما أعطاني إحدى مؤلفاته أثناء إحدى الجلسات، علّقت عليه مماًزحاً: "لو كنت مواظباً على حضور البرلمان لمدة أربع سنوات متواصلة، لكتبْتُ أكثر من عشرة كتب عن تجربتك."!

(55)

بناء جديد لمقر مجلس النواب

بعد تسلّم السيد أسامة النجيفي رئاسة مجلس النواب العراقي بفترة وجيزة، سعى إلى ترك بصمة واضحة في تاريخ المجلس عبر تنفيذ مشاريع تخدم العراق بشكل عام، وتعزز من عمل المؤسسة التشريعية بشكل خاص. من بين تلك المشاريع كان مخطط إنشاء بناية مخصصة لجلسات مجلس النواب، تضم مكاتب للنواب وشققاً سكنية مملوكة للمجلس يتم تخصيصها للأعضاء خلال دوراتهم البرلمانية، على أن تُعاد بعد

انتهاء المدة إلى إدارة البرلمان. كما كان المخطط يشمل مباني إضافية خاصة بمديريات المجلس بشقيها العام والخاص.

ولتنفيذ هذه الخطة، عمل المجلس ورئاسته بالتنسيق مع الجهات المعنية لتخصيص قطعة أرض ملائمة. وقع الاختيار على أرض مطار المثنى السابق⁴⁶، الواقع وسط بغداد بمنطقة العلاوي، التي تُعد موقعاً استراتيجياً قرب محطة القطار الرئيسية ومحطات النقل الكبرى. يُذكر أن الموقع لم يعد مستخدماً للطيران، مما جعله خياراً مناسباً لهذا المشروع.

بدأ المجلس بالاستعدادات عبر تكليف فريق هندسي لوضع التصاميم والخرائط اللازمة. لاحقاً، عُقدت جلسة في القاعة الرئيسية للمجلس (قصر المؤتمرات سابقاً) حيث تم عرض هذه الخرائط بحضور أعضاء المجلس وهيئة الرئاسة، في لقاء خاص أُعِدَّ للاستماع إلى مقترحات وتوصيات النواب، مع الإشادة بعمل المهندسين العراقيين القائمين على المشروع.

لكن المشروع لم يخلُ من العراقيل، إذ تعرّض لضغوطٍ ناجمة عن الخلافات السياسية بين رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء. هذه الخلافات انعكست بشكل سلبي على التعاون بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بتخصيص الميزانية اللازمة أو حتى الأرض المخصصة للمشروع. هذا التوتر السياسي كان أحد الأسباب التي أخرت التنفيذ وجعلت المشروع ضحية للصراع.

ضمن المخططات أيضاً، شمل المشروع إنشاء 300 شقة سكنية، كل منها بمساحة 100 متر مربع (غرفتان وصالة)، تكفي لتلبية احتياجات أعضاء مجلس النواب وأسرهم.

⁴⁶ مطار المثنى، أول مطار رسمي في بغداد، أنشئ عام 1931، هبطت فيه أولى الطائرات عام 1932، يقع وسط بغداد/ الكرخ، بعد إنشاء مطار بغداد الدولي نهاية السبعينات، تحول مطار المثنى إلى مطار عسكري وقاعدة عسكرية

تكلفة الشقة الواحدة قُدِّرت بنحو 50 ألف دولار (حوالي 60 مليون دينار عراقي)، ليصل إجمالي تكلفة الشقق إلى 18 مليار دينار عراقي. هذا المبلغ كان يُعد مقبولاً مقارنة بالملخصات التي تُصرف حالياً كبدايات سكن لأعضاء المجلس من المحافظات غير بغداد.

عند حساب الأمور بشكل بسيط وواقعي، نجد أن حوالي 260 نائباً ونائبةً من خارج العاصمة إضافة إلى المستشارين والخبراء والمدراء العامين (الذين قد يصل مجموعهم إلى 300 شخصية تقريباً)، كانوا سيستفيدون من هذا المشروع. تلك الشقق كانت لتوفر حلاً عملياً ومستداماً بدلاً من الاستمرار في الإنفاق على بدل الإيجار خلال دوراتهم البرلمانية.

عند احتساب بدل السكن الذي يُصرف شهرياً للأشخاص المذكورين أعلاه (أعضاء مجلس النواب والدرجات الخاصة)، نجد أنه يصل إلى ثلاثة ملايين دينار شهرياً لكل شخص. هذا يعني أن الدولة تتحمل تكلفة إجمالية تقدر بـ 900 مليون دينار عراقي شهرياً، أي ما يقارب مليار دينار. وعند ضرب هذا الرقم في 12 شهراً، يصبح المجموع السنوي 10 مليارات و800 مليون دينار عراقي. إذا مددنا هذا الحساب لفترة سنتين أو أربع سنوات (مدة دورة برلمانية)، نجد أن التكلفة تصل إلى 43 ملياراً و200 مليون دينار عراقي .

المفارقة هنا أن أقل من نصف هذا المبلغ المخصص لبدل السكن خلال دورة برلمانية واحدة يمكن أن يُستخدم لبناء 300 شقة سكنية لأعضاء مجلس النواب والدرجات الخاصة. بل وإن تم جمع صرفيات بدل السكن لدورتين برلمائيتين، فقد يكون بالإمكان تمويل المشروع بالكامل دون الحاجة لمزيد من الأموال.

للأسف الشديد، هذا الواقع الماثل لا يجد من يستمع أو يقرأ، حيث تنتهي هذه المبالغ الضخمة في جيوب أصحاب النفوذ دون تحقيق منفعة ملموسة للجميع .

(56)

مدرسة باسم والدي

سبقني والدي إلى العمل في المجال التشريعي والرقابي، حيث تم اختياره في عام 2005 مع مجموعة من زملائه من الأحزاب الكردستانية ليكونوا أعضاء في مجلس محافظة نينوى. اضطلع بدوره في المجلس بتفانٍ وإخلاص وبروح وطنية، وفقاً لشهادات زملائه من الأكراد والعرب الذين ينتمون إلى التيارين القومي والإسلامي.

لكن القدر شاء أن يكون هدفاً للإرهاب مثلما حدث مع زملاء آخرين، حيث تعرّض لاستهداف غادر أدى إلى استشهاده مع سائقه الشخصي إثر كمين إرهابي في تقاطع حي المثنى داخل مدينة الموصل، وهو في طريقه إلى اجتماع دوري لمجلس المحافظة في فندق نينوى أوبروي بغابات الموصل. انضم بهذا الحادث إلى قافلة شهداء المحافظة، وخاصة أعضاء المجلس، ممن آمنوا بالمبادئ الوطنية للعراق ورفضوا المساومة عليها.

بعد أربع سنوات من استشهاده، ترشّحت للانتخابات البرلمانية للدورة الثانية لمجلس النواب العراقي في مارس 2010 ضمن قائمة التحالف الكردستاني. تمكنت من الفوز بمقعد برلماني عن الاتحاد الوطني الكردستاني رغم المنافسة الشرسة من الأطراف الأخرى، وعلى رأسها الطرف السياسي الآخر في الإقليم، بحسب اعتراف شخصيات بارزة من كوادرهم المتقدمة. لم تفلح محاولاتهم، رغم إقدامهم على حرق آلاف

الأصوات التي صَبَّت لصالح حملتي الانتخابية، سواء في المحطات الانتخابية أو حتى في مفوضية الانتخابات بمدينة الموصل.

لاحقاً، خلال فترة وجودي كعضو في مجلس النواب العراقي ببغداد، زار وفد من مجلس محافظة نينوى برفقة المحافظ آنذاك. خلال حوار جانبي مع المحافظ أثيل النجيفي، اقترحت تسمية مدرسة في مسقط رأس والدي الشهيد تخليداً لذكراه كأحد شهداء مجلس المحافظة. لقي الاقتراح ترحيباً كبيراً من المحافظ الذي شجّع على الإسراع في تقديم طلب رسمي. بناءً على ذلك، قدّمت طلباً موقعاً مني لرئيس لجنة التربية المرافق للوفد آنذاك، وتم الاتفاق على عرضه أمام مجلس المحافظة للتصويت عليه.

أصدر المجلس القرار اللازم ووجّه الطلب إلى المجلس البلدي في ناحية القوش بالتنسيق مع الجهة ذات العلاقة ألا وهي المديرية العامة للتربية وقسمها في تكليف، وفق ما أبلغني به رئيس مجلس الناحية حينها. ومع ذلك، اصطدمت الإجراءات بعراقيل ورفض قاطع من أطراف محسوبة علينا بحكم القرابة، لكنهم كانوا ينتمون إلى الحزب الديمقراطي ومدعومين بالقوات الأمنية (الآسايش). هذا الرفض كان موقفاً مذبلاً، خاصة وأن والدي استشهد دفاعاً عن المادة 140، كما وصف ذلك أحد الكتاب المثقفين.

كان بالإمكان تنفيذ القرار بفضل دعم المحافظة والمديرية العامة لتربية نينوى والقوات الأمنية العراقية، كون ناحية القوش تتبع إدارياً لمحافظة نينوى. لكن لتجنب التوترات التي قد تندلع نتيجة الإصرار على تنفيذ الخطوة وربما كانت تلك التوترات هدفاً لبعض الأطراف المعادية آثرنا الحفاظ على روابط القرابة داخل عائلتنا، وتجاوز الحادثة بمرونة، رغم مرارتها.

موظفو مجلس النواب العراقي

كل مؤسسة أو دائرة حكومية في العراق تحتضن كوادرها من الموظفين بمختلف الدرجات الوظيفية، وذلك وفقاً للتصنيف المعتمد في السلم الوظيفي بالدولة. يصبح الأمر أكثر تعقيداً عند الحديث عن مؤسسات كبرى كوزارات أو هيئات أو مديريات عامة مركزية ذات تأثير واسع .

عند تناول حالة مجلس النواب العراقي الذي تأسس حديثاً بعد عام 2006 مع انطلاق دورته الأولى، نجد أن هذه المؤسسة بطبيعتها تحتاج إلى كادر وظيفي متنوع يضم الكوادر الإدارية والمالية والمدراء العامين ومعاونيهم ورؤساء الأقسام، وغير ذلك من الوظائف الضرورية لتنظيم أعمالها. كان بالإمكان في ذلك الوقت تلبية جزء من هذه الاحتياجات عبر الاستعانة بكوادر موظفي الوزارات والهيئات من خلال نظام التنسيب أو النقل. وقد تم اللجوء إلى هذه الآلية بالفعل، لكن الغالبية العظمى ممن نقلوا إلى مجلس النواب كانوا من ذوي النفوذ أو محسوبين على شخصيات نافذة وأصحاب الوساطات، وذلك للاستفادة من الامتيازات المادية والمعنوية التي يوفرها العمل ضمن الرئاسة الثلاث. تلك الامتيازات شملت رواتب مرتفعة بالإضافة إلى مخصصات خطورة تصل إلى 200% من الراتب الأساسي، فضلاً عن تخصيص قطع أراضٍ سكنية لكل الموظفين دون استثناء .

في المقابل، نجد أن هناك موظفين أمضوا سنوات طويلة في دوائر أخرى وقدموا خدمات جليلة، لكنهم أحيلاً إلى التقاعد دون الحصول على أبسط حقوقهم مثل قطعة أرض صغيرة. أما فيما يخص التعيينات الجديدة داخل مجلس النواب، فإن الوضع يتسم بوضوح بمبدأ المحاصصة السياسية بين الكتل والأحزاب. عند الإعلان

عن درجات وظيفية جديدة، عادةً ما يتم تقسيمها بين الكتل النيابية لتحقيق التوافق السياسي. غالبًا ما تكون الحصة الممنوحة للأحزاب وسيلة لتمرير تعيينات لأفراد غير مؤهلين من حيث الكفاءة أو التحصيل العلمي، بل إن البعض منهم قد يعاني حتى من مشكلات صحية تمنعهم من أداء الوظيفة بشكل طبيعي، ومع ذلك يُعينون دون اتباع الشروط الموضوعة للتعين في بقية مؤسسات الدولة، فضلًا عن تجاوز الكشف الطبي الرسمي .

مع تكرار هذه العملية على مدار سنوات، تجمعت أعداد كبيرة من الموظفين داخل مجلس النواب، حتى أصبح هناك فائض كبير في الكوادر الوظيفية بما يفوق الاحتياج الفعلي. العديد من هؤلاء يشغلون وظائف فضائية (شكلًا دون عمل حقيقي) ولا يتماشى عددهم أو مؤهلاتهم مع هيكلية الملاك المخصص أصلاً. الأدهى أن جزءًا كبيرًا من أولئك الموظفين لا يحملون شهادة الإعدادية حتى، وأعدادهم تفوق بكثير أولئك الذين يحملون شهادات أعلى.

ظاهرة المحسوبية والمنسوبية في التعيينات لا تقتصر على المحاصصة السياسية فقط، بل تشمل أيضًا ما يمكن وصفه بـ "التوظيف العائلي" داخل المجلس. فمن غير النادر أن تجد عائلة بأكملها تعمل في البرلمان بفضل مسؤول معين يُمكنه التلاعب بالقرارات. رأينا أمثلة عديدة لذلك، كمدير قسم يقوم بتعيين نجله أو كريمته وربما زوج ابنته أيضًا. هناك أيضًا حالات لسيدات تعين في أعمار متقدمة نسبيًا وتمكّن لاحقًا من تعيين أبنائهن وبناتهن وحتى أزواج بناتهن. إحدى الحالات اللافتة كانت لامرأة بدأت مسيرتها كعاملة خدمة لإحدى المديريات العامة، تقوم بتحضير الشاي للموظفين، لكنها استطاعت عبر السنين البقاء في العمل والحصول على امتيازات إضافية لعائلتها.

مثل هذه المشاهد تؤكد أن البرلمان، الذي يُفترض به أن يكون المؤسسة التشريعية الأهم في البلد، يعاني من شلل إداري وأخلاقي ناتج عن التوظيف

العشوائى والممارسات التى تدعم نفوذ العوائل والمقربين داخله على حساب المؤهلات والخبرة.

(58)

الاستجابات⁴⁷ فى البرلمان

من بين المهام الرقابية التى تقع على عاتق أعضاء مجلس النواب، إلى جانب تشريع القوانين، توجيه الأسئلة البرلمانية للمسؤولين فى الجهات التنفيذية، بدءًا برئيس مجلس الوزراء ومرورًا بالوزراء ورؤساء الهيئات والمؤسسات المستقلة وغير المرتبطة بوزارة. تهدف هذه الأسئلة إلى الاستفسار عن القضايا محل الاهتمام، وفى حال عدم اقتناع عضو مجلس النواب بالإجابات، يمكنه طلب استضافة المسؤولين المعنيين إما فى اللجان النيابية أو أمام البرلمان خلال جلسة عامة لمناقشة الموضوع بشكل أوسع.

وفى بعض الأحيان، تتطور تلك الاستضافة إلى استجواب رسمى للمسؤول التنفيذى، خاصة إذا لم يقتنع العضو، وربما البرلمان ككل، بالإجابات المقدمة. أثناء الاستجواب، يطرح العضو مجموعة من الأسئلة الواضحة على المسؤول فى جلسة علنية أشبه بالإجراءات القضائية. وفى حال استمرار عدم الاقتناع، قد يتم التصويت على سحب الثقة عن المسؤول أو حتى الإقالة النهائية له، أيًا كان مركزه التنفيذى، بما يشمل رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء الآخرين المسؤولين أمام البرلمان. هذا بالطبع يمثل

⁴⁷ الاستجابات، وسيلة رقابية فعالة ويقصد به حق البرلمان أو السلطة التشريعية محاسبة الحكومة من رئيسها ووزراءها وباقي الدرجات الخاصة عن التهم الموجهة إليها أثناء عملها السلبى، هذه إن لم تكن الاستجابات كيدية وبناءً على مزايدات.

ممارسة أساسية ضمن الأنظمة الديمقراطية البرلمانية التي تضبطها القوانين دون أي تسييس أو انتقام شخصي.

لكن للأسف، بعد عام 2003 وسقوط النظام الديكتاتوري في العراق، بدأت تظهر ممارسات خاطئة وغير لائقة بهذا الأسلوب الديمقراطي. وقد شهدتُ خلال تجربتي البرلمانية في دورتين متتاليتين اتجاهًا لبعض الاستجابات التي غلب عليها الطابع الشخصي وأهداف أخرى غير مهنية، بعيدة عن المصلحة الوطنية. ولعل السبب وراء ذلك يعود إلى تكون علاقات مبنية على "الكومشنات" أو محاولات لاستغلال مواقع المسؤولين لتمرير مشاريع معينة تخدم مصالح شخصية، مما أدى إلى استغلال أدوات المراقبة بطريقة تضر بالعملية البرلمانية نفسها.

أتذكر موقفًا خلال عضويتي في لجنة الخدمات والإعمار بدورة مجلس النواب الثانية. كنا نتابع مشروعًا تنمويًا ضخمًا في إحدى المحافظات الجنوبية. أصرَّ أحد النواب على إحالة هذا المشروع لشركات مقربة منه، إلا أن الوزير المعني رفض هذا الطلب بحكم أنه خارج إطار شروط المناقصات الرسمية. أدى هذا الموقف إلى إثارة غضب النائب، الذي قرر الانتقام من الوزير عبر محاولة استجوابه في البرلمان. بعدها بدأ بجمع توقيعات النواب لدعم طلبه للاستجواب وعرض الأمر علينا في كافييتريا المجلس. عندما طلب مني التوقيع، رفضت بشكل قاطع لأنه كان واضحاً لي أن الاستجواب يفتقر إلى الأسس الوطنية، وكان مدفوعاً بمصالح شخصية.

المفارقة هي أنه في دورات برلمانية لاحقة، حصل هذا النائب نفسه على منصب تنفيذي عالٍ، مدعوماً من كتلة برلمانية نافذة وشخصية دينية مؤثرة. هذا يعكس بوضوح طبيعة الواقع السياسي في العراق الجديد، الذي بات يعتمد بشكل ملحوظ على المحاصصة السياسية والطائفية وغياب النهج الوطني الصادق.

صناعتنا

الدولة العراقية على امتداد تاريخها، وحتى بعد تأسيسها، لم تكن بعيدة عن تحقيق تقدم في مجال الصناعة الوطنية. قبل سقوط النظام عام 2003، كانت هناك آلاف المصانع الإنتاجية التي تولت تصنيع العديد من المنتجات الوطنية، والتي لو تم تشغيلها بشكل سليم لكانت كافية لتلبية احتياجات السوق المحلية في العراق. صحيح أن بعض تلك المصانع توقفت خلال الحرب العراقية الإيرانية نتيجة لانشغال الدولة بالكامل بالصراع المستمر لمدة ثماني سنوات، وهو ما أسفر عن تدمير شبه كامل للبنية التحتية للصناعة، والتي كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة.

على سبيل المثال، كان العراق يمتلك مصانع عملاقة لإنتاج السكر في الموصل والعمارة وربما في محافظات أخرى. وقد كان هناك تشجيع كبير على زراعة البنجر وقصب السكر كمصادر أساسية للمواد الأولية في هذا المجال. الأمر ذاته ينطبق على مصانع أخرى مثل إنتاج الدهون والزيوت النباتية والصابون ومصنع إطارات الديوانية، الذي كان معروفاً في الشرق الأوسط بجودة إنتاجه وفقاً للمواصفات العالمية. فضلاً عن مصانع الإسمنت التي كانت تنتج ما يكفي لاحتياجات السوق المحلية في مجالات البناء والإعمار، مما يغني عن استيرادها من أي دولة أخرى.

لكن عقب تغيير النظام السياسي، تعرضت الصناعة العراقية لضربة قاسية. تم تفكيك العديد من المصانع وبيعها كخردة لدول مجاورة، بينما ترك البعض الآخر ليتهالك ويخرج عن الخدمة. بعد تشكيل أولى الحكومات العراقية بعد الاحتلال، بقيادة الدكتور إياد علاوي ومن ثم إبراهيم الجعفري، كان عمر الحكومتين قصيراً ولم يكن كافياً للتركيز على الجانب الصناعي. حتى بعد تشكيل حكومتي السيد نوري المالكي

لاحقاً ورغم توفر ميزانيات ضخمة ووجود مخصصات مالية للوزارات المعنية، إلا أن الصناعة لم تحظَ بالعناية اللازمة، رغم كونها ركيزة أساسية للاقتصاد من خلال الإنتاج الوطني والإيرادات الضريبية.

عدم الاهتمام بالصناعة بات أمراً شائعاً على مستوى العراق، ويرجع لأسباب عدة منها الفساد المستشري بين الحكومات المتعاقبة وبعض الوزراء. هذا لا ينفي وجود شخصيات وطنية مخلصه رفضت الاتجار بالمصالح العامة، إلا أن الغالبية تورطت بممارسات فساد حقيقية أو مشبوهة. السبب الثاني يتعلق بتأثير الدول الإقليمية التي استفادت من إبقاء الصناعة العراقية في حالة دمار من خلال تدخلاتها السياسية ودعمها لبعض الأحزاب والتيارات الولائية التي تخدم أجنداتها بدلاً من مصلحة العراق .

نتيجة لذلك، أصبح العراق خلال العقدین الماضیین سوقاً استهلاكياً لبضائع الدول المجاورة، خاصة الإيرانية والتركية، وحتى لبضائع بسيطة كان بالإمكان تصنيعها محلياً دون الحاجة إلى استيرادها. هذا الوضع يثير الأسف ويعكس تراجعاً كبيراً كان بالإمكان تجنبه .

اليوم، يحتاج العراق إلى قيادة وطنية حقيقية تقود كما فعل قادة عظماء في دول أخرى بعد أن واجهوا الحروب والدمار. ينبغي الاعتماد على الخبرات الوطنية والأيدي العاملة سواء داخل البلاد أو خارجها لإعادة البناء والنهوض بالاقتصاد. كونراد أديناور، أول مستشار ألماني بعد الحرب العالمية الثانية، يمثل مثلاً يُحتذى به للقيادة المخلصه التي تمكنت من إعادة إعمار الوطن وبناء مستقبل جديد لشعبها.

المجتثن البعثين

قبل الاستفتاء على الدستور العراقي في عام 2005، وبعد فترة قيادة بول بريمر كحاكم مدني للعراق بين مايو 2003 ومايو 2004، أصدر بريمر كتابه الشهير "عامي في العراق"، الذي تناول فيه تجربته القصيرة في إدارة البلاد. وفي سياق متصل، نشر الصحفي العراقي محمد العرب كتاباً بعنوان "ما لم يذكره بريمر في كتابه"، والذي استند فيه إلى روايات وداد فرنسيس، الموظفة في مكتب بريمر والتي تزوجها لاحقاً وفق ما تم تناقله. يحتوي هذا الكتاب على معلومات وأسرار تحدثت عن العلاقة بين الحاكم المدني المؤقت وفرنسيس، وربما لم تكن الأخيرة ترغب بنشرها.

أثناء فترة حكمه، أصدر بريمر قرارات تعتبر حاسمة ومثيرة للجدل، منها حل حزب البعث العربي الاشتراكي وحل الجيش العراقي مع كافة الأجهزة الأمنية، مثل المخابرات والحرس الجمهوري والأمن الخاص. مثلت هذه القرارات بداية لدوامة من الصراعات السياسية والمجتمعية التي لا تزال تداعياتها ظاهرة.

بعد صياغة الدستور والاستفتاء عليه بمساندة المحافظات الكردستانية ونيوى، تم تضمين بنود تجرّم حزب البعث وتدعم تأسيس هيئات تنفيذية لتطبيق قانون اجتثاث البعث. لاحقاً، وبضغط من بعض القوى السنيّة، عدّل القانون ليُعرف بقانون هيئة المساءلة والعدالة، وتم استحداث هيئتين تنفيذية وبرلمانية تحملان نفس الاسم. إلا أن تطبيق القانون شابه عدم النزاهة؛ فقد احتفظت شخصيات أمنية وعسكرية بارزة بمواقعها دون إخضاعها لأحكام الاجتثاث، خاصة خلال حكومتي نوري المالكي الأولى والثانية (2006-2014).

من أبرز الأحداث المثيرة للجدل كان قرار هيئة المساءلة والعدالة في فبراير 2013 اجتثاث القاضي مدحت المحمود، رئيس المحكمة الاتحادية. ورغم اتهامه بالولاء للنظام السابق، ودعوة أعضاء بارزين في البرلمان لاتهامه بأنه "صنيعة صدام"، إلا أن القوى السياسية الشيعية حرصت على حمايته. ألغى نوري المالكي قرار الاجتثاث لدعمه موقف المحمود الذي رجح كفة المالكي في تفسير الكتلة الأكبر داخل البرلمان خلال انتخابات 2010، على حساب إياد علاوي.

للأسف، بقيت إجراءات المساءلة والعدالة محط انتقاد بسبب الانحياز السياسي وتوظيفها لتصفية الحسابات. وقد أشار أحد نواب رئيس الهيئة إلى وجود حوالي 120 ألف ملف مشمول بالمساءلة، إلا أن أغلبها قضايا كيدية أعدها ما يُعرف بالمخبر السري لأغراض انتقامية.

أحد الأمثلة المؤثرة يتمثل في قضية رجل مسن يمتلك مصانع في العراق، جرى استهدافه بعد عام 2003 مما أجبره على مغادرة البلاد إلى الأردن. ادعى الرجل لاحقاً أن زوجته المتوفاة وُجِّهت إليها تهمة ملفقة لإدراجها ضمن قضايا الاجتثاث، مما تسبب في حجز مبلغ كبير كان في حسابها البنكي. بعد تدخل مباشر مع رئيس لجنة المساءلة والعدالة البرلمانية آنذاك، وُجِّه الرجل إلى الهيئة التنفيذية حيث تم إغلاق ملف زوجته ورفع الحجز عن الأموال. تمكن بعدها من العودة إلى الأردن وشكر كل من ساعدوه في استعادة حقوقه.

هذه الحادثة ليست استثناءً؛ إذ تتكرر مثل هذه التجاوزات مع العديد من المواطنين. ويبرز هنا استغلال العقارات والأصول التابعة لمكونات دينية وعرقية كالمسيحيين والصابئة المندائيين، وربما حتى الأيزيديين، خاصة في بغداد ونيوى والمحافظات الأخرى.

ظاهرة الحرائق

بعد سقوط النظام في 9 نيسان 2003 وسيطرة قوات التحالف الدولي على بغداد وبقية مناطق العراق، أعلن الحاكم المدني المعين من قبل الرئيس جورج بوش أن سلطته تمثل سلطة احتلال، مستندًا إلى قرارات صادرة عن الشرعية الدولية. وجاء ذلك في سياق تشريع قانون تحرير العراق الذي أقر من الكونغرس الأمريكي عام 1998 .

بعد فترة طويلة من الانتظار وإعطاء القيادة العراقية آنذاك (ممثلة بصادم حسين) فرصًا متكررة، بدا واضحًا أن التوجه الأمريكي أصبح حتميًا. لكن صدام، الذي عُرف بعناده وبتصوره بأنه حامل لواء التحرير القومي العربي، كان يعيش في عالم من الأوهام. أعقبت قرارات الحاكم بول بريمر تغييرات جذرية أدخلت العراق في دوامة من الصراعات السياسية والأمنية. مع تفكيك الجيش العراقي وحل الأجهزة الأمنية، استغلت الجماعات المتطرفة هذا الفراغ لتنفيذ عمليات إرهابية استهدفت قوات التحالف، حلفاءهم، والقوات العراقية الجديدة التي تأسست تحت إشراف دولي بقيادة الولايات المتحدة.

مع تفاقم الوضع، لم يقتصر التحدي على الأمن والاستقرار فحسب، بل دخل العراق أيضًا نفقًا مظلمًا من الفساد المالي والإداري. خلال العقدين الماضيين، تسلمت القوى التي كانت معارضة للنظام السابق زمام الحكم، لكنها للأسف أضفت الشرعية على سلوكيات أدت إلى استنزاف موارد الدولة. عبر اجتهادات فردية وممارسات ممنهجة، تدهورت مختلف قطاعات البلاد، مما جعل العراق من أبرز الدول الراحية للفساد

عالمياً، وفقاً لمؤشرات النزاهة الدولية. وبالكاد يتجاوزها في السوء سوى دول أخرى مثل الصومال وعدد محدود من البلدان.

على مدار عشرين عاماً من التغيير، ظهرت مافيات فساد يديرها أفراد نافذون استغلوا مرافق الدولة لنهب الأموال بطرق مخططة ومنظمة. ولمزيد من التمويه وإخفاء جرائمهم، يلجأ البعض إلى حرق الوثائق والملفات المهمة في مؤسسات الدولة، وهي ظاهرة أصبحت شائعة. بين الحين والآخر نسمع عن اندلاع حرائق تستهدف غرف الأرشفة أو ملفات حساسة في هذه المؤسسة أو تلك، وهو ما يشير إلى محاولات محو الأدلة المرتبطة بعمليات الفساد. والأمر الأكثر غرابة أن هذه الممارسات تُشرّع أو تُبرّر في كثير من الأحيان بأطر دينية أو مذهبية، لتعميق حالة التسبب والخداع وإدامة نظام فاسد أثقل كاهل البلد.

(62)

الكهرباء بالعراق

ملف الكهرباء في العراق يُعتبر من أكثر الملفات تعقيداً وتشابكاً، حيث استنزف مليارات الدولارات من العملة الصعبة منذ عام 2003 وحتى الآن. وطوال فترات الحكومات المتعاقبة، كان رؤساء الحكومات في بداية ولاياتهم يَعِدون بمعالجة هذه الأزمة، بينما يقوم الوزراء المختصون بإنفاق أموال ضخمة عبر عقود مبرمة مع شركات الطاقة، دون تحقيق تقدم ملموس .

على مر السنين، صدرت العديد من التصريحات المثيرة للجدل حول أزمة الكهرباء. على سبيل المثال، في عهد حكومة نوري المالكي الثانية، صرّح بأن الكهرباء ستكون متوفرة بشكل مستمر على مدار اليوم بحلول عام 2013.

تبعته تصريحات حسين الشهرستاني⁴⁸، الذي قال إن العراق سيصبح مصدرًا للكهرباء، وهو ما اعتبره السيد مقتدى الصدر استهزاءً بمشاعر العراقيين. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ فقد جاء وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان بعد ذلك ليعد بالقضاء على أزمة الكهرباء بحلول نهاية عام 2014. ورغم هذه الوعود المتكررة، بقيت الأزمة عصية على الحل حتى يومنا هذا.

الأزمة، برأىي وبرأي العديد من العراقيين الوطنيين، ترجع إلى الفساد وسوء إدارة الموارد المالية، وهو ما أكده رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي. في خطوة لمعالجة ذلك، نسّقت حكومته مع البرلمان لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للنظر في العقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء خلال أربعة عشر عاماً.

في عام 2021، وبعد الانتخابات، أقدمت حكومة محمد شياع السوداني⁴⁹ على محاولة جديدة لحلحلة الأزمة، حيث قامت بزيارة ألمانيا والتوقيع على اتفاقية مع شركة سيمنز لتطوير قطاع الكهرباء. خطوة أثارت استياء الجانب الأمريكي، الذي ضغط على العراق لعقد اتفاقية مشابهة مع شركة جنرال إلكتريك الأمريكية.

أعتقد أن أزمة الكهرباء وغيرها من المشاكل المتصلة بإعادة بناء البنية التحتية تعود أساساً إلى سوء الإدارة والتخطيط. هذه المشكلات سمحت بتمدد الفساد وتغلغله في

⁴⁸ حسين إبراهيم الشهرستاني، هو سياسي عراقي ولد عام 1942 في كربلاء، كان قد أعترف عن تولي منصب رئيس الوزراء في الحكومة العراقية المؤقتة والتي أعلنت في حزيران 2004 وأوضح أنه (يفضل أن يخدم بلاده بطرق أخرى)

⁴⁹ محمد شياع صبار حاتم السوداني (تولد ميسان 1970)، سياسي عراقي ورئيس مجلس وزراء العراق حالياً، تولى سابقاً منصب وزير العمل والشؤون الإجتماعية و وزير الصناعة والتجارة وكالةً و وزير حقوق الإنسان في حكومة المالكي الثانية ومنصب محافظ ميسان لمدة عام، أستقال من حزب الدعوة الإسلامية ومن إئتلاف دولة القانون في عام 2019.

الوزارة. فقد تم الاعتماد على شركات غير كفؤة مقابل حصول الفاسدين على نسب من العقود المبرمة. خلال حكومة المالكي الثانية، وفي إحدى الجلسات البرلمانية، تم استضافة وزير الكهرباء وفريقه لمناقشة الملف. للأسف، تبين أن الوزارة لم تُجرِ دراسات علمية جادة لمعالجة المشاكل. وعندما استفسرتُ عن مدى التعاون مع الجامعات العراقية والاستفادة من أبحاثها، لم أحصل على إجابة مفيدة لأن هذا التعاون لم يكن مطروحاً أصلاً.

ختاماً، يؤسفني أن أشير إلى مثال صارخ: المشرف على كهرباء الأردن الشقيق لعقود طويلة هو مهندس عراقي، بينما نحن في العراق نلاحق الكفاءات ونُضيّع إمكاناتها بدلاً من الاستفادة منها.

(63)

شركات الهواتف النقالة (كورك ، آسيا و زين)

شركات الهواتف النقالة في العراق تعد جزءاً من شبكة مصالح تهيمن عليها أحزاب وتيارات سياسية سواء على مستوى البلاد ككل أو في إقليم كردستان. الغالبية العظمى من الأسهم في هذه الشركات، التي تشمل زين، آسيا سيل، وكورك، تعود لجهات سياسية مؤثرة. الجدير بالذكر أن أول عقد لتراخيص هذه الشركات مع الحكومة العراقية وُقّع في العاصمة الأردنية عمان قبل أكثر من عقد. ومنذ ذلك الحين، تم تجديد عقودها بشكل متكرر خلال فترات الحكومات المتعاقبة، ربما نتيجة لضغوط سياسية أو مساومات اقتصادية، مما حال دون الالتزام بسداد الديون المترتبة عليها لصالح الحكومة العراقية، وتحديداً هيئة الإعلام والاتصالات ووزارة الاتصالات.

منذ عام 2010، برزت مطالبات شعبية بضرورة إنشاء شركة اتصالات وطنية حكومية لتشغيل الرخصة الوطنية الرابعة (الجيل الرابع)، إلا أن تلك الجهود واجهت عراقيل

كثيرة. تُعزى هذه العرقلات إلى رغبة الأطراف المتنفذة في إبقاء الساحة محصورة بالشركات الكبرى الثلاث التي يستفيد منها أصحاب القرار.

في سياق آخر، وبعد ثلاث سنوات من المرافعات القضائية المتعلقة بتجديد عقود تراخيص هذه الشركات من قبل الحكومة السابقة، صدر قرار مهم من القضاء العراقي. قضى القرار بإلغاء تجديد التراخيص حتى تُسدّد الشركات ديونها المستحقة، والتي تجاوزت ثلاثة مليارات دولار أمريكي. وبدلاً من ذلك، أوجب القرار دفع 50% من هذه الديون فوراً مع تقسيط البقية على السنوات المقبلة.

في الدورة البرلمانية الثانية عام 2011، تم توجيه أمر من رئاسة مجلس النواب العراقي بتشكيل لجنة تحقيقية لدراسة ملفات شركات الهواتف النقالة. اللجنة تشكلت من مجموعة نواب يمثلون كتل ولجان برلمانية مختلفة. كان لي شرف المشاركة في هذه اللجنة باعتباري عضواً في لجنة الخدمات والإعمار النيابية. حينها ترأس اللجنة النائب بيان جبر صولاغ⁵⁰ (المعروف أيضاً باسم باقر الزبيدي)، الذي كان عضواً في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.

تميز عمل اللجنة التحقيقية بالجدية في مراجعة الملفات المرتبطة بالشركات الثلاث، حيث عملت على كشف العديد من المخالفات السابقة. إحدى أبرز القضايا التي تناولتها اللجنة كانت تتعلق بشركة زين، التي تبين أنها قامت ببيع ملايين الشرائح (SIM Cards) دون تسجيل بيانات المستخدمين، الأمر الذي كان يشكل خرقاً أمنياً خطيراً في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة آنذاك. كما أن الشركة كانت تقدم

⁵⁰ بيان جبر صولاغ أو باقر جبر صولاغ الزبيدي، هو سياسي عراقي و وزير سابق، ولد في عام 1946 في ميسان، كان عضواً في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بعد خروجه من المجلس قام بتأسيس حركة إنجاز سنة 2016 وهي حركة مدنية، لديه ماجستير هندسة مدنية

تسهيلات أثناء نصب أبراج تقوية الإرسال في أنحاء العراق، مما أثار مخاوف من إمكانية استغلال هذه الشرائح في أنشطة إرهابية بسهولة ودون رقابة.

كانت هناك واقعة غريبة مرتبطة بشركة كورك تيليكوم، التي كانت متعاقدة مع الحكومة الفيدرالية، حيث تبين أنها دفعت ضرائبها البالغة ملايين الدولارات لحكومة إقليم كردستان بدلاً من الحكومة المركزية. يمكن وصف هذا الموقف بأنه لا يخلو من السخرية .

رغم التهديدات التي تعرّضت لها اللجنة المُكلّفة بالتحقيق من قبل الجهات المتضررة، والعروض المغرية التي قدمها وسطاء ودلالون للأعضاء مقابل تخفيف العبء عن هذه الشركات، إلا أن اللجنة التزمت بمهامها وأدّت عملها على أكمل وجه. تم إعداد تقرير مفصّل يوضح الخروقات التي ارتكبتها الشركات وما يترتب عليها من أموال مستحقة لخزينة الدولة.

حينذاك، وبناءً على الوثائق التي أُتيحت للجنة، تبين أن شركات الاتصالات تدين للدولة العراقية بمبالغ ضخمة قُدّرت بحوالي مليار وثمانئة مليون دولار أمريكي، وذلك في الفترة بين نهاية عام 2011 وبداية عام 2012 .

التقرير قدّم أمام أعضاء مجلس النواب العراقي خلال الدورة النيابية الثانية في جلسة خاصة. كان من المفترض أن تتبع الجهات التنفيذية والقضائية المعنية هذا الملف لضمان استرداد الأموال إلى خزينة الدولة. ولكن، وللأسف الشديد، بقيت تلك الأموال معلقة وازدادت مع مرور الوقت نتيجة تراكم الديون. ويرجّح أن السبب يعود إلى تسويات خاصة بين الأطراف النافذة داخل السلطة وخارجها، حيث فضّلت بعض المصالح الشخصية على المصلحة الوطنية العليا، تم تمديد عقود التراخيص لسنوات عديدة حتى أصدر القضاء قراراً في عام 2021 يقضي بإبطال تجديد هذه العقود لحين سداد الديون المتراكمة لصالح الدولة .

في نظري، تأسيس شركة وطنية للاتصالات قد يكون هدفًا استراتيجيًا طويل الأمد، لكنه يواجه تحديات كبيرة بسبب رفض شركات الاتصالات الحالية لمثل هذه الفكرة بأي شكل من الأشكال. لذلك، من الأنسب فتح الباب أمام الشركات العالمية المرموقة لدخول السوق المحلي والمنافسة بشكل مباشر مع الشركات المحلية لتحسين جودة الاتصالات وخدمات الإنترنت. فالشركات العالمية ذات السمعة القوية عادةً ما ترفض التعاون مع الفاسدين، وهو ما يمكن أن يساعد في الحد من الفساد داخل هذا القطاع الحساس.

(64)

قتل الكفاءات

قرأت مذكرات شاه إيران محمد رضا بهلوي وزوجته فرح ديبا، حيث تحدث كلاهما عن فترة حكمهما وتفاصيل العديد من الأحداث التي شهدتها إيران خلال تلك الفترة. ما لفت انتباهي بشكل خاص هو الحديث عن "الثورة البيضاء" التي أطلقها الشاه آنذاك. تضمنت هذه الثورة إصلاحات أساسية، مثل توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين وحتى منحهم أراضي من أملاكه الشخصية، وكذلك تخصيص نسبة من أرباح المصانع الإنتاجية للعمال الذين يعملون فيها. كما شملت منح النساء حقوقًا سياسية كانت غائبة، مثل حق الانتخاب والترشح للبرلمان.

في ذات الفترة الزمنية التي أُطلقت فيها "الثورة البيضاء"، أشارت شهبانو فرح في مذكراتها إلى الاضطرابات التي وقعت بين عامي 1962 و1963، بقيادة

الإمام الراحل الخميني⁵¹. تحدثت عن أن الشاه طلب من رئيس الحكومة حينها محاكمة الخميني بسبب تلك المظاهرات والاضطرابات، وهي محاكمة كان من المحتمل أن تنتهي بعقوبة الإعدام. إلا أن رئيس جهاز المخابرات (السافاك)⁵² طلب مقابلة الشاه لي طرح عليه فكرة بديلة تتمثل في نفي الخميني خارج إيران بدلاً من محاكمته، بهدف تفادي المزيد من التصعيد والمظاهرات. بالفعل، تم اتخاذ هذا المسار وأبعد الخميني أولاً إلى تركيا، بناءً على اقتراح السافاك، ثم إلى العراق (النجف الأشرف) بناءً على طلب الخميني نفسه، كما ورد في مذكرات شهبانو فرح.

ما يجعل هذا الأمر محل تأمل هو المفارقة العجيبة التي وقعت بعد الثورة الإسلامية عام 1979. فبعد وصول الخميني إلى السلطة، صدرت أولى أحكام الإعدام ضد رئيس جهاز السافاك ذاته، وهو الشخص الذي سبق أن أنقذ حياة الخميني من المشنقة. وأوردت فرح أيضاً حادثة أمر فيها أحد قضاة المحاكم بعد الثورة بقطع يد أحد القادة العسكريين لأنه أدى التحية أثناء ذكر اسم الشاه خلال المحاكمة. بهذه الطريقة بدأت عمليات تصفية متعددة للكفاءات الإيرانية التي خدمت في عهد الشاه، بما في ذلك العلماء والأساتذة الجامعيون والأطباء وحتى الطيارون.

من هنا انتقلتُ بذهني إلى ما حدث لاحقاً في العراق بعد سقوط النظام عام 2003 واحتلال البلاد. حين تسلمت المعارضة العراقية السابقة زمام الحكم، وهي معارضة

⁵¹ روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني (1902 / 09 / 24)، رجل دين ومرجع ديني وفيلسوف وكاتب وسياسي شيعي إيراني، مؤسس الجمهورية الإسلامية والمرشد الأعلى للثورة في إيران عام 1979 والتي شهدت الإطاحة بالملكية البهلوية ومحمد رضا بهلوي.

⁵² السافاك (منظمة الاستخبارات والأمن القومي)، وهي الشرطة السرية لمملكة إيران البهلوية، أسسها محمد رضا بهلوي شاه إيران بمساعدة وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي أي) وموساد الإسرائيلية

كانت غالبية قادتها من الشيعة المقيمين في إيران أو في دول أخرى كسوريا ولبنان وأوروبا. للأسف، أصبح الكثير منهم يدين بالولاء لإيران أكثر مما ينتمي للعراق، خاصة أولئك الذين كانوا يقودون ميليشيات عملت جنباً إلى جنب مع القوات الإيرانية. وعندما عاد هؤلاء إلى العراق بعد التغيير، لعبوا دوراً كبيراً في تنفيذ أجنـدات إيرانية داخل بلادهم.

كانت النتيجة أن هؤلاء أصبحوا أداة لتصفية المعارضين لإيران والكفاءات الوطنية العراقية. كانت أولى ضحايا هذه التصفية القادة العسكريين الكبار، وخاصة الطيارين الذين شاركوا في الحرب ضد إيران. وفي ظل فترات الفوضى التي أعقبت سقوط النظام واستلام الحكومات الجديدة، شهد العراق موجة عنيفة من عمليات القتل على الهوية والاختطاف بحق أولئك الذين شغلوا مواقع قيادية أو مسؤوليات إبان حكم صدام حسين. لم تقتصر التصفيات على العسكريين والقادة فحسب، بل استهدفت العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين بهدف إرضاء الأجنـدة الإيرانية.

في سياق هذه الكارثة، أستذكر حادثة مأساوية رويت لي أثناء عملي عضوًا في البرلمان العراقي خلال الدورة الثانية. تلقيت رسالة من سيدة عراقية تسكن في الأعظمية وتعمل في منطقة الدورة في صالون نسائي لصاحب كردي يعود أصله إلى أربيل وكان قد غادر بغداد لأسباب أمنية. تعرّفت على ظروفها الحياتية وعلمت أنها ابنة طيار عراقي برتبة عميد ركن خدم خلال النظام السابق.

روت لي السيدة تفاصيل مؤلمة عن حادثة مقتل والدها أمام عينيها وأخيها في حديقة منزلهم على يد مجموعة مسلحة ملثمة بعد اقتحامهم الدار. كانت تلك الحادثة بداية سلسلة مأسٍ لعائلتها، إذ بعد مرور عام باغتتهم مصيبة أخرى عندما تم اغتيال أخيها أثناء سيره في الطريق المؤدي إلى منزلهم. وبينما كانت تحاول تجاوز ما حدث بالعمل، تروي لاحقاً أنه وقع انفجار أمام صالون التجميل الذي كانت تعمل فيه

لكسب رزقها، مما أجبرها على ترك العمل. بعدها اتفقت مع صاحب المحل، وهو كردي، على الانتقال للعمل في أحد محلاته بمدينة أربيل، عاصمة الإقليم .

هناك العديد من النساء والرجال مثلها الذين أصبحوا ضحايا للعنف الطائفي والمكوناتية في العراق، وهو عنف يُنفذ للأسف بأيادٍ عراقية لخدمة أجندات خارجية.

(65)

تعديل قانون الانتخابات لعام 2014

في السنة الأخيرة من عمر كل دورة برلمانية في العراق، يتم تعديل قانون انتخابات مجلس النواب ليتناسب مع المتغيرات الزمنية والظروف السياسية. تتم صياغة هذه التعديلات عادةً في اللجنة القانونية بالتنسيق مع هيئة الرئاسة، اللجان المعنية، والكتل والأحزاب السياسية. خلال الدورة البرلمانية الثانية، حصل ستة مرشحين أيزيديين على مقاعد برلمانية عبر الأحزاب الكردستانية، بالإضافة إلى مقعد الكوتا المخصص، ليصبح بذلك عدد النواب الأيزيديين في البرلمان سبعة في تلك الفترة.

من بين هؤلاء النواب، كان هناك نائب حاصل على درجة البكالوريوس في القانون وعضوًا في لجنة الزراعة البرلمانية، أما الآخرون فكانوا من ذوي تخصصات مختلفة. لم يكن للأيزيديين تمثيل في اللجنة القانونية، التي تُعتبر العمود الفقري للبرلمان وأساس صياغة وإعداد القوانين، حيث يتم مراجعة ومناقشة أي مشروع أو مقترح قانون داخلها قبل عرضه للإقرار.

بناءً على ذلك، اعتمدنا كثيراً على دعم ممثلي الأحزاب الكردستانية، إذ كان رئيس اللجنة القانونية آنذاك السيد خالد شواني⁵³، الذي يشغل حالياً منصب وزير العدل، وهو أحد قياديين الاتحاد الوطني الكردستاني. كما كان نائب رئيس اللجنة القانونية الأستاذ عبد المحسن السعدون، وهو محام معروف في الموصل ومن أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني. والحق يُقال، إن كليهما كان متعاطفاً وداعماً لنا ولطالب جميع النواب الكرد بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية.

في عام 2014، ومع دخول البرلمان سنته التشريعية الرابعة وفصله التشريعي الأخير، طُرحت فكرة تعديل قانون انتخابات مجلس النواب العراقي. قررنا نحن كنواب أيزيديين المشاركة في النقاشات الجارية سواء داخل اللجنة القانونية أو خارجها، بالتنسيق مع رئيس اللجنة وأعضائها. خلال أحد الاجتماعات التي تخص الاتحاد الوطني الكردستاني، استشارني السيد رئيس اللجنة حول ما يمكن تقديمه للمكون الأيزيدي في التعديلات المقترحة. اقترحت عليه تقديم مقترح لزيادة مقاعد الكوتا المخصصة للأيزيديين في محافظة نينوى من مقعد واحد إلى خمسة مقاعد، إضافةً إلى مقعد جديد في محافظة دهوك لأن حوالي 10% من الأيزيديين يعيشون ضمن حدودها الإدارية.

ومع ذلك، تفاجأنا بأن هذا المقترح أثار حفيظة زملائنا الإيزيديين في البرلمان، بمن فيهم ممثل الكوتا الذي لم يقتنع بفكرة هذه الزيادة. أبدى تخوفه من أن تستحوذ الأحزاب الكردستانية على المقاعد الإضافية، وكان يرى أن زيادة عدد المقاعد إلى

⁵³ خالد سلام سعيد شواني (مواليد 1975 كركوك)، هو سياسي كوردي عراقي، يشغل منصب وزير العدل العراقي في حكومة محمد شياع السوداني، كان عضواً في مجلس النواب العراقي بين عامي 2005 – 2014 ورئيس اللجنة القانونية في المجلس من 2010 – 2014 على قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني.

مقعدين فقط هو الأفضل من وجهة نظره، لحماية مصالح الكيان السياسي الذي يمثله.

على الجانب الآخر، كان لنواب الحزب الديمقراطي الكردستاني رأي مماثل؛ إذ اعتبروا أن تخصيص خمسة مقاعد كوتا للإيزيديين يعد أكثر مما ينبغي. وقد برروا ذلك بأن مثل هذه الزيادة قد تفتح المجال لتنظيمات أخرى مثل الحركة الإيزيدية أو غيرها للحصول على المقاعد، ما قد يُضعف من حصة حزبهم فيها. ووفقًا لأحد النواب المحسوبين على الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي عبّر لي عن رأيه شخصيًا، فإنه لم يتمكن من الجهر بموقفه أمام زملائه، ربما حفاظًا على مستقبله الوظيفي أو مكانة عائلته التي كانت مرتبطة بواقع الإقليم والمادة 140 من الدستور العراقي.

في النهاية، لم تكن القضية بالنسبة لنا متعلقة بزيادة عدد المقاعد بقدر ما كانت محاولة لتثبيت موقف سياسي وإظهار جهدنا أمام مجلس النواب وناخبينا من أبناء المكون الإيزيدي. لكن للأسف، رُبطت زيادة مقاعد الكوتا بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن في العراق، والذي لم يتحقق لاحقًا.

(66)

رواتب وتقاعد البرلمانين وامتيازاتهم

بعد الإطاحة بالنظام الدكتاتوري في العراق على يد التحالف الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن بول بريمر، الحاكم المدني الذي تم تعيينه لإدارة العراق، أن التحالف يُعد قوة احتلال. وفي إطار هذه الإدارة، تم سن "قانون إدارة الدولة" الذي اعتُبر بمثابة دستور مؤقت للعراق حتى يتم كتابة الدستور الدائم وإجراء استفتاء عليه.

عقب تشكيل مجلس الحكم الانتقالي الذي تألف من قادة عراقيين بارزين ومعارضين سابقين لنظام صدام حسين، استخدم المجلس صلاحياته لتحديد رواتب وامتيازات خاصة بأعضائه، التي كانت تُعد مغرية في تلك الفترة. مع إنشاء الجمعية الوطنية الانتقالية، اتبعت الأخيرة الإجراءات القانونية المنبثقة عن قانون إدارة الدولة لتشريع قوانينها قبل اعتماد الدستور الجديد. ومن بين هذه التشريعات كان قانون رقم (3) لسنة 2005، الذي تضمن تعريفاً للجمعية الوطنية وأعضائها وشروط استبدالهم، فضلاً عن تخصيص مكافآت للرئيس ونائبيه والوزراء. كما نصت المادة (4) من القانون على منح أعضاء الجمعية الوطنية راتباً تقاعدياً لا يقل عن 80% من المكافأة التي كانوا يحصلون عليها، إلى جانب امتيازات أخرى وُصفت بأنها مرتفعة جداً مقارنة بنظرائهم في معظم دول العالم.

بعد الانتخابات البرلمانية للدورة الأولى (2006-2010)، شرع مجلس النواب العراقي قانوناً مستنداً إلى الدستور الدائم وقوانين الجمعية الوطنية. وقد شمل هذا التشريع حقوق وامتيازات أعضاء مجلس النواب، حيث نص على ضمان راتب تقاعدي لا يقل عن 80% من إجمالي رواتبهم أو المكافآت التي كانوا يتلقونها أثناء عضويتهم.

بقيت الامتيازات محل جدل مستمر بين المد والجزر حتى نهاية عام 2014، إذ تم تشريع قانون التقاعد الموحد قبل اختتام الدورة الانتخابية الثانية. وعقب تشكيل السيد حيدر العبادي⁵⁴ حكومته، بدأ باتخاذ سلسلة من الإصلاحات، من بينها تقليص الراتب الأساسي للبرلمانيين إلى أربعة ملايين دينار، بحيث لا يتجاوز مجموع الراتب مع المخصصات ثمانية ملايين دينار،

⁵⁴ حيدر جواد العبادي (مواليد 1952 بغداد، رئيس الوزراء العراقي من 2014 – 2018، كان عضواً بارزاً في حزب الدعوة الإسلامية قبل إنسحابه ليرأس تحالف النصر، رئيس اللجنة المالية لأربع سنوات (2010 – 2014) في مجلس النواب العراقي.

مع تحديد عدد حمايات الشخصية بخمسة عشر شخصًا بالإضافة إلى مدير مكتب أو سكرتير.

برأيي، كانت هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، لأن الامتيازات كانت مرتفعة للغاية. أذكر أنني قلت ذلك لأحد أصدقائي من التحالف الكردستاني في يوم من الأيام، وأشرت إلى أن الامتيازات التي نتقاضها مفرطة. دخلت معه في نقاش حول ما هو جائز وغير جائز بسبب دينه، لكنه لم يتقبل كلامي بل كان يرى المسألة من منظور مختلف.

قبل خطوات الإصلاح التي قام بها السيد حيدر العبادي، وخلال الدورة البرلمانية الثانية التي كان عضوًا فيها أيضًا بصفته رئيس اللجنة المالية البرلمانية آنذاك، كان هناك ضغط شعبي متزايد من المجتمع العراقي ومنظمات المجتمع المدني بشأن الامتيازات المبالغ فيها، خاصة الرواتب التقاعدية للرئاسات والوزراء والبرلمانيين وأعضاء الجمعية الوطنية. هذا الضغط امتد ليشمل المرجعية الدينية، التي رأت ضرورة إلغاء هذه الامتيازات أو تقليصها بشكل كبير. من الجدير بالذكر أن أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية، رغم أن مدة عملهم لم تتجاوز السنة الواحدة، كانت رواتبهم التقاعدية تتجاوز عشرة ملايين دينار عراقي، مع تخصيص أكثر من عشر حمايات شخصية مدى الحياة.

مع تشريع قانون التقاعد الموحد رقم 9 لعام 2014، تم تحديد رواتب المتقاعدين من الرئاسات والوزراء والبرلمانيين وأعضاء الجمعية الوطنية وكافة الدرجات الخاصة على أساس الخدمة. واشترط القانون ألا تقل مدة الخدمة عن خمسة عشر عامًا، وألا يقل عمر المستفيد عن خمسين عامًا.

المولد النبوي الشريف

بعد التغيير الذي طرأ في العراق عام 2003، برزت العديد من المناسبات الرسمية والاجتماعية، إضافة إلى المناسبات الدينية التي أصبحت أكثر وضوحًا وانتشارًا، خاصة فيما يتعلق بالزيارات السنوية لمراقد الأئمة المعصومين. من أبرز هذه المناسبات المراسيم الخاصة بالإمام الحسين (عليه السلام)، الذي تعرض قبل أكثر من ألف وثلاثمائة وأربعين عامًا لمأساة الغدر والقتل بطريقة لا تليق بمقامه وبما يمثله.

لكل مناسبة مكان وزمان محددان. بعض هذه المناسبات تتطلب السير على الأقدام لمسافات طويلة، مثل زيارة المراقد المقدسة، حيث يقطع الزائرون عشرات الكيلومترات، كما هو الحال في المسير من العاصمة بغداد إلى كربلاء المقدسة، أو تلك التي تتم داخل بغداد، مثل زيارة مرقد الإمام موسى الكاظم، والتي تستقطب الزوار من كافة أنحاء العراق.

أما بالنسبة للمناسبات الدينية المهمة لدى المسلمين بشكل عام، ولدى المكون السني بشكل خاص، فإن المولد النبوي الشريف يُعد إحدى أبرز المناسبات. في هذا اليوم، تكون هناك عطلة رسمية في العديد من الدول العربية والإسلامية، بما في ذلك العراق. وتُقام الاحتفالات بهذه المناسبة في العديد من المؤسسات الرسمية وعلى مستويات رفيعة داخل الدولة.

ذات يوم خلال الدورة البرلمانية الثانية، تلقينا دعوة رسمية في صناديق البريد الخاصة بأعضاء البرلمان لحضور احتفال بمناسبة المولد النبوي الشريف داخل قاعة من قاعات مجلس النواب (قصر المؤتمرات) تحت قبة البرلمان. وبدورنا وصلتنا تعليمات من

رئيس كتلة التحالف الكردستاني تؤكد ضرورة حضور عدد من أعضاء الكتلة لهذا الاحتفال الذي كان من المقرر أن يحضره رئيس الكتلة أيضًا.

في القاعة المخصصة للاحتفاء، وبعد أن وصلنا، كان من المقرر أن تلقى بعض الكلمات الرسمية بهذه المناسبة. بدأت الكلمة الأولى برئيس مجلس النواب العراقي، الذي أشاد بدور النبي الإسلامي خلال فترة نبوته وحكمه. غير أن كلمة السيد أسامة النجيفي، رئيس البرلمان حينذاك، ربما أثارت استياء السيد إبراهيم الجعفري⁵⁵، رئيس كتلة التحالف الوطني (الشيوعي)، حيث بدأ كلمته بنبرة حادة، وهو أمر قد بدا لافتًا في مثل هذه المناسبة التي تتطلب روح الانسجام بين المسلمين عمومًا. هذا ما لاحظته كل من حضر من رؤساء الكتل البرلمانية والمدراء العامين ومن مختلف التيارات السياسية.

لكن الموقف المتوتر سرعان ما خفّت حدّته بفضل الدكتور فؤاد معصوم، رئيس كتلة التحالف الكردستاني آنذاك، الذي افتتح كلمته بعد الحمد والثناء قائلاً: "لعنة الله على السياسة". لقد نجح عبر كلماته الصادقة في التركيز على ما يمكن الاتفاق عليه، مشيرًا إلى أهمية مناسبات كهذه، كالمولد النبوي الشريف، لتعزيز وحدة الصف. بحكم خبرته السياسية التي تجاوزت نصف قرن حينها، تمكن الدكتور معصوم بحكمته من تهدئة الأجواء والتخفيف من حدة التوترات التي انعكست في القاعة.

ورغم كل شيء، تظل التحديات الممتدة لأكثر من أربعة عشر قرنًا من الخلافات الطائفية والدينية صعبة التلاشي بسهولة. ومع ذلك، لا يمكن

⁵⁵ إبراهيم عبد الكريم حمزة الأشيقر الجعفري (25 / 03 / 1947)، سياسي عراقي ولد في كربلاء وهو أول رئيس لمجلس الحكم الانتقالي ورئيس مجلس الوزراء (2005 – 2006) و وزير خارجية العراق في حكومة حيدر العبادي عام 2014.

تحقيق مصلحة الوطن دون السعي نحو التعايش السلمي بين جميع مكونات المجتمع العراقي، سواء كانت قومية أو دينية أو مذهبية. الأهم من ذلك هو إبعاد الصراعات السياسية والطائفية جانباً والتركيز على بناء إطار مشترك يعزز التفاهم والوحدة بين الأطراف المختلفة.

(68)

حقوق الإنسان

حقوق الإنسان تحظى بأهمية كبيرة في ظل الأنظمة الديمقراطية، ولا يعلو قدرها إلا كرامة الإنسان ذاته. لهذا نجد أن العديد من الدول، لا سيما الأوروبية والولايات المتحدة، التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان، لا تكتفي بالتصريحات فقط، بل تطبق هذه المبادئ عملياً. فعند تعرض أي شخص لأي أذى، نجد اهتماماً جاداً بالقضية بغض النظر عن العرق أو الدين أو اللون. هناك مساواة حقيقية بين الناس، سواء كانوا من ذوي البشرة السوداء أو البيضاء.

منذ أكثر من عقدين، كنت برفقة أحد الأصدقاء في ألمانيا خلال حفل خطوبة أقيم ليلاً، حيث تقع المدينة المضيفة على بُعد أكثر من مائة كيلومتر من مدينتنا. بعد انتهاء الحفل، بدأ الضيوف والجيران بالعودة إلى منازلهم. أحد الحاضرين كان يقود سيارته للرجوع إلى الخلف كي يتمكن من الانطلاق، لكنه اصطدم بسيارة صاحب المنزل عن طريق الخطأ. رغم أن الحادث كان بسيطاً للغاية، إلا أن المضيف لم يكتفِ للأمر وأبدى تسامحه مع الموقف.

لكن الأمر لم ينتهِ عند هذا الحد. تفاجأنا لاحقاً ونحن ما زلنا في بيت الصديق بوجود الشرطة المحلية على الباب. جاؤوا لمناقشة الحادث والاطلاع على تفاصيل السيارة

التي غادرت للتو بعد الاصطدام. طلبت الشرطة عنوان السائق ومعلوماته للتعامل مع الموقف بشكل رسمي. حاول صاحب المنزل تهدئة الموقف بإخبارهم أنه لا يريد تصعيد القضية ويتنازل عن أي شكوى بخصوص الحادث البسيط، نظراً لأنه يرى الأمر غير ذي أهمية كبيرة.

ومع ذلك، لم تقتنع الشرطة بهذا الطرح. برر الضباط موقفهم قائلين إن مثل هذه المواقف قد تتفاقم لاحقاً، فاليوم يتسبب السائق في ضرر لسيارة، وغداً قد يتسبب في حادث مميت ويفرّ هارباً، وهو أمر غير مقبول إطلاقاً. تمكنت الشرطة من الحصول على معلومات عن السائق وأبلغونا بأن إحدى السيدات من الجيران هي التي اتصلت بهم للإبلاغ عن الحادث. هذا يعكس ثقافة التعاون العامة بين الناس والشرطة في ألمانيا، حيث يشعر الجميع وكأنهم شركاء في حماية القانون والنظام العام.

تظهر القصة صورة من النقاشات البرلمانية الحادة التي تناولت قضايا حقوق الإنسان في العراق، حيث تم تسليط الضوء على انتهاكات جسيمة شملت حملات تصفية تستهدف عراقيين، بما في ذلك أصحاب الكفاءات والأشخاص المرتبطين بالنظام السابق. كما أشارت إلى تجاوزات وقعت، كإلقاء الجثث في الشوارع بأساليب تدل على تعمد التهيب، مع اتهام بعض الجهات الرسمية من الأجهزة الأمنية بالتواطؤ في هذه الجرائم، ويُقال إنها كانت مدعومة من إحدى الدول الإقليمية.

في إحدى تلك الجلسات البرلمانية، طرح أحد النواب المدافعين عن حقوق الإنسان هذه الانتهاكات كمثال صريح على خرق لائحة حقوق الإنسان. إلا أن من بين الحضور، شيخ ذو عمامة بيضاء، كان معتاداً الجلوس في المقاعد الخلفية في البرلمان، أثار جدلاً بحديثه غير المأذون، قائلاً بنبهة حادة إن "البعثيين ليس لهم حقوق الإنسان

في العراق". هذا التصريح أثار استهجان رئيس الجلسة الذي قاطعه موجهاً له أمراً بالصمت والجلوس.

ما يبرز هنا هو التناقض الصارخ بين دور ممثلي الشعب والآراء الشخصية التي حاول البعض فرضها بشكل غير لائق. الحادثة تكشف أيضاً حالة من الانقسام داخل البرلمان والعشوائية التي طغت على بعض المداخلات، مما يؤكد الحاجة لتعزيز الحوار المؤسسي المنضبط واحترام القواعد البرلمانية.

(69)

ندوة في مجمع شاريا⁵⁶

يحظى جدول أعمال البرلمان خلال الفصل التشريعي، الذي يمتد لأربعة أشهر، بتوزيع مدروس يركز على تكامل الأدوار التشريعية والرقابية. يتضمن الجدول عادة أسبوعاً مخصصاً للجلسات البرلمانية يتم فيه قراءة القوانين ومناقشتها والتصويت عليها، لتصل بعد ذلك إلى رئاسة الجمهورية للتصديق، ثم إلى الحكومة للشروع في التنفيذ. إلى جانب ذلك، يشهد الفصل التشريعي تنظيم استضافات، واستجابات، وإقالات عند الحاجة. كما تشكل أنشطة اللجان البرلمانية عنصراً محورياً وقد تحظى بأهمية خاصة في سياقات عديدة داخل عمل البرلمان.

56. مجمع شاريا – دهوك، إحدى المجمعات القسرية والذي تم بناءه بعد أن دمر نظام صدام حسين القرى الجبلية لأهالي المنطقة في أواخر عام 1986 وذلك لقطع التواصل مع البيشمه ركه ودعمه.

بين أسبوع الجلسات وآخر، يُخصص أسبوع لمهام الرقابة البرلمانية والعمل الميداني، حيث ينطلق البرلمانيون إلى المحافظات لإجراء زيارات ميدانية ولقاء المواطنين والناخبين الذين منحوا ثقتهم لأعضاء مجلس النواب.

في إحدى الندوات العامة التي عُقدت مع مختلف فئات المجتمع الإيزيدي في مجمع شاريا السكني التابع لقضاء سميل بمحافظة دهوك، والذي يضم الكثير من السكان المشمولين بالمناطق المتنازع عليها، تناول اللقاء الوضع العام في العراق بشكل عام وفي إقليم كردستان بشكل خاص. جرى خلال النقاشات العميقة استعراض مطالب متعددة من الحاضرين، من بينها إنشاء قاعة مناسبات داخل المجمع وأخرى في قرية كرانه جنوب ناحية فايدة. وفي هذا الصدد، أُشير إلى توفر قطعة أرض واسعة مخصصة لهذا الغرض في المجمع، بينما تبرع أحد المواطنين بقطعة أرض لبناء القاعة في القرية.

بدوري، تبنيت هذا الطلب وقمت بالتواصل مع الجهات ذات العلاقة، ولا سيما ديوان أوقاف المسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين الذي غالبًا ما يتولى تخصيص ميزانية لإنشاء مثل هذه القاعات العامة. وقد قوبلت الفكرة بترحيب من الديوان، خاصة مع وجود أراضٍ مخصصة لتلك المشاريع. بناءً على ذلك، تم تكليف فريق هندسي من ناحية بعشيقة لزيارة المنطقة والتنسيق مع السكان المحليين لوضع التصاميم اللازمة على الأرض. وسيعمل الديوان على تنفيذ المشروع في أقرب وقت ممكن لتلبية احتياجات المجتمع المحلي.

سرعان ما تم تسليم المشروعين إلى قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في دهوك وأجهزة الآسايش التابعة له بواسطة مجموعة من الكوادر الحزب الإيزيديين. كان الهدف من هذه الخطوة هو منع تنفيذ المشروعين عن طريقي، كوني عضوًا في مجلس النواب العراقي ومنتسبًا إلى الاتحاد الوطني الكوردستاني. بدلاً من ذلك، أرادوا تنفيذ

المشروع عبر أحد أعضائهم أو على الأقل بالتشارك معهم. للأسف، لم يُكتب للمشروعين أن يُنفذا على أرض الواقع، رغم توفر الإمكانيات والتخصيصات المناسبة آنذاك. كان من الممكن تحقيقهما لولا تعطيل الكوادر الإيزيديين المرتبطين بالحزب الديمقراطي ومحاولتهم عرقلة التنفيذ، وهو أمر نأسف له بشدة.

ولعلّ ما هو أسوأ مما سبق، ما حدث بعد انعقاد إحدى الندوات التي نظمتها في مجمع شاريا في قاعة تابعة لمركز لالش الثقافي والاجتماعي. كنت حينها عائداً إلى بغداد وأقيم في المنطقة الخضراء. تلقيت مكاملة هاتفية ليلاً بعد العاشرة من أحد أرقام شركة كورك للاتصالات. عندما أجبت، فوجئت بأنها من صديق قديم كان معي في ألمانيا وأحد كوادر الحزب الديمقراطي (عضو فرع). رددت عليه بكل احترام، لكنني اكتشفت أثناء الحديث أنه بدا متعجباً وربما مدفوعاً من جهة معينة، كما أنه كان يستشعر عليه أثر السكر. استهل حديثه بطريقة غير لائقة، معلقاً: "كيف تعقد ندوة في مجمعنا (شاريا) دون علمنا؟".

لفظة "نحن" أثارت دهشتي ودفعتني لسؤاله عن المقصود، فردّ بأنها تخص العائلة المتنفذة التي ينتمي إليها وليس الحزب. حاولت التأكد إن كان في وعيه التام وسألته مباشرة إن شرب شيئاً، فردّ بأنه صاحٍ تماماً. عندها أوضحت له أنني عضو مجلس النواب العراقي وممثل عن كتلة التحالف الكوردستاني، وأتمتع بالحصانة التي تخولني قانونياً عقد ندوات أو لقاءات مع المواطنين في أي مكان داخل العراق أو إقليم كردستان دون الحاجة إلى إذن مسبق. أكدت له أنه لا هو ولا غيره يملك الحق في منعي من ممارسة هذا الحق.

حاول الرد مهدداً بأنه لو أراد لمنع الحضور إلى الندوة أصلاً، فسألته مباشرة لماذا لم يفعل إن كان يملك هذه القدرة! ثم أنهيت المكاملة على الفور بعد أن أدركت أن الجدل لن يجدي نفعا. في اليوم التالي، اتصل بي أحد أقاربه

ممن تربطهم صلات بالحزب الذي أنتمي إليه وطلب الاعتذار نيابة عنه، لكنني رفضت قبوله إلا بعد الرجوع إلى مسؤوله الحزبي لتقديم شكوى بشأن تصرفه المرفوض وغير المبرر. قمت بالإجراء اللازم بالفعل، وقد رفضت مصافحته إلا عقب وفاة أحد أقاربه أثناء تقديم واجب العزاء.

(70)

ندوة حول المادة 140 من الدستور

للحديث بقية حول تنظيم الندوات الجماهيرية التي يعقدها أعضاء مجلس النواب العراقي، والتي تُعتبر جزءاً أساسياً من واجباتهم للتواصل المباشر مع المواطنين والإشراف الميداني على أوضاعهم.

بناءً على طلب مركز الشباب في مجمع خانك⁵⁷، التابع لقضاء سميل بمحافظة دهوك والمنتمي إلى الاتحاد الوطني الكردستاني، تم تنظيم ندوة عامة للاستماع إلى آراء المواطنين واحتياجاتهم. وكما هو الحال في مثل هذه اللقاءات، استُهل النقاش باستعراض الوضع العام في العراق، والوضع الخاص في إقليم كردستان، مع تسليط الضوء على أحوال المجتمع الإيزيدي في كل من المركز والإقليم.

⁵⁷ مجمع خانك - دهوك، أيضاً من المجمعات القسرية، تم إنشاءه بعد تدمير القرى الأيزيدية المحيطة بقضاء سميل من قبل نظام صدام حسين، ليتم جمعهم في أراضيهم أسموه بإحدى تلك القرى وهي (خانك)

بعد ذلك، أُتيحت الفرصة للحضور لطرح آرائهم ومناقشة القضايا العامة. وتركز حديث الأغلبية على المادة 140 من الدستور العراقي الدائم، حيث ينتمي معظم المتحدثين إلى المناطق المشمولة بهذه المادة. من المعلوم أن غالبية المناطق الإيزيدية تتأثر بشكل كبير بتلك المادة، التي أصبحت تحدياً رئيسياً يعيق إيجاد الحل النهائي لها. وتُعد هذه المادة أحد محاور النزاع المستمر بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان، خاصة فيما يتعلق بالمناطق ذات الأهمية مثل كركوك - التي تُعرف بمدينة الذهب الأسود - والمناطق المرتبطة بها.

وفقاً للمادة 58 من قانون إدارة الدولة، يقتضي تطبيق المادة 140 عدة مراحل، تشمل التطبيع أولاً، يليه إجراء تعداد سكاني كمرحلة ثانية، وأخيراً تنظيم استفتاء في المناطق المتنازع عليها لتحديد تبعيتها، سواء إلى المركز أو الإقليم. كان من المفترض أن تُنفذ هذه المراحل بالكامل بحلول نهاية عام 2007. ومع ذلك، بقيت الأمور عالقة بسبب التعقيدات والمشكلات التي حالت دون تطبيق المراحل الأولى والثانية، مما أدى إلى استحالة إجراء الاستفتاء لاحقاً.

وخلال الجلسة، طُرح سؤال من أحد الحاضرين حول الإطار الزمني لتطبيق المادة 140؟ ، وكان السؤال موجهاً لي لأخذ رأيي في هذا الموضوع المهم والمعقد. كان جوابي حينها، بناءً على رؤيتي للأحداث السياسية والصراعات المتصاعدة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان خلال حكومة السيد نوري المالكي الثانية، أن تنفيذ المادة 140 قد يستغرق أكثر من عشر سنوات، هذا إذا تم تنفيذها أصلاً .

بعد التصويت على الدستور العراقي، كانت هناك محاولات لتجزئة مناطق المادة 140 والتوصل إلى تفاهم بشأن بعض تلك المناطق لاتخاذ قرار سياسي حول تبعيتها لإقليم كردستان. في تلك الفترة، كان رئيس لجنة تطبيق المادة 140 شخصية وطنية وقرية من القيادات الكردستانية، وكان مقتنعاً جزئياً بجدوى تلك الإجراءات مثل

التجزئة. على سبيل المثال، كانت هناك فرصة حينذاك لاتخاذ قرار سياسي بشأن تبعية قضاء مخمور لمحافظة أربيل.

غير أن هناك طرفًا سياسيًا كرديًا لم يكن مقتنعًا بذلك القرار، ربما لأسباب معينة، أبرزها ضعف نفوذه الجماهيري في تلك المنطقة، وهو ما حال دون المضي قدمًا في اتخاذ القرار. هذا الموقف طرحه أحد السياسيين المعروفين من كركوك، والذي كان عضوًا في مجلس النواب العراقي وأصبح وزيرًا لاحقًا، خلال المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني الكردستاني أمام ما يزيد على ألف وخمسمائة عضو مشارك.

المؤسف في كل ذلك أن المناطق الأخرى التي لا تزال موضع نزاع بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان، باستثناء كركوك، كانت وما زالت الأكثر تضررًا. هذه المناطق تعاني بشكل مستمر ولا تزال تدفع ثمن صراعاتها في نار بابا كركر.

(71)

النجيفي وصديقه

أحد الأصدقاء المقربين من الأستاذ أسامة النجيفي، الذي شغل منصب رئيس مجلس النواب العراقي بين عامي 2010 و2014، لجأ إليّ لترتيب موعد لقاء في مبنى البرلمان (قصر المؤتمرات)، حيث كان مقر النجيفي. هذا الصديق هو المهندس إلياس سليمان خدر، أحد أبناء مجمع مهت، والمقصود هنا على أنه صديق رئيس البرلمان. جمعتهما علاقة عمل وثيقة خلال فترة النظام السابق، حيث عملا معًا في المديرية العامة لكهرباء المنطقة الشمالية وربما في مواقع أخرى في مجالهما المهني كمهندسين مختصين بالكهرباء.

بحسب المهندس إلياس، كان النجيفي يتمتع بقدر عالٍ من المهنية والإخلاص في عمله إلى درجة التقديس، وهو نفس المستوى الذي أظهره إلياس نفسه في مسيرته المهنية. الجدير بالذكر أن إلياس ينتمي إلى المكون الأيزيدي، وهو أمر أكدته لي النجيفي لاحقاً. وتجدر الإشارة إلى أن العديد ممن عرفناهم من المسؤولين العراقيين في فترتي النظام السابق والحالي يشهدون على ميزة أبناء المكون الأيزيدي بالإخلاص والأمانة والصدق في أداء أعمالهم بغض النظر عن الجهة التي يعملون معها.

بعد تحديد الموعد، أبلغت النجيفي، الذي أوعز مباشرة إلى مدير مكتبه بالتنسيق معي لتأكيد اللقاء في أقرب وقت ممكن. بدا واضحاً أن الرجل كان متحمساً للغاية لرؤية صديقه القديم. وعندما اجتمعنا أنا والمهندس إلياس مع الأستاذ أسامة النجيفي في مكتبه الخاص، لاحظت الاحترام المتبادل بينهما، وهو امتداد لتلك الأيام التي جمعتهم في مجال العمل بقطاع الكهرباء كمهندسين مختصين. خلال اللقاء، عبر النجيفي عن رغبته في تقديم خدمة لصديقه القديم عبر ترشيحه لمنصب مدير عام في وزارة الكهرباء، خاصة وأن الحكومة الجديدة آنذاك لم تكن قد حددت شخصية للوزارة بعد. وطلب مني النجيفي إبلاغه فور التصويت على وزير الكهرباء داخل البرلمان حتى يتم الترتيب مع الوزير لتعيين المهندس إلياس سليمان مديراً عاماً في الوزارة. كان هذا التوجه بمثابة دلالة واضحة على الوفاء المتبادل بين الطرفين، مدعوماً بإخلاصهما وحسهما الوطني الذي أظهره خلال عملهما المشترك سابقاً.

لكن للأسف، حالت الظروف الصحية دون تحقيق ذلك الحلم. إذ كان المهندس إلياس يقيم حينها، ولا يزال يقيم في السويد، وهو ما شكّل عائقاً أمام توليه المنصب رغم الدعم الكبير الذي حظي به من الأستاذ أسامة النجيفي آنذاك.

النجيفي مرة أخرى

تتناول هذه القصة تجربة المهندس إلياس سليمان، الذي كان صديقاً لرئيس مجلس النواب العراقي (2010-2014) الأستاذ أسامة النجيفي. كان للمهندس جهور سليمان، شقيق إلياس سليمان دور محوري في مشروع سد بادوش البارز عندما كان يعمل ضمن ملاك وزارة الموارد المائية. ومع ذلك، جاءت الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد نتيجة الحصار الاقتصادي على العراق عقب غزو صدام للكويت، ما أدى إلى انهيار قيمة الدينار العراقي بسبب طباعة العملة دون اتباع المعايير الدولية اللازمة لدعمها عبر احتياطي العملات الأجنبية أو الذهب.

خلال تلك الحقبة، واجهت الكفاءات العراقية تحديات كبيرة، مثل الرواتب الزهيدة التي لم تكن تكفي لتغطية احتياجات الحياة، إذ كان راتب الموظف بالكاد يعادل بضعة دولارات. وبلغ سعر الدولار الواحد حينها قرابة ثلاثة آلاف دينار عراقي. انعكست هذه الظروف القاسية على كثير من الخبرات العراقية التي قررت الهجرة بحثاً عن فرص عمل تليق بكرامتها.

من بين هؤلاء كان المهندس جهور سليمان، الذي اضطر لترك وظيفته والهجرة، ما أدى إلى فصله من وظيفته الرسمية. عند عرض قضيته على الأستاذ أسامة النجيفي، أبدى الأخير تعاطفاً والتزم بمفاتحة وزير الموارد المائية بشكل مباشر وبكتاب رسمي لإعادة زميله إلى العمل. وبالفعل، صدر قرار الموافقة على إعادته إلى الوظيفة، لكن الأوضاع الأمنية والظروف غير المستقرة حالت دون التحاقه بالعمل مجدداً.

لاحقًا، جاء الحل من خلال الدكتور برهم صالح، رئيس حكومة إقليم كردستان (2009-2011) حين كانت الحكومة مكونة مناصفة بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. بفضل جهود الدكتور برهم صالح، تم تعيين جهور سليمان مجددًا في ملاك وزارة الإعمار بالإقليم، حيث أثبت كفاءته وتميزه أثناء إشرافه على مشروع نفق زاخو الحيوي، الذي يُعد من المشاريع المهمة في إقليم كردستان ونجح في إنجازه بنجاح ملحوظ.

(73)

توازن المناصب ذات الدرجات الخاصة

سبق وأن تحدثنا عن الإجراءات التي اتخذها الحاكم المدني للعراق بول بريمر بعد عام 2003 خلال فترة توليه السلطة لمدة عام واحد، وأبرزها حل الجيش العراقي وبقية الأجهزة الأمنية في الدولة. كان هذا القرار خطأ فادحًا أفرز تداعيات سلبية لاحقة، أبرزها تفاقم التوتر الأمني وظهور مجموعات إرهابية ضمت العديد من الأفراد الذين انقطعت مصادر رزقهم نتيجة لهذا القرار. ومن الجدير بالذكر أن بعض القيادات العراقية، لا سيما من المكونات الشيعية والكوردية، شاركت في إعداد وتنفيذ هذا القرار .

النتيجة التي تترتب على تشكيل الجيش الجديد تمثلت في ولاء مطلق للأحزاب الإسلامية، بل بات الجيش يميل إلى الولاءات المذهبية بصورة واضحة. وسرعان ما أصبحت نسبة تتجاوز 90% من الجيش تضم أفرادًا ينتمون إلى مكّون عراقي واحد، ولا يزال هذا النفوذ قائمًا ضمن شبكات تنظيم الجيش الجديد. كل ذلك يحدث في ظل غياب قانون للتجنيد والخدمة الإلزامية، حيث بقي مشروع القانون في أدراج

لجنة الأمن والدفاع النيابية، مع وجود معارضة من الكتل البرلمانية التي تمثل نفس القيادات التي تسعى لتأخير هذا التشريع. قانون التجنيد الإلزامي لو قُرَّ، ربما يضمن تنوعاً أكبر في تمثيل كافة المكونات وفق ما ينص عليه الدستور العراقي.

وفيما يتعلق بوزارة الداخلية، فإن الوضع لا يختلف كثيراً. إذ استمر توزيع المناصب الحساسة في هذه الوزارة، بما فيها الأجهزة الأمنية مثل الشرطة الاتحادية والمحلية، وفق مبدأ المحاصصة الطائفية. وقد أشار العديد من الوطنيين والمستقلين إلى أن هذا النظام المدمر يعوق تطور العراق، حيث لا تستفيد منه سوى الطبقة الفاسدة التي تهتم بمصالحها الشخصية على حساب الوطن. حيث وصف الزعيم الأفريقي نيلسون مانديلا⁵⁸ الفاسدين في مذكراته (الذين لا يبنون الأوطان ، وإنما يبنون أنفسهم ويفسدون الوطن)، كما كان تعيين الأفراد خلال العقدين الماضيين خاضعاً لمعيار الولاء المطلق للحزب أو الكتلة السياسية، مما أضفى على المؤسسات الأمنية والوزارات طابعاً مذهبياً يثير الأسى.

أحد الشواهد على ذلك هو حديث جرى مع رئيس مجلس النواب العراقي، خلال زيارة برلمانية خارج البلاد، حول مبدأ التوازن في المناصب العليا. ضرب حينها رئيس البرلمان مثلاً بوزارة الداخلية، التي أُديرَت بالوكالة لمدة أربع سنوات من قبل رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، وكان وكيل الوزارة الأقدم ينتمي إلى كتلة ائتلاف دولة القانون بقيادة المالكي نفسه. ووفق تصريح رئيس البرلمان، كانت المناصب الخاصة في الوزارة تزيد عن 130 وظيفة عليا، وما يُمثَلُ المكوّنُ السني والكردي فيها لا يتجاوز

⁵⁸ نيلسون روليهلاهلا مانديلا (1918 – 2013)، سياسي مناهض لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وثوريٌ شغل منصب رئيس جنوب أفريقيا (1994 – 1999) بعد خروجه من السجن

عدد أصابع اليدين. بينما سيطرت الأحزاب والتيارات الإسلامية الشيعية على بقية المناصب المهمة، ومعظمهم كانوا محسوبين على كتلة رئيس الوزراء.

المثير للاستياء هو مدى الخضوع اللافت لبعض أولئك المسؤولين لجهات خارجية تفوق ولاءهم للعراق. بهذا النهج، لا يمكن لهذه القيادات أن تبني الوطن؛ بل تعمل على إفساده بينما تسعى جاهدة لتحقيق مصالحها الشخصية ومصالح الجهات التي تدين لها بالولاء.

(74)

ملاك الوزارات

الملاك يمثل عدد الموظفين أو الكوادر التي تلبي احتياجات دائرة معينة، سواء كانت تابعة لوزارة أو هيئة مستقلة. يهدف هذا النظام إلى تنظيم العمل وتفاذي البطالة المقنعة الناتجة عن تضخم أعداد الموظفين، مما يؤدي إلى السيطرة على الفساد الإداري والمالي المرتبط بالتعيينات الزائدة. الموظفون الفائضون عن حاجة الملاك يشكّلون عبئاً اقتصادياً كبيراً على الدولة، خاصة في ظل تذبذب إيراداتها، كما حدث في العراق بعد 2003 عند توظيف أعداد هائلة من الجيوش العسكرية والمدنية بما يفوق الاحتياجات الفعلية .

وفقاً لتقديرات الاقتصاديين، وفي حال انخفاض أسعار النفط، تصبح الرواتب المرتفعة عبئاً رئيسياً على الموازنة العامة، حيث تعتمد الدولة بشكل كبير على الإيرادات النفطية دون بذل جهود كافية لتطوير البنية التحتية للصناعة المحلية. يمتلك العراق آلاف المعامل الإنتاجية التي يمكن أن تقلل الاعتماد على الاستيراد الخارجي لو أُعيد

تأهيلها وتشغيلها. كان تطوير هذه المصانع يمكن أن يستوعب الموظفين الزائدين عن الملاك، مما يسهم في تنشيط الاقتصاد وتقليل الهدر المالي .

تجربة شخصية تثبت عمق مشكلة الملاك الزائد أُلقت بإسقاطاتها خلال إحدى الدورات البرلمانية. زارني عقيد سابق من مدينة الموصل، تمت إحالته إلى التقاعد المبكر رغم عدم بلوغه السن القانوني. سعى هذا العقيد للعودة إلى الخدمة، ما دفعني للتواصل مع الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية آنذاك لبحث القضية. حينها، فوجئت برده الذي أكد وجود أكثر من ألف عقيد زائد عن حاجة الوزارة، وهو مجرد جزء صغير من فيض يصيب كافة الرتب في المؤسسة .

استذكرت أثناء حديثنا المشكلة القديمة المتعلقة بتحديد الملاك حتى في الجيش العراقي أيام الحرب العراقية الإيرانية. كنت وقتها ضابطاً برتبة ملازم وآمر فصيل، وعاصرت عميداً ضمن صنف التموين ينتظر دوره منذ أربع سنوات للحصول على رتبة لواء، وذلك بسبب الحدود التنظيمية التي لم تسمح بوجود أكثر من خمسين ضابطاً برتبة لواء في ذلك الوقت. هذه الصرامة التنظيمية كانت تفرض رقابة صارمة على توزيع الرتب والوظائف، بخلاف الوضع الحالي الذي يشهد تضخماً غير مسبوقاً للمشكلة ليست في العدد فحسب، بل في تأثيرها السلبي على الموارد الاقتصادية والإدارية للدولة، ما يجعل إيجاد حلول مستدامة أمراً حتمياً لتجنب عبء متزايد يثقل كاهل الموازنة ويعيق التنمية .

إعادة الضابط الأيزيدي الوحيد في المرور إلى الخدمة

في حقبة النظام السابق، وربما في ظل الأنظمة السابقة له وحتى التالية بعد التغيير في عام 2003، كان تمثيل أبناء المجتمع الأيزيدي في المواقع الحساسة مثل الأجهزة الأمنية والدوائر المهمة محدوداً للغاية مقارنة بتعدادهم السكاني. ففي المؤسسات العسكرية والمدنية، مثل الجيش ووزارة الداخلية، لم يكن هناك سوى عدد قليل جداً من الضباط الأيزيديين. أما في المديرية العامة للمرور، فلم يتجاوز الأمر وجود ضابطي مرور فقط .

في عهد النظام السابق، واجه أحد هذين الضابطين ظروفًا خاصة أدت إلى ملاحقته من قبل الأجهزة الأمنية، ما اضطره إلى الهجرة غير الشرعية ومغادرة العراق. وبذلك بقي الضابط الآخر كأيزيدي وحيد في منصب ضابط مرور. كلاهما من ناحية بعشيرة وبلدة بحزاني، ومع مرور الوقت أصبح هذا الضابط معروفاً لكونه الممثل الوحيد للمكون الأيزيدي في المرور العراقي.

بعد تغيير النظام وفي عهد حكومة السيد نوري المالكي الثانية، شهدت وزارة الداخلية ومديرية المرور العامة حملة إحالة مبكرة إلى التقاعد لعدد من الضباط، وكان من بينهم هذا الضابط الأيزيدي. القرار جاء بتوقيع الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية خلال فترة تولي السيد نوري المالكي رئاسة مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة.

اتصل بي حينها الأخ صباح عباس⁵⁹ ، وهو الضابط الأيزيدي المذكور وكان برتبة رائد أو مقدم. كان الرجل يحاول العودة إلى الخدمة، معللاً ذلك بأنه لا ينتمي إلى أي جهة سياسية ولا يزال بعيداً عن السن القانوني للتقاعد، خلافاً لما ورد في قوائم المتقاعدين. لذا، قمت بلقاء الوكيل الأقدم للوزارة آنذاك، المرحوم عدنان الأسدي⁶⁰ (الذي وافته المنية لاحقاً نتيجة إصابته بجائحة كورونا)، وطرحت عليه القضية. قلت له نصاً إن تعداد أبناء المكون الأيزيدي يتجاوز 500 ألف نسمة في العراق، ومع ذلك لا يوجد سوى هذا الضابط الأيزيدي ضمن صفوف المرور، الأمر الذي يجعل إحالة هذا الضابط إلى التقاعد أمراً غير منطقي.

تفاجأ الوكيل بهذا الواقع وسألني باستغراب إن كان هذا الضابط فعلاً الوحيد في المرور، فأكدت له ذلك وأوضحت أنه بالإمكان التحقق من عدد ضباط المكون الأيزيدي في الأيام القادمة. وعدني حينها بأنه سيتخذ قراراً مرضياً يراعي ضميره ويخدم المكون الأيزيدي. وفي اليوم التالي، أرسل إليّ رسالة قصيرة تتضمن موافقته على إعادة الضابط إلى الخدمة وإلغاء قرار تقاعده المبكر بكتاب رسمي. أبلغت

59. العقيد صباح عباس من أهالي ناحية بعشيقة، كان ضابط المرور الوحيد في سلك الشرطة بوزارة الداخلية العراقية بعد أن هاجر صديقه و زميله (جكرخون سليمان قوال سفو) خارج العراق، توفي العقيد صباح في نهاية عام 2024.

60. عدنان هادي نور علي الأسدي، سياسي عراقي من مواليد 1952 في الرميثة، حاصل على شهادة دبلوم في الصيدلة، كان مستشار رئيس الوزراء للشؤون الأمنية ونائب في مجلس النواب العراقي عن محافظة المثنى أصبح وكيلاً أقدماً لوزير الداخلية (والوزارة بدون وزير أصلاً لمدة أربع سنوات من 2010 – 2014) في حكومة المالكي الثانية، توفي أثناء جائحة كورونا.

الضابط بمراجعة الوزارة لاستلام الأمر الرسمي، وعاد إلى عمله حتى بلوغه السن القانوني للتقاعد، حيث أحيل بعدها بشكل طبيعي وفق قانون التقاعد الموحد.

(76)

الموصل والأتراك

الكثير من الشخصيات الإدارية والأكاديمية ترشحت منذ بدء الدورات البرلمانية عقب عام 2006، حيث تمكن العديد منهم من الفوز بمقاعد برلمانية ضمن قوائم أحزاب أو كتل سياسية. ومن بين هؤلاء، هناك من أصبح نائباً ثم انشق عن حزبه أو كتلته ليؤسس حزباً أو قائمة سياسية منفصلة تدخل في سباق الانتخابات، بل وصار بعضهم يقف ضد زملائه أو الأحزاب التي بدأ معها مسيرته السياسية أو البرلمانية. لكن الملاحظ أن الكثير منهم فقدوا مكانتهم السياسية والاجتماعية التي كانت لهم حينما كانوا يعملون جنباً إلى جنب مع زملائهم في البداية.

مع متابعتي للمشهد خلال الدورة البرلمانية الثانية، لاحظت هذه الظاهرة بشكل واضح، حيث اعتقد بعض المنشقين أنهم قادرون على تأسيس تنظيمات مستقلة تعتمد على أنفسهم أو على دعم الجماهير والناخبين الذين سبق أن صوتوا لهم عندما كانوا جزءاً من كيانات سياسية كبرى. إلا أن الأمور لم تمضِ على النحو الذي كانوا يتصورونه، فكثير منهم رضخوا لإغراء المال وانضموا إلى كتل أخرى، بعضها محسوب على مكونات مختلفة عن التي ينتمون إليها.

على سبيل المثال، كان لدي صديق من الموصل ترشح ضمن قائمة كبيرة في محافظة نينوى وفاز في انتخابات عام 2010 بدعم تلك القائمة وجهات أخرى في المنطقة. لكن سرعان ما انفصل عن قائمته ربما للحصول على امتيازات مادية، حاله حال العديد من النواب الذين استجابوا لمغريات مماثلة خاصة خلال الأحداث المتعلقة بطرح فكرة سحب الثقة من رئيس الوزراء آنذاك، السيد نوري المالكي. ذلك الصديق، مع زميلين آخرين انسحبوا أيضاً

من القائمة، شكلوا كتلة صغيرة تحت اسم "الوطن"، لكنها سرعان ما انهارت تحت وطأة الإغراءات وربما الضغوط.

حينما ناقشنا هذا الأمر مع بعض المنسحبين، ومن بينهم صديقي، برّر انسحابه بأن قادة القائمة ينتمون إلى جماعة سعت اجدادهم لبيع الموصل للأتراك. ما أثار استغرابي وقتها هو أن هذا الصديق نفسه كان قد تقلد مناصب إدارية مهمة في الموصل بدعم من نفس الشخصيات التي يتهمها الآن. فواجهته بسؤال مباشر: كيف لم تكن تعلم آنذاك أن هؤلاء كانوا يسعون لبيع الموصل إن كان ما تدعيه صحيحاً؟ أم أن المصالح والمناصب وقتها طغت على المبادئ؟

للأسف، هناك العديد من النماذج التي استندت على جهود الآخرين وصعدت إلى البرلمان تحت شعارات معينة، لكنها فيما بعد انقلبت وانسحبت بحثاً عن مكاسب شخصية، غير مبالية بالمبادئ التي رفعتها يوماً. لهذا أكرر دائماً: الهوة بين المبادئ والمناصب واسعة جداً.

(77)

سنجار⁶¹ وحصاد المياه

في انتخابات مجالس المحافظات العراقية مطلع عام 2009، حصلت قائمة "الحدباء" على المرتبة الأولى بأكثر من 50% من أصوات الناخبين، بينما جاءت قائمة "نينوى المتآخية" في المرتبة الثانية، والتي ضمت غالبية الأحزاب الكردستانية. لكن سرعان ما

61. سنجار أو بالكوردي شنكال، مدينة عراقية ومركز قضاء تقع غرب محافظة نينوى وقريبة من الحدود السورية، يسكنها أغلبية من الإيزيديين، تعرضت إلى أشرس هجمة جينوسايد من قبل داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، في 03 / 08 / 2014، راحت ضحيتها بالآلاف من القتلى والمخطوفين والمخطوفات والمفقودين لحد الآن من أبناء المكون الأيزيدي.

اندلعت خلافات عميقة بين القائمتين حول توزيع المناصب والأدوار داخل المحافظة. هذه الخلافات، في رأيي، لم تكن من أجل المصلحة العامة، بل كانت لصالح المكاسب الحزبية والكتلوية وتقسيم "الحصص" وفق مبدأ المحاصصة، الذي أصبح عُرفاً سياسياً دمر العراق وأدى إلى تفشي الفساد الإداري والمالي. الجدير بالذكر أن معظم رموز الفساد كانوا بالأمس ينتمون إلى صفوف المعارضة، وغالبيتهم كانوا موالين لأجندات إقليمية ودولية، وربما ما زال بعضهم على نفس النهج اليوم.

الخلاف بين القائمتين أدى إلى مقاطعة قائمة "نينوى المتآخية" (ذات الغالبية الكوردية) لاجتماعات مجلس المحافظة والحكومة المحلية لمدة قاربت الثلاث سنوات. مع هذه المقاطعة، غابت معايير الوطنية في إدارة المحافظة آنذاك، وتحول الصراع إلى ما يشبه صراعاً قومياً بين العرب والكرد. أعضاء المجلس المحسوبون على الأحزاب الكردستانية انتقلوا إلى أربيل ودهوك تحت رعاية وإشراف الأحزاب المتنفذة هناك. وكان من بين أعضاء المجلس شخص ينتمي إلى المكون الإيزيدي ومن قضاء سنجار، محسوب سياسياً على الحزب الشيوعي الكردستاني. هذا العضو، "حجي حسن بيسو"، لم ينضم إلى زملائه المقاطعين، بدافع قناعته بأن المقاطعة في تلك المرحلة كانت ضارة بشكل عام لمحافظة نينوى، وخصوصاً للمناطق المتنازع عليها والمشمولة بالمادة 140 من الدستور العراقي، مثل قضاء سنجار.

رغم الانتقادات التي واجهها "حجي حسن بيسو" من زملائه في قائمة "نينوى المتآخية"، أصر على البقاء والمشاركة في مجلس المحافظة بهدف تقديم الخدمات لمناطقه، معتبراً أن ذلك موقف شجاع تجاه أبناء جلدته. كان تركيزه الأساسي على تحسين الأوضاع الخدمية بسنجار، حيث سعى جاهداً لتأمين دعم الحكومة المحلية ولجان المجلس لقضيته.

"حجي حسن بيسو" عُرف بأفكاره المبتكرة التي قدّمها للجهات المعنية للاستفادة منها عملياً. ومن أبرز أفكاره مشروع "حصاد المياه في سنجار"، الذي اقترحه خلال

زيارة وفد مجلس محافظة نينوى إلى مجلس النواب العراقي لتبادل الخبرات. وتقوم هذه الفكرة على استغلال المياه الناتجة عن غزارة الأمطار من خلال بناء سدود صغيرة في الوديان المحيطة بجبل سنجار. الهدف كان الاستفادة من المياه لتوفير الري للمحاصيل الزراعية وتحسين الإنتاجية في المنطقة. وكانت أهمية هذه الفكرة تتضح أكثر أثناء الفيضانات التي تسببت بخسائر كبيرة للمناطق القريبة من جبل سنجار نتيجة غزارة الأمطار.

هذا الموقف والجهود التي بذلها "حجي حسن بيسو" خلال تلك السنوات عكست حرصه على خدمة مجتمعه المحلي والارتقاء بالخدمات العامة، على الرغم من الظروف الصعبة والانقسامات السياسية.

(78)

سقوط الموصل

سقوط الموصل شكّل حدثاً صادمًا وصعب التصديق، لا سيما من الناحية العسكرية، بالنظر إلى وجود قوات كبيرة من الجيش العراقي والشرطة الاتحادية والمحلية، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية الأخرى، وكلها مجهزة بمعدات هائلة وأسلحة تقدّر قيمتها بمليارات الدولارات. رغم ذلك، تم التخلي عن تلك القوات والأسلحة في الميدان دون مقاومة تُذكر، على عكس المتوقع من الجيش العراقي المعروف بصموده في الدفاع عن مواقعه.

الأمر ازداد خطورة كون الموصل ثاني أكبر مدينة عراقية، ذات موقع استراتيجي سياسي وأمني واقتصادي. ورغم أهمية المدينة، سقطت بأيدي تنظيم إرهابي شرس بسهولة مذهلة. تزامن هذا مع تقارير استخباراتية آنذاك تفيد بأن عدد مقاتلي داعش الذين

دخلوا المدينة لم يتجاوز العشرات، بينهم أجنب وعناصر محلية تسللت عبر بوابة الموصل الغربية.

هذا الوضع أثار تساؤلات وشكوكاً حول حقيقة ما جرى. البعض يصف ما حدث بأنه ربما كان نتيجة تواطؤ بعض القادة العسكريين والأمنيين، أو أنهم تلقوا أوامر خارجة عن إرادتهم للتخلي عن مواقعهم لصالح المهاجمين. هذه الأحداث وقعت في 10 يونيو 2014، قبيل انتهاء الدورة البرلمانية الثانية بأيام قليلة، حيث انتهى العام التشريعي الرابع بعد أربعة أيام من سقوط المدينة.

كما أن الفترة شهدت خلافات حادة بين السلطين التشريعية والتنفيذية، ممثلة برئيس الوزراء آنذاك، نوري المالكي. البرلمان طالب المالكي مراراً بتوضيح أداء حكومته عبر استضافته أو استجوابه، لكن الأخير تجنب ذلك ورفض حتى المحاولات لسحب الثقة. هذه المحاولات تم عرقلتها ولم يكتب لها النجاح.

اللافت للنظر أنه قبل سقوط الموصل بأربعة أشهر تقريباً، زار رئيس البرلمان العراقي، أسامة النجيفي، إيران برفقة وفد برلماني رسمي. ووفقاً للنجيفي في مقابلة تلفزيونية، زاره قاسم سليمان⁶² في مقر إقامته بطهران برفقة مترجم ومستشار برلماني شيعي. سليمان حاول ترتيب لقاء بين النجيفي ونوري المالكي بحضوره شخصياً للتوصل إلى تفاهم حول إدارة البلاد، خاصة الموصل. النجيفي رفض في البداية، لكنه وافق لاحقاً على اقتراح اجتماع يضم المالكي

⁶² قاسم سليمان (11/ مارس/ 1957 – 03/ يناير/ 2020)، كان عسكرياً إيرانياً وقائداً لفيلق القدس من 1998، كان له دورٌ محوري في إمتداد النفوذ الإيراني للشرق الأوسط منها العراق، تم اغتياله بصواريخ ليزرية من قبل طائرات التحالف الدولي قرب مطار بغداد الدولي.

مع عمار الحكيم وإبراهيم الجعفري وأياد السامرائي لدعم الحوار. ومع ذلك، لم يُعقد الاجتماع، وهو ما أثار الريبة عندما حذر سليمان شفهياً من احتمال سقوط الموصل في حال لم يتم التفاوض. هذه التصريحات أثارت كثيراً من الشكوك بعد سقوط المدينة بفترة قصيرة وربط البعض الأمر بتلك التحذيرات والأحداث التي جرت في طهران وحتى بغداد.

بعد الكارثة، وبداية الدورة البرلمانية الثالثة، تم تشكيل لجنة تحقيقية برئاسة حاكم الزاملي لاستجلاء حقيقة ما حدث. اللجنة استمعت لشهادات عديدة، أبرزها شهادة أثيل النجيفي، محافظ نينوى آنذاك، والتي استغرقت سبع ساعات. كما تم تقديم وثائق وفيديوهات تدعم التحقيق. ومع ذلك، تعرض التقرير الختامي للجنة لضغوط سياسية كبيرة حالت دون رفعه إلى المحاكم العليا لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

التقصير كان واضحاً، والتورط شمل رؤوساً سياسية وعسكرية كبيرة. وبحلول سقوط الموصل، سيطر تنظيم داعش على أكثر من 40% من مساحة العراق وبدأ إعلان قيام "الخلافة الإسلامية" من خلال زعيمه أبو بكر البغدادي⁶³ في أحد مساجد المدينة.

(79)

رجال اعمال إيزيديين مع النجيفي

⁶³ إبراهيم بن عواد بن إبراهيم بن علي وشهرته أبو بكر البغدادي (28/ يوليو/ 1971 – 27/ 10/ 2019)، كان أمير تنظيم دولة العراق الإسلامية، تم اغتياله من قبل طائرات التحالف الدولي بعد أن أعلن نفسه خليفة في الموصل لتكون عاصمة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

في أوائل التسعينيات، قاد عزت إبراهيم الدوري، أحد رموز النظام البعثي بقيادة صدام حسين، حملة أطلق عليها "الحملة الإيمانية"، والتي تضمنت منع تداول المشروبات الكحولية في عموم العراق. جاءت هذه الحملة مع تفاقم تداعيات الحصار الدولي المفروض على البلاد بعد غزو الكويت في أغسطس 1990. إثر تحرير الكويت من قبل قوات التحالف الدولي المكونة من أكثر من 30 دولة، اتخذت الحكومة العراقية بعض الخطوات لتخفيف وطأة الحصار، من بينها حظر استيراد المشروبات الكحولية والتعامل بها. واستمر هذا القرار حتى بعد سقوط النظام وتبني دستور جديد في ظل نظام برلماني.

بعد تغيير النظام، قادت الحكومات المتعاقبة شخصيات متدينة، معظمها من المكون الشيعي، مما جعل من الصعب إصدار قوانين تتناقض مع قرارات النظام السابق بشأن الكحول. ومع ذلك، بقيت محلات بيع المشروبات مفتوحة إلى حد ما دون أي توجيهات رسمية. كانت عملية منح التراخيص لهذه المحلات من صلاحيات وزارة الثقافة والسياحة أو هيئة السياحة والآثار، وهو أمر كان يتأثر إلى حد كبير بمواقف المسؤولين الشخصيين ومدى تدينهم.

في عام 2011، طلب مني أصحاب المحلات من المجتمعات الإيزيدية والمسيحية، بمشاركة محاميهم، المساعدة في معالجة هذا الوضع. التقيت بمعظمهم ونسقت لعقد اجتماع رسمي مع رئيس مجلس النواب. أرسل لي التجار قائمة بأسمائهم وصفاتهم المهنية التي شملت تجارًا كبارًا وأعضاء ورؤساء في الهيئة الإدارية للفنادق من الدرجة الأولى. تم تحديد الموعد بالتنسيق مع مكتب الرئيس وأحد النواب المتحالفين من المكون الكردي المقيم داخل الموصل.

عُقد الاجتماع بحضور رئيس مجلس النواب والنائب المذكور، حيث استعرض التجار مشكلتهم. أبرزوا أن إغلاق محلاتهم سيؤثر سلبيًا ليس فقط عليهم، بل أيضًا على آلاف العمال من الأيزيديين والمسيحيين العاملين في المحلات والفنادق والمطاعم.

وعدهم رئيس المجلس بإعداد كتاب رسمي موجه لرئيس الوزراء يحث فيه على تجديد التراخيص أو التغاضي عن هذا الموضوع، استناداً إلى حقوق المكونات الدينية التي يكفلها الدستور العراقي الجديد.

بالفعل، تحقق ما طلبه هؤلاء التجار وأصحاب المحلات والمطاعم والفنادق، حيث تمّ تجديد تراخيصهم الرسمية وفق الضوابط المعمول بها في هيئة السياحة والفندقة والآثار. وكان هذا الموقف محل تقدير من جميع الأطراف المعنية لأنه منحهم الدعم في وقت حساس، بينما لم يبادر آخرون للقاء أو التنسيق معهم رغم علمهم بموعد الاجتماع.

أنهت تلك المهمة بمفردي مستخدماً سيارة أجرة موثوقة للوصول إلى الموقع المحدد للقاء والعمل على حل المشكلة بشكل مهني وبعيد عن أي اعتبارات شخصية.

(80)

الحزب والتعليم العالي

عندما تتدخل الأحزاب السياسية في مؤسسات الدولة، سواء كانت عسكرية أو أمنية أو تعليمية وتربوية، فاعلم أن ذلك مؤشر واضح على انحدار الدولة نحو المحسوبية والولاءات الحزبية، وهو مسار لا يؤدي إلا إلى الانحراف نحو سلوكيات غير سليمة وأهداف تتعارض مع مصالح المجتمع والوطن ككل. هذا التدخل يؤدي حتماً إلى فقدان مؤسسات الدولة فعاليتها، ويجعلها أداة تُدار وفق أجندات حزبية ضيقة، مما يُضعف بنيتها واستقلاليتها .

في العراق الجديد، للأسف الشديد، ظهرت ممارسات خطيرة في هذا السياق، أبرزها تعيين العسكريين من ضباط ومنتسبين بناءً على الولاءات الحزبية والمحسوبية. ولا يقل عن ذلك خطورة انخراط الأفراد في "هيئة الحشد الشعبي" استناداً إلى نفس المعايير. لا شك أن

استمرار هذه السياسات ستكون له نتائج كارثية على أداء هذه المؤسسات الأمنية والعسكرية، خاصة فيما يتعلق بحماية حدود الوطن والدفاع عن سيادته ومدنه. لقد رأينا بالفعل كيف أدت مثل هذه التدخلات إلى انهيارات أمنية سمحت لواحد من أخطر التنظيمات الإرهابية بإحكام قبضتها على مدن ومناطق واسعة .

لو أُدبرت هذه المؤسسات بطريقة تركز على المصلحة الوطنية بدل الانتماءات الحزبية، لكان من الأسهل الدفاع عن كل شبر من أرض العراق من زاخو إلى الفاو. لكن الواقع يكشف شيئاً مختلفاً تماماً .

وفي إقليم كردستان، يسير الوضع باتجاه أكثر تعقيداً، حيث توجد قوات شبه نظامية تتبع الحزبين الرئيسيين في الإقليم، مثل قوات "70" التي تتبع الاتحاد الوطني الكردستاني، وقوات "80" التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني. هذا التجزؤ يوضح أن كل طرف يقدم مصالحه الحزبية على حساب وحدة القوى الأمنية. فلا يمكن تصور أن قوات "70" ستكثر بالدفاع عن دهوك، أو أن قوات "80" ستغامر لحماية السليمانية .

ولم يتوقف الأمر عند الجانب العسكري، بل امتد إلى إدارات الإقليم، خاصة قطاعي التربية والتعليم العالي، حيث باتت الكوادر التعليمية والأكاديمية جزءاً من الهيكل الحزبي نفسه، مما تسبب في تحويل المؤسسات إلى أدوات لنشر التوجهات الحزبية بين الطلاب بشكل يتنافى مع القيم التعليمية العالمية. هذا الأمر يهدد مستقبل الأجيال القادمة ويقلص فرص التعليم المستقل الذي يُفترض أن يكون حقاً مكتسباً للجميع .

من المناسب ذكر موقف أحد الأكاديميين الكرد أيام النظام السابق كمثال إيجابي، رغم الظروف الضاغطة آنذاك. الأستاذ سعدون جلود سليمان آغا الجرجري، الذي كان بروفيسوراً في الهندسة في الثمانينات أثناء الحرب العراقية الإيرانية، رفض الامتثال لتوجيهات اتحاد الطلبة داخل الجامعة عندما أُبلغ بإجراء تجمع بحضور مسؤول حزبي بعثي رفيع المستوى. أصر على إكمال محاضراته مع طلابه وعدم قطع نشاطه الأكاديمي

للانخراط في فعاليات سياسية. موقف كهذا يعكس التزام الأكاديمي برسائله التعليمية دون الانحياز لأي توجه سياسي.

على الجانب الآخر، لدينا مثال يعكس العكس تماماً في ظل الواقع الحالي للإقليم. أحد الأكاديميين الذين يحملون درجة الماجستير من جامعة عالمية مرموقة وجد نفسه مضطراً لمواجهة نفس التدخل الحزبي عندما تقدم بطلب توظيف في إحدى جامعات الإقليم. ورغم تخصصه المهم وكفاءته العلمية، رُفض طلبه لأنه ليس مرتبطاً بالحزب المهيمن في المنطقة التي تقدم فيها. ولأن قبوله كان مشروطاً بالحصول على تأييد من الحزب المتنفذ، اضطر للاستقالة من الحزب الذي كان ينتمي إليه والانضمام إلى الحزب المسيطر للحصول على الوظيفة. وبالفعل استطاع تأمين مكانته الأكاديمية بعد ذلك، ليستمر بعدها في حصد مناصب أخرى وصولاً إلى عضوية البرلمان العراقي.

مثل هذه السياسات تؤثر بشكل خطير على مصداقية المؤسسات وتُضعف كفاءتها. استمرار الربط بين المناصب والتعليم بالانتماء الحزبي يُفقد المجتمع فرص التطور الحقيقي ويُرسخ ثقافة تهميش الكفاءات لصالح الولاءات، وهيصفة لا تُفضي إلا إلى نتائج وخيمة على كل المستويات.

(81)

مهزلة التصريحات الإعلامية

وفقاً للأنظمة الداخلية المعمول بها في معظم البرلمانات العالمية، تُخصص عادةً كل كتلة برلمانية أو حزب يتمتع بتمثيل برلماني عدداً محدداً من الناطقين الرسميين للتعبير عن مواقفهم. وحتى اللجان البرلمانية الدائمة، التي تُعد العصب الرئيسي للعمل التشريعي والرقابي، يكون لها متحدث رسمي يعبر باسم اللجنة ويتعامل مع

وسائل الإعلام من خلال المراكز الإعلامية الموجودة عادةً في مقرات البرلمانات. هذا النظام نلاحظه في العديد من الدول، بما في ذلك البرلمان الأوروبي.

لكن في العراق، وتحديدًا في مجلس النواب العراقي، يختلف الأمر جذريًا. هنا، يبدو أن كل عضو في مجلس النواب يتحدث ويدلي بتصريحات وكأنه الناطق الرسمي الوحيد، مما يجعل منصة المؤتمرات الصحفية في المركز الإعلامي تعج بالكثير من النواب، خاصةً في الأيام التي تكثر فيها الأحداث الساخنة أو القضايا المثيرة للجدل. وأحيانًا يصل الأمر إلى حد وجوب تسجيل الدور للحصول على فرصة لإلقاء بيان أو عقد مؤتمر صحفي.

هذا التدفق غير المنظم لتصريحات النواب يتعارض مع البروتوكولات المتبعة في برلمانات العالم. فالمؤتمرات الصحفية يُفترض أن تكون محصورة بالناطق المخول للتحدث باسم الحزب أو الكتلة البرلمانية أو اللجنة المختصة، وحوله أعضاء آخرون ممن قد يُكلفون بتوضيح أو إضافة معلومات عند الحاجة. أما أن يُسمح لكل نائب بالإدلاء بتصريح فردي متى شاء، فقد يؤدي ذلك إلى تناقضات وإرباك، خصوصاً إذا كانت هذه التصريحات تتعارض مع سياسات الحزب أو الكتلة التي يمثلها النائب. وبالتالي، أي تصريح لا ينسجم مع السياق الجماعي يبدو خارجاً عن السرب ويثير تساؤلات.

المشكلة لا تتوقف عند هذا الحد. ثمة روايات تتحدث عن اتفاقات بين بعض النواب وبعض الصحفيين أو الإعلاميين على الإدلاء بتصريحات نيابةً عن النائب مقابل مبالغ مالية. والأسوأ أن النائب نفسه قد لا يكون على دراية بمضمون التصريح المنسوب إليه، ما يضعه لاحقاً في مواقف محرجة وغير محسوبة.

لذلك، يمكن وصف هذه الحالة، التي باتت شبه اعتيادية في مجلس النواب العراقي، بأنها "مهزلة التصريحات الإعلامية". الأمر الذي يتطلب وقفة جادة لضبط مثل هذه

التصريحات وتنظيمها بحيث تعكس رؤية واضحة ومنسجمة مع السياسات العامة للأحزاب والكتل. فقد تسببت هذه الفوضوية الإعلامية في إحراج الكثير من الكتل السياسية، سواء العراقية أو الكردستانية. فعلى سبيل المثال، يمكن الإشارة إلى الاتهامات المتبادلة بين نواب عراقيين ونواب أكراد بشأن تهريب النفط عبر الإقليم إلى كلٍ من تركيا وإيران والأردن وإسرائيل. كما أن التصريح غير المدروس الذي أدلى به أحد نواب التحالف الكردستاني (عن الحزب الديمقراطي الكردستاني) حول وفاة الرئيس العراقي السابق جلال طالباني عقب إصابته بجلطة دماغية، أساء إلى الحزب نفسه وأحرج النائب بشكل كبير. وكان من الأفضل أن تتولى جهات مختصة مثل وزارة الصحة أو الناطق الرسمي باسم رئاسة الجمهورية إصدار التصريح المناسب في هذا الشأن .

هذه الفوضى في التصريحات تعكس غياب التنظيم والخبرة في التعامل الإعلامي. لذلك، أصبح من الضروري معالجة الوضع وتطوير آليات واضحة للتصريح الإعلامي بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وتراكم الخبرات السابقة.

(82)

تخصيص مقاعد الحج للبرلمانيين

الحج ركن أساسي من أركان الإسلام، ولكنه يتطلب تنظيماً دقيقاً بسبب التعداد السكاني الكبير للعالمين العربي والإسلامي. المملكة العربية السعودية، باعتبارها موطن الكعبة المشرفة، تحدد سنوياً أعداد الحجاج المسموح لهم بالقدوم للحج. بطبيعة الحال، يقابل هذا العدد المحدود طلب هائل من المسلمين في مختلف الدول الراغبين في أداء مناسك الحج، الذي يُعد فريضة إسلامية عظيمة .

في العراق، على سبيل المثال، هناك نظام لتسجيل الراغبين في الحج عبر مكاتب متخصصة منتشرة في كافة المحافظات، بما في ذلك إقليم كردستان. لكن العديد من هؤلاء ينتظرون لسنوات طويلة حتى تأتيهم الفرصة، إذ يتم عادة اعتماد نظام القرعة لاختيار من يمكنه السفر للحج.

من الملاحظ أن عدد المتقدمين للحج في محافظات الإقليم يبدو أكبر مقارنة بمحافظات الجنوب. ربما يعود السبب إلى أن الكثير من أبناء المكون الشيعي في الجنوب يميلون إلى زيارة المراكد المقدسة بشكل متكرر داخل العراق، وهو ما قد يعده بعضهم نوعاً من التعويض الروحي عن أداء مناسك الحج في مكة.

بعد عام 2003 وسقوط النظام السابق وتشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة على أساس المحاصصة، امتدت هذه الفكرة حتى إلى هيئة الحج والعمرة. وبدأت الكتل السياسية تسعى للحصول على حصصها من مقاعد الحج المخصصة للعراق. كما شملت هذه المحاصصة البرلمان وممثليه، حيث تم تخصيص مقعدين لكل عضو برلماني خلال الدورات البرلمانية الأولى والثانية كفرصة تمنح لمرة واحدة فقط.

كوني عضواً في البرلمان خلال الدورة الثانية، لاحظنا أن أعضاء الأقليات غير المسلمة (المسيحيين، الإيزيديين، والصابئة المندائيين) لم تشملهم هذه التخصيصات لأنهم بطبيعة الحال لا يؤدون الحج. اعترضنا على هذا الإجراء وقدمنا طلباً لرئاسة البرلمان نقلنا فيه أننا وإن كنا غير مسلمين، إلا أن بإمكاننا تقديم هذه المقاعد كهبة لأصدقائنا أو معارفنا المسلمين. وأسفر هذا الجهد عن موافقة البرلمان بأغلبية الأصوات على تخصيص مقعدين لكل عضو منا أيضاً.

أتذكر حينذاك أنني قمت بالتواصل مع أحد الأصدقاء المسلمين المقربين من تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني لعرض المقاعد عليه وعلى زوجته. إلا أن هذا الصديق فاجأني بمطالبة إضافية، حيث قال لي بمزاح أو جدية: "إن

كنت تنوي منح المقاعد، فلماذا لا تتبرع أيضاً بتكاليف السفر؟". وكان سعر التكلفة حينذاك 8 ملايين دينار عراقي للشخصين.

ابتسمت من طلبه وأجبتّه بمزاح: "كيف تريد الذهاب لترمي إبليس في مكة - الذي من وجهة نظركم نُعد نحن منه - ثم تطلب مني أن أتكفل بالتكاليف؟ بالتأكيد لا!". في النهاية، لم يتمكن هذا الصديق من الذهاب للحج لأسباب خاصة به. و عوضاً عن ذلك، قمت بمنح المقاعد لشخصين آخرين من مدينة الموصل كانا من أصدقاء والدي رحمه الله.

تلك الحادثة تذكرني بأسلوب التعامل مع هذه الفرص النادرة، وكيف يمكن تحويل الفرص الشخصية إلى هدايا ذات معنى للآخرين.

(83)

لقاء مع المكتب السياسي (الأوك)

الاتحاد الوطني الكوردستاني (الأوك) كان جزءاً من التحالف الكوردستاني خلال الدورة النيابية الثانية، إلى جانب بقية الكتل الكوردستانية باستثناء كتلة التغيير. لهذا السبب، كانت لدينا لقاءات مستمرة ومنتظمة لمعالجة القضايا العالقة بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كوردستان. تضمنت هذه اللقاءات مناقشات مع السيد مسعود بارزاني، رئيس الإقليم في ذلك الوقت، ومع قيادات كوردستانية من الحزبين الرئيسيين، خاصة كوسرت رسول الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الإقليم حينها.

تركزت اللقاءات بشكل عام على القضايا الخلافية مثل الموازنات السنوية، التوافق السياسي، تخصيصات البيشمركة، وتطبيق المادة 140 من الدستور. إلى جانب تلك اللقاءات المشتركة، كان لنا كأعضاء في كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعات

مستقلة مع قيادتنا السياسية، وخاصة المكتب السياسي وفريق الإشراف على أداء الكتلة في بغداد.

في إحدى هذه الاجتماعات التي جمعت خمسة أعضاء من المكتب السياسي، على رأسهم رئيس الهيئة السياسية للمكتب، جرت مناقشة الأوضاع العامة في العراق، بما في ذلك كيفية معالجة الخلافات مع الحكومة المركزية بناءً على نهج الاتحاد الوطني الكوردستاني بقيادة الرئيس الراحل مام جلال. كان مام جلال رمزاً للاستقرار السياسي، وقادراً على جمع الأطراف العراقية المختلفة حول طاولة واحدة.

بعد انتهاء النقاش حول القضايا العراقية المركزية والعلاقات مع الإقليم، انتقلت اللجنة الخماسية للحديث عن الوضع الداخلي في الإقليم، خاصة مع تقاسم السلطة حينها بين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكوردستاني. فقد ترأس الدكتور برهم صالح حكومة الإقليم لمدة عامين (2009-2011). وخلال النقاش، علق أحد أعضاء المكتب السياسي بحدة على أداء أحد الوزراء من كوادر الاتحاد الوطني في حكومة برهم صالح. أشار العضو إلى وجود تأثير مفرط لمدير عام محسوب على الحزب الديمقراطي في الوزارة المعنية، وقال إن المشكلة تتجاوز انتماء المدير للحزب الديمقراطي إلى كونه أيضاً من منطقة بهدينان.

ما أثار دهشتي هو ذلك التركيز السلبي على منطقة بهدينان وكأن ذكر اسمها يثير حساسية لدى بعض الإخوة في السليمانية، مما كشف عن وجود نوع من التحفظ أو العقدة تجاه المنطقة.

جدير بالذكر أن الوزير المعني بالمناقشة كان الدكتور دلاور علاء الدين، الذي يُعتبر من أكفأ الوزراء ليس فقط في تلك الحكومة، بل في الحكومات التي سبقتها وتلتها أيضاً، بشهادة الأكاديميين المختصين. وقد أخبرني أحد الأكاديميين العراقيين أنه خلال مشاركته مع الدكتور دلاور في أحد المؤتمرات العلمية المتخصصة بالعاصمة الأردنية

عمان، استمع لإشادات كبيرة من أكاديميين أردنيين بدوره وقالوا: "هنيئاً لكم بهذا الوزير الكفوء والأكاديمي".

بهذا الشكل، نجد أننا نمتلك كفاءات عالية المستوى تحظى بالإشادة والإعجاب في مؤتمرات دولية ومن جهات خارجية، بينما قد لا تحظى بنفس التقدير داخل دوائرها المحلية. وهناك فارق واضح بين تعاملنا وتقدير الآخرين لتلك الكفاءات التي يُشهد لها عالمياً.

(84)

خصخصة الكهرباء

ملف الكهرباء في العراق يُعدُّ من أبرز الملفات التي تعكس حجم الفساد المستشري، سواء على المستوى المحلي أو العالمي. يرتبط هذا الفساد بتعاقدات مع شركات غير موثوقة، بالإضافة إلى الهدر المالي المستمر على مر الحكومات المتعاقبة، حيث جاء العديد من الوزراء بمبدأ المحسوبية والولاء الحزبي أو حتى ارتباط البعض منهم بالملكاتب الاقتصادية التابعة للأحزاب والكتل السياسية. نتيجة لهذا الفساد المنظم، شهدنا عمليات سلب ونهب غير مسبقة لأموال البلاد.

الإنفاق على قطاع الكهرباء بلغ عشرات المليارات من الدولارات، وهي مبالغ ضخمة كان بالإمكان استثمارها بشكل مختلف لو تم التعاقد مع شركات عالمية موثوقة لتوفير الطاقة الكهربائية النظيفة. هذه الشركات العالمية غالباً لا تتعامل بالرشاوى أو العمولات على حساب سمعتها. ومع ذلك، استغل بعض المسؤولين، من وزراء ومديرين عامين وغيرهم ممن لهم علاقة بالعقود، هذا الملف لتحقيق ثروات شخصية، مما جعلهم من أصحاب الثروات الكبيرة على حساب الشعب العراقي.

الشعب دفع ثمنًا باهظاً بسبب أزمة الكهرباء المزمنة. ساعات إمداد الكهرباء الوطنية لا تتعدى في كثير من الأحيان بضع ساعات يومياً، بينما يتم الاعتماد على المولدات الأهلية، والتي تُدار هي الأخرى من قبل جهات مستفيدة تحصل على حصتها من الوقود المدعوم من الدولة، في استمرارية لأدوار الفساد المؤسسي.

موضوع الكهرباء طُرح مراراً في النقاشات البرلمانية وجلسات الحكومات المتعاقبة. لجان تحقيقية شُكلت لمراجعة عقود الكهرباء والتعاملات السابقة مع الشركات، ولكن دون جدوى حقيقية. الأسباب وراء ذلك تعود إلى الضغوط الهائلة التي مارستها بعض الأحزاب والكتل السياسية للدفاع عن الفاسدين الذين يحققون مصالح مكاتبهم الاقتصادية.

مثال على ذلك كان الجلسة البرلمانية رقم (5) بتاريخ 23 نوفمبر 2010 خلال الدورة الثانية للبرلمان العراقي، حيث تمت مناقشة ملف الكهرباء وزيادة رسوم الاستهلاك. خلال تلك المناقشة، تم التأكيد مرة أخرى على ضرورة اتخاذ خطوات شجاعة مثل خصخصة قطاع الكهرباء بالكامل في العراق للتخلص من الفساد وتحسين الأداء. كما تم طرح فكرة التعاون مع الدول المجاورة في مجال الطاقة ضمن نظام الحلقة (الرينك)، الذي سبق تشغيله مع دول مثل تركيا، الأردن، والكويت. هذا النظام يسمح بالتبادل الكهربائي بين الدول لسد العجز عند الحاجة وفق اتفاقيات واضحة.

كما جرى التأكيد على أهمية دعم الحكومة لذوي الدخل المحدود فيما يتعلق بأجور الكهرباء. أُشير إلى أن أسلوب التخمين المستخدم من قبل العدادين أصبح عبئاً إضافياً على المواطنين، الذين وجدوا أنفسهم يتحملون تداعيات الفساد المتراكم في وزارة الكهرباء عبر السنين.

المخبر السري

المخبر السري هو الفرد الذي يمتلك معلومات عن جريمة، مجرم، أو واقعة قد حدثت أو على وشك الحدوث، حيث يقوم بنقل هذه المعلومات من تلقاء نفسه إلى الجهات المختصة للدولة. يهدف ذلك إلى مساعدة هذه الجهات في جمع الأدلة لإدانة المتهمين أو منع وقوع الجرائم أو الحوادث المحتملة .

في كثير من الدول الديمقراطية، وأيضاً في دول أخرى، نجد أن هناك ملايين المواطنين الذين يشبهون المخبرين السريين ويلعبون دوراً محورياً في حماية بلدانهم من الأضرار المحتملة. هؤلاء الأشخاص يجتهدون في الإبلاغ عن أي مخالفات أو حوادث قد تسفر عن أضرار، أو جرائم وقعت بالفعل أو يُحتمل وقوعها. ولا تتوقف مساهماتهم عند هذا الحد، بل إن البعض يقدم معلومات دقيقة تتعلق بالمشتبه فيهم، مثل أرقام السيارات أو أدلة أخرى يمكن تسجيلها أثناء وقوع الحادثة، ثم يتم تسليمها إلى الأجهزة الأمنية والاستخباراتية. تساعد هذه المعلومات الأخيرة في أداء عملها بصورة أكثر كفاءة وسلاسة، وكل ذلك يتم بشكل غير رسمي ودون تنظيم معين كأن يكون وفق قانون محدد أو تكليف رسمي.

جدير بالذكر أن هناك تنظيمًا لمهام المخبر السري فيما يتعلق بالجرائم التي تمس أمن الدولة والاقتصاد في قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي. ويمنح القانون للمخبر السري حق حماية هويته وعدم اعتباره شاهداً، كما يوفر المشرع في العراق الضمانات القانونية لحماية المخبرين السريين .

ومع ذلك، بعد عام 2003، شهد العراق العديد من الانتهاكات التي نتجت عن استخدام صفة المخبر السري بشكل خاطئ. فقد تم استغلال هذه الصفة من قبل

بعض الجهات بدوافع انتقامية وكيدية، حيث أستخدمت للإيقاع بأبرياء وإلحاق أذى بهم من خلال تقارير كاذبة. واستفادت التنظيمات الإرهابية من هذا التوجه لتصفية خصومها وإلقائهم في السجون دون وجه حق، بدلاً من أن توجه جهود هؤلاء المخبرين نحو الإبلاغ عن الأنشطة الإرهابية وحماية البلاد. هذا الأمر أثر بشكل سلبي على دور الأجهزة الاستخبارية وقلل من فاعليتها.

في هذا السياق، شهد البرلمان العراقي خلال دورته النيابية الثانية، تحديداً في الجلسة رقم (6) بتاريخ 24 نوفمبر 2010، نقاشاً واسعاً حول موضوع المخبر السري. وطالب عدد من النواب، بمن فيهم كاتب هذا النص، بإلغاء صفة المخبر السري والاكتفاء بدور الأجهزة الأمنية المنظمة مثل الاستخبارات والمخابرات الوطنية. وكان الهدف من ذلك تعزيز أمن البلاد وحماية المواطنين العراقيين بأسلوب أكثر احترافية وتنظيماً بعيداً عن الاستغلال السلبي للمخبر السري.

ورغم أن صفة المخبر السري قد تمثل ميزة في بعض الحالات، إلا أنها أظهرت جوانب سلبية قد تفوق إيجابياتها. لذلك كان من الضروري اتخاذ خطوات لتقوية الأجهزة الاستخباراتية العراقية، ومراجعة السياسات الأمنية لتكون أكثر فعالية. كما يمكن الاستفادة من المعلومات الوطنية من خلال توعية المواطنين وتشجيعهم على القيام بدور إيجابي في مساعدة الجهات المختصة، على غرار ما يحدث في العديد من الدول الأوروبية التي يشارك فيها المواطن العادي بشكل فعال في الحفاظ على أمن بلده ومجتمعه. بهذه الطريقة، يمكن للفرد أن يقدم خدمات لوطنه انطلاقاً من موقعه ودوره المجتمعي دون الحاجة إلى تقنيات غير منظمة مثل صفة المخبر السري.

قانون العمل والبطالة

تعاني معظم الدول من وجود نسبة معينة من البطالة، وتزداد هذه النسبة في البلدان التي تفتقر إلى بنية تحتية صناعية متطورة، خاصة تلك التي تعاني من ارتفاع معدلات النمو السكاني دون تنظيم أو سياسات فعالة لتحديد النسل. ويتجلى ذلك بشكل واضح في العديد من الدول الشرق أوسطية، بما فيها الدول العربية والإسلامية.

عمومًا، تميل الدول الصناعية إلى الاعتماد على الكوادر المتوسطة المؤهلة، مثل خريجي المعاهد المهنية والتكنولوجية في شتى التخصصات. ولهذا السبب، غالبًا ما تكون معدلات البطالة في هذه الدول أقل مقارنة بالدول الأخرى. كما تتبنى هذه البلدان قوانين وإجراءات خاصة لدعم العاطلين عن العمل، بهدف تأهيلهم وإعادة إدماجهم في سوق العمل من خلال توفير فرص جديدة.

أما بالنسبة للعراق، فمن المؤسف أن البنية الصناعية كانت أفضل بكثير خلال فترة النظام السابق مقارنة بالحاضر. إذ لا تزال هناك هياكل وأساسات لعشرات الآلاف من المصانع الإنتاجية التي كانت تعمل بكفاءة حتى خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات. لكن حاليًا، هذه المصانع متوقفة عن الإنتاج نتيجة ما وصف بالتخطيط المتعمد للاعتماد الكامل على المنتجات المستوردة من دول مثل تركيا وإيران. وللأسف، جاء ذلك بجهود بعض الأفراد الموالين لدول الجوار على حساب المصلحة الوطنية، مما أدى إلى تعطيل نهضة القطاع الصناعي المحلي.

منذ التغيير السياسي عام 2003 ومع تعاقب الحكومات والدورات البرلمانية، بدأ موضوع البطالة يحظى بمناقشات واسعة داخل مجلس النواب العراقي. ففي الجلسة البرلمانية رقم (9) بتاريخ 4 ديسمبر 2010 ضمن السنة التشريعية الأولى للدورة

الثانية، كان النقاش حول البطالة أحد المحاور الرئيسية. وخلال مداخلة لي في تلك الجلسة، اقترحت إنشاء دوائر عمل في جميع المحافظات، بل وحتى في الأقضية والنواحي، تعمل كحلقة وصل بين المواطنين الباحثين عن الوظائف وأصحاب الشركات والمصانع الإنتاجية التي تحتاج إلى عمالة. كما أكدت على أهمية تعزيز هذا الدور من خلال حملات إعلامية وبرامج تلفزيونية تسلط الضوء على أهمية هذه الدوائر وتشجع المواطنين على الاستفادة منها.

لتحقيق هذا الهدف، اقترحنا تخصيص جزء من إيرادات النفط والضرائب المستقطعة من رواتب الموظفين والعمال لتمويل هذه الدوائر، بحيث يتم استثمار هذه الأموال لتقديم رواتب محدودة للمسجلين الباحثين عن عمل حتى حصولهم على وظائف مناسبة. كذلك، شددنا على ضرورة تثقيف المواطنين وتشجيعهم على البحث الفعّال عن فرص عمل، على غرار النماذج المتبعة في معظم الدول الأوروبية.

ومن الجوانب المهمة التي يجب أن تعمل عليها الحكومات إعادة تأهيل وتشغيل المصانع الإنتاجية المعطلة بعد عام 2003. فإحياء هذه المصانع سيكون خطوة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر دعم المنتجات الوطنية. كما سيساهم ذلك في خلق آلاف الفرص الوظيفية للعاطلين عن العمل بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق. وبهذه الطريقة، يمكن تقليص نسبة كبيرة من مشكلة البطالة وتعزيز الاقتصاد الوطني.

(87)

الأجثاث والكيل بمكيالين

بعد احتلال العراق من قبل التحالف الدولي، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، تولى بول بريمر منصب الحاكم المدني الأعلى للعراق، خلفاً لجي كارنر الذي لم يمكث

سوى فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أسابيع. شرع بريمر، بالتنسيق مع القيادات العراقية المشكّلة من المعارضين السابقين والنخب الكوردية في إقليم كردستان العراق، في إصدار العديد من القرارات خلال مدة حكمه التي امتدت لسنة واحدة فقط. من أبرز تلك القرارات كان حل الجيش والأجهزة الأمنية العراقية بالإضافة إلى قرار حل حزب البعث. اللافت أن بعض هذه القرارات ما زال ساري المفعول حتى اليوم، رغم مرور ما يقرب من عقدين على مغادرة بريمر للعراق.

تلا حكم بريمر عملية صياغة الدستور العراقي والاستفتاء عليه، حيث تضمنت مواده نصوصاً تحظر وتجزم حزب البعث، الذي حكم العراق لأكثر من ثلاثة عقود. عقب ذلك، وعند تشكيل الحكومات المتعاقبة بعد العام 2003، استُحدثت هيئات ومؤسسات متخصصة مثل هيئة اجتثاث البعث، التي أصبحت لاحقاً تُعرف بهيئة المساءلة والعدالة. كما أن مجلس النواب العراقي كان لديه لجنة رقابية تحمل الاسم نفسه.

كانت مهمة الهيئة تتمثل في متابعة ملفات أعضاء الحزب من مستويات قيادية بدءاً من أعضاء قيادة الفرقة الحزبية فما فوق. ورغم أن عملها تركز على الفئات القيادية، إلا أن قرارات الاجتثاث شملت في بعض الأحيان أشخاصاً دون تلك الدرجات الحزبية.

المفارقة هنا تكمن في وجود شخصيات بارزة ارتبطت بالنظام السابق، سواء كانت شخصيات سياسية أو عسكرية، تم رفع أسمائها لاحقاً من قوائم الاجتثاث. كان الهدف المعلن هو الاستفادة من خبراتهم في إدارة الدولة ضمن النظام الجديد، خصوصاً أن بعضهم تعاون مع الحكومات العراقية التي تشكلت بعد سقوط النظام السابق. بالمقابل، شهدت الساحة تصفية جسدية استهدفت العديد من القيادات الإدارية والعسكرية المحسوبة على النظام السابق.

من جانب آخر، طالت قرارات الاجتثاث أعداداً كبيرة من الأشخاص، وكانت هناك حالات ملفتة تشير إلى إساءة استخدام هذه الإجراءات. على سبيل المثال، وردت شكوى أثناء عملي في البرلمان بشأن فصل أحد أعضاء مفوضية الانتخابات في الموصل بسبب اتهامه بالاجتثاث. وبعد التحقيق في الموضوع، تبين أن التهمة كانت كيدية هدفها إزاحة الرجل لإفساح المجال لتعيين شخص محسوب على أطراف متنفذة داخل المفوضية. تدخلنا حينها وتمكنا من إحباط هذا المخطط وإعادة الرجل إلى منصبه.

في سياق متصل، أشار أحد أعضاء اللجنة الرئيسية في هيئة المساءلة والعدالة خلال لقاء جمعني به إلى وجود أكثر من 100 ألف ملف قيد المراجعة، يُدعى بأنها مشمولة بالاجتثاث. وأوضح أن النسبة الأكبر من هذه الملفات كانت نتيجة بلاغات كيدية لا ترتقي إلى مستوى الشمول الحقيقي بالإجراءات.

ومن بين المواقف الأكثر إثارة للاستغراب ما حدث خلال الدورة النيابية الثانية لمجلس النواب العراقي. ففي الجلسة رقم (11) بتاريخ 18 ديسمبر/كانون الأول 2010، ناقش المجلس ضمن جدول أعماله بنداً ينص على رفع إجراءات المساءلة والعدالة عن بعض الشخصيات السياسية، مثل صالح المطلك وظافر العاني وجمال الكربولي. وتم رفع الاجتثاث عنهم بناءً على اتفاقات سياسية بين الكتل المختلفة، تضمنت توقيعهم على تعهد يجرم ممارسات النظام السابق ويتعهد بعدم التعاون أو الترويج لحزب البعث المحظور. لاحقاً، عاد بعض هؤلاء الأشخاص لتولي مناصب سيادية، منها نائب رئيس مجلس الوزراء وعضوية مجلس النواب العراقي.

هذا الواقع يشير، للأسف، إلى ازدواجية واضحة في التعامل مع ملفات المشمولين بالاجتثاث، حيث استُخدم هذا الملف أحياناً كوسيلة للابتزاز أو التصفية السياسية. وبينما تمكن البعض من تجاوز الإجراءات بفعل تدخلات أو وساطات، بقي آخرون

يواجهون الإقصاء دون أن تكون لديهم ذات القدرة على الوصول إلى الجهات المعنية لرفع الظلم عنهم.

(88)

الأئمة والخطباء

بعد سقوط بغداد واحتلال العراق على يد القوات الأمريكية وحلفائها، ظهرت على الساحة عدة تيارات تحمل شعار "مقاومة المحتل"، بعضها كان يحمل طابعاً دينياً متشدداً. هذا الانقسام اتسع ليشهد العراق بعد عام 2003 حرباً طائفية بين المكونين الأساسيين، الشيعة والسنة، حيث بلغ التشطي ذروته مع انتشار عمليات القتل على الهوية وانتهاك الأرواح استناداً إلى الانتماء الطائفي.

للأسف، لم يقتصر الأمر على الحرب بين الطوائف الكبرى، بل امتد إلى استهداف باقي مكونات العراق، مثل المسيحيين، الأيزيديين، الصابئة المندائيين، الكاكائيين، والشبك. مناطق هذه المكونات تعرضت بشكل متزايد للسيارات المفخخة والهجمات التفجيرية. ومن أبرز المآسي التي توثق هذه الجرائم كان تفجير السيارات المحملة بمواد شديدة الانفجار (TNT) في مجمعي الجزيرة وكرعزير في تل عزير⁶⁴، مما أسفر عن سقوط أكثر من ألف ضحية أيزيدية بين قتيل وجريح ومفقود. كذلك، تعرضت قرية وردك

⁶⁴ تعرض مجمع الجزيرة وقرية كر عزير في مجمع تل عزير وكذلك قرية وردك الكاكائية ومناطق المسيحيين والشبك والتركمان الشيعة أيضاً إلى عمليات إرهابية بمواد شديدة الانفجار (تي أن تي)، أودى بحياة الكثير من أبناء الأقليات الدينية والقومية في سنجار والحمدانية وتلكيف وباقي المناطق في أطراف محافظة نينوى.

الكاكائية لانفجار مماثل أودى بحياة العديد من سكانها، إضافة إلى استهداف أحياء المسيحيين والشبك في سهل نينوى.

بلا شك، كان لبعض الأئمة والخطباء دور بارز في تأجيج الكراهية وتغذية التطرف من خلال خطبهم التي حملت طابعاً طائفياً بعيداً عن روح الأديان السمحة وقيمها التي تدعو للتعايش السلمي بين مختلف المكونات في الدول المتعددة الأعراق والأديان.

استجابةً لذلك الوضع المأساوي، بادرنّا كنواب يمثلون الأقليات إلى إثارة موضوع (الأئمة والخطباء - حقوق وواجبات) للنقاش في الجلسة رقم 13 من السنة التشريعية الأولى للدورة البرلمانية الثانية والفصل التشريعي الأول. الهدف من الطرح كان التأثير على تهدئة التوتر المجتمعي وتقليص الاستهدافات ضد الأقليات. تم التأكيد في هذه المناقشات على ضرورة قيام الأئمة والخطباء باستخدام منابرهم لنشر قيم التسامح الديني وإدانة الإرهاب بشكل واضح وصريح، مع مطالبة الحكومة باتخاذ إجراءات جدية لحماية الأقليات من تلك الأعمال الإرهابية.

التدهور لم يتوقف عند ذلك؛ إذ شهدت سنوات لاحقة احتلال تنظيم داعش المتطرف لعدد من المحافظات ذات الأغلبية السنية ومنها نينوى. وكان قضاء سنجار ذو الأغلبية الإيزيدية من أكثر المناطق ضعفاً وعُرضاً للاستهداف. في سنجار، واجه الإيزيديون أبشع أنواع الجرائم الإنسانية، بدءاً بالإبادة الجماعية للشيوخ والنساء، ومروراً باغتصاب الفتيات وترويض الأطفال لتجنيدهم في معسكرات التنظيم ذات الطابع الإنكشاري البغيض. هذه الجرائم المستمرة تؤكد الحاجة الملحة لتعزيز الخطاب الديني المعتدل، والعمل على نشر ثقافة المواطنة والتعايش المشترك.

الفساد وهيئة النزاهة⁶⁵

بعد عام 2003، أصبح العراق من بين الدول الأكثر شهرة في مجال الفساد الإداري والمالي. هذه الحقيقة أصبحت واضحة من خلال الملاحظات والتوثيق التي طالت الوزارات، حيث أصبح السياسيون البارزون في البلاد ضمن الأوائل المتهمين بالفساد. هذا الوضع انعكس بشدة على واقع البلاد، حيث تلاحظ أزمة كبيرة في تقديم الخدمات، إلى جانب التراجع الملحوظ في البنية التحتية والتنمية الصناعية والزراعية. ويعود ذلك إلى وجود آلاف العقود الصورية مع شركات وهمية، مما أدى إلى تبديد مئات المليارات من العملة الصعبة في مشاريع بناء وبنية تحتية لم تتجاوز حدود الورق، رغم أن العراق يحتل المرتبة الثانية عالميًا في إنتاج النفط. مع ذلك، لا يزال البلد يعتمد بشكل كبير على استيراد الكهرباء وحتى المنتجات النفطية.

رؤيتي للوضع تؤكد أن جهود مكافحة الفساد في العراق حتى الآن تبدو سطحية وغير شاملة، حيث تُركز على صغار الفاسدين بينما يتم التغاضي عن كبار المفسدين الذين يعرفهم الجميع داخل البلاد. هؤلاء ما زالوا أحرارًا، بل ويواصلون إدارة الأمور سواء كانوا في السلطة أو خارجها، مستغلين عمق الدولة العميقة لصالحهم.

مجلس النواب يُظهر اهتمامًا بين الحين والآخر بملفات الفساد، لكن الجهود تبقى غير متناسقة بين الجهتين التشريعية والتنفيذية. فهناك من يستفيد من انتشار الفساد داخل الدوائر التنفيذية نفسها، مما يجعل القضاء عليه تحديًا مشتركًا لم يتم

65. هيئة النزاهة العراقية، هيئة مستقلة وتخضع لرقابة مجلس النواب العراقي، لها شخصية معنوية وإستقلال مالي وإداري، يمثلها رئيسها أو من يخوله.

التعامل معه بجدية كافية حتى الآن. ومن الجدير بالذكر أن هيئة النزاهة، التي تأسست في عام 2004، لم تكن إجراءاتها عند مستوى الطموح، ولا يبدو أن الوضع قد شهد تحسناً كبيراً حتى اليوم.

ما أود تسليط الضوء عليه أيضاً هو انتقال مفهوم الفساد والمحاصصة من الإقليم إلى المركز. فمعظم القادة العراقيين والمعارضين كانوا يوماً ما مع الأحزاب الكردستانية في الجبال أو انتقلوا إلى الإقليم بعد الانتفاضة الشعبانية، وهو ما أسهم في ترسيخ هذا النموذج على المستوى الوطني.

برأيي، مكافحة الفساد المتجذر في العراق مسألة بالغة الصعوبة، حيث وصلت جذوره إلى عمق آبار النفط. الأمر الغريب هو تبرير البعض للفساد عندما يتعلق بالأموال أو الممتلكات العامة، متناسين أن هذه الأموال ملك للشعب. لذلك أعتقد أن العراق بحاجة إلى ثورة وطنية حقيقية ضد الفاسدين، تبدأ بمحاسبة كبار المسؤولين ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة ومعاقبتهم بأشد العقوبات لتكون عبرة للآخرين، بما فيهم صغار الفاسدين.

وكما قال القائد الإفريقي العظيم نيلسون مانديلا: " الفاسدون لن يبنوا وطن أنما هم يبنون ذاتهم ويفسدون أوطانهم".

الكورد الفيليين⁶⁶

الكُرد الفيليون، مثلهم مثل الإيزيديين، تعرضوا على مرّ التاريخ لأشكال متعددة من الاضطهاد والتهجير القسري، وذلك لسببين رئيسيين: الأول لأنهم كُرد أصلاء، والثاني لانتمائهم المذهبي كشيعة. في عهد النظام البائد، كانوا يعانون من اضطهاد مزدوج: قومي ومذهبي. ولاء الفيليين كان مزيجًا من النزعات القومية والمذهبية، ولكن الغالبية منهم تميل أكثر إلى الولاء للمذهب، مما جعل نسبة كبيرة من أصواتهم في الانتخابات تذهب إلى الأحزاب الدينية، خصوصًا الأحزاب الشيعية.

بعد سقوط النظام في عام 2003، أبدت الأحزاب الكردستانية، وخاصة الحزبين الرئيسيين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني)، اهتمامًا متزايدًا بالكُرد الفيليين في مناطق بغداد والمحافظات الحدودية مثل ديالى وواسط. هذا الاهتمام شمل مجالات عديدة، منها التعيينات والاحتفاء بدور الفيليين بعد التغيير السياسي.

في جلسة البرلمان رقم 51 بتاريخ 4 أبريل 2011، تمت مناقشة معاناة الكُرد الفيليين وما تعرّضوا له خلال تاريخ طويل من الاضطهاد على يد الأنظمة المتعاقبة التي حكمت العراق. في مداخلتي حول الموضوع، أشرت إلى أن مآسي الفيليين بدأت منذ عهد وزارة رشيد عالي الكيلاني في الأربعينات، عندما شُنّت حملات تسفير واسعة

71. الفيليون أو الأكراد الفيلية، هم قبيلة كوردية متمركزة في بغداد والمناطق الحدودية بين العراق وإيران، يقدر عددهم بـ (مليون ونصف نسمة) في محافظات بغداد وميسان وديالى و واسط والسليمانية في العراق.

بحقهم خلال فترة الحكم الملكي. لم تتوقف هذه المعاناة في العهد الجمهوري أيضًا، حيث كان شهر نيسان رمزًا مأساويًا في حياة الفيليين، إذ بلغ عدد المُسَفَّرين قسريًا بين عامي 1980 و1990 أكثر من نصف مليون فرد.

عام 1980 شهد حدثًا مروّعًا تمثل في حجز 30 ألف شاب فيلي، أغلبهم كانوا عسكريين. تم توزيع هؤلاء المحجوزين إلى مجموعتين: الفئة العمرية (16-35 عامًا) نُقلت إلى الأمن العامة، بينما الأقل من 16 عامًا أُرسِلوا إلى سجون الأحداث. هذه الأرقام وثّقت رسميًا لدى اللجنة الدولية للأمن والتعاون الأوروبي. كما تشير الدراسات إلى أن فترة ما بعد استلام حزب البعث الحكم في عام 1968 شهدت تهجير أكثر من عشرين ألف فيلي بالقوة وإحلال سكان عرب مكانهم.

جدير بالذكر أن الفيليين والإيزيديين يشتركون في معاناتهم من الاضطهاد، سواء لأسباب قومية كونهم كورد أصلاء، أو دينية باعتبارهم غير مسلمين. هذه النظرة السلبية تفاقمت لدى التنظيمات المتطرفة التي وصمتهم بالكفر وشتت حملات لحصرهم ونفيهم.

(91)

المناهج الدراسية

أشرنا في إحدى اليوميات إلى الدور المهم الذي يلعبه الأئمة والخطباء في الجوامع والمساجد وحتى الحسينيات في التأثير على حالة التآجيج الطائفي داخل الشارع العراقي، خاصة ضد بعض المكونات الأقلية المستضعفة. فمنذ دخول التنظيمات الإرهابية إلى المشهد العراقي عقب سقوط النظام الدكتاتوري، مثل تنظيم القاعدة وداعش وغيرهما، بدأت تلك التنظيمات باستهداف المكونات العراقية الأصلية، ومنها

الإيزيديون والمسيحيون والصابئة المندائيون والشبك والتركمان الشيعة وحتى الكاكائيون، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا من بين هذه المكونات.

انطلاقاً من ذلك، نؤكد على الدور الجوهرى للمناهج الدراسية، خاصة في المراحل الابتدائية وما بعدها وصولاً إلى التعليم الجامعي. إذا لم تتم صياغة المناهج بأسلوب صحيح يركز على احترام حقوق الإنسان وترسيخ المبادئ الديمقراطية، فقد تكون النتائج كارثية على مستقبل هذه المكونات، سواء من غير المسلمين أو حتى الشيعة. وهذا التوجه للأسف يتضح من التجارب السابقة لبعض الذين انخرطوا في التنظيمات الإرهابية والقادمين من دول مختلفة، بما فيها دول عربية. هؤلاء الأشخاص تم تنشئتهم وفق مناهج دراسية متطرفة تُقصي غير المسلمين وتُظهرهم كأنهم أقل قيمة إنسانية. ونذكر هنا على سبيل المثال المناهج التي تُدرّس في بعض الدول مثل السعودية وبعض الدول العربية والإسلامية الأخرى.

في هذا السياق، وداخل مجلس النواب العراقي، كان ممثلو المكونات غير المسلمة حريصين على إثارة قضية تطوير المناهج الدراسية العراقية. وقد ناقشنا هذا الموضوع بجدية خلال جلسة البرلمان رقم 54 بتاريخ 16 أبريل 2011، بحضور وزير التربية آنذاك. قدمتُ مداخلة حول ضرورة إدراج مواد تعليمية تسلط الضوء على المكونات العراقية الأصيلة، مثل الأيزيديين والمسيحيين والصابئة المندائيين والشبك والكاكائيين. هذا المقترح يهدف إلى تعزيز مفاهيم التعددية واحترام حقوق الإنسان واعتماد مبدأ المواطنة في العملية التعليمية، ليتمكن الطلاب من التعرف على مكونات المجتمع العراقي بكل تنوعها. وقد طرحت حينها سؤالاً على وزير التربية: هل تضمنت خطط الوزارة إضافة هذا النوع من المحتوى إلى المناهج الدراسية؟

بالإضافة إلى ذلك، يجدر الإشارة بخطوة برلمان إقليم كردستان التي اعتمدت يوم الأربعاء الأول من التقويم الشرقي عيداً لرأس السنة الإيزيدية وجعلته

عطلة رسمية على مستوى الإقليم. نأمل أن تتبع الحكومة العراقية هذه الخطوة وتجعله عطلة رسمية على مستوى الدولة بأسرها، مما يتيح للعراقيين، خاصة في المدارس والجامعات، فرصة التعرف بشكل أفضل على هذه المكونات العراقية الأصيلة واحترام خصوصياتها.

(92)

قانون المختارين

بعد فوزي في الانتخابات البرلمانية للدورة الثانية عام 2010، وبحكم انتمائي الريفي وإقامتي الدائمة في قرיתי التي هي مسقط رأسي، كنت على تواصل مباشر مع أهالي القرية والقرى المجاورة من خلال المشاركة في جميع المناسبات الاجتماعية، سواء كانت أفراحًا أو أتراحًا. وخلال عملي البرلماني، بل وحتى خارجه، كانت تصلني طلبات عديدة من الأهالي، وكنت أبذل قصارى جهدي لتلبية هذه الطلبات بما هو ممكن ومعقول.

وفي إحدى المناسبات الاجتماعية، تقدمت مجموعة من مختاري القرى بطلب لتخصيص رواتب لهم، باعتبارهم شريحة تقدم خدمات مهمة للمجتمع وتساهم في حل مشاكل المواطنين ضمن حدود قراهم. وكالعادة، لم أقدم وعودًا مباشرة بشأن هذه المطالب، بل أكدت لهم أنني سأبذل جهدي لنقل طلباتهم إلى الجهات المختصة. طلبت منهم حينها تنظيم مضبطة موقعة ومختومة، لتُرفق بالطلب الذي سأقدمه نيابة عنهم إلى لجنة الأقاليم والمحافظات في مجلس النواب العراقي.

وبالفعل، قدم المختارون المضبطة المطلوبة. أرفقت الطلب بالمستندات الرسمية وخطبت لجنة الأقاليم والمحافظات بشكل رسمي، وأيضًا تواصلت مع رئيس اللجنة في ذلك الوقت، الذي كان عضوًا بارزًا من الكتل الكردستانية وينتمي إلى كتلة التغيير البرلمانية. يُذكر أنه ربما كانت هناك مخاطبات أخرى حول صياغة مشروع قانون ينظم عمل المختارين ويضمن لهم مخصصات شهرية منصفة تتناسب مع واجباتهم وخدماتهم.

من المهم الإشارة هنا إلى أن العديد من مشاريع القوانين المهمة، مثل قانون النفط والغاز أو المجلس الاتحادي والخدمة الإلزامية وغيرها، غالبًا ما تبقى معلقة على رفوف اللجان البرلمانية دون أن تُعرض على جدول أعمال البرلمان. يرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى غياب التوافق السياسي المطلوب لتمريرها، وهو ما يعكس واقع المحاصصة الذي أجهض تطلعات الشعب العراقي وخيب آماله عبر الصفقات التي تُعقد خلف الكواليس المظلمة.

بالعودة إلى قانون المختارين، فقد بذل رئيس اللجنة حينها جهودًا استثنائية لدفع القانون إلى القراءة الأولى، وذلك بعد موافقة هيئة الرئاسة. ورغم وجود اعتراضات من بعض الأعضاء بسبب الادعاء بعدم وجود غطاء دستوري لهذا المقترح، فقد تم التصويت عليه مبدئيًا بالموافقة لكي يستكمل المراحل القانونية. ورغم الانتقادات التي طالت القانون لدى البعض، حيث اعتُبر أن بعض المختارين القدماء كانوا موالين للنظام السابق، إلا أن المشروع تقدم بشكل لافت.

في نهاية المطاف، وصل المشروع إلى القراءة الثانية ومن ثم إلى التصويت النهائي خلال الجلسة رقم (7) للسنة التشريعية الثانية في الفصل التشريعي الأول عام 2011. وأكد

القانون على أن يتم اختيار المختارين بطريقة ديمقراطية عبر الانتخابات المحلية، لضمان نزاهة العملية وتجديد الكفاءات لخدمة المجتمع بشكل أفضل.

(93)

مداهمة في سنجار

بعد سقوط النظام، تزايدت المداهمات المفاجئة للمنازل والمزارع من قبل الجيش العراقي الجديد وأجهزته الأمنية الخاصة. وشهدت المناطق الحدودية النصيب الأكبر من هذه المداهمات بسبب كونها معابر سهلة لدخول العناصر المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية. غالبًا ما كانت هذه العمليات تُنفَّذ بناءً على معلومات استخبارية أو بلاغات يقدّمها المخبرون السريون. ولكن، في بعض الحالات، قد تكون هذه البلاغات بدوافع كيدية للانتقام من أشخاص غير مرغوب فيهم .

من بين أبرز هذه المداهمات كانت عملية نُفِّذت في النصف الثاني من عام 2011 من قبل قوات الفرقة الثالثة في الجيش العراقي. استهدفت المداهمة منازل بعض المواطنين الأيزيديين في ناحية الشمال (سنوي) بقضاء سنجار، استنادًا إلى اتهامات بتسهيل عبور أفراد غير شرعيين إلى داخل العراق عبر الحدود الغربية، وتحديدًا من سوريا.

المداهمة أثارت استياءً واسعًا بين أهالي المنطقة آنذاك، خاصة بعد اعتقال شخصين معروفين محليًا وتسفيرهما إلى العاصمة بغداد للتحقيق. هذا الحدث دفع نواب المكون الأيزيدي، وخاصة من ممثلي قضاء سنجار، إلى طرح القضية خلال جلسة مجلس النواب العراقي في 20 سبتمبر 2011 خلال السنة التشريعية الثانية. تم إصدار بيان لإدانة هذه الممارسات، والتأكيد على ضرورة تجنب تكرارها مستقبلاً لما تسببه

من ضرر على سمعة الجيش العراقي، خصوصًا إذا استندت إلى تقارير كاذبة أو دعوات كيدية.

لاحقًا، تابع نواب سنجار القضية مع الجهات التنفيذية المعنية، ونجحوا في تحقيق نتائج إيجابية أدت إلى إطلاق سراح الشخصين المعتقلين وإنهاء هذا الملف.

(94)

ديوان الأوقاف⁶⁷

في الحقبة التي سبقت سقوط النظام السابق " عام 2003"، كانت هناك وزارة تُعرف باسم "وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية"، والتي كانت تحمل نفس الاسم أيضًا داخل إقليم كردستان. إلا أنه في الإقليم جرى تعديل المسمى ليصبح "وزارة الأوقاف والشؤون الدينية"، مع إنشاء مديريات خاصة للأوقاف تخدم المسيحيين والأيزيديين.

بعد سقوط النظام عام 2003، تم إلغاء وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على المستوى الوطني، واستُحدثت دواوين مستقلة للأوقاف، وهي: ديوان الوقف الشيعي، ديوان الوقف السني، وديوان أوقاف المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين. وبالنظر لهذا التغيير، أصبح من الضروري إصدار تشريعات قانونية لتنظيم عمل هذه الدواوين. في الدورة البرلمانية الثانية لمجلس النواب العراقي، قُدمت ثلاثة مشاريع قوانين من الحكومة تتعلق بتنظيم تلك الدواوين.

67. دواوين الأوقاف، تم تأسيسها بعد عام 2003 بموجب المكونات العراقية منها ديوان أوقاف الشيعة والسنة والديانات الأخرى (المسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين)، بعد أن تم إلغاء وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في العراق الحديدي بعد 2003.

بالنسبة لنا كُنُواب عن المكون الأيزيدي، وكان عددنا سبعة نواب في حينها، كان التركيز منصبًا على تشريع القانون الخاص بديوان أوقاف المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين. من بيننا، كان هناك ممثلٌ في لجنة الأوقاف والشؤون الدينية، وهو الأستاذ شريف سليمان من التحالف الكوردستاني ومن الحزب الديمقراطي الكوردستاني. كذلك، كان للأخوة المسيحيين ممثلٌ في اللجنة ذاتها. بفضل التنسيق بين الممثلين وأعضاء اللجنة مع بقية نواب المكونات (13 نائبًا باستثناء ممثل كوتا الشبك)، استطعنا متابعة مشروع القانون في جميع مراحلها، بدءًا من القراءة الأولى والنقاش في اللجنة المختصة، وصولًا إلى القراءة الثانية والمناقشة الموسعة في قاعة مجلس النواب.

خلال الجلسة رقم (33) في السنة التشريعية الثانية بتاريخ 26 سبتمبر 2011، أتاحَت القراءة الثانية فرصة للتعلم في نقاش مشاريع قوانين دواوين الوقف الشيعي والسني والديانات الأخرى من قبل أعضاء المجلس. وبذلك، تمت إحالة هذه القوانين إلى المرحلة النهائية، حيث أُجري التصويت عليها بما يتماشى مع تطلعات أعضاء المجلس ويمثل تطلعاتنا كمثلي المكونات المختلفة، ولا سيما نحن ممثلي المكون الأيزيدي.

(95)

دكتاتور بعد دكتاتور

عانت العديد من الشعوب عبر التاريخ، ومنها الشعب العراقي، من ظلم الأنظمة الدكتاتورية. الالفت للنظر أن بعض هؤلاء الدكتاتوريين كانوا في البداية شخصيات

وطنية دعمتها شعوبهم، لكن التطبيل والتمجيد الزائد حولهم ساهم في تعزيز نزعتهم إلى الاستبداد والسيطرة المطلقة .

بعد سقوط حكم صدام حسين في عام 2003 ودخول قوات التحالف إلى العراق، تم تأسيس نظام حكم جديد قائم على المنهج الديمقراطي برعاية أمريكية. في البداية، تولّى بول بريمر، الحاكم المدني المعيّن من قبل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، إدارة العراق لفترة مؤقتة اعتُبرت انتقالية بعد ثلاثة عقود من الحكم الاستبدادي. خلال فترة حكم بريمر، التي لم تتجاوز عامًا واحدًا، اتخذ قرارات حاسمة وفردية أثّرت على مستقبل البلاد. كما أصدر مذكراته بعنوان "عامي في العراق"، والتي وثّق فيها بأسلوب صريح رؤيته للأوضاع العراقية وتعامله مع القيادات المحلية، سواء كانوا من الشيعة أو السنة أو الأكراد. بل إنه وصف أحد القادة العراقيين المحتملين بـ"الديكتاتور القادم"، إذا ما تولّى الحكم بعد تشكيل الحكومات الانتقالية.

لكن اللافت أيضًا ما ورد في كُتيب آخر أصدره الصحفي العراقي محمد العرب بعنوان "ما لم يذكره بريمر في كتابه". هذا الكتاب سلّط الضوء بشكل أعمق على شخصية الحاكم المدني وسلوكياته خلال تلك الفترة. ومن المفارقات التي أُشير إليها أن بريمر ارتبط بعلاقة زواج مع السكرتيرة الشخصية له، وداد فرنسيس، الأمر الذي أثار جدلًا حينها وأصبح حديث الشارع العراقي.

أما بعد ذلك، وبالتحديد في انتخابات عام 2010، شهد العراق أزمة سياسية كان محورها التنافس بين القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي التي حققت 91 مقعدًا برلمانيًا، وائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي الذي حقق 89 مقعدًا. ورغم تقدم القائمة العراقية، إلا أن تفسيرًا جديدًا للدستور حول تشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر أدى إلى انضمام قوائم أخرى، خاصة من المكون الشيعي، إلى ائتلاف دولة القانون. ونتيجة لذلك، تم تشكيل كتلة التحالف الوطني بقيادة إبراهيم الجعفري التي

رشحت نوري المالكي لرئاسة الوزراء للمرة الثانية بعد اتفاقات مع القوى المختلفة لتقاسم المناصب السيادية.

لكن هذه الاتفاقات لم تحم الحكومة من الخلافات الداخلية، إذ تصاعدت التوترات بعد تشكيل حكومة المالكي في 2010. فقد اتهمته القائمة العراقية بعدم الوفاء بوعوده تجاه القوى المنافسة، مما أدى إلى مقاطعة جلسات البرلمان لفترة من الزمن. إضافة إلى ذلك، برزت قضية طارق الهاشمي، نائب رئيس الجمهورية حينها، الذي وُجّهت له اتهامات تحت طائلة المادة 4 إرهاب. كما نشب خلاف آخر بين صالح المطلق، نائب رئيس الوزراء حينذاك، والمالكي نفسه، حيث وصف المطلق رئيس الوزراء بالدكتاتور الجديد مقارنة بصدام حسين، مشيراً إلى أن الأخير، رغم استبداده، كان أكثر إنجازاً في مجال البناء.

كل هذه التوترات رسخت واقعاً سياسياً مضطرباً لا يزال يلقي بظلاله على مستقبل العراق السياسي.

(96)

مؤتمر الإتحاد الوطني الكوردستاني

كالعادة في المؤتمرات الدورية للأحزاب، يتم تشكيل لجان متخصصة من بين أعضائها لمعالجة قضايا محورية ذات علاقة بسياسات الحزب ونشاطاته. تشمل هذه اللجان إعداد تقارير سياسية، ثقافية، واقتصادية، وربما ملفات أخرى تهم سياسة الحزب ومناطق نفوذه .

في المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني الكوردستاني، الذي انعقد في الأول من حزيران 2010 بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس الحزب، تزامنت الأحداث مع إجراء الانتخابات

البرلمانية العراقية للدورة الثانية. كان الاتحاد الوطني قد حصل على 14 مقعداً في مجلس النواب العراقي، منها مقعد محافظة نينوى الذي كنت ضمن الفائزين به، مع زملاء آخرين في بقية المحافظات. ومن بين هذه المقاعد، كان الدكتور فؤاد معصوم ضمن تلك القائمة، حيث شغل مقعداً تعويضياً وفق نظام سانت ليغو المعتمد آنذاك في الانتخابات.

شاركنا كمرشحين فائزين في المؤتمر الثالث بعد تصويت داخلي منحنا عضوية كاملة في المؤتمر، الذي استمر أكثر من عشرة أيام وسبق انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان العراقي تلك الدورة. واحدة من أبرز اللجان التي شُكلت خلال المؤتمر كانت مخصصة لمناقشة المناطق المتنازع عليها بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، خاصة تلك المشمولة بمادة 140 من الدستور العراقي.

كان رئيس اللجنة من أعضاء مجلس النواب العراقي في الدورة الأولى وواحدًا ممن فازوا معنا في الدورة الثانية. ينحدر هذا الشخص من كركوك، والتي تمثل محور النزاع الأساسي في المادة 140. خلال الاجتماعات الخاصة باللجنة، ناقشنا العديد من القضايا المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، لا سيما تلك التي يعيش فيها غالبية من المكون الإيزيدي. عند مراجعة تقرير اللجنة، تم التطرق إلى وضع قضاء مخمور، حيث أشاد رئيس اللجنة بدور الرئيس الراحل مام جلال وتعاونهم مع قيادة العراق حينها للوصول إلى اتفاق مع اللجنة الدستورية الخاصة بمادة 140.

حتى الآن، أرى أن المادة 140 كانت على وشك التطبيق الفعلي لولا ظهور تنظيم داعش وسيطرته على المناطق المشمولة بالمادة، بالإضافة إلى الأحداث التي أدت إلى انسحاب القوات الكردستانية من كركوك ومناطق أخرى مثل مخمور وبعشيقه وتلكيف وسنجار. للأسف، هذه التطورات قضت على إمكانية تنفيذ المادة في المستقبل القريب.

أؤمن أيضاً بأن الحل الأمثل كان يمكن أن يكون بتجزئة الملف والتفاوض على كل منطقة بشكل منفرد مع الحكومة المركزية، كما حدث مع قضاء مخمور الذي كان ينبغي أن يُعاد للإقليم بشكل سريع. لكن للأسف، هناك العديد من العوامل الخارجية عن سيطرة الأحزاب الكردستانية، مثل تدخلات الدول الإقليمية التي تفرض أجنداتها وتؤثر على قرارات حكومة الإقليم وأحزابه.

(97)

قراءة القرآن

في كل دورة برلمانية جديدة، تظهر تغييرات تفرض نفسها مع انتخاب رئيس برلمان جديد ونواب جدد، باستثناء بعض الأعضاء المخضرمين. هؤلاء المخضرمون ربما يشملون السياسيين المعروفين وقادة الأحزاب الذين استمروا كأعضاء منذ تأسيس الجمعية الوطنية وحتى اليوم. وبالطبع، يتطلب الأمر من رئيس مجلس النواب الجديد وقتاً لا بأس به لحفظ أسماء جميع أعضاء المجلس، وكذلك الحال بالنسبة لنائبيه الأول والثاني، إذ إن إدارتهم لجلسات البرلمان تستلزم الإلمام بأسماء الحضور.

عادةً ما تبدأ جلسات مجلس النواب بتلاوة آيات من القرآن الكريم، يقوم بها أحد النواب الذين يجيدون القراءة. في الدورة النيابية الثانية، كان هناك توجه من بعض السادة النواب، بمن فيهم ممثلو الأحزاب الإسلامية الكوردية، للمشاركة في هذه التلاوة. من بينهم كان هناك نائب من الجماعة الإسلامية⁶⁸ (وهي التي تغير اسمها لاحقاً إلى جماعة العدل الكردستانية)، وهو شخص

⁶⁸ الجماعة الإسلامية، إحدى التنظيمات الإسلامية في إقليم كوردستان العراق بقيادة علي بابير، تأسس عام 2001، تغير إسمها إلى جماعة العدل الكوردستانية، تتبع منهج أهل السنة والجماعة.

يشبهني إلى حد ما في الملامح والهيئة، باستثناء أنه كان ملتحيًا بينما كنت حريصًا على حلاقة لحيتي يوميًا قبل حضور الجلسات.

في إحدى الجلسات الأولى لتلك الدورة، وبينما كنت جالسًا في مقعدي داخل القاعة، جاء أحد موظفي الدائرة البرلمانية ظنًا منه أنني ذلك النائب الكردي الذي يشبهني، وطلب مني التوجه إلى المنصة لتلاوة القرآن الكريم. رددت عليه مازحًا: "أنا لست مسلمًا لتدعوني لذلك، لكن إذا قِيلَ الرئيس أو هيئة الرئاسة الأمر، فلا مانع لدي". ضحكنا سويًا على الموقف الغريب، خاصةً وأنه من بين أكثر من 300 نائب مسلم من مختلف الأطياف، لم يكن هناك بديل جاهز.

سرعان ما أصبحت هذه الواقعة مادة للضحك بين أعضاء المجلس، وانتشر الحديث عنها ليصل حتى للرئيس. وبروح الدعابة، نقلت الواقعة لرئيس كتلة الجماعة الإسلامية آنذاك، السيد علي بابير، الذي كان يشغل منصب الأمير للجماعة حينها.

(98)

هل هناك قانون في العراق ؟

خلال فترتي كعضو في مجلس النواب العراقي، كنت أواجه الكثير من التساؤلات والطلبات التي كانت بعيدة تمامًا عن الدور الأساسي الذي أقوم به داخل البرلمان. في الحقيقة، الدور الأساسي لأي نائب في البرلمانات العالمية يتمثل في القيام بواجبين رئيسيين: الأول هو المشاركة في سن وتشريع القوانين، سواء من خلال تقديم المقترحات بالتعاون مع الأعضاء الآخرين، أو دراسة مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة أو رئاسة الجمهورية، والتي تهدف إلى تنظيم شؤون الدولة وإدارة

مؤسساتها وفق احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تمر القوانين عادة بمراحل تتضمن القراءة الأولى، ثم القراءة الثانية المصحوبة بالنقاشات والتمحيص، يليها التصويت من قبل الأعضاء، وبعد ذلك تُرفع إلى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليها ونشرها رسمياً، تُرسل إلى الجهات التنفيذية المختصة للتطبيق.

أما الواجب الثاني للنائب فهو مراقبة عملية تنفيذ هذه القوانين بعد التصديق عليها ومتابعة الأداء الحكومي ومدى الالتزام بها على أرض الواقع. مع ذلك، الصورة المتوقعة للدور النيابي لدى العديد من المواطنين مختلفة تماماً. البعض يعتقد أن النائب ملزم بتلبية طلباتهم الشخصية أو إنجاز مشاريع معينة حتى لو خرجت عن نطاق دوره التشريعي أو الرقابي. يتجلى ذلك بوضوح من خلال بعض الطلبات الغريبة التي نتلقاها كنواب. أتذكر أن أحد المواطنين، لم أكن أعرفه حتى خلال الحملة الانتخابية، اتصل بي ذات مرة وطلب مني ثلاثة أطنان من الحديد والإسمنت لبناء منزله! الأمر الأكثر غرابة أنه اتصل بي وسط فترة عطلة تشريعية بينما كنت خارج العراق في زيارة عائلية بألمانيا، حيث نقيم منذ منتصف التسعينيات. وعلى الرغم من أنه لم يكن لديه أي وسيلة للحصول على أرقام هواتفى العراقية، فقد تمكّن من التواصل عبر قريب له يقيم في نفس المدينة التي أسكنها بألمانيا، ليحصل على رقم الهاتف الأرضي لمنزلي ويتصل بي عند منتصف الليل.

تفاجأت بمكالمة مجهولة في ذلك التوقيت المتأخر، وبالرغم من أنها كانت مزعجة وغير متوقعة، وجدت نفسي ملزماً أخلاقياً بالرد. تبين أن المتصل كان عضواً في أحد الأحزاب ولم تكن لي أي علاقة سابقة معه. ولكن الموقف ازداد سوءاً حين أدركت أنه مخمور وهناك من يلقنه من خلف الكواليس بما يقول. حاولت الحفاظ على هدوئي خلال المكالمة واستفسرت منه عن طبيعة طلبه. بعد لف ودوران، قال إنه بحاجة إلى مساعدة مني بخصوص "قضية خاصة".

ردي كان واضحاً: إذا كانت قضيته قانونية، فسأبذل ما بوسعي لمساعدته. غير أن جوابه كان صادماً حين قال بسخرية: "ليش أكو قانون بالعراق؟"، مما يعكس واقعاً آخر مؤلماً عن بعض التصورات السلبية تجاه المؤسسات.

انتهت المكاملة دون أن أعرف القضية التي أراد مناقشتها، ولم أعد مهتماً بمعرفتها لاحقاً. ولكن المفاجأة جاءت بعد عودتي إلى العراق بفترة قصيرة عندما زارني نفس الشخص ليقدم اعتذاره عن تصرفه. قبلت اعتذاره بشرط واحد: أن يخبرني عن هوية الشخص الذي كان يلقيه تلك الليلة بالكلام. حين كشف عن الاسم، تبين أنه كان أحد منافسي في الانتخابات البرلمانية للدورة الثانية ولكنه لم يحالفه الحظ بالفوز.

هذه الحادثة كانت واحدة فقط من بين كثير من المواقف التي تكشف الفجوة الكبيرة بين ما يُفترض أن يكون عليه دور النائب والنظرة الشعبية المغلوبة لهذا الدور.

(99)

التعداد العام للسكان والمساكن

في معظم الدول المتقدمة وغيرها، يُجرى التعداد العام للسكان والمساكن بشكل دوري، حيث تحدد السلطات الحكومية، وعلى رأسها وزارة التخطيط، الفترات الزمنية لهذا الإجراء لما له من أهمية كبرى. في العراق، كان التعداد العام يتم كل عشر سنوات، وكان يشير الناس إلى أرقام النفوس تبعاً لعام إجراء التعداد، مثل تعداد 1957 الذي أصبح تاريخاً مرجعياً. لكن آخر تعداد عام للسكان والمساكن في البلاد أُجري في عام 1997، ومنذ ذلك الوقت لم يُنظم أي تعداد بالرغم من مرور أكثر من عقدين ونصف.

بعد سقوط النظام في عام 2003، سعت الحكومات المتعاقبة من خلال وزارة التخطيط إلى تنفيذ التعداد، إلا أن جميع المحاولات انتهت بالفشل، ربما نتيجة التدخلات السياسية من مختلف الجهات، سواء كانت حزبية، قومية، دينية أو مذهبية. من بين المحاولات البارزة كان الاجتماع الموسع الذي انعقد في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ 2010/9/22 برئاسة السيد نوري المالكي رئيس حكومة تصريف الأعمال آنذاك وإدارة الدكتور علي بابان⁶⁹ وزير التخطيط والتعاون الإنمائي حينها. شهد الاجتماع حضور وفد رسمي من حكومة إقليم كردستان يضم وزيري التخطيط والزراعة والموارد المائية إضافة إلى وزراء آخرين ومحافظي السليمانية وأربيل ودهوك وكركوك مع رئيس هيئة الإحصاء بالإقليم. كما حضر الاجتماع ممثلون عن باقي المحافظات العراقية، بما في ذلك محافظي ديالى ونيوى وصلاح الدين، بالإضافة إلى مجموعة من النواب الذين مثلوا مختلف مكونات الشعب العراقي، ومن بينهم نواب المكون الإيزيدي.

ركز الاجتماع على إمكانية تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن في الموعد المقرر 2010/10/24 بعد صدور القانون رقم 40 لسنة 2008. كان هناك توافق على أهمية التعداد باعتباره إجراءً حاضرياً يوفر قاعدة بيانات دقيقة لتطوير الخطط والبرامج التنموية. إلا أن المواقف تفاوتت بين مؤيد ومعارض، حيث أكد وفد التحالف الكردستاني على ضرورة الالتزام بالتوقيت المحدد بعد توفير التخصيصات المالية التي صُرفت جزء كبير منها مسبقاً. بالمقابل، أبدى محافظو نيوى وصلاح الدين وبعض

⁶⁹ علي بابان، هو أحد أعضاء الحزب الإسلامي العراقي، شغل وزير التخطيط في حكومة المالكي الأولى والذي بذل جهوداً إستثنائية لإجراء التعداد العام للسكان والمساكن ولم يفلح، حيث تم إجراء التعداد العام بعد أربعة عشر عاماً من الاجتماع الموسع في الأمانة العامة لمجلس الوزراء برئاسة نوري المالكي رئيس حكومة تصريف الأعمال حينذاك في 2010 / 09 / 22.

النواب من كتل نيابية مختلفة اعترضهم ودعوا إلى تأجيل العملية. وفي النهاية، تم الاتفاق على إحالة القرار إلى مجلس الوزراء لعقد جلسة استثنائية لاتخاذ القرار النهائي.

لاحقاً، وفي يوم 2010/9/30، أجرينا نحن نواب المكون الإيزيدي (أنا والنائبة فيان دخيل والنائب قاسم حسين برجس) لقاءً مع النائب عبد المحسن السعدون ووزير التخطيط الدكتور علي بابان لمناقشة قضية التعداد. خلال اللقاء، استمع الوزير إلى آرائنا ومخاوفنا بشأن إجراء الإحصاء في الموعد المقرر. بدا أن الوزير يميل إلى فكرة التأجيل بسبب معارضة أربع محافظات عراقية للتعداد نتيجة المخاوف من تسييس الموضوع وربطه بالمادة 140 من الدستور المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، خاصة في محافظات نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين.

المؤسف أن التأجيل الذي بدأ آنذاك لا يزال مستمراً حتى عام 2023، حيث لم يُجرَ بعد أي تعداد عام للسكان والمساكن في العراق.

(100)

زيارة المعالم الحضارية في نينوى

عند زيارتنا لمدينة الموصل برفقة السيد رئيس مجلس النواب العراقي، أسامة النجيفي، في أواخر عام 2010، تضمنت جولتنا زيارات إلى بعض المعالم الثقافية والحضارية في المدينة، إلى جانب تنفيذ المهام الرسمية بالتعاون مع المحافظة والدوائر الخدمية هناك. من أبرز محطات الزيارة، كان مرقد

النبي يونس⁷⁰ في مركز المدينة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المرقد والجامع تعرّضا لاحقاً للتخريب والتدمير على يد تنظيم داعش الإرهابي، الذي أعلن الموصل عاصمة لما سمّاه "دولة الخرافة" الإسلامية في عام 2014 .

كذلك، قمنا برفقة الوفد البرلماني والوزاري بزيارة إحدى الكنائس المسيحية في حي الشرطة حيث استقبلنا المطران بترحيب حار، وقد كان للقاء طابع خاص يعكس التعايش الديني في المدينة. في خطوة أخرى من جدول الزيارة، توجهنا إلى جامعة الموصل، حيث تم الاطلاع على واقع التعليم والكليات فيها. كشفت النقاشات مع أعضاء الهيئة التدريسية عن العديد من التحديات التي تواجه الجامعة، منها مشكلات التعيينات العشوائية القائمة على المحسوبية والمحاصصة، والتي—حسب رأيهم—كان لها تأثير جلي على سير العملية التعليمية .

ومن الحوادث التي طُرحت للنقاش آنذاك، كانت واقعة شهدتها كلية الطب الأولى في الجامعة؛ إذ أُقيل خمسة طلاب بقرار من العمادة. لكن الوزارة تدخلت، وأعادت هؤلاء الطلاب للالتحاق بكليات أخرى. هذا القرار أثار استياءً كبيراً دفع عميد الكلية وعدداً من الأساتذة إلى تقديم استقالاتهم احتجاجاً على التدخلات التي رآها الكثيرون انتهاكاً لاستقلالية الجامعة. ومن الملاحظ أن الجامعات في الدول المتقدمة تحظى باستقلالية تامة من الناحية الإدارية والأكاديمية، تُجنّبها أي تدخلات سياسية .

وفي ختام الزيارة، قامت رئاسة الجامعة بتكريم أعضاء الوفد بدرع الجامعة. كانت هذه اللفتة موضع ترحيب كبير، لا سيما أن بعض أعضاء الوفد كانوا من خريجي

⁷⁰ مرقد وجامع النبي يونس عليه السلام، وهو من أقدم الجوامع في العراق ومن الأماكن الأثرية، يقع في الموصل على تل التوبة أو تل النبي يونس عليه السلام، تعرض إلى التخريب والتدمير من قبل أزام داعش أثناء احتلال الموصل في 10 / 06 / 2014.

جامعة الموصل. شكّلت هذه اللحظة ختامًا إيجابيًا للزيارة وتركت أثرًا طيبًا لدى الهيئة الأكاديمية والإدارية.

(101)

الشيخان حالة خاصة

قضاء الشيخان يُعتبر من المناطق التي لطالما أثارت الجدل، خاصةً أنه كان منذ الثورات الكردستانية جزءًا من المناطق المتنازع عليها والتي لا تزال تواجه مطالبات من القيادات الكردستانية بضمها إلى إقليم كردستان. في السابق، كان معظم سكان القضاء من الكرد الإيزيديين، مع وجود بعض العوائل المسيحية، ثم تزايدت لاحقًا أعداد العوائل المسلمة التي سكنت المنطقة.

بروح من التسامح والنية الطيبة، قام الإيزيديون بالتبرع بقطع أراضٍ لبناء جامع للمسلمين وكنيسة للمسيحيين، ولا تزال كلتا البنايتين قائمتين هناك كرمز لهذا التعايش. ومع ذلك، بعد سقوط النظام السابق وانتقال السيطرة على القضاء إلى حكومة الإقليم أو الحزب النافذ فيه، لوحظ أن القضاء حُرِم من وجود مجلس بلدي ينظم شؤونه، وهو وضع نادر في العراق، حيث الحالة المماثلة الوحيدة كانت في قضاء مخمور⁷¹. ورغم وجود دوائر تابعة للحكومة الاتحادية مثل الشرطة والقضاء والزراعة والكهرباء، إلا أن دور

⁷¹ قضاء مخمور، أحد أقضية العراق، يتبع محافظة نينوى وهي من الأقضية المتنازعة عليها بين الحكومتين العراقية الفيدرالية وإقليم كردستان، من الأقضية التي لم يتم إنتخاب أو اختيار مجلس بلدي فيها بعد التغير في العراق عام 2003، حالها حال قضاء الشيخان أيضاً، هذين القضائين الوحيديين على مستوى العراق خال من المجلس البلدي.

هذه الدوائر بدأ يتقلص تدريجيًا لصالح دوائر مماثلة تابعة للإقليم، إلى جانب السيطرة على المباني الحكومية. ومن أبرز مظاهر هذا التحول، نقل دائرة التسجيل العقاري (الطابو) إلى مدينة الموصل .

للأسف، استمر القضاء في مواجهة تغيير ديموغرافي ملحوظ، حيث بدأت الأراضي السكنية تُوزع بشكل غير عادل على كوادِر وأنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني وشهداء الحزب من مناطق أخرى. كثير من المستفيدين من هذا التوزيع كانوا من أقضية في دهوك أو الموصل أو حتى أربيل، ما أثار استياء السكان الأصليين. وفيما كان يُنتقد تعريب المناطق الكردستانية في عهد النظام السابق، أصبح الواقع الحالي هو تطبيق سياسة تكريد في الشيخان.

خلال فترة عضويتنا في مجلس النواب العراقي بين عامي 2010 و2014، قمنا بزيارات ميدانية لعدد من الدوائر الاتحادية المتبقية هناك، ورصدنا تدخلات الإدارة الحزبية في الشؤون الإدارية، ومنها تعيين القائم مقام وفق الأهواء الحزبية وفرض توجهات سياسية على المنطقة. كما كانت هناك شكاوى تتعلق بعدم وجود مجلس بلدي يطالب بالمشاريع الخدمية أسوة بباقي الأقضية، من أمثلة ذلك ناحية الفاروق (زيلكان حاليًا) التي كانت تُعتبر جزءًا إداريًا من القضاء لكنها استمرت بتلقي الخدمات عبر محافظة نينوى بفضل وجود مجلسها البلدي في تلك الفترة.

أما على صعيد الخدمات الأساسية، فقد اشتكى المواطنون من سوء توزيع المنتجات النفطية القادمة من الحكومة الاتحادية، حيث كانت تُخصص كميات قليلة للمواطنين بينما يُهرَّب الباقي ويبيع بأسعار مرتفعة في مناطق أخرى، مما أدى إلى استفادة الفاسدين وتضرر السكان.

القضاء أيضًا بحاجة ماسّة إلى مستشفى كبير يلبي احتياجات الأهالي، لكن للأسف الإدارة لم توافق على تخصيص قطعة أرض كبيرة لتنفيذ المشروع من

قبل الحكومة المحلية في محافظة نينوى، مما حرم المنطقة من خدمة صحية ضرورية جدًا.

(102)

دولة الخطابات

أتناول هنا تحديدًا الدورة النيابية الثانية الممتدة من عام 2010 إلى 2014، حيث تميزت هذه الفترة بجلسات برلمانية مكثفة اعتبرها من أفضل الدورات البرلمانية من ناحية الإدارة والتنظيم. ترأس البرلمان الأستاذ أسامة النجيفي، وشهدت هذه الدورة دفاعًا ملحوظًا عن حقوق الأعضاء والموظفين العاملين في المجلس. كما عُرفت بكثافة العمل الرسمي وكثرة التشريعات التي صدرت سواء بناءً على مقترحات الحكومة أو بمبادرات من اللجان وأعضاء مجلس النواب أنفسهم.

مع ذلك، أجد أن هناك خللاً تمثل في إتاحة المجال للكتل النيابية لإلقاء خطابات متكررة على منصة المجلس. في كثير من الأحيان، كانت تلك الخطابات تحمل طابعًا استعراضيًا وتسعى لاستمالة الشارع العراقي بشكل عام، والجمهور الكردي بشكل خاص. للأسف، تحول هذا النهج إلى ممارسة شبه دائمة جعلت المجلس، وربما الحكومة والدولة بأكملها، تبدو وكأنها غارقة في أجواء الخطابات والمزايدات السياسية.

لم تكن هذه الخطابات بعيدة عن تأثيراتها السلبية؛ فمن جانب، ربما رآها بعض الخطباء وسيلة لتحقيق أهداف معينة تخدم توجهاتهم السياسية أو الفتوية. لكن من جانب آخر، كانت الكثير منها تُثير مشاعر المجتمع العراقي بطريقة غير بناءة، وتتسبب أحيانًا في تعكير صفو العلاقات مع بعض الدول الإقليمية أو حتى الدولية.

بل وأكثر من ذلك، أضفت هذه التصريحات مزيداً من التوتر بين مكونات الشعب العراقي—سواء بين الشيعة والسنة، أو بينهم وبين الأكراد—فضلاً عن إشعال الخلافات داخل الكتل السياسية والأحزاب نفسها.

اللافت أن معظم تلك الخطابات كانت تخدم أجندات حزبية وكتلوية ضيقة، في حين كان ينبغي أن يكون تركيزها منصباً على مصالح المواطنين والقضايا العامة التي تمس حياة الناس. ومع تغير الدورات النيابية لاحقاً، لاحظنا تغيراً تدريجياً في هذا السلوك. أصبحت الخطابات أقل حدة، وإن بقي بعضها يتسم بنقد مباشر لسياسات دول أو شخصيات رمزية، لكنه لم يبلغ مستوى التأثير السلبي الذي طغى على الدورة البرلمانية محل النقاش.

(103)

الموازنات⁷² والمزايدات

إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه العمل البرلماني في العراق كل عام هي إقرار الموازنة العامة داخل مجلس النواب. يبدأ الأمر بصياغة الموازنة من قبل الحكومة وإحالتها إلى مجلس الوزراء للمناقشة والتصويت عليها، قبل أن تنتقل إلى اللجنة المالية في مجلس النواب لإجراء التعديلات اللازمة. ثم تُعرض للمناقشة الشاملة تمهيداً لتشريع القانون والحصول على موافقة الأعضاء البرلمانيين.

الموازنة كانت ولا تزال واحدة من أكثر الملفات الإشكالية، وربما السبب الأكبر للخلافات بين الكتل السياسية. كل كتلة تسعى إلى إدخال تعديلات تخدم مصالحها

72. الموازنة السنوية العراقية، تعتمد على قانون خاص سنوياً (قانون الموازنة)، يتم تشريعه في مجلس النواب العراقي، لكن للأسف تتعرض الموازنة دائماً ولحد الآن غلى المزايدات بين الكتل البرلمانية لتشريعه وفق المزاج والمزايدات في صالح الأحزاب والكتل المتنفة.

الحزبية أو الفئوية، سعيًا لتعزيز شعبيتها وكسب المزيد من المؤيدين، حتى لو كان ذلك على حساب السياسة المالية العامة للدولة. للأسف، تُغيب الأولويات الوطنية العليا في هذا السياق، وتتحوّل الجهود نحو استغلال التخصيصات المالية الاستثمارية لخدمة المصالح الشخصية والحزبية. هذا التوجه يتفاقم بشكل خاص عندما تتولى شخصيات حزبية إدارة وزارات أو مؤسسات حكومية، ما يفتح الباب أمام استغلال المال العام بأساليب غير مشروعة، تُغذي بدورها شبكات الفساد المتفشية.

من جهة أخرى، تُعتبر حصة إقليم كردستان من الموازنة مسألة خلافية متجددة سنويًا. يطالب الإقليم بنسبة 17% من الموازنة العامة، وهي النسبة التي تم الاتفاق عليها منذ عام 2005 بناءً على تقديرات عدد سكان الإقليم مقارنة بالتعداد السكاني للعراق ككل. إلا أن الأمور تعقدت مع لجوء الإقليم إلى سياسة اقتصادية مستقلة فيما يخص تصدير النفط، متجاهلاً الاتفاق مع الحكومة الاتحادية. قام الإقليم بتوقيع عقود مباشرة مع شركات نفطية أجنبية، ما عمّق الخلاف بين بغداد وأربيل وساهم في تآزيم العلاقة بين الطرفين.

أحد أبرز التطورات في هذا الملف كان الدعوى القضائية التي رفعتها الحكومة العراقية أمام محكمة التجارة الدولية في فرنسا ضد تركيا والإقليم، بشأن تصدير النفط بشكل مستقل. استندت الدعوى إلى اتفاقية موقعة بين العراق وتركيا منذ عام 1973، تنص على أن تجارة النفط ومشتقاته تكون حصرية بين الحكومتين المركزيتين دون تدخل الحكومات المحلية. العراق كسب الدعوى مؤخرًا ضد تركيا والإقليم، ما أدى إلى وقف تصدير النفط من كردستان مباشرة عبر تركيا. هذا أجبر الإقليم على العودة للتفاوض مع الحكومة المركزية بشأن الملف النفطي وفق شروط وقرارات جديدة، بعضها جاء أيضًا بناءً على أحكام المحكمة الاتحادية التي لم تصب في مصلحة الإقليم.

تبعاً لهذه التطورات، أصبح إقليم كردستان يعتمد بشكل أكبر على حصة الموازنة العراقية السنوية لتغطية احتياجاته المالية. ومع ذلك، امتدت الخلافات لتشمل أطر توزيع الموازنة داخل الإقليم نفسه، حيث تباينت الآراء بين الأحزاب والكتل البرلمانية حول تقسيم التخصيصات بين المحافظات وفق قانون الموازنة الأخير للأعوام 2023-2025.

من المفارقات المتكررة أن بعض الأطراف السياسية تلجأ أحياناً إلى الضغوط من خلال التهديد بعدم التصويت على الموازنة ما لم تُخصص نسبة معينة من عائدات النفط للتوزيع المباشر على الشعب كمنافع مالية. لكن تطبيق مثل هذه المطالب يبدو شبه مستحيل؛ إذ إن الاستفادة المثلى من عائدات الموازنة يمكن تحقيقها فقط عبر قوانين وإجراءات فعّالة تستهدف دعم الشرائح الأكثر احتياجاً في المجتمع العراقي.

(104)

نوري المالكي وفندق الرشيد⁷³

لا شك أن إعلان الولايات المتحدة الأمريكية بأن ما جرى في العراق بعد عام 2003 يُعد احتلالاً يعكس تغيراً في وصف الوضع الذي بدأ بموجب قانون تحرير العراق الذي أقره الكونغرس الأمريكي عام 1998. فوفقاً لهذا

73. فندق الرشيد، هو فندق من الدرجة الممتازة يقع في المنطقة الخضراء حالياً في بغداد - العراق، بني الفندق في عقد السبعينات من القرن المنصرم، ليأوي الملوك والرؤساء والوفود العربية من أجل حضور مؤتمرات القمة ولأستيعاب الأعداد المتزايدة من السائحين الأجانب.

القانون، قدمت الولايات المتحدة دعمًا لوجستيًا وماليًا لجماعات المعارضة العراقية التي أظهرت استعدادها للتعاون مع الجيش الأمريكي وحلفائه لإسقاط نظام صدام حسين .

ومع ذلك، تجلّى سريعًا ظهور فصائل مقاومة للاحتلال الأمريكي، شملت تيارات شيعية وسنية على حد سواء، مما أسفر عن خسائر كبيرة للجيش الأمريكي منذ عام 2003 وحتى عام 2011، العام الذي شهد توقيع الاتفاقية الاستراتيجية بين الجانبين الأمريكي والعراقي لسحب القوات بعد مصادقة البرلمان العراقي .

إلى جانب مقاومة الاحتلال، فإن سقوط النظام خلق مشهدًا من الفوضى على مستويين. الأول تمثل في تصاعد حوادث القتل والاستهداف بين مكونات الشعب العراقي ذاتها (الشيعية والسنة)، والثاني بظهور جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة. هذه الظروف جعلت الوضع الأمني في العراق غير مستقر بشكل كبير، خاصة في بغداد التي تضم مركز الحكومة، وأيضًا في العديد من المحافظات ذات الأغلبية السنية. تأثير هذا الاضطراب لم يقتصر على السياسة فحسب؛ بل طال حياة المواطنين اليومية، وجعل القيام بالنشاطات الاعتيادية أمرًا صعبًا. كما واجه العديد من الكفاءات والتجار ورجال الأعمال تهديدات بالابتزاز أو الإتاوات، مما زاد الوضع سوءًا.

خلال عملنا في مجلس النواب العراقي للفترة ما بين 2010 و2014، كان من المحال التحرك بحرية في الشوارع بسبب الخوف من الاستهداف أو التعرض لكمائن. حتى نقاط التفتيش التابعة للمؤسسات الأمنية الحكومية لم تكن دائمًا مصدر اطمئنان بسبب الاختراقات الأمنية التي وقعت فيها بالتعاون مع جهات غير شرعية .

أما المنطقة الخضراء، فقد كانت شديدة التحصين بمدخلها التي بلغت خمسة أو ستة منافذ. احتضنت المنطقة العديد من المقرات المهمة مثل مجلس النواب ومجلس الوزراء ومكاتب الوزراء والبرلمانيين والقضاة وغيرهم. وعلى الرغم من أهمية هذه

المواقع، فضّل العديد من الوزراء العمل داخل المنطقة الخضراء بدلاً من الذهاب إلى مقر وزاراتهم داخل بغداد خوفاً من التعرض للاستهداف أو الاغتيال .

ورغم هذه التحصينات، ظهرت عدم ثقة متبادلة بين المؤسسات الحكومية نفسها، وهو ما انعكس في كثرة نقاط التفتيش داخل المنطقة الخضراء، بعضها كان مزوداً بكلاب بوليسية للتفتيش. وذات يوم أثناء توجهنا للعمل في بناية قصر المؤتمرات التابعة لمجلس النواب، فوجئنا بمنع وقوف السيارات الخاصة بالمجلس وأعضائه وموظفيه في المنطقة المخصصة لها قرب مبنى البرلمان. استفسارنا كشف أن ذلك الإجراء كان بسبب مرور موكب رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي من مكتبه الخاص إلى فندق الرشيد لحضور مؤتمر أو فعالية حكومية. الفندق كان يُعدّ واحداً من أكثر المواقع تحصيناً داخل المنطقة الخضراء، حيث أقام فيه العديد من أعضاء البرلمان والوزراء والسفراء والشخصيات الأخرى الذين شعروا بتهديد أمني على حياتهم.

ما زاد من تعقيد الموقف أن موكب رئيس الوزراء كان محاطاً بمفارز أمنية وكلاب بوليسية تولت تفتيش كل السيارات والأفراد في المنطقة، بما في ذلك أعضاء مجلس النواب المزاولين لعملهم اليومي. هذا المشهد يعكس واقعاً صعباً: إذا كانت رأس السلطة التنفيذية والحكومة بكاملها تخشى على أمنها داخل كيلومتر واحد وربما أقل داخل منطقة محصنة، فكيف كان يمكن أن يُدار الحكم بطريقة مستقرة في عموم العراق خلال تلك الفترة؟

(105)

الشخصيات والشهادات

تتراكم قضايا الشهادات المزورة لدى العديد من المسؤولين العراقيين، بدءاً من شهادات المستوى المتوسط والإعدادي وصولاً إلى الشهادات العليا كالمجستير

والدكتوراه. غالبًا ما تكون مصادر هذه الشهادات دولًا إقليمية أو مجاورة، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بإعداديات ذات طابع ديني لا يمكن معادلتها مع نظرائها في العراق. أما الشهادات الجامعية وما بعدها، فالأمر أكثر إثارة للجدل، حيث تُصدّر أحيانًا عن جامعات غير معترف بها محليًا أو دوليًا، بل إن بعضها يُباع في بعض الدول الاشتراكية كسلع في سوق مفتوحة، دون أي سند قانوني.

لو تم التدقيق فعليًا في شهادات المسؤولين، بما في ذلك الوزراء والبرلمانيين والمدراء العامين ومعاونيهم وغيرهم ممن تسلموا مناصب عليا، لوجدنا نسبة كبيرة من هذه الشهادات مزورة، لكنها قُبِلت وتم حفظها ضمن ملفات رسمية دون اعتراض يُذكر. الأخطر من ذلك أن بعض أصحاب هذه الشهادات يشغلون مناصب رفيعة كأعضاء في مجلس النواب العراقي نفسه، سواء كبرلمانيين مساهمين في صياغة القوانين بالدورات الأولى أو كمسؤولين في الإدارات العامة المختلفة التي تُعتبر أساسًا لإدارة الدولة.

من المثير للسخرية أن نجد بعض المسؤولين يتفاخرون بحملهم لألقاب أكاديمية مثل "الدكتور"، رغم أن شهاداتهم إما مشكوك فيها أو مزورة بالكامل، وبعضهم لم يكمل حتى التعليم الإعدادي. ورغم الانتقادات الكثيرة لهذه الظاهرة، إلا أن معظم هذه الشخصيات وصلت إلى المناصب عبر الأحزاب التي تدعمها، ما يسهم في التغاضي عن تلك التجاوزات.

ما يزيد الوضع سوءًا هو أن بعض هؤلاء المسؤولين يشغلون مناصب لا علاقة لها بمؤهلاتهم الأصلية، سواء الحقيقية أو المزورة. نجدهم يحضرون مؤتمرات دولية واجتماعات تخصصية، لكن بدلًا من تقديم رؤية نابعة عن تخصصهم، يتحولون إلى الحديث عن السياسة وكأنها مجالهم الرئيسي.

أثيرت في السنوات الأخيرة قضايا تدقيق محدودة بعد عام 2010 في ملفات بعض الموظفين بمجلس النواب العراقي، خصوصًا أولئك المدعومين من كتل سياسية تُعدّ خطوًطاً حمراء يصعب الاقتراب منها. ومع ذلك، كانت التحقيقات تواجه عراقيل وتُسوّف كثيرًا بسبب المساومات بين مراكز القوى والكتل السياسية.

لنأخذ مثالًا لإحدى هذه الحالات: موظف من الأقلية تم تعيينه بدرجة خبير استنادًا إلى خبرته الفعلية في مجال الإعلام وشهادة معهد حصل عليها في بغداد. لاحقًا، ظهرت تقارير تُفيد بأنه ادعى امتلاك شهادة بكالوريوس كي يستحق منصبه الوظيفي الذي يتطلب درجة جامعية. تم تخفيض درجته إلى موظف عادي، وكادت القضية تنتهي بفصله لولا تدخلات شخصيات نافذة أبقتة في وظيفته. هذه الحالة ليست فريدة؛ بل تعكس نموذجًا متكررًا لحالات مشابهة تمر دون معالجة جادة بسبب التوازنات والمزايدات السياسية بين الكتل والأحزاب. ومع استمرار هذا النهج، تبقى مؤسسات الدولة العراقية محفوفة بتحديات ترتبط ليس فقط بالكفاءة بل بالنزاهة والمصادقية.

(106)

ظاهرة الأيمو

الأيمو، وفقًا للمنظور الغربي، هي ظاهرة ثقافية تجذب المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والسابعة عشرة، حيث يرون في هذه الثقافة وسيلة للتعبير

عن مشاعرهم الداخلية. يتميز أفراد هذه الجماعة بارتداء أزياء خاصة، والاستماع إلى موسيقى مرتبطة بها، بالإضافة إلى اعتماد تسريحة شعر فريدة تنزل فيها خصلات الشعر على أحد جانبي الوجه لتغطي إحدى العينين.

بدأت هذه الظاهرة أولاً في الغرب، وخاصة في أمريكا الشمالية. ومع تطور وسائل التواصل الاجتماعي التي جعلت العالم أشبه بقرية صغيرة، بدأت ثقافة الأيمو بالانتشار بين الشباب العراقي من الجنسين. وقد أدى هذا الانتشار إلى توفير المحال التجارية ملابس وإكسسوارات معينة، ومنها القلائد الفضية التي يفضلها هؤلاء الشباب.

انجذاب الشباب لهذه الظاهرة يُفسَّر غالباً بأنه محاولة للفت الانتباه والحصول على الاهتمام، وهو ما يعتبرونه تعبيراً عن الحرية وليس تمرداً أو انحرافاً كما يراه البعض في المجتمع العراقي، خصوصاً الأفراد أصحاب التوجهات الإسلامية. ولكن هذا التصور دفع البعض من متشددي المجتمع إلى استهداف شباب الأيمو واغتيالهم بطريقة مأساوية، وصلت في بعض الأحيان إلى الرجم. هذه الهجمات كانت مدفوعة بكرهية تبني الشباب لثقافات غربية، وقد ازدادت حدتها بعد إصدار شرطة الأخلاق التابعة لوزارة الداخلية بياناً يدين الظاهرة باعتبارها خطراً على المجتمع العراقي وتعهد بالقضاء عليها.

ولم تقتصر هذه الاستهدافات على جماعة الأيمو فقط، بل شملت شرائح مجتمعية أخرى، من بينها محلات الحلاقة الرجالية وصالونات التجميل النسائية في عدة محافظات مثل البصرة.

من المؤسف أن نشهد مثل هذه الأحداث ونحن في الألفية الثالثة، حيث وصلت المجتمعات الأخرى إلى إنجازات متقدمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان وتطوير حياته. هذا يدعو إلى التأمل في طبيعة

التحديات التي تواجه بعض المجتمعات مقارنة بالتقدم الذي تحقق في أماكن أخرى من العالم.

(107)

قانون البنى التحتية

العراق قبل احتلاله وسقوطه في عام 2003 شهد سلسلة من الحروب والمعارك الكبرى التي تركت بصمتها العميقة على البلاد. بدأت الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، وبعد عامين فقط من انتهائها دخل العراق في مغامرة عسكرية باحتلال دولة الكويت. هذا التحرك أدى إلى انعكاسات سلبية جسيمة على العراق كدولة وكيان وشعب، خاصة بعد تدخل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة وإصدار قرارات أممية لإخراج الجيش العراقي وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل 2 أغسطس 1990 .

النتائج الكارثية لهذه الأحداث بدأت بتدمير البنية التحتية العسكرية عبر قصف مواقع استراتيجية، ثم توسعت لتشمل ضربات مكثفة استهدفت البنية الاقتصادية وحتى مواقع سيادية مثل القصور الرئاسية والمجمعات الصناعية. هذه التداعيات أضعفت الاقتصاد العراقي الذي كان يتمتع في السابق بقدرات إنتاجية محلية واكتفاء ذاتي لكثير من المنتجات إضافة إلى تصدير النفط، وهو أحد أبرز موارد البلاد .

بعد الغزو وسقوط النظام السابق عام 2003، دخل العراق في مرحلة جديدة لكن مليئة بالتحديات. مع تغييرات القيادة، وتسلم بريمر السلطة لعام واحد، ثم تشكيل الجمعية الوطنية والحكومات المتعاقبة، لم يتم التركيز على إعادة بناء البنية التحتية أو الاقتصاد. بل بالعكس، شهدت تلك المرحلة تدهورًا إضافيًا حيث أهملت عشرات

الآلاف من المصانع العراقية وتم بيع العديد منها كخردة، مما أعاق نهوض الاقتصاد وأبقى العراق في وضع ضعيف يخدم مصالح بعض الحلفاء الإقليميين، خاصة إيران وتركيا .

رغم ضخامة الميزانيات التي حُصصت للحكومات المتعاقبة بعد عام 2006 والتي بلغت مئات المليارات من الدولارات، إلا أن هذه الموارد الهائلة أنفقت دون رقابة جادة أو حسابات ختامية واضحة. كان بالإمكان بهذه الأموال إعادة إعمار الدولة وبناء مؤسساتها وبنيتها التحتية بشكل كامل، لكن الإهمال وسوء الإدارة حالا دون ذلك .

في ظل هذا الوضع، عرض رئيس الوزراء نوري المالكي مشروع "قانون البنية التحتية بالدفع الآجل" خلال دورتي البرلمان الأولى والثانية، بمبلغ يُقدر بـ37 مليار دولار. لكن هذا المشروع قوبل برفض الكتل السياسية بحجة أنه يستخدم كدعاية انتخابية. ما يلفت الانتباه أن هذا النوع من المشاريع غالبًا ما يُستخدم للحصول على المزيد من الأموال عبر شركات وأطراف مرتبطة بصانعي القرار. الأحداث والتجاذبات السياسية بعد الاحتلال أضافت المزيد من التعقيد إلى مشهد العراق، حيث ضاعت الفرص المتاحة لإعادة بناء الدولة بشكل يخدم مصلحة المواطنين ويعيد البلاد إلى مسارها الصحيح.

القمة العربية⁷⁴ في بغداد 2012

عقدت في بغداد عاصمة العراق ما بين 27 - 29 / آذار عام 2012 القمة العربية ، حيث حضرها نحو عشر رؤساء وملوك الدول العربية مع كبار المسؤولين الحكوميين في مختلف الدول الأعضاء لجامعة الدول العربية ، وبحضور بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة حينذاك ، بالتأكيد كان نية القيادة العراقية بأن في حال إنعقاد القمة في بغداد ، ستعود العراق أو عادت بالفعل إلى محيطه العربي وبقوة ، مع وجود احتمالات الخلاف بين الزعماء العرب باقية ، بدأت قبل إجتماع الرؤساء ، إجتماعات تمهيدية لوزراء الخارجية.

هنا لا أريد الخوض في التفاصيل للمؤتمر خلال ثلاثة أيام ، بقدر ما أُرغب بالإشارة إلى الإستعدادات العراقية (هنا أقصد الحكومة) قبل المؤتمر من أجل حضور واسع ولا سيما على مستوى الرؤساء والملوك ، حيث أنفقت الحكومة العراقية ملايين الدولارات على الأسستعدادات للقمة ، بدءاً من تشجير الخط السريع الرابط بين المطار والمنطقة الخضراء بأشجار النخيل الجاهزة وتصوروا المستوردة (العراق بلد النخيل) من دول الخليج ، كلفت على الحكومة ملايين الدولارات ، مع الترميم المبكر لفنادق الدرجة الأولى ، رَجماً قبل أشهر من إنعقاد المؤتمر وبإشراف وزارة الخارجية ، منها على سبيل المثال (فندق الرشيد) ، حيث المبالغ التي خصصت لترميم الفندق أعلاه ، كانت كافية لبناء فندق جديد بنفس المواصفات ، وهكذا على الفنادق الأخرى المعروفة في

74. القمم العربية، أول قمة عربية عقدت في مصر عام 1946، منذ ذلك التاريخ يجتمعون العرب في قممهم متفقين الكثير منهم على واجب الحضور، وعلى الأغلب يخرجون منها مختلفين، رَجماً قبل وصول رؤساءها إلى بلدانهم.

بغداد (شيرتون ، بغداد ، فلسطين مريديان ، بابل وهلم جرا) ، حتى أثارت بعدها ضجة داخل قبة البرلمان من قبل أحد النواب البصراويين على تلك المبالغ المصروفة لعقد القمة العربية.

كذلك تم تخصيص 12 مليون دولار لإجراء الصيانة وإضافة بعض الأقسام إلى دور السادة المسؤولين ، ربّما لإسكان أحد الرؤساء أو مَنْ ينوب عنهم ليلية واحدة ، علماً أن غالبية الوفود غادرت بغداد في نفس يوم إنعقاد المؤتمر إلى بلادها ، عدا رئيس جزر القمر على ما اعتقد والذي بات ليلة واحدة فقط.

من الجدير بالذكر ، فرضت الحكومة العراقية إجراءات أمنية مشددة ، حوّلت بغداد إلى أشبه بقاعدة عسكرية ، تحسباً لهجمات من الجماعات الإرهابية المسلحة. ربّما كانت الأوضاع أو كما حسبوها القادة العرب وكانت أداة ضغط على جدول الزعماء العرب لإنهاء القمة في أقل من يوم واحد (نصف يوم) ، ليقول أحد المسؤولين اللبنانيين بأن (القمة وقتها قصير لدرجة أن أحداً لم ينام في بغداد).

(109)

تعليق عضوية في لجنة الخدمات والإعمار

في العراق الجديد، أصبح النظام السياسي بعد سقوط النظام السابق واحتلال البلاد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية محكوماً بمنطق المحاصصة. بشكل رئيسي، شملت هذه الصيغة كافة مفاصل الدولة، حيث امتدت إلى تشكيل الحكومات، توزيع المناصب، وتشكيل اللجان البرلمانية، سواء في عهد الجمعية الوطنية أو خلال الدورات البرلمانية المتعاقبة. رئاسات اللجان البرلمانية، بما في ذلك نوابها ومقرريها، أصبحت

توزع بين الكتل السياسية وفق مبدأ المحاصصة بدلاً من مراعاة الكفاءة. ما زاد الأمر تعقيداً هو تأخير حسم رئاسات بعض اللجان لفترات قد تصل إلى شهور، وأحياناً تمتد لأكثر من عام بسبب الخلافات السياسية المستمرة بين الكتل النيابية.

حيث واجهنا خلافات ومساومات مشابهة حول توزيع رئاسة اللجان. تم توزيع المناصب بمنظور سياسي بحت، ما أدى إلى ترؤس لجان من دون مراعاة لتخصص أعضائها أو كفاءتهم. على سبيل المثال، تسلم أشخاص لا صلة لهم بالهندسة رئاسة لجنة الخدمات والإعمار، بينما تعاملت الكتل مع رئاسات اللجان كأنها سلطة وزارية.

كنت شخصياً عضواً في لجنة الخدمات نظراً لتخصصي الهندسي، وشاركني آخرون من نفس التخصص مثل المهندس إحسان العوادي، الذي يشغل حالياً منصب مدير مكتب رئيس الوزراء وكالة. مع ذلك، لم تنجُ اللجنة من الصراعات التي طالت أحياناً جوانب إدارية وشخصية، حيث تجاوزت الخلافات إلى مشادات كلامية بين أعضائها أو حتى مطالبات بتغيير القيادة. وفي إطار الخلافات المتعلقة بآليات العمل داخل اللجنة، عجزت الكتل الكردستانية الممثلة (مثل الديمقراطي، الاتحاد، والتغيير) عن التوصل إلى اتفاقات واضحة. ونتيجة لذلك، تقدمت أنا والمهندسة شايان من كتلة التغيير بطلب رسمي لتعليق عضويتنا في اللجنة عام 2013 احتجاجاً على تلك الخلافات. الطلب حصل على موافقة رئيس المجلس آنذاك مع توجيه بتشكيل لجنة تحقيقية للنظر بالأمر.

الغريب أن الدورة البرلمانية انتهت في يونيو 2014 دون أن يتم تشكيل اللجنة التحقيقية، رغم الحاجة الملحة لحسم الموضوع. هذا الإهمال كان نتيجة الضغوط التي مارستها جهات حزبية قوية لتحديد القضية، بما في ذلك تدخل النائب الأول لرئيس البرلمان وقتها لعرقلة الطلب. ضعف موقف حزبنا (الاتحاد الوطني) داخل التحالف الكردستاني زاد من تعقيد الأمور

وأثر على قدرة الحزب على التصدي لتلك الممارسات. يجب التوضيح هنا أن مشكلاتنا داخل اللجنة لم تكن خلافات شخصية بقدر ما كانت خلافات مبدئية تعكس صراعات سياسية أوسع بين الحزب ومنافسه الرئيسي في كردستان آنذاك.

(110)

صالات الدرجات الخاصة في المطارات

تتميز المطارات الدولية والمحلية في العديد من الدول بتوفير صالات مخصصة للدرجات الخاصة، مثل صالة "سي آي بي" المخصصة للتجار، وصالة "في آي بي" المعدة لاستقبال الشخصيات الرسمية والزوار الرسميين من الخارج. يتم استقبال هؤلاء الزوار عند خروجهم من الطائرة بسيارات خاصة تنقلهم إلى هذه الصالات، حيث يمكن أن يكون في استقبالهم شخصيات أخرى ذات صلة بمهامهم.

في مطار بغداد الدولي، توجد مجموعة متنوعة من الصالات للدرجات الخاصة، بما في ذلك صالة للرئاسات، وصالة لرئاسة الجمهورية، وأخرى لمجلس الوزراء، إضافة إلى صالة لمجلس النواب وأخرى للتجار، فضلاً عن صالات أخرى تقدم خدمات متميزة وفقاً لاختصاصات ورواد كل منها.

أما في مطار أربيل الدولي، فهناك صالة خاصة بالتجار وبعض المهنيين الذين يسجلون أسماءهم بعد دفع اشتراكات للسفر عبرها. كما توجد صالتان مخصصتان للدرجات العليا بجوار بعضهما البعض، إحداهما خصصت على الأرجح لرئاسة الإقليم والمسؤولين الحكوميين مثل الوزراء، وربما أيضاً للسيد مسعود البارزاني بصفته رئيس

الحزب الديمقراطي الكردستاني الحالي. بينما تُخصص الصالة الأخرى لأعضاء البرلمان العراقي والكردستاني، والسلك الدبلوماسي، والضيوف من الفئات المرموقة.

في مطار السليمانية، نظراً لحجمه الأصغر مقارنة بمطاري بغداد وأربيل، هناك صالة واحدة فقط تُستخدم بشكل مشترك لاستقبال وتوديع الشخصيات من النواب والوزراء والتجار وغيرهم. بعد انتهاء الدورة البرلمانية الثانية وتحديداً بتاريخ 2014/06/14، اضطر أعضاء مجلس النواب العراقي، بمن فيهم أعضاء التحالف الكردستاني ممن انتهت مدتهم البرلمانية، للتردد على بغداد لإتمام معاملات التقاعد بناءً على قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك مراجعات لتجديد الهويات البرلمانية أو متابعة شؤون أفراد الحماية وتجديد عقودهم.

وفي إطار زيارتي المتكررة إلى بغداد بعد انتهاء الدورة البرلمانية الثانية، استخدمت مطار أربيل الدولي الذي اعتدت خلال فترة عضويتي في البرلمان على استخدام صالة "في آي بي" الخاصة بالنواب والوزراء والشخصيات البارزة. ولكن خلال إحدى زيارتي إلى بوابة هذه الصالة بعد انتهاء دورتي البرلمانية، فوجئت برفض طاقم الصالة السماح لي بالدخول. أبلغوني بكل احترام بأن التعليمات الجديدة تمنع مرور النواب السابقين عبر هذه الصالة.

كانت تلك اللحظة مفاجئة لي ولأعضاء التحالف الكردستاني الآخرين الذين واجهوا الموقف نفسه، حيث بدا واضحاً أن السياسة المتبعة في مطار أربيل تعكس عدم استقبال أو وداع النواب والوزراء السابقين بعد انتهاء خدمتهم.

اللافت أن الأمر يختلف تماماً في مطاري بغداد والسليمانية الدوليين، حيث يتم استقبال أعضاء الجمعية الوطنية العراقية وأعضاء مجلس النواب

العراقي من مختلف الدورات النيابية، إلى جانب الوزراء السابقين، بكل احترام وتقدير. بل وتُقدم لهم خدمات تفوق ما يُقدم في مطار أربيل الدولي.

(111)

الكلاب البوليسية في المنطقة الخضراء

بعد العام 2003 ومع تواجد القوات الأميركية بصورة دائمة في العراق كسلطة احتلال، شهدت البلاد تدهورًا أمنيًا وظهور فصائل معارضة لوجودهم. في خضم هذا الوضع، استعانت القوات الأميركية بالشركات الأمنية لتولي العديد من المهام الحساسة، كان أبرزها الإشراف على عمليات النقل من وإلى مطار بغداد الدولي، وتأمين البوابات الرئيسية للمنطقة الخضراء. هذه المنطقة احتضنت القيادات العراقية ومقراتهم إلى جانب الوجود الأجنبي، خاصة في الأماكن المحصنة مثل فندق الرشيد.

رغم أهمية الدور الذي لعبته الشركات الأمنية، إلا أنها اكتسبت سمعة سيئة بين العراقيين بسبب تورط بعض منها في حوادث دامية، راح ضحيتها عشرات المدنيين الأبرياء. هذا الواقع أسفر في النهاية عن إصدار قانون لتنظيم عمل هذه الشركات التي تجاوز عددها 200 شركة في العراق. ضمن وسائل هذه الشركات لتعزيز الأمن، استخدمت الكلاب البوليسية (K9) لتفتيش حقائب المسافرين والركاب في المطارات وغيرها من المواقع، خاصة نقاط دخول المنطقة الخضراء. وشمل ذلك أيضًا بوابة شقق القادسية، وهو مجمع سكني يقطنه العديد من البرلمانين والموظفين بمختلف درجاتهم، مقابل السفارة الأميركية في بغداد.

يُذكر أن الشركات الأمنية، خصوصًا في المناطق التي كانت تشهد وجودًا مشتركًا بينها وبين القوات الأميركية، أظهرت انضباطًا ملحوظًا باستخدام الكلاب البوليسية. هذه

الإجراءات لم تسمح بمرور الأشخاص أو المركبات دون تفتيش دقيق عبر أنظمة متطورة وأحياناً بإشراف مباشر من الكلاب البوليسية. إحدى القصص الطريفة التي رواها أحد أعضاء مجلس الحكم توضح ذلك؛ حين تأخر دخوله إلى المنطقة الخضراء من جهة الجسر المعلق الذي يربط المنطقة بحي الجادرية، بسبب انتظار "السيد الكلب" الذي كان في فترة استراحة آنذاك. اضطر الرجل للانتظار لأكثر من نصف ساعة حتى انتهاء الكلب من استراحته ليباشر عملية التفتيش.

حادثة أخرى وقعت عند بوابة شقق القادسية، حيث كانت مجموعة من النواب في سيارة تعرضت للتفتيش الروتيني بواسطة كلب بوليسي أشار إلى وجود شيء مشبوه. بعد نزول الركاب وتفتيشهم، تبين أن أحد النواب، وهو زميل معروف بتدينه، كان يحمل زجاجة عطر صغيرة جداً في جيبه. المرافق المسؤول عن الكلب أوضح أن هذا النوع من الكلاب يمتلك حساسية عالية تجاه أي شيء ذي رائحة قوية، وقد تكون تلك الزجاجة الصغيرة السبب وراء الإنذار. هذه الحادثة أكدت مستوى الدقة التي التي تعتمد عليها هذه الكلاب في عمليات التفتيش.

(112)

تبرعات للطلبة الإيزيديين

في عام 2011، ظهرت مبادرة ملهمة قادتها الناشطة الإيزيدية الدكتورة نغم نوزت، استهدفت دعم الطلبة الأيزيديين في الجامعات العراقية وجامعات إقليم كردستان، خصوصاً أولئك القادمين من خلفيات فقيرة أو ذات دخل محدود. تجدر الإشارة إلى أن عدداً من الطلبة، وخاصة من منطقة سنجار، اضطروا لترك الدراسة بسبب سوء أوضاعهم المادية في تلك الفترة، وربما تستمر هذه التحديات حتى اليوم.

استجابةً للمبادرة، وطالما طُرحت فكرتها عليّ شخصيًا، قمت من بغداد بالتواصل مع عدد من التجار ورجال الأعمال الأيزيديين المعروفين بكرمهم وتفانيهم في تقديم العون خلال الأزمات. ونتيجة لهذه الجهود المشتركة، تمكنا من جمع مبلغ مالي كبير كدفعة أولى، مع وعد من المانحين بزيادة الدعم مستقبلاً بمجرد التأكد من أن الأموال ستصل مباشرة إلى الطلبة المحتاجين بشكل عادل وشفاف، بعيداً عن أي استغلال أو تسييس.

من أجل المحافظة على نزاهة العملية وضمان عدم استغلالها سياسيًا، اقترحنا على الدكتورة نغم تنفيذ التوزيع بعيداً عن أي انتماءات حزبية، حيث كان هناك سجل سابق لاستغلال مثل هذه المبادرات من قبل بعض الجهات الحزبية الكردستانية، بما في ذلك بعض الشخصيات الإيزيدية المرتبطة بالحزب الديمقراطي الكردستاني. وقد أبدت الناشطة توافقها مع هذا المقترح وبدأت التنسيق مع الأكاديمي المعروف الدكتور ممو عثمان للإشراف على توزيع المنح.

تم تنفيذ التوزيع بإشراف الدكتور ممو عثمان داخل قاعة خاصة في جامعة دهوك، مما أعطى مصداقية كبيرة للعملية وأشعر السادة المتبرعين براحة وطمأنينة جعلتهم مستعدين للاستمرار في دعم المبادرة. لاحقاً، واصل الدكتور ممو جهوده وتعاونته مع المتبرعين لتنفيذ هذه المبادرة النبيلة وخدمة الطلبة الذين هم فعلاً بأمر الحاجة للدعم.

إضافة لذلك، بذل الدكتور ممو جهوداً مميزة لفتح معهد متخصص في الدراسات النفسية بالتنسيق مع جهات وشخصيات أكاديمية ألمانية مرموقة. يقع هذا المعهد ضمن جامعة دهوك، ويهدف ليس فقط لدعم أبناء الإيزيدية، بل لخدمة جميع المكونات الكردستانية. كما يتيح فرصاً لاستكمال

الدراسات العليا في مجالات متقدمة ودقيقة، مما يعزز من مستوى التعليم العالي في المنطقة بشكل عام.

(113)

مرشحين أيزيديين في إنتخابات البرلمان العراقي 2010

أُجريت انتخابات عام 2010 للدورة النيابية الثانية لمجلس النواب العراقي وفق نظام القائمة نصف المفتوحة، الذي يُتيح للناخب اختيار التصويت للقائمة بأكملها أو لمرشح محدد ضمنها. وفي هذا السياق، اتفقت الأحزاب الكردستانية على المشاركة بقائمة موحدة، خاصة في المناطق المتنازع عليها التي تخضع لبنود المادة 140 من الدستور العراقي الدائم .

رغم اتفاق الأحزاب على قائمة واحدة، إلا أن المرحلة الانتخابية شهدت منافسة حادة وصراعاً واضحاً بين تلك الأطراف، تجلّى في النفوذ داخل المناطق المتنازع عليها، الحملات الانتخابية، وتأثير تلك الأحزاب على مكتب مفوضية الانتخابات في نينوى وربما حتى على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نفسها. كما شملت هذه الممارسات كيفية اختيار المرشحين في المناطق التي يسكنها المكون الأيزيدي. للأسف، لم تتسم هذه العملية بالشفافية أو بالالتزام بمبادئ الديمقراطية، بل تخللتها محاولات لفرض السيطرة بالقوة، إلى جانب استغلال أصوات الناخبين غير المشاركين في الانتخابات أو حتى أصوات المغتربين والمتوفين لتعزيز رصيدهم الانتخابي، وهي تصرفات تركزت بشكل أساسي لدى الأحزاب الأكثر نفوذاً.

تشير الدراسات الانتخابية التي أُعدت في مقرات الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني إلى أن عدد الناخبين في قضائي الشيوخان وتلكيف، وكذلك

قصبتي بعشيقه وبحزاني، خاصة من المكون الأيزيدي، لا يتجاوز ما يُمكن من الفوز بأكثر من مقعدين برلمانيين. وبناءً على هذه التقديرات، كان هناك شبه إجماع على أن مرشحاً من الاتحاد الوطني وآخر من الحزب الديمقراطي سيمثلان هذه المناطق حينها. لذلك كان تركيز الحزبين واضحاً على مرشحين اثنين فقط من المكون الأيزيدي، والصدفة شاءت أن يكونا من نفس المنطقة الجغرافية.

مع ذلك، قرر الحزب الديمقراطي الكردستاني ترشيح أكثر من شخصية ضمن تلك المناطق، بما يشمل بعشيقه وبحزاني، حيث دفع بثلاثة مرشحين عن قضاء الشيخان ومناطقه الإدارية. يبدو أن هذا القرار جاء بهدف إرضاء الشخصيات المحلية التي كان لها دور تاريخي بارز واستحقاق نسبي نظراً لخلفتها النضالية منذ ثورة أيلول وحتى ذلك الوقت. شمل المرشحون الثلاثة الدكتور قيدر حجي علي من قضاء الشيخان، المرحوم خيري كريت دومان من مجمع مهد، والمرحوم نائف رشو من قرية أيسيان. لكن، خلال الحملات الانتخابية، لم يتم الالتفات بشكل كافٍ إلى هؤلاء المرشحين الثلاثة أو الترويج لهم بالشكل المناسب.

من بين الأسباب الأخرى لترشيح هذا العدد من الأشخاص، وبحسب تقديري الشخصي، كان الهدف تقليل حصة الأصوات التي قد تصب في صالح بصفتي المرشح الوحيد للاتحاد الوطني الكردستاني في المنطقة. هناك تخوف واسع داخل الحزب الديمقراطي من حصولي على دعم قوي خلال تلك الانتخابات. ولعل ما أُشيع حينها عن صفقة يُقال إنها تمت بين أحد قيادات الحزب ومرشحهم المفضل يعكس جانباً من استراتيجية الدعم الانتخابي الموجه خصيصاً ضد الآخرين. كانت هذه الأحاديث المتداولة بشكل خاص بين أفراد "الطابور الخامس" داخل حزبهم تلقي بظلالها على المشهد الانتخابي ككل.

بيت البنية⁷⁵ والاستثمار في أربيل

خلال إحدى ورش العمل الخاصة بالبرلمانيين، التي عُقدت في أربيل تحت إشراف إحدى المنظمات التابعة للأمم المتحدة، تصادف أن التقيت بأحد التجار المعروفين في العاصمة أربيل، وهو من أصحاب الأملاك وأحد المقربين من القيادات الكردستانية بشقيها (الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني). بدا لي من حديثه أنه مرتبط بعلاقات مع هيئة الاستثمار في الإقليم وشبكة المستثمرين الكبار المعروفة، والمرتبطة بشكل أو بآخر بقيادات الأحزاب في أربيل وضواحيها.

هذا التاجر أو رجل الأعمال، الذي يبدو أنه جزء من الدائرة المقربة لهيئة الاستثمار في الإقليم، روى لي حادثة تتعلق بأحد معارفه الاقتصاديين من بغداد، من عائلة (البنية)، المعروفة منذ القدم على مستوى العاصمة وربما حتى العراق بالكامل، والتي تشبه في شهرتها عائلة الخربيط في محافظة الأنبار. تحدث رجل الأعمال الأربيلي عن كيفية تواصل هذا البغدادي معه، طالباً منه مساعدته في التنسيق مع هيئة الاستثمار التابعة لإقليم كردستان. الفكرة كانت ترتبط بمشروع استثماري كبير يتطلب قطعة أرض كبيرة بنظام المساطحة، وكان الهدف هو إنشاء مجموعة من معامل مشتقات الألبان تغطي إنتاجها ست محافظات، بما فيها السليمانية وحبلة وأربيل وكركوك والموصل ودهوك، مما يغني عن استيراد منتجات الحليب إلى هذه المناطق.

75. بيت البنية، تنتمي إلى عشيرة بيت البنية موزعة في (ميسان وبغداد)، من البيوت المعروفة في العراق بالتجارة، بدأت شركة البنية في عام 1910 بمشاريعها التجارية وفي عهد الأمبراطورية العثمانية، ومن العوائل الثرية والتي تمتلك الأراضي والعمارات.

لكن، وكما هو متوقع، أرادت هيئة الاستثمار معرفة تفاصيل الأرباح المتوقعة للحكومة الإقليمية قبل الموافقة. كان العرض المقترح ينص على أن يحصل المستثمر على الأرض فيما يتحمل كامل تكاليف إنشاء المعامل وشراء المواد الأولية، مقابل منح 25% من صافي الأرباح لحكومة الإقليم. ومع ذلك، فإن اللجنة المفاوضة لم تقدم إجابة نهائية خلال اللقاء الأول وأشارت إلى ضرورة التشاور والرد لاحقاً.

عند مراجعتهم في اليوم التالي، فوجئ المستثمر البغدادي بتغيير المطالب؛ إذ طالبت الهيئة بنسبة 51% من صافي أرباح المشروع. هذه النسبة المفاجئة دفعت رجل الأعمال البغدادي إلى إنهاء الحوار واتخاذ قرار بعدم الرد على هذا الطلب. وحسب ما نقل رجل الأعمال الأربيلي، قال صديقه البغدادي أثناء عودته إلى الفندق: "أصبحت على يقين بأن حكومتكم لا تهتم بشعبها." بعدها غادر أربيل وعاد إلى بغداد بخيبة أمل واضحة من هذه التجربة.

من الملاحظات المثيرة للجدل في قطاع الاستثمار في إقليم كردستان أن الأداء غالباً ما يكون أقل من التوقعات. كمثال بارز، يُشار إلى التجربة مع مطار أربيل الدولي الذي أنشأته إحدى الشركات التركية؛ فالمطار يعاني في فصل الشتاء من تسرب مياه الأمطار داخل المبنى، وهو ما يعكس ضعفاً في التنفيذ والإشراف على مثل هذه المشروعات الكبيرة .

تجارب كهذه تُظهر الحاجة إلى إعادة تقييم التعامل مع ملف الاستثمار بما يضمن بيئة جاذبة وشفافة للمستثمرين تُساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي بدلاً من إحباطه.

شهداء الإتحاد الوطني في بهدينان

أُجريت أول انتخابات برلمانية في إقليم كردستان يوم 19 مايو 1992 عقب الانتفاضة، وكانت بمثابة خطوة ديمقراطية تاريخية للكورد الساعين إلى الحرية وممارسة حقوقهم السياسية. تضمنت هذه الانتخابات أيضاً انتخاب رئيس لإقليم كردستان. ورغم مشاركة العديد من الأحزاب، فإن حزبي الاتحاد الوطني الكوردستاني والديمقراطي الكوردستاني هما الوحيدان اللذان تمكنا من الحصول على مقاعد برلمانية، وذلك بسبب قانون الانتخابات الذي كان يشترط آنذاك نسبة 7% من الأصوات للوصول إلى البرلمان .

بعد الانتخابات، تم تشكيل حكومة مشتركة بين الحزبين بالتساوي (50% لكل منهما)، وتم تقاسم المناصب، بدءاً من الوزراء ووكلاء الوزارات وحتى أصغر الوظائف الإدارية. ولكن بعد حوالي عامين من إنشاء هذه الحكومة، اندلعت خلافات بين الحزبين تطورت إلى اقتتال داخلي، مما أدى إلى انشقاق الحكومة إلى إدارتين بين أربيل والسليمانية. وكان لهذا الانقسام أثرٌ عميق بلغ حتى تشكيل قوات أمن ومنظومات عسكرية منفصلة لكل منطقة (البشمركة والآسايش). ورغم توحيد الإدارة لاحقاً بعد سقوط النظام في العراق، إلا أن آثار ذلك الانقسام الحزبي لا تزال واضحة، حيث بقيت المؤسسات الأمنية والعسكرية منقسمة بين منطقتي "الخضراء" (السليمانية) و"الصفراء" (أربيل ودهوك) .

في هذا السياق السياسي والاجتماعي المعقد، أعرضُ تجربتي الشخصية، التي تسلط الضوء على استمرار التحديات الإدارية والممارسات الحزبية التي تعيق توحيد العمل المؤسسي في الإقليم. والذي، وهو أحد شهداء الإرهاب أو

الإرهاب المضاد⁷⁶ وكان كادراً متقدماً في الاتحاد الوطني الكوردستاني وعضواً في مجلس محافظة نينوى (ضمن التحالف الكوردستاني)، كان له استحقاقات شهيد تُوزَّع من السليمانية نظراً لانتسابه الحزبي. ولكن ما يؤسف له هو غياب توحيد إداري بين مديريات الشهداء في المحافظات الثلاث الكبرى (السليمانية، أربيل، ديهوك)، رغم تبعيتها جميعاً لوزارة الشهداء والمؤنفلين في الإقليم .

راجعت مديرية الشهداء في ديهوك للحصول على تأييد يتيح لأخي الأصغر استلام راتب والدي الشهيد بدلاً من والدي الكبيرة في السن، والتي فوّضته بوكالة رسمية. حظيت باستقبال محترم من المدير العام للشهداء بدايةً، ولكن بمجرد معرفته بانتماء والدي للاتحاد الوطني الكوردستاني تغيّر أسلوبه جذرياً. رأيت تلميحات حزبية صريحة في حديثه، حيث رفض تسهيل الإجراءات بحجج اعتبرتها غير مبررة، رغم وجود حالات مشابهة تم التعامل معها سابقاً دون تعقيد.

اضطرت حينها إلى تغيير لهجتي معه وأوضحت أن الأمر بسيط ويقع ضمن صلاحياته. لكنه استمر بالإشارة إلى التجاوزات الحزبية التي يدّعي أنها تحدث في مديرية الشهداء بالسليمانية، متجاوزاً حدود النقد إلى مستوى أقرب للحقد السياسي. بعد أن أصرّ على موقفه، أخبرته بأنني سأقوم بالتواصل مباشرة مع وزير الشهداء والمؤنفلين في الإقليم لوضع حد لهذه العرقلة. الوزير الذي كانت تربطني به علاقة تنسيق جيدة سابقاً كان محسوباً على الاتحاد الوطني الكوردستاني، ولمست أن حديثي الجدي عن التواصل معه دفع المدير العام لتغيير موقفه فوراً.

⁷⁶ الإرهاب المضاد، هو ناتج العمليات التي تقوم بها الأجهزة الخاصة بالأغتيالات من قبل الأحزاب الحاكمة في العراق وإقليم كردستان.

وبعد استشارة المعنيين في الدائرة، بمن فيهم ممثل الاتحاد الوطني والدائرة القانونية، تم الاعتراف ببساطة الموضوع وأنجز التأييد المطلوب للبنك دون أي إشكال إضافي. كانت هذه التجربة مثلاً على التعامل الحزبي الضيق في بعض المؤسسات الإدارية بالإقليم.

للأسف، مثل هذه السلوكيات ليست فريدة من نوعها وقد تُمارَس بشكل عكسي أيضاً في مناطق أخرى مثل السليمانية. هذا يعكس بوضوح حاجتنا الملحة لتجاوز الخلافات الحزبية وتوحيد النظام الإداري بشكل يجعل خدمة المواطن فوق كل الاعتبارات الأخرى.

(116)

مديرية الجوازات والجواز الدبلوماسي⁷⁷

من الامتيازات التي يتمتع بها أصحاب الدرجات الخاصة في العراق، كالوزراء وأعضاء مجلس النواب وعوائلهم، وكذلك المناصب القيادية الأخرى، هي حصولهم على الجوازات الدبلوماسية ذات اللون الأحمر. هذه الميزة، التي ربما يعود منحها إلى ما قبل سقوط النظام في نيسان 2003، أثارت الكثير من النقاشات والجدل في الأوساط السياسية والشعبية.

77. الجواز الدبلوماسي، وثيقة سفر رسمية، يتم منحها للفئات التي تنطبق عليها الشروط لتسهيل أداءهم للأعمال المهمة التي تخدم مصالح الدولة، منهم السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي والوزراء والبرلمانيين. لكن للأسف في العراق يتم منحها إلى الكثير من الذين لا يستحقونها مع الامتيازات طبعاً.

يجدر بالإشارة إلى أن وزارة الخارجية العراقية تملك صلاحيات استثنائية لمنح الجوازات الدبلوماسية لشخصيات معنوية دينية، اجتماعية، أو حتى اقتصادية، وذلك خارج الشروط الرسمية للمنح. وقد أدى هذا الإجراء إلى صرف مثل هذه الجوازات لعدد كبير من المواطنين دون استناد واضح إلى أحقيتهم، مما أثار استياء الجهات الرقابية، وعلى رأسها مجلس النواب العراقي. هذا الاستياء أدى إلى تقديم اعتراضات وشكاوى رسمية ضد وزارة الخارجية، وربما حتى ضد الوزير نفسه.

وكان من اللافت حصول بعض النساء على الجواز الدبلوماسي قبل أن يصبحن عضوات في مجلس النواب العراقي. بعضهن، وفق ما يتداول، كن يعملن سكرتيرات لدى مسؤولين عراقيين وفي إقليم كردستان، وأخريات قُدن إلى ذلك عبر صلاتهن بشخصيات متنفذة. من وجهة نظري، يمكن تفهّم الحاجة لوضع استثنائي يمنح الوزراء وأعضاء مجلس النواب وبعض الشخصيات القيادية الجواز الدبلوماسي خلال زياراتهم الرسمية، إذ يتيح لهم المرور عبر البوابات المخصصة للشخصيات المهمة. لكن لا أعتقد أن أفراد عائلاتهم يستحقون هذه الميزة. فالأمر مختلف بالنسبة للسفراء الذين يعتبرون جزءاً أصيلاً من السلك الدبلوماسي ويؤدون واجبات رسمية في الخارج لفترات محددة قبل عودتهم إلى وزارة الخارجية لإعدادهم وتطوير مهاراتهم.

على المستوى الشخصي، عندما أصبحت عضواً في مجلس النواب العراقي عام 2010، لم أجد مبرراً لمنح أفراد عائلتي الجواز الدبلوماسي على الرغم من أن الأمر كان متاحاً لي قانونياً. وخلال دورتين برلمانيّتين، لم أقدم طلباً بهذا الخصوص. أثناء زيارتنا أنا وزميل آخر من مجلس النواب إلى المديرية العامة للجوازات في بغداد في عام 2010 للحصول على الجواز المخصص لأعضاء المجلس، استقبلنا مدير المديرية وهو ضابط برتبة عميد من وزارة الداخلية. وقد حرص السيد المدير على شرح آلية إصدار الجوازات ومستويات الصلاحيات الممنوحة لكل فئة.

ما لفت انتباهي في ذلك الوقت هو الفارق الكبير في عدد الجوازات المصدرة بين فترتين. وفقاً للمدير، من تأسيس الدولة العراقية وحتى سقوط النظام (1921-2003)، تم إصدار حوالي مليونين ونصف المليون جواز فقط. أما بعد 2003 وحتى 2010، فقد ارتفع العدد إلى أكثر من سبعة ملايين جواز. هذا التفاوت الكبير يعكس فترة تختلف تماماً عن سابقتها، حيث يبدو أن العراقيين لم يكونوا يميلون إلى السفر أو مغادرة وطنهم الأم سابقاً. وربما يعود ذلك إلى ارتباط عاطفي قوي بالوطن ورغبتهم في الاستقرار فيه رغم التحديات الاقتصادية والمعيشية.

بالمقارنة مع الماضي، يكشف هذا التباين عن تغير جذري في نظرة العراقيين تجاه الهجرة والسفر، وهو مؤشر على التحولات العميقة التي مر بها المجتمع العراقي في السنوات الأخيرة.

(117)

الحجاب للمضيفات في الطائرات

بحكم عملنا البرلماني خلال الدورة البرلمانية الثانية التي استمرت أربع سنوات من عام 2010 إلى 2014، كنا نقضي وقتاً طويلاً متنقلين بين العاصمة بغداد وأربيل، عاصمة إقليم كردستان. كان السفر يتم بشكل شبه أسبوعي نظراً لجدول العمل البرلمانية؛ حيث تضمنت أسبوعاً مخصصاً لتشريع القوانين في بغداد، ويليه أسبوع آخر للأعمال الرقابية في المحافظات، تطبيقاً لمهام البرلمان المتمثلة في التشريع والمراقبة.

في إحدى رحلاتنا الجوية، والتي أظن أنها كانت من بغداد إلى أربيل، تقدمت إحدى المضيفات بشكوى إلى رئيسة لجنة الخدمات والإعمار آنذاك، النائبة فيان دخيل.

أوضحت المضيضة أن وزارة النقل العراقية أصدرت تعليمات تلزم المضيفات بارتداء الحجاب خلال عملهن، وكأن رحلات الخطوط الجوية العراقية تقتصر على وجهات إسلامية فقط. أثار هذا الأمر استياء العديد من الركاب الذين كانوا على متن الطائرة، خاصة بعد سماعهم تفاصيل الشكوى، إذ رأى البعض أن فرض مثل هذا القرار يتعارض مع مبادئ الحرية الشخصية.

بما أن وزارة النقل كانت ضمن الدوائر الخاضعة لإشراف لجنة الخدمات والإعمار البرلمانية فيما يتعلق بالرقابة، وعدت رئيسة اللجنة بالتواصل مع وزير النقل آنذاك، لتوضيح الموقف عبر مراسلة رسمية من اللجنة إلى الوزارة. الهدف كان التأكيد على تجنب تطبيق مثل هذه التعليمات أو القرارات الإدارية التي قد ينتج عنها آثار سلبية على صورة العراق كدولة. فالعراق، منذ سقوط النظام السابق في 9 أبريل 2003، كان يتجه نحو الديمقراطية والحرية وشبه العلمانية وفق مسار التغيير السياسي الذي شهدته.

نظرًا لأن الخطوط الجوية العراقية تسير رحلات إلى الدول الأوروبية ودول أخرى متنوعة، فإن فرض مثل هذه التعليمات ينعكس سلبيًا على الحريات الشخصية للعاملات، التي يكفلها الدستور العراقي. كما أن إجبار الموظفات على زي معين قد لا يتوافق مع المعايير العالمية لصناعة الطيران ويسيء للعراق وسمعته بين دول المنطقة والعالم. لذلك، يجب ترك الأمر للطاخم النسائي لاختيار ما يناسبهن بحرية، وفق الأجواء والثقافات المختلفة، على غرار ما هو معمول به لدى شركات الطيران الأخرى.

من الجدير بالذكر أن لجنة الخدمات والإعمار، برئاسة النائبة فيان دجيل، طالبت وزير النقل والجهات المعنية بعدم المضي قدمًا في تنفيذ تلك التعليمات المتعلقة بالحجاب، مراعيةً بذلك مبادئ الحرية الشخصية ومصلحة الدولة.

تشابك بالأيدي والضرب بين مسؤولين

أثناء مرور أحد النواب البرلمانين بالصدفة مع مسؤول آخر من الدرجات الخاصة، يتبع دائرة غير مرتبطة بوزارة معينة لكنها معنية بمراقبة مؤسسات الدولة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وقعت حادثة غير مسبقة. التقى الاثنان عند نقطة حرس الشرف البرلماني، قرب بوابة الدخول إلى مبنى مجلس النواب، وهي المنطقة التي تشمل إجراءات التفتيش وأجهزة السونار .

عادةً ما يوجد فريق حماية خاص في البرلمان متواجد بشكل دائم، لا سيما خلال ساعات العمل الرسمية النهارية. ما يلفت الانتباه أن جميع أفراد الحماية للمبنى هم من المكون الكردي، وتحديدًا من أفواج الحماية التابعة للجيش العراقي وقتها. هذا الترتيب جاء بعد حادثة الانفجار الشهيرة داخل كافيتريا المجلس والتي أدت إلى زعزعة الثقة بين المكونات الرئيسية للبرلمان، الشيعية والسنية. من هنا، جرى الاستعانة بالکرد لتولي مهمة حماية البرلمان .

وفور لقاء النائب والمسؤول الآخر - وكلاهما ينتميان للمكون الإيزيدي ووصلوا إلى مناصبهم بدعم من الأحزاب الكردستانية - بدأ الحديث بينهما بتبادل التحية والاطمئنان على الأحوال. النائب أبدى تقديره للأحزاب الكردستانية وأشاد بدورها الكبير في وصولهما إلى مناصبهما الحالية. إلا أن حديثه أثار استياء المسؤول الآخر الذي نفى صحة هذا الكلام تمامًا، مشيرًا إلى أنه وصل إلى منصبه بسبب كفاءته الشخصية وخبراته العملية. لكن الواقع، كما هو معروف، يشير إلى أن دعم إحدى الجهات السياسية المتنفة كان ضرورة للوصول إلى المناصب الخاصة .

الجدال تحوّل سريعاً إلى خلاف حاد، انتهى بتشابك بالأيدي والضرب أمام أنظار أفراد الحماية. حاول الحاضرون التدخل لفض النزاع، لكن آثار الكدمات بدت واضحة على وجهي المسؤولين وربما في أماكن أخرى من أجسادهما. الحادثة لم تمر مرور الكرام؛ إذ انتشرت الأنباء بين البرلمانين والموظفين بشكل واسع .

على أثر ذلك، قدّم النائب شكوى رسمية إلى قيادة كتلة التحالف الكردستاني ورئيسها آنذاك. وأوضح خلال شكواه أن المسؤول الآخر تجاوز على الأحزاب الكردستانية، خصوصاً الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني. وأشار إلى أنه حتى إن تنازل عن حقه الشخصي، فلن يتنازل عن حق الأحزاب التي تعرضت للإهانة بحسب تعبيره .

كانت لي فرصة حضور حديث النائب مع رئيس الكتلة، وخلال النقاش أوضحت له رأيي بأن عليه ألا يتنازل عن حقه الشخصي أولاً، وأن يترك مسألة الدفاع عن حقوق الأحزاب للأطراف المعنية مباشرة. بدا رأيي محاولة لوضع حدود لمنطق "الملكية المطلقة" الذي بدا أن النائب قد تبناه تجاه الكتل السياسية.

(119)

اليوم الوطني الإماراتي

يتلقى أعضاء مجلس النواب العراقي دعوات رسمية متعددة من جهات مختلفة، بما في ذلك السفارات الموجودة في بغداد، وذلك للمشاركة في مناسبات متنوعة. من أبرز هذه الأحداث هي الاحتفالات بالأعياد الوطنية، التي تحمل دلالات رمزية عميقة بالنسبة للدول المحتفلة بها.

حصلتُ على دعوة رسمية عبر البريد المخصص للنواب من سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة، لحضور حفل خاص بمناسبة العيد الوطني للإمارات. قررت تلبية الدعوة والمشاركة في الحفل، الذي أُقيم داخل مبنى السفارة في المنطقة الخضراء، وهو ما تزامن مع حدث مُماثل أقامته سفارة الولايات المتحدة الأمريكية. خلال الحفل، كنت برفقة مجموعة من أعضاء مجلس النواب والوزراء إلى جانب عدد من المسؤولين رفيعي المستوى. استقبلنا سعادة سفير دولة الإمارات وفريق عمل السفارة بترحيب حار. عرّفت نفسي خلال المناسبة كعضو في مجلس النواب العراقي وممثل عن المكون الأيزيدي. وخلال الحديث، أشار السفير إلى مدير مكتبه لضمان حصوله على بطاقة تواصل.

بعد أيام قليلة من انتهاء الحفل، تلقيت اتصالاً من مكتب السفير، عبّر فيه عن رغبته في ترتيب لقاء ثنائي لمناقشة قضايا تخص المكون الأيزيدي. تم اللقاء بالفعل، وخلال حوار مستفيض، أظهر السفير اهتماماً واسعاً بالتعرف على المزيد عن الأيزيديين من حيث التاريخ والجغرافيا والثقافة وأماكن التواجد. كما أعرب عن اهتمامه البالغ بحقوق الأقليات الدينية في العراق.

برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كسند إنساني بارز عقب سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مناطق الأيزيديين في سنجار ومواقع أخرى ضمن سهل نينوى. فقد قدّمت الإمارات دعماً مكثفاً للنازحين، خصوصاً من أبناء سنجار، عبر إنشاء مخيمات في أماكن مثل قضاء الشيخان، بالإضافة إلى توفير المساعدات الإنسانية الضرورية. ركزت الجهود كذلك على دعم الضحايا من نازحين ومفقودين ومخطوفين عبر منظمات إنسانية مدعومة من الجانب الإماراتي، مسهمة بشكل مباشر في تخفيف المعاناة عن المتضررين وترسيخ دورها الإنساني الفاعل.

الحجاج الدهوكيين والعمرة الصيفية

كما هو معروف، يُعدّ صيف العاصمة بغداد شديد الحرارة، حيث قد تتجاوز درجات الحرارة في الكثير من الأيام حاجز الخمسين درجة مئوية، خصوصاً خلال شهري تموز (يوليو) وآب (أغسطس). هذه الأجواء القاسية أرهقتنا طوال فترة عملنا البرلماني في بغداد، خاصةً وأناني شخصياً لم أكن معتاداً على مثل هذا الحر، شأن العديد من زملائي البرلمانيين من الكوردستانيين القادمين من المحافظات الشمالية الثلاث للإقليم، حيث تسود الأجواء المعتدلة. بل إن الكثير من سكان بغداد والمدن الجنوبية يتوجهون إلى إقليم كوردستان بحثاً عن الراحة والاستمتاع بمناخه وأماكنه السياحية الساحرة.

على هذا النحو، كنا نتربّح بشوق انتهاء جلساتنا البرلمانية الأسبوعية، التي تُعقد عادةً كل أسبوعين، للعودة إلى مناطقنا. كان الهدف هو متابعة شؤوننا الميدانية ومقابلة النخبين والمواطنين، فضلاً عن زيارتنا للدوائر الرسمية لأداء واجبنا الرقابي. وبهذا، كنا نحصل على فرصة للابتعاد ولو مؤقتاً عن الأجواء الخانقة في بغداد.

في أحد أيام صيف تموز الحار جداً، كنت على موعد مع مجموعة من النواب للسفر إلى أربيل، عاصمة الإقليم، على متن إحدى طائرات الخطوط الجوية العراقية. وكما هو معتاد، كان علينا التواجد في مطار بغداد الدولي قبل موعد الرحلة بساعة على الأقل.

وصلنا إلى المطار ودخلنا عبر إحدى البوابات الرئيسية. كنت ضمن مجموعة من البرلمانيين الذين أتذكر منهم الدكتور محمود عثمان⁷⁸، الشخصية الكوردستانية البارزة؛ النائب عبد المحسن السعدون؛ النائب فرهاد أتروشي؛ النائب مؤيد طيب؛ وأنا كاتب هذه اليوميات، بالإضافة إلى نواب آخرين. وبينما كنا ننتظر، تصادف لقاؤنا بمجموعة كبيرة من الحجاج الكوردستانيين الذين كانوا في طريقهم إلى مكة المكرمة لأداء مناسك العمرة.

كان هؤلاء الحجاج، ومعظمهم من سكان قضاء عقرة المعروف بجمال طبيعته ومواقعه السياحية الممتازة، يواجهون مشكلة تتعلق بفترة الترانزيت. فقد كانت تأشيراتهم محددة بـ 48 أو ربما 72 ساعة كحد أقصى، ما ألزمهم بالمغادرة سريعاً. وما إن شاهدوا الدكتور محمود عثمان حتى تجمعوا حولنا يطلبون المساعدة في إيجاد حل لمشكلتهم، خاصةً أن درجات الحرارة في مكة أعلى حتى من تلك الموجودة في بغداد.

بدأ الدكتور محمود عثمان، بمعاونة النائب عبد المحسن السعدون، بالتواصل مع المسؤولين لحل المعضلة. أجرى اتصالات مع وزير النقل ووكيله الكردستاني الأستاذ بنكين ريكاني (الذي أصبح لاحقاً وزير الإعمار والبلديات)، في محاولة لتسهيل سفر الحجاج وإيجاد حل سريع لوضعهم.

⁷⁸ محمود عثمان، أحد أبرز السياسيين الكورد المخضرمين بالعراق، أمضى أكثر من نصف قرن من حياته وهو يخوض المعترك السياسي، كان مقرّباً جداً من المرحوم مصطفى البارزاني، أصبح عضواً في مجلس الحكم الانتقالي العراقي ونائباً في مجلس النواب العراقي لأكثر من دورة نيابية.

وخلال تلك اللحظات، وقفت مع أحد نواب دهبوك وصديقي العزيز جانباً، حيث دار بيننا حوار مزاح مع مجموعة من الحجاج. سألهم صديقي عن مكان سكنهم، وأجاب أحدهم بأنهم من دهبوك - قضاء عقرة. فتابع صديقي مماًزحاً: ما الذي يجعلكم تتركون منطقتكم الجميلة والمناطق السياحية مثل "سيبا" و"كلي زنة" وغيرها لتذهبوا إلى مكة في ظل هذا الحر الشديد حتى تكادوا تذوبون هناك؟ شاركتهم المزاح وقلت له: طالما أن أصولهم أيزيدية سابقاً، كان بإمكانهم الذهاب إلى "لالش" لأداء الحج بدلاً من مواجهة أجواء مكة اللاهبة!

ضحك صديقي وقال لي: دعنا نذهب لتسلم بطاقات الطيران ونترك زملاءنا البرلمانيين يحاولون إيجاد حل لهم. وهكذا تركنا المشهد وكنا نأمل أن تنجح مساعي زملائنا في مساعدة الحجاج على تجاوز مشكلتهم بشيء من السرعة والفاعلية.

(121)

مهرجان الفنان خدر فقير⁷⁹

بعد عام 2003، شهد العراق تحولاً ملحوظاً نحو الديمقراطية وحرية الصحافة والإعلام، كما أكد الدستور العراقي على هذه المبادئ. وعلى الرغم من أن إقليم كردستان سبق العراق الفيدرالي في هذا التغيير بأكثر من عقد، خصوصاً من حيث إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وتشكيل الحكومات الكردستانية، إلا أن الصراعات السياسية والنزاعات الداخلية التي وقعت لاحقاً أثرت بشكل كبير على مسار

79. خدر فقير، هو مغني فلكلوري إيزيدي من سنجار، ولد في قرية بجبل كرسى - سنجار، يعتبر أسطورة الغناء الفلكلوري الشنكلي وصوت جبل سنجار، عبّر عن خلال أغانيه الشعبية عن حزن ومعاناة الإيزيديين في تاريخهم وحاضرهم، خلفه في الغناء أولاده تحسين وعلي.

الديمقراطية وحرية الصحافة والإعلام في الإقليم. ورغم توحيد الحكومتين في أربيل والسليمانية، لا تزال العقبات قائمة في هذا المجال.

في المقابل، حقق العراق تقدماً ملحوظاً على مستوى حرية الصحافة وغيرها من المجالات، الأمر الذي أتاح الفرصة لظهور كفاءات إعلامية وصحفية عديدة كان لها تأثير يتجاوز العاصمة بغداد ليشمل باقي المحافظات وحتى الأقضية. قضاء سنجار، على سبيل المثال، برز بتميز طلبته، خاصة بعد اجتيازهم اختبارات البكالوريا ودخولهم كليات مرموقة في الجامعات العراقية الفيدرالية وفي جامعات إقليم كردستان.

وفي ظل هذا المناخ الديمقراطي الجديد، شهدت سنجار ظهور كفاءات صحفية وإعلامية مميزة، من بينها مراسلون لمحطات تلفزيونية محلية وفضائية، بالإضافة إلى مقدمين لبرامج تهتم بإحياء الفولكلور الأيزيدي الأصيل والتراث الثقافي لهذا المكون المهم، والذي ساهم بدوره في إثراء الثقافة الكوردية وفق شهادة روادها. ضمن هذا الإطار، جاءت مبادرة مجموعة من المثقفين والإعلاميين بقيادة الإعلامي أحمد شنكالي (أبو شنكال) لتنظيم مهرجان يهدف للاحتفاء بالفولكلور الشنكالي الأصيل. ركز المهرجان بالأساس على الغناء الذي يتميز بنكهته الخاصة، وتم تخصيصه لتكريم أحد رواد هذا الفن، الفنان الراحل خدر فقير. ومن الجدير بالذكر أن أبناء خدر فقير ساروا على خطى والدهم في تقديم الطرب الأصيل في الحفلات والمناسبات، ومنهم تحسين وعلي.

من أجل إنجاح هذه الفعالية، بُذلت جهود كبيرة للحصول على الموافقات والتخصيصات المالية اللازمة، والتي جاء جزء منها من الاتحاد الوطني الكردستاني، فيما تكفل أحمد شنكالي وبعض الأصدقاء بتغطية النفقات الأخرى من مواردهم الخاصة.

رغم هذه الجهود، واجه المنظمون مشكلة غريبة أثناء التحضير للمهرجان عندما أرادوا وضع إكليل من الزهور على قبر الفنان الراحل خدر فقير كنوع من التكريم والوفاء. لكنهم تفاجؤوا بصعوبة تحديد القبر بسبب عدم مشاركة أقارب الراحل في التنظيم. وبحسب ما قيل، فإن عدم التعاون هذا يعود إلى مخاوف من أن يؤدي هذا التحرك إلى قطع راتب الفنان الراحل، الذي كان يُمنح له كغيره من الفنانين الذين ساهموا في الحفاظ على التراث الإيزيدي والكردي على حد سواء.

في سياق متصل، نُظّم مهرجان ثقافي بعنوان " مهرجان الكاتب طارق شكري الثقافي " بتاريخ 6 مايو 2011 في مجمع شاريا، بمبادرة من مجموعة من المثقفين والأكاديميين. إلا أن المهرجان واجه تحديات عرقلت بعض فعالياته، حيث تدخلت جهات معينة ومنعت مشاركة عدد من الشخصيات المدرجة مسبقاً ضمن البرنامج لتقديم كلماتهم وعرض أبحاثهم. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت عائلة الراحل طارق شكري لضغوط أثرت على مشاركتهم في الأنشطة.

تُعدّ هذه العراقيل خطوة سلبية أمام الجهود الرامية لتطوير الأنشطة الثقافية الإيزيدية وتعزيزها، لا سيما في وقت تحتاج فيه مثل هذه المبادرات إلى دعم حقيقي لإغناء المشهد الثقافي والفني. من الضروري التأكيد أن الفعاليات الثقافية والفنية يجب أن تبقى مفتوحة للجميع، بعيداً عن أي تدخلات أو تمييز، خصوصاً في بلد يُفترض فيه الالتزام بالقيم الديمقراطية القائمة على الحرية والتعددية.

لذا، ينبغي أن يُدعم هذا النوع من المبادرات ويُشجّع، مع ضملن مشاركة كافة الأطراف بحرية ودون ضغوط، بما يساهم في تعزيز بيئة إبداعية تتسم بالتنوع والانفتاح في الساحة الثقافية. كوننا في مجتمع يُفترض أن يركز على مبادئ الديمقراطية والحرية الفكرية، يجب أن تتمتع الفعاليات الثقافية والفنية والأدبية بالانفتاح الشامل، بعيداً عن أي قيود تقوّض حرية التعبير. إزالة العوائق أمام مشاركة جميع الأطراف يمثل خطوة محورية نحو مجتمع يحتضن التنوع الفكري والإبداعي.

عليه، يتطلب الأمر تضافر جهود مختلف الجهات، من المجتمع المدني إلى المثقفين والمؤسسات الحكومية ضمن أدوار ومسؤوليات مشتركة، لجعل البيئة الثقافية أكثر شمولاً وحريةً. دعم هذه الفعاليات لا يعزّز فقط روح الابتكار، بل يوفر مساحة للنقاش البناء الذي يثري المجتمع على جميع الأصعدة.

في النهاية، يبقى التوسع في إقامة الفعاليات الثقافية ودعمها أحد الركائز الأساسية لترسيخ الوعي وتعزيز تبادل الأفكار. ينبغي أن تشكل هذه المبادرات فضاءً مفتوحاً يتسع للجميع دون قيود أو ضغوطات من جهات حكومية أو حزبية أو مصالح فردية موجهة، مما يسهم بشكل فعّال في تحقيق نهضة ثقافية وإجتماعية شاملة ومستدامة.

تشكل المبادرات الثقافية فرصة قيمة لتسليط الضوء على الإبداع الفكري والفني، والمساهمة في تعزيز الحوار الثقافي داخل المجتمع. وقد تكون هنالك أمثلة كثيرة من هكذا فعاليات تبرز الحماس والشغف الذي يملكه المثقفون والأكاديميون لتنظيم فعاليات تعزّز الإبداع والتنويع الفكري.

في الختام، نتمنى ألا تعاني هذه المبادرات مستقبلاً من عقبات وتدخلات مثل منع مشاركة شخصيات معينة أو ممارسة ضغوط لتهميش أطراف ذات صلة. هذه المعوقات لا تعيق فقط التفاعل الحر وتبادل المعرفة، لكنها تلقي أيضاً بظلالها على صورة المشهد الثقافي، مما يقلل من قدرته على الإرتقاء بما يتماشى مع قيم الحرية والتعددية.

أحوال النازحين في دهوك

بعد احتلال سنجار من قبل تنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، شهد سكانها، ومعظمهم من الأيزيديين، معاناة مروّعة تجاوزت الحدود الطبيعية والكوارث الاعتيادية. حدثٌ لا يمكن وصفه إلا بأنه إبادة جماعية بحق مكون عراقي أصيل وأحد أقدم الديانات على وجه الأرض. تعرّض الإيزيديون لأسوأ الجرائم التي اقترفها تنظيم إرهابي على مر التاريخ الحديث وربما القديم: قتل جماعي للرجال والنساء والأطفال، اغتصاب منهجي للنساء والفتيات، وخطف الأطفال لتجنيدهم وإعادة تشكيل وعيهم عبر غسل الأدمغة ليصبحوا أداة لقتل أبناء شعبهم، في صورة مشابهة لأساليب الجيش الإنكشاري في الماضي.

هذا المشهد المأساوي أثر بشكل عميق في كل من عايش الأحداث أو تابعها عن قرب أو بعد. استنهض العديد من المدن في إقليم كردستان جهودها لمساعدة مئات الآلاف من النازحين الذين تدفقوا بعد انهيار الوضع في سنجار وبعدها في مناطق سهل نينوى (مثل الحمدانية، برطلة، بعشيقة، وبحزاني)، بالإضافة إلى نازحي الموصل الذين كانوا قد غادروا قبل شهرين تقريبًا من سقوط سنجار.

في المدن الكبيرة مثل دهوك، تم تنظيم الجهود الإنسانية عبر فرق ولجان أشرفت عليها المديريات المختلفة في المحافظة، وبمساهمة فعّالة من أفراد ينتمون للمكون الأيزيدي، بما في ذلك موظفون وتدريسيون من جامعات دهوك الحكومية والخاصة. انضممتُ بدوري إلى إحدى هذه الفرق لمتابعة أوضاع النازحين الذين انتشروا بأعداد هائلة في المدارس والمساجد والهياكل غير المكتملة وغيرها. كما قمنا بزيارات ميدانية لمناطق خارج دهوك مثل ناحية سرسنگ التي استوعبت أعدادًا كبيرة من النازحين.

خلال تلك الفترة، تواصل معي صديق لبناني، الأستاذ ملحم خلف⁸⁰ (الذي كان آنذاك يعمل في مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في سويسرا ويرأس منظمة إنسانية)، وأعرب عن رغبته في زيارة العراق لتقديم المساعدة للنازحين من سنجار وسهل نينوى. رافقته عند وصوله إلى كوردستان إلى العوائل النازحة التي كانت تسكن في دكاكين مهجورة بالعلوة القديمة في دهوك، التي كانت قد خلت بعد نقل أصحابها إلى موقع جديد قرب حدود قضاء سميل. هناك، التقينا بأكثر من 110 عائلة تعيش في ظروف قاسية، وقدّم لهم الأستاذ ملحم ومرافقوه من سويسرا مساعدات عاجلة، واستمروا بالتواصل معهم بعد نقلهم إلى المخيمات.

وفي مناسبة أخرى نهاية عام 2017، تلقيت اتصالاً مفاجئاً من الأستاذ ملحم أثناء استعدادي للاحتفال برأس السنة مع أصدقاء في دهوك. أخبرني أنه في ألقوش ومعه عدة شاحنات صغيرة محملة بالألعاب للأطفال يرغبون في توزيعها على أطفال العوائل النازحة في مخيم كبرتو التابع لمحافظة دهوك. ألغيت خططي للاحتفال ورافقته إلى المخيم. وبعد حصولنا على الموافقة من إدارة المخيم، بدأنا بتوزيع الألعاب رغم التحديات التي واجهتنا بسبب اندفاع الأطفال ورغبتهم الجامحة في الحصول على الألعاب التي تناسب أعمارهم.

كانت تلك اللحظات مليئة بمشاعر مختلطة بين الفرح والحزن؛ فرحة الأطفال وأسرهم بهذه اللفتة الإنسانية البسيطة، وحزننا العميق على الظروف التي دفعتهم إلى هذا الواقع المؤلم.

⁸⁰ ملحم خلف (20/ يناير/ 1962)، نائب ومحام لبناني وهو نقيب المحامين السابق في بيروت (2019 – 2021)، أنتخبته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام 2015 عضواً في اللجنة الدولية للقضاء على التمييز العنصري في جنيف - سويسرا.

محاولات الديمقراطية الكردستاني معي مجدداً

في النصف الأول من عام 2014، وقبل إجراء الانتخابات البرلمانية للدورة النيابية الثالثة، ظهرت خلافات في وجهات النظر وتبادلت الاتهامات بين بعض أعضاء القيادة في الاتحاد الوطني الكردستاني. هذه الخلافات أدت إلى انشقاق بعض القياديين البارزين، مما زاد الوضع تعقيداً عندما انضموا إلى صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني. ولم يقتصر الأمر على القياديين، حيث تبعهم لاحقاً عدد من أعضاء مجلس قضاء الموصل المحسوبين على الاتحاد، وهم من خيرة الكوادر والشخصيات المرتبطة بالحزب .

بالرغم من محاولاتي الجادة للإبقاء على أعضاء مجلس قضاء الموصل تحديداً ضمن صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني، لم تكن هناك جدية كافية من القيادة العليا في التعامل مع هذا الملف. ومع أنني أبلغت المسؤول المباشر الذي يشغل منصباً قيادياً عن خطورة الموقف، بدا وكأن الموضوع لم يكن يلقي اهتمامه في ذلك الوقت.

خلال تلك الفترة، استغل بعض القياديين البارزين في الحزب الديمقراطي الكردستاني الوضع للتواصل مع كوادر أخرى من الاتحاد بهدف استقطابهم. كما أنني شخصياً كنت من ضمن الأسماء المستهدفة. ففي شهر نيسان/أبريل 2014، وخلال احتفالات رأس السنة الإيزيدية، كان من المعتاد أن نستقبل المهنيين من مختلف أطياف المجتمع الديني والسياسي، بما في ذلك أنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني. حينها فوجئت بزيارة مسؤولهم الأول في المنطقة الذي يتخذ قضاء الشيخان مقراً له، وكان برفقته معظم كوادره ومسؤول مقر الحزب في قريتنا والمناطق المحيطة. وقبل مغادرتهم، ألمح ذلك المسؤول إلى نيته القيام بزيارة خاصة لي بعد انتهاء العيد.

على الرغم من وضوح هدف تلك الزيارة المرتقبة وسعيها إلى الحديث ومحاولة استقطابي، أبدت ترحيبي بمجيئهم في أي وقت يرونها مناسبًا. وبعد حوالي أسبوع أو ربما أقل بقليل من ذلك التاريخ، وتحديدًا في يوم 2014/04/24، وهو نفس اليوم الذي يصادف ذكرى استشهاد والدي قبل عدة سنوات، تلقيت اتصالًا هاتفيًا من المسؤول الأول للحزب الديمقراطي الكردستاني في منطقتنا ليخبرني بأنه في طريقه إلى القرية بصحبة صديق لم يكشف عن اسمه.

عندما وصلا، استقبلتهما بحفاوة. كان المرافق شخصية معروفة جدًا في المنطقة وله منصب حزبي أيضًا، وبيننا وبين عائلته علاقات ودية تمتد لسنوات طويلة.

في ذلك الوقت تحديدًا، وعلى مدى أربع سنوات مضت، كنت عضوًا في مجلس النواب العراقي ممثلًا عن كتلة التحالف الكردستاني - الاتحاد الوطني الكردستاني. لم يتبق على انتهاء دورتنا البرلمانية الثانية سوى أقل من شهرين حينذاك .

قبل أن يبدأ زائري بالحديث عن سبب زيارته، الذي كان واضحًا بالنسبة لي (إذ كان يسعى لإقناعي بترك صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني والانضمام إلى طرفهم)، بادرتُ بالكلام. وكان الضيف جالسًا تحت صورة والدي الشهيد في صالة منزلنا. قلت له: "الشخص الذي يظهر في الصورة خلفك هو والدي، الذي انضم إلى صفوف الحزب الديمقراطي والثورة الكردستانية في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي. ولكن بعد انتهاء ثورة أيلول المجيدة وتوقيع اتفاقية الجزائر المعروفة بخيانتها بين صفوف الأكراد والمتابعين لشأنهم، انضم والدي مباشرة إلى صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني عقب تأسيسه ."

بعد سقوط النظام في عام 2003، أصبح والدي من الكوادر المتقدمة في الاتحاد الوطني وعضوًا في مجلس محافظة نينوى ضمن قائمة التحالف الكردستاني. للأسف، تعرض لكمين إرهابي داخل مدينة الموصل أدى إلى استشهاده مع سائقه. لم يجر

التحقيق في القضية بالشكل الذي أَرْضانا كعائلة، بل إن الأمر تطور لتوزيع منشورات داخل الحدود الإدارية لقضاء الشيخان، تتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني بالضلوع في الحادثة .

أوضحت كل هذا لضيبي، وأكدت له أنني شخصياً لم أقنع بتلك الاتهامات في حينها ولم أتهم الأجهزة الأمنية التابعة لهم بالوقوف وراء عملية الاغتيال. ربما تفاجأ الضيف بما قلته، إلا أن مرافقه أيد جزءاً كبيراً مما ذكرت. أما الضيف نفسه فقد برر عدم معرفته بهذه التفاصيل بكونه لم يكن مسؤولاً عن المنطقة آنذاك وأراد معرفة المزيد عن الواقعة، وهو حق مشروع له بالطبع .

لتوضيح الأمر أكثر وتخفيف حدة الموقف، اقترحت عليه إمكانية إجراء تحقيق شفاف بشأن ملفات اغتيال والدي من قبل جهاز أمن الإقليم الذي كان يترأسه السيد مسرور بارزاني⁸¹ حينذاك. هذا التحقيق، إذا تم بطريقة مهنية وصادقة، من شأنه كشف الملابسات الحقيقية وراء القضية وإيضاح أسباب الاغتيال بشكل مقنع. عندها فقط، يمكن الحديث عن أي طلبات جاء بها ضيفي وإمكانية التفاهم بشأنها.

قال الرجل: إذا تماسكت الفرصة الآن وتواصلت مع مكتب مسرور بارزاني وحصلت على موافقة للقاء معه، هل يمكنك الذهاب وعرض القضية عليه بالتفصيل؟ أجبت: نعم، بالطبع سأذهب، لكن بشرط أن يكون اللقاء سرّياً تماماً، حيث كنت حينها عضواً في البرلمان العراقي ومنتمياً إلى الاتحاد الوطني الكردستاني.

⁸¹ مسرور البارزاني من مواليد 1969، عضو في قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، نجل الرئيس السابق لإقليم كوردستان العراق مسعود بارزاني، رئيس مجلس الوزراء في حكومة إقليم كوردستان، كان مديراً عاماً لوكالة الحماية والأستخبارات في الإقليم.

قام الرجل بالاتصال بمدير مكتب رئيس جهاز أمن إقليم كردستان وطرح عليه القضية بشكل مختصر مع طلب تحديد موعد لقاء مع السيد مسرور بارزاني. وعده مدير المكتب بالرد بعد يوم، حيث كان مسرور بارزاني منهمكاً ذلك اليوم في اجتماعات مع وفود معينة. وهكذا اتفقنا على الانتظار لتأكيد الموعد المرتقب. لكن في داخلي، لم أكن واثقاً بأن اللقاء سيتم أو أن المسؤول (ضيبي) سيحصل على موافقة مراجع حزبه للقاء.

بذلك، انتهى الحديث والاتفاق، وانتظرت اتصالاً هاتفياً منه بشأن التطورات.

في الوقت ذاته، وخلال هذه الزيارة وما تبعها، تلقيت اتصالات من بعض المقربين الذين ربما كانوا مكلفين من قبل القيادات العليا للحزب الديمقراطي الكردستاني في محافظة نينوى. كان غرضهم مشابهاً لما تم طرحه سابقاً. وصل الأمر إلى تقديم وعود مشجعة لي؛ منها الترشح ضمن قائمتهم في نينوى للدورة البرلمانية الثالثة (2014 - 2018) مع ضمان النجاح، وحتى عرض منصب قائمقام قضاء الشخان الذي كان شاغراً حينذاك.

ردّي كان واضحاً؛ أخبرتهم أن منصب القائمقام بدرجة مدير عام، بينما كنت حينها بدرجة وزير كوني عضواً في مجلس النواب العراقي. بطبيعة الحال، كان هذا الرد من باب المجاملة لا أكثر، وليس بغرض التفاوض حول أي منصب.

في ردّي الأخير والحاسم، أوضحت أنني تطرقت إلى هذا الموضوع بشكل تفصيلي أمام المسؤول الأول في المنطقة. كان اتفاقنا يقضي بضرورة إجراء تحقيق شفاف حول اغتيال والدي، الشهيد حسن نرمو، الذي كان كادراً متقدماً في الاتحاد الوطني وعضواً في مجلس محافظة نينوى، حيث تم اغتياله على يد جهات إرهابية ومع ذلك، لم

يتجاوب لا المسؤول الأول في المنطقة ولا السيد بارزاني مع طلبي. ولم ألتقِ بمسؤول المنطقة إلا بعد مرور قرابة ستة أشهر خلال حضوره إحدى مراسم العزاء في قريتنا.

المثير للاستغراب، والذي يستحق التوقف عنده، هو أنه خلال لقائنا المبدئي، اتفقنا نحن الثلاثة فقط (أنا، والمسؤول الحزبي الزائر، ومرافقه) على سرية الموضوع وعدم مناقشته مع أي طرف آخر قبل تنفيذ اللقاء وإجراء التحقيق بشفافية. ولكن للأسف، وبعد فترة قصيرة، وفي حديث عابر مع صديق لي كان يشغل منصبًا إداريًا في قضاء الشيوخان، تبين لي أنه يعلم بالفعل عن الاتفاق أو الاتفاقية مع المسؤول الأول. هذا الأمر زعزع ثقتي بالكثير من الأطراف وأثار لدي شكوكًا إضافية بأن اغتيال والدي ربما كان نتيجة عمل إرهاب مضاد.













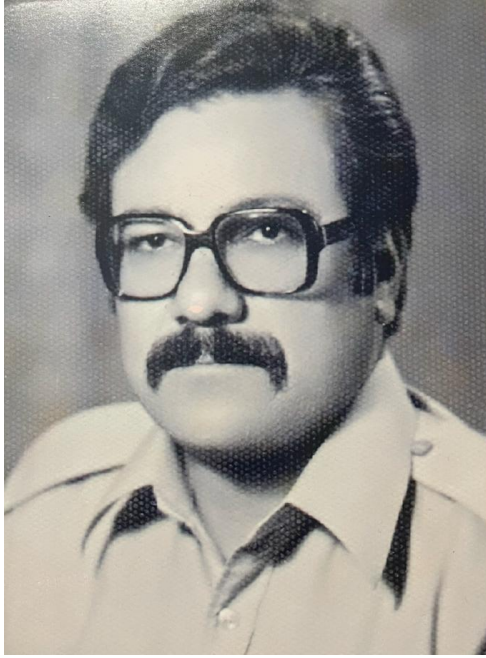














قرارات



بأسم الشعب
رئاسة الجمهورية

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (ثانياً) من المادة (٥٩) من الدستور والمادة الثانية من قانون النشر في الجريدة الرسمية رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٧ والمادة (١٤٩) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي .
قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٩ / ١١ / ٢٠١٦
إصدار القرار الآتي :

قرار

رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٦

١. اتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل الحكومة لتحرير المختطفات الايزيديات .
٢. الاعياز بأعادة اعمار قضاء سنجار وإعادة الخدمات والبنى التحتية للقضاء .
٣. اعتبار ضحايا الاعمال الارهابية التي ارتكبتها عصابات داعش الارهابية بحق ابناء قضاء سنجار شهداء ولهم كافة الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها هذه الشريحة .
٤. تشكيل لجنة من الجهات المختصة لغرض بحث موضوع الابادة الجماعية التي تعرض لها الايزيديون من قبل عصابات داعش الارهابية لغرض عرض هذه القضية لدى محكمة الجنايات الدولية للتحقيق بها .

فؤاد معصوم
رئيس الجمهورية

٢٠١٦/١٢/١٩

(٢٩)

الوقائع العراقية - العدد ٤٤٢٨

الفصل الثاني

مجلس النواب العراقي

الدور النيابية الرابعة (2018-2021)

مرشحين لصالح إسرائيل في إنتخابات عام 2018

كان من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية في الثاني عشر من أيار/مايو 2018، استعدادًا للدورة التشريعية الرابعة، وقد رشحني الاتحاد الوطني الكردستاني للمشاركة للمرة الثانية، بعدما كنت نائبًا في الدورة البرلمانية الثانية (2010-2014). دار نقاش داخل مركز تنظيمات نينوى للاتحاد الوطني حول أهمية اختيار رئيس للقائمة الانتخابية من المكون الإيزيدي، وبعد رفع الأسماء المرشحة إلى قسم الانتخابات في الحزب، وقع الاختيار عليّ لقيادة قائمة "مام جلال" في محافظة نينوى.

كالمعتاد، قبيل أي انتخابات، انطلقت الحملات الانتخابية التي تمتد لشهر على الأقل، حيث ينشط المرشحون والقوائم في الترويج لأنفسهم. لكن في بداية حملة انتخابات 2018، وتحديدًا في الثالث من نيسان/أبريل، تفجرت قضية أثارت جدلاً واسعاً، إذ انتشرت وثيقة مطبوعة يُقال إنها صادرة عن وزارة الداخلية الإسرائيلية، موجهة إلى ولي العهد السعودي. حملت الوثيقة قائمة بأسماء 16 شخصية عراقية بارزة، مثل نوري المالكي، وإبراهيم الجعفري، وموفق الربيعي، وغيرهم. ومن بين هذه الأسماء، ورد اسمي الثلاثي مع إضافة كلمة (كردي) بجانبه، وزُعم أنها "قائمة الأسماء" التي تعمل لصالح إسرائيل منذ عام 2003 وحتى 2018.

تم تداول هذه الوثيقة على نطاق واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي، وأُرسل إليّ أحد أصدقائي نسخة منها لإبلاغي بالأمر. كان هذا الصديق من محافظة ميسان، وتربطني به علاقة قديمة تعود إلى أيام عملنا معًا في مؤسسة المعاهد الفنية. اتصل بي حينها متعجبًا مما ورد في الوثيقة، وكان هذا حال الكثيرين ممن عرفوني.

رغم وعينا التام بأن الوثيقة مزيفة بنسبة 100%، إلا أن عددًا كبيرًا من الأسماء الواردة فيها كان من المكون الشيوعي، فيما وُضعت أنا والنائب محمًا خليل قاسم (الذي يبدو أنه كان المعني بالإشارة إلى نائب إيزيدي آخر) كاستثناءين عن هذا النمط. الأمر المثير للدهشة أن معظم الشخصيات المدرجة في القائمة هي من النخب السياسية الشيعية، التي كان بينها وبين السعودية تاريخ من التوتر والعداء. فكيف لإسرائيل أن تطلب دعم ولي العهد السعودي لشخصيات تُعد جزءًا من هذا الطيف السياسي، الذي لا يُعتبر بالأصل موضع ثقة بالنسبة للرياض؟

بالنسبة لي شخصيًا، ما زاد الطين بلة هو توقيت نشر الوثيقة. فقد دخلت الساحة السياسية العراقية لأول مرة في انتخابات 2010، أي بعد سقوط النظام السابق بسبع سنوات كاملة، مما يجعل الادعاء بأنني كنت أعمل لصالح إسرائيل منذ 2003 مغلوطًا تمامًا وغير متماسك. ومع ذلك، كان الزج باسمي بين أسماء زعماء شيعة بارزين أمرًا يثير الريبة، وي طرح تساؤلات عديدة عن الجهة التي تقف وراء هذه الادعاءات.

هذه الوثيقة المزورة كانت بلا شك محاولة لتشويه السمعة والإضرار بالمنافسين السياسيين مع اقتراب الانتخابات البرلمانية. ومن خلال تواصل مع قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني حول ما جرى، أكدوا عدم جدوى الانشغال بتلك الادعاءات، التي اعتبروها جزءًا من الأساليب المعتادة للتشهير والتسقيط التي تُستعمل قبيل أي اقتراع انتخابي.

مستشار سمو الأمير والمجلس الروحاني¹

بعد انتهاء الدورة البرلمانية الثانية في 14 يونيو/حزيران 2014، تم إحالتي للتقاعد لأول مرة بناءً على استحقاقي الوظيفي. إثر ذلك، انضمت للعمل الحزبي كنائب مسؤول مركز تنظيمات نينوى للاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث توليت مسؤولية العلاقات العامة للحزب في محافظة نينوى. خلال تلك الفترة، شهدت لقاءات مستمرة بين كوادر الحزب والمجتمع الإيزيدي في مراكز تنظيمات نينوى ودهوك وسنجار.

في أحد اللقاءات الموسعة بقضاء الشيخان، وتحديدًا في قاعة الشهيد حسين باباشيخ، نوقش أداء الأمير تحسين بك والمجلس الروحاني الإيزيدي. أثرت خلال النقاشات مسألة اقتصار المستشارين على أفراد مرتبطين بالحزب الديمقراطي الكوردستاني دون تمثيل حقيقي لبقية التيارات والمناطق الإيزيدية. لاحقًا، جرى لقاء مع سمو الأمير لتحفيزه على توسيع دائرة المستشارين لتشمل ممثلين من كافة مناطق الإيزيدية ومن تيارات سياسية متنوعة مع مستقلين.

بناءً على هذه النقاشات، تم ترشيحي برفقة الأخ داود شيخ جندي من سنجار كمستشارين للأمير والمجلس الروحاني، إضافة إلى أسماء أخرى تمثل مختلف التيارات السياسية والمستقلين. هذه الخطوة جاءت كحصيلة لجهود جماعية من كوادر الحزب وتواصلنا مع سمو الأمير الراحل، الذي استجاب ودعم تشكيل لجنة استشارية أكثر

82. تم اختياري عضوًا في الهيئة الاستشارية لسمو الأمير تحسين سعيد بك والمجلس الروحاني من قبل سمو الأمير شخصيًا، لكن بعد رحيل سموه وحصول إشكالات حول آلية اختيار البديل لم أقتنع بتلك الإجراءات، لا سيما بعد الانشقاق الذي حصل بين صفوف الإيزيدية وخاصة الكثير من وجهاء عشائر سنجار (شنكال)، لذا قدمت استقالتي من العضوية في 2019/07/29.

تنوعاً تعمل بروح الفريق لخدمة مصالح الملكون الإيزيدي. لكن، وبعد تلك الفترة، وقبل وفاته، اضطر الأمير تحسين بك للإقامة خارج العراق بسبب ظروفه الصحية، حيث استقر لفترات طويلة في ألمانيا. خلال غيابه، تولى نجله الأمير حازم تحسين مسؤولياته بصفته وكيلاً رسمياً.

في فترة عملي ضمن اللجنة الاستشارية، شاركت في العديد من الاجتماعات الرسمية التي قادها سمو الأمير أو أشرف عليها نجله حازم. ومع ذلك، اتسمت أعمال المجلس الروحاني واللجنة الاستشارية بأنها كانت غالباً سطحية تفتقر إلى النهج المؤسسي المنظم. كما واجهنا تدخلات من بعض الأفراد داخل اللجنة وخارجها، مما أثر سلباً على فعالية القرارات.

رغم أن بعض أعضاء اللجنة الاستشارية أو المجلس الروحاني قدموا مقترحات جريئة وبنّاءة، إلا أن معظمها كان يُهمَل دون متابعة أو تنفيذ فعلي، فأصبحت أفكارهم حبيسة الاجتماعات التي تنتهي دون نتائج ملموسة، استمر هذا الأمر حتى وفاة الأمير تحسين بك، الذي أوصى الإيزيديين باختيار أمير جديد دون تفضيل أحد أبنائه أو أحفاده، وهو ما فتح الباب على تنافس وإشكالات بين أمراء جدد بعد رحيله.

كوتا الإيزيدية² في البرلمان الكوردستاني (2018)

في السنوات الأخيرة، تصاعد الحديث حول حصة الإيزيديين (الكوتا) سواء على مستوى العراق الفيدرالي أو داخل إقليم كردستان. وعلى المستوى الاتحادي، تمت مناقشة إمكانية زيادة عدد المقاعد التي تمثل الإيزيديين لتتناسب مع كثافتهم السكانية. وبينما أقرت المحكمة الاتحادية قراراً بزيادة المقاعد بناءً على التعداد السكاني، فإن تنفيذ هذا القرار كان مشروطاً بإجراء تعداد عام للسكان والمساكن في العراق.

أما في كردستان، فلا توجد أصلاً مقاعد كوتا للإيزيديين، حيث يُعاملون كأكراد أصلاء، لكنهم يفتقرون إلى الاهتمام الحقيقي على أرض الواقع. ولهذا طُرحت فكرة إنشاء كوتا خاصة بهم على غرار المسيحيين، والتركمان، وحتى الأرمن، رغم قلة أعداد هؤلاء في الإقليم، لكنهم مع ذلك يتمتعون بمقاعد كوتا في برلمان كردستان.

في إطار الجهود المبذولة لإثارة هذا الموضوع، تحرك الأمير حازم تحسين بك، وكيل الأمير آنذاك، مع وفد رسمي من المجلس الروحاني واللجنة الاستشارية للقاء ممثلي الأحزاب الكردستانية المشاركة في برلمان الإقليم. وقد حدث ذلك في النصف الأول من

83. كوتا الإيزيدية، رغم مناشدة الإيزيديين بالحصول على كوتا الإيزيدية في برلمان إقليم كردستان، إلا أنه لم تكن هنالك آذان صاغية، علماً بأن باقي المكونات من المسيحيين والتركمان والأرمن كانت لهم ولحد الآن مقاعد كوتا في البرلمان. كان هنالك وفد رسمي برئاسة حازم تحسين بك، وكيل الأمير حينذاك، زار الكتل السياسية وبرلمان الإقليم لغرض تخصيص مقاعد كوتا للإيزيديين.

عام 2018 عندما كان الإقليم على أعتاب انتخابات الدورة البرلمانية الخامسة، بينما تبقى أشهر قليلة فقط من عمر الدورة الرابعة.

تشكل الوفد من أعضاء المجلس الروحاني وأعضاء من اللجنة الاستشارية، وكنتُ أحد المشاركين. زرنا المقرات الرئيسية للأحزاب السياسية، ومنها الاتحاد الوطني الكردستاني حيث التقينا السيد سعدي بيره³ من المكتب السياسي؛ ثم الجمعية الإسلامية (المعروفة حالياً بجماعة العدالة الكردستانية) والتقينا أمينها العام السيد علي بابير؛ وكذلك الاتحاد الإسلامي حيث اجتمعنا مع السيد صلاح الدين بهاء الدين⁴. كما زرنا حركة التغيير في أربيل والتقينا بأحد أعضائها، وأخيراً الحزب الديمقراطي الكردستاني حيث اجتمعنا بسكرتير المكتب، السيد فاضل ميراني، بحضور السيد محمود إيزيدي الذي كان يتأأس فرع الحزب في قضاء الشيوخان حينها.

أبدت جميع الأحزاب تأييدها لحقوق الإيزيديين ومن ضمنها مقاعد الكوتا، لكنها أبدت تحفظات علنية أو ضمنية على أن تلك المقاعد قد تكون تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب النفوذ السياسي والجغرافي للحزب في مناطق الإيزيديين. وفي المقابل، أعرب الحزب الديمقراطي بدوره عن دعمه لفكرة كوتا الإيزيديين وأكد استعداداه لدعم هذا المقترح إذا طرح للتصويت في البرلمان.

³ سعدي احمد بيره، عضو قيادة في الاتحاد الوطني الكوردستاني، وزير الزراعة والري سابقاً، الناطق الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني حالياً.

⁴ صلاح الدين محمد بهاء الدين صادق، هو سياسي كوردي إسلامي ولد عام 1950 في منطقة حلبجة، الأمين العام للاتحاد الإسلامي في إقليم كردستان العراق.

في اجتماعنا داخل مقر المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، ناقشنا أيضًا قضايا تخص الإيزيديين بشكل عام. وجه السيد فاضل ميراني⁵ بعض الانتقادات لتوجه بعض أبناء الإيزيدية للانضمام إلى قوات الحشد الشعبي أو حزب العمال الكردستاني والقوى الموالية لهم. رددتُ بأن هذه الخيارات قد تكون مفروضة بحكم الظروف الاقتصادية القاسية التي تعيشها مجتمعات الإيزيديين النازحين. كما أشرت إلى المعاناة التي يواجهها النازحون داخل المخيمات، حيث تتعرض خيامهم في الصيف للحريق وفي الشتاء للانهييار بسبب الأمطار الغزيرة. وعلى هامش الحديث، شارك السيد فاضل قصة طريفة عن صديق قديم دعا الأحزاب الكردستانية إلى تغيير أسمائها "الكلاسيكية" للاعتراف بتغير طبيعتها. قال موجهًا حديثه للحزب الديمقراطي: أنتم لستم ديمقراطيين كما يتضح من اسمكم! أما الاتحاد الوطني الكردستاني، فقد شهد انشقاقات وتكوين أحزاب أخرى مثل "التغيير" و"الجيل الجديد"، وبالتالي لم يبقَ اتحادًا. أما حركة التغيير (كوران)، فلم تحقق أي تغيير بالرغم من طموحاتها. عندما وجه الحديث لي شخصيًا بحكم صداقته السابقة مع والدي، قلت له: إذا كنتم تقولون بعدم كونكم ديمقراطيين، فأنا أقبل أننا لسنا اتحاديين.

من الجدير بالذكر أن زيارتنا للبرلمان الكوردستاني تمت قبل زيارة الأحزاب الكوردستانية، حيث تم استقبالنا من قبل المرحوم الشيخ شامو، الذي كان حينها عضوًا في برلمان كوردستان. خلال الزيارة، التقينا بالسيد جعفر ئيمينكي، نائب رئيس البرلمان والرئيس بالإنابة، بعد أن مُنِعَ رئيس البرلمان الفعلي الدكتور يوسف محمد،

⁵ فاضل مطني ميراني، هو سياسي كوردي عراقي، ولد في الموصل عام 1948، يشغل منصب سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

المحسوب على كتلة التغيير، من دخول أربيل بسبب خلافات قائمة آنذاك تتعلق بالإصلاحات ومكافحة الفساد.

ناقشنا مع السيد ئيمينكي أهمية كوتا الإيزيديين وقضايا أخرى ذات صلة. أثناء النقاش، قدّمت نفسي كنائب سابق في البرلمان العراقي. إلا أن الشيخ شامو بادر قائلاً إنني ما زلت نائباً منتخباً بناءً على نتائج الانتخابات. لكنني أوضحت له أن المحكمة الاتحادية لم تصادق بعد على هذه النتائج، وقد ركزت نقاشاتنا على ضرورة تعزيز مشاركة الإيزيديين في مؤسسات الإقليم، وبالأخص في المناصب القيادية مثل وكلاء الوزراء والمدراء العامين. فقد لاحظنا أنه حتى تلك اللحظة، لم يكن هناك تمثيل للإيزيديين باستثناء مدير عام واحد في مفاصل حكومة إقليم كردستان، وهو المدير العام لشؤون الإيزيدية، التي يبدو أنه لم يكن بالإمكان شغلها بشخص إيزيدي وإلا، ربما لما رأينا حتى هذا التمثيل المتواضع.

(4)

أزمة اختيار أمير الإيزيدية بعد وفاة الأمير تحسين بك

لم يشهد التاريخ الإيزيدي أزمة في اختيار الأمير كهذه التي برزت عقب وفاة الأمير تحسين بك في 28 يناير/كانون الثاني 2019 في أحد مستشفيات ألمانيا. مثلت رحيله نقطة تحول عميقة للأقلية الدينية الإيزيدية، حيث أثارت آلية اختيار خليفته جدلاً واسعاً أدى إلى انقسامات غير مسبوقة داخل بيت الإمارة وخارجه.

خلفية الأزمة:

مع تدهور صحة الأمير تحسين بك في أيامه الأخيرة، تزامنت الزيارات إلى المستشفى من المقربين وأصحاب الشأن، على أمل استكشاف توجهاته بشأن من سيخلفه. لكن وفقاً لمصادر قريبة منه، لم يقم الأمير بتسمية خليفة بعينه بل اكتفى بتأكيد أن "المكون الإيزيدي حر في اختيار أميره". فتح هذا التصريح الباب أمام صراعات داخلية بدأت بالظهور فور وفاته.

بعد انتهاء مراسم العزاء، برزت خلافات علنية بين أفراد بيت الإمارة، خصوصاً بين أبناء الأمير الراحل وأبناء أشقائه. وكان الأمير حازم، نجل الأمير تحسين، مرشحاً بارزاً بحكم منصبه السابق كوكيل للأمير وتمثيله للإيزيديين في المحافل المحلية والدولية. ومع ذلك، لم يحظَ ترشحه بالإجماع داخل العائلة، مما أدى إلى تصعيد التوتر.

ضمن محاولات التوافق لرأب الصدع، طرحت مجموعة من الشخصيات الإيزيدية مبادرات تهدف إلى إيجاد حلول توافقية. تضمنت إحدى المبادرات اقتراح تعيين عدد من وكلاء الأمير لتقاسم المسؤوليات في مجالات محددة كالثقافة والعلاقات العامة والشؤون الدينية. إلا أن هذه المبادرة قوبلت برفض حاد من أطراف بارزة في بيت الإمارة وبعض الشخصيات العشائرية، وأثار هذا الاقتراح غضب شيوخ العشائر الإيزيدية، وخصوصاً في سنجار، حيث شددوا على أهمية أن يكون لجميع الإيزيدية اينما كانوا أمير واحد فقط دون الحاجة لتعدد الوكلاء. كما انتقد مثقفون إيزيديون، منهم سرمد سرهاد تحسين بك، حفيد الأمير الراحل، هذه المبادرة التي وصفوها بأنها مخالفة لوصية الأمير تحسين بك. كان الأخير قد ترك خيار اختيار الأمير للشعب الإيزيدي بأسره بدلاً من الاكتفاء بترتيبات داخل بيت الإمارة.

وفاة باباشيخ وتفاقم التعقيد:

زاد المشهد تعقيداً بعد وفاة باباشيخ الإيزيدية خرتو حاجي إسماعيل⁶، حيث بادر الأمير حازم تحسين باختيار بديل له بالتنسيق مع أطراف من بيت الإمارة في اجتماع مغلق بمدينة دهوك بعيداً عن الأنظار العامة وتحت حراسة أجهزة أمنية تابعة للطرف السياسي المتنفذ في المنطقة، بدلاً من معبد لالش المقدس، لقد أثار هذا الاجتماع جدلاً واسعاً بسبب تدخل أطراف سياسية مؤثرة واستبعاد شخصيات معتبرة من العملية، بما في ذلك الكاتب الذي أقصي رغم عضويته في مجلس النواب العراقي والمجلس الروحاني.

تمت دعوة المختارين والكوادر الحزبية الموالين للحزب الديمقراطي الكوردستاني لحضور الاجتماع، حيث تم إبلاغهم بشكل رسمي. ومع ذلك، لم يتم إبلاغي بالاجتماع، رغم كوني عضواً في مجلس النواب العراقي وعضواً في اللجنة الاستشارية للأمير والمجلس الروحاني. السبب الواضح لهذا الإقصاء هو انتمائي إلى الاتحاد الوطني الكوردستاني، مما يعكس الانقسامات السياسية داخل المجتمع الإيزيدي. في المقابل، تم إبلاغ ابن عمي في القرية، كونه كادراً محسوباً على الحزب الديمقراطي الكوردستاني، مما أثار استياء العديد من رؤساء العشائر والشخصيات الاجتماعية في مناطق الإيزيدية.

أثار هذا الإجراء حفيظة العديد من رؤساء العشائر الإيزيدية، خاصة في سنجار، الذين رأوا في هذا التصرف تجاهلاً لإرادة المكون الإيزيدي ووصية الأمير الراحل تحسين بك، الذي أكد على ضرورة اختيار الأمير من قبل الإيزيديين ككل، وليس من خلال ترتيبات داخلية أو تحت تأثير أطراف سياسية. كما أظهر هذا الإجراء انحيازاً

⁶. خرتو حاجي إسماعيل، تولد 1933، الزعيم الروحي للديانة الإيزيدية من عام 1995 إلى عام 2020، وهو المكلف بشؤون الدينية للإيزيدية، أفتى باباشيخ بقبول وأستقبال الناجيات الإيزيديات بعد تحريرهن من داعش، توفي في 01 / 10 / 2020.

واضحًا لصالح طرف سياسي معين، مما زاد من حدة الانقسامات داخل المجتمع الإيزيدي.

على خلفية هذه التطورات وما رافقها من تجاهل لوصية الأمير تحسين بك ومطالب الإيزيديين، أعلنت استقالتي من اللجنة الاستشارية للأمير والمجلس الروحاني.

كشفت هذه الأزمة عن مدى الانقسامات داخل بيت الإمارة وخارجه، وعن حجم التدخلات السياسية التي عمقت الفجوة بين الأطراف المعنية. وبالرغم من المحاولات المتكررة لحل الخلافات، فإن غياب الشفافية وعدم الالتزام بمبادئ العمل الجماعي والمؤسسي زادوا الوضع تعقيدًا. وقد أصبحت أزمة اختيار أمير الإيزيدية بعد وفاة الأمير تحسين بك رمزًا للتحديات التي تواجه المجتمع الإيزيدي وضرورة البحث عن أسس متينة لإدارة شؤون المكون بشكل يضمن وحدتها ومستقبلها.

(5)

الذكرى الرابعة لمجزرة كوجو: جرحٌ ينزف وألمٌ لا يُنسى

في الخامس عشر من آب/أغسطس من كل عام، يتجدد الألم في قلوب أهالي شنكال، خاصة قرية كوجو، التي شهدت واحدة من أبشع جرائم الإنسانية في العصر الحديث. ففي الثالث من آب/أغسطس 2014، اجتاحت قوات تنظيم داعش الإرهابي مناطق جنوب سنجار، مدعومة ببعض الخونة المحليين من عشائر المنطقة الذين خانوا الجيرة تحت وهم الأمان الكاذب الذي وعدهم به التنظيم. لكن سرعان ما انكشف الوجه القبيح لداعش، الذي ارتكب مجزرة مروعة بحق الأيزيديين، حيث تم عزل الرجال عن النساء والأطفال، وقتل الرجال بشكل جماعي في وديان قريبة من كوجو، بينما أُسرت النساء والأطفال وبيعوا في أسواق النخاسة كسبايا، وتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب والاعتصاب.

في الذكرى الرابعة لهذه المأساة، تلقيت دعوة كريمة من الأخ نائف جاسو، ممثل ضحايا كوجو، للمشاركة في إحياء هذه الذكرى الأليمة. وبعد وصولي إلى قضاء سنجار، قمت بزيارة مركز تنظيمات حزبنا (الاتحاد الوطني الكردستاني)، حيث تم استقبالي بحفاوة، ودُعيت لإلقاء كلمة نيابة عن الحزب في هذه المناسبة المؤلمة.

في كلمتي، ركزت على ضرورة الاعتراف بما حدث للأيزيديين كجريمة إبادة جماعية، ودعوت برلمان وحكومة العراق وبرلمان وحكومة إقليم كردستان إلى الاقتداء بالدول والمنظمات الدولية التي اعترفت بهذه الجريمة. كما تطرقت إلى أهمية العمل المشترك لضمان عدم تكرار مثل هذه المآسي في المستقبل، وضرورة تقديم الدعم الكافي للناجين من هذه المجزرة، خاصة النساء والأطفال الذين ما زالوا يعانون من آثارها النفسية والاجتماعية.

لكن كلمة الحزب الديمقراطي الكردستاني أثارت ردود فعل متباينة بين الحاضرين، خاصة من أنصار الحركة الإيزيدية للإصلاح والتقدم، وكذلك بعض قادة الحشد الشعبي، الذين انتقدوا بشدة ما اعتبروه مديحاً لدور حزبهم، الذي فشل في حماية الأيزيديين في سنجار عام 2014. ومن الجدير بالذكر أن ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني غادروا القرية بعد إلقاء كلمتهم، دون المشاركة في المأدبة التي أقيمت على أرواح الضحايا.

تبقى كوجو جرحاً غائراً في قلب كل إنسان يؤمن بالعدالة والإنسانية. إنها تذكيرٌ بأهمية الوقوف مع الضحايا والناجين، والعمل الجاد لتحقيق العدالة والاعتراف الدولي بما حدث، حتى لا تذهب دماء الأبرياء سدى، وحتى لا تتكرر مثل هذه الجرائم مرة أخرى.

كوجو واللقاء مع قائد البككه⁷

في الذكرى الرابعة لمجزرة كوجو المؤلمة، والتي راح ضحيتها المئات من الأبرياء، بما فيهم الشهيد أحمد جاسو، أحد أبرز الشخصيات الاجتماعية ورئيس عشيرته في المنطقة، كانت الزيارة إلى القرية بمثابة وقفة تأمل في حجم المأساة التي حلت بالأيزيديين. خلال الزيارة، كان من ضمن البرنامج زيارة مدرسة القرية، حيث أقيم معرضٌ لصور الضحايا، يخلد ذكراهم ويذكر العالم بفضاعة ما حدث.

في هذا المعرض، التقيتُ بالصدفة بالقائد مام زكي، الشخصية الإيزيدية البارزة من كردستان الشمالية (تركيا)، والذي كان أحد القادة المهمين في تنظيمات حزب العمال الكوردستاني (PKK). كان مام زكي محاطاً بحراسه الشخصيين، الذين سمحوا لي بالاقتراب منه بعد أن أمرهم بذلك. تبادلنا أطراف الحديث أثناء تجولنا في المعرض، حيث عبّرت له عن قلقي بشأن حضوره في مناسبة عامة ومزدحمة بمختلف الأطراف السياسية، والتي قد تشكل خطراً عليه بسبب كونه مستهدفاً من قبل الحكومة التركية. لكنه برر حضوره بأنه جزء من التضامن مع المكون الإيزيدي الذي ينتمي إليه، خاصة في ظل الكارثة التي حلت بهم.

شاركنا معاً في مأدبة الغداء، حيث جلسنا على طاولة واحدة وأنا والأخ عمر كبعو، ودار بيننا نقاشٌ حول العديد من القضايا. كانت كاميرات تلفزيون "روداو" تغطي

88. مام زكي شنكالي، عضو منسقية المجتمع الإيزيدي مع حزب العمال الكوردستاني في سنجار (شنكال)، أستاذ بهجوم تركي في ذكرى مجزرة قرية كوجو في 15 / 08 / 2018 بعد عودته من القرية لمشاركته في إحياء الذكرى الرابعة للمجزرة.

الحدث بشكل مباشر، وبدا أن هناك تركيزاً علينا من قبل الكاميرات، حتى أن العديد من المتابعين اتصلوا بي لاحقاً ليخبروني بأننا كنا "أبطال الشاشة" في ذلك اليوم.

لكن المأساة لم تنتهِ هنا. ففي طريق عودة رتل سيارات مام زكي من كوجو إلى ناحية الشمال (سنوبي)، تعرض الرتل لقصفٍ عنيف من طائرات السلطات التركية، التي كانت على الأرجح تتابع تحركاته عبر الأقمار الصناعية. بعد عدة محاولات للقصف، استشهد مام زكي على الفور. علمت بهذا الخبر المؤلم أثناء عودتي من سنجار، حيث اتصلت بي تنظيماتنا الحزبية لتخبرني باستشهاده. شعرت بحزنٍ عميق، وطمّنت لو لم ألتق به في ذلك اليوم، على الأقل ليس في يوم استشهاده.

بعد استشهاد مام زكي، تلقيت اتصالين هاتفيين أثاراً استغرابي وغضبني. الأول كان من شخصية شنكالية معروفة وقانونية، اتصل بي ليلاً وقال بطريقة مزحة مقرفة إنه تابع صورنا مع مام زكي على تلفزيون روداو، وادّعى أننا (أي تنظيمات الاتحاد الوطني الكوردستاني) قد أبلغنا السلطات التركية بموقع مام زكي أثناء عودته من كوجو. كان اتهاماً باطلاً ومهيناً، فرددت عليه بقسوة، مؤكداً أن الاتحاد الوطني لا يتمتع بعلاقات ودية مع الدولة التركية، وهو أمرٌ يعرفه الجميع.

الاتصال الثاني كان من أحد الضباط الكبار في جهاز مكافحة الإرهاب التابع للاتحاد الوطني الكوردستاني⁸، الذي أكد لي أنهم تلقوا تقريراً من شخصية اجتماعية وعسكرية من سنجار (محسوبة على الحزب الديمقراطي الكوردستاني) يتهم أحد قادة الحشد الشعبي الإيزيدي بالتعاون مع المخابرات التركية لقتل مام زكي. بالطبع، نفيت هذه الاتهامات التي كانت

⁸ جهاز مكافحة الإرهاب – إقليم كوردستان، دائرة حكومية تابعة لحكومة إقليم كوردستان مقرها السليمانية، أنشأها الاتحاد الوطني الكوردستاني بدعم من الولايات المتحدة الأميركية في عام 2002 بعد تزايد النفوذ والتهديد من قبل حزب أنصار الإسلام.

أكبر من أن تُلقى على عاتق فردٍ واحد، خاصة في ظل تعقيدات الوضع السياسي والأمني في المنطقة.

هذه الأحداث تبقى شاهدةً على حجم المأساة التي يعيشها الإيزيديون، وعلى التعقيدات السياسية والأمنية التي تحيط بهم. استشهاد مام زكي كان خسارةً كبيرةً للمكون الإيزيدي ولل قضية الكوردية بشكل عام، وهو تذكيرٌ بأهمية توحيد الجهود لتحقيق العدالة والسلام، وضمان عدم تكرار مثل هذه المآسي في المستقبل.

(7)

اجتماع نواب الاتحاد الوطني مع المكتب السياسي

في كل دورة برلمانية في العراق، سواء على مستوى الدولة عموماً أو إقليم كردستان على وجه الخصوص، من الطبيعي أن تُعقد اجتماعات رسمية بين الحزب وأعضائه البرلمانيين لمناقشة السياسة العامة وتوحيد الرؤى. الهدف الأساسي من هذه اللقاءات هو وضع استراتيجيات للعمل البرلماني تخدم مصالح الناخبين بشكل رئيسي وجميع المواطنين بشكل عام.

عقب انتهاء الانتخابات البرلمانية والمصادقة على نتائجها في أوائل سبتمبر عام 2018، حصل الاتحاد الوطني الكوردستاني على ثمانية عشر مقعداً في الدورة البرلمانية الرابعة لمجلس النواب العراقي، وكنت أنا أحد الفائزين بتلك الدورة. وقبل الشروع في الجلسات البرلمانية، عقدنا لقاءً مع أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني المشرفين على متابعة الملفات الخاصة بالعلاقة مع بغداد. كان الهدف من الاجتماع تقديم التوجيه والإرشاد لنا نحن الأعضاء الفائزين، خصوصاً من أصحاب الخبرة السابقة في البرلمان، حول المبادئ الأساسية وآلية التعامل مع القضايا المطروحة،

خاصة مع الكتل البرلمانية الكبيرة، لتحقيق المصالح العليا لإقليم كردستان وحل المشكلات المتعلقة مع الحكومة الاتحادية.

تم التطرق خلال اللقاء إلى مجموعة من القضايا الاستراتيجية والمهمة، مثل المادة 140 الدستورية التي لم تُطبق حتى ذلك الحين، بالإضافة إلى استحقاقات قوات البشمركة باعتبارها جزءاً مهماً من منظومة الدفاع الوطني العراقي وفق الدستور. وتم التأكيد أيضاً على أهمية التعامل بجدية مع قانون الموازنة السنوية، خاصة فيما يتعلق باستحقاقات الإقليم المادية والمعنوية.

تحدث جميع الأعضاء الجدد والقدامى خلال اللقاء، مركزين في مداخلاتهم على مصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني والإقليم ككل، بينما ركز البعض الآخر على شؤون مناطقهم بشكل خاص. وعليه، قررت الحديث عن واقع المكون الإيزيدي في العراق وإقليم كردستان بشكل خاص. وفي كلمتي أمام اللجنة المشرفة، التي ضمت شخصيات بارزة من المكتب السياسي للاتحاد ومناضلين سابقين، أشرت إلى أننا كمكون إيزيدي لدينا تمثيل ضعيف في البرلمان العراقي؛ إذ كنت أنا وأستاذ صائب خدر نائب (ممثل كوتا الإيزيدية حينذاك)⁹ فقط من يحملان هذه المسؤولية من بين 329 نائباً.

اقترحت على اللجنة مقترحاً يتمثل في فتح قنوات تعاون وتنسيق بيني وبين ممثل الكوتا الإيزيدية بشأن جميع الأمور المتعلقة بالمكون الإيزيدي، سواء عبر مشاريع القوانين أو القرارات الأخرى. وجاء رد رئيس اللجنة، وهو أحد القادة المخضرمين في

⁹ صائب خدر نائب، تولد 1973، ماجستير في القانون الدولي جامعة نيودلهي - الهند، له خبرة في مجال الأقليات وحقوق الإنسان، عضو مجلس النواب العراقي عام 2018 - 2021، ممثل كوتا الإيزيدية في الدورة البرلمانية الرابعة.

الاتحاد الوطني الكوردستاني، بشكل مشجع ومطمئن، إذ قال لي: "كاك حسين، أنت لست وحدك؛ هناك سبعة عشر عضواً آخرين من أعضاء مجلس النواب العراقي المنتميين للاتحاد الوطني سيكونون إلى جانبك ويدعمون قضية الإيزيديين بكل قوة". شكرته على موقفه وموقف الاتحاد الوطني، ونقلت هذا التعهد إلى زميلي ممثل الكوتا الإيزيدية لاحقاً، الذي رحب بدوره بهذا الدعم.

بالفعل، عملنا معاً في مختلف القضايا المتعلقة بمكوننا الإيزيدي. ومن أبرز الأمثلة على هذا التعاون كان العمل على مشروع قانون الناجيات الإيزيديات حتى تم تشريعه والمصادقة عليه من قبل رئيس الجمهورية عام 2021. تميز هذا الحدث بتوقيع القانون بالتزامن مع يوم المرأة العالمي في 8 مارس وبحضور مجموعة من الناجيات الإيزيديات. بعد التصديق على القانون ومتابعة تنفيذه، كان لنا شرف اختيار إحدى الناشطات الحقوقيات الإيزيديات لرئاسة المديرية العامة لشؤون الناجيات، وهي لا تزال في موقعها حتى اليوم.

(8)

لقاء مع المجلس الروحاني ووكيل سمو الأمير

مع انطلاق جلسات البرلمان في أواخر عام 2018، وخلال لقائي مع وفد من أهالي سنجار بحضور فخامة رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، تم طرح موضوع قانون الناجيات الإيزيديات. القانون كان قد قُدم كمسودة من قبل الناشطة بريز عمر¹⁰ من أربيل إلى فخامة الرئيس الأسبق الدكتور فؤاد

¹⁰ بريز عمر، ناشطة في مجال حقوق الإنسان ولا سيما حقوق المرأة، قدمت مقترح قانون الناجيات الإيزيديات إلى رئاسة الجمهورية أبان عهد الدكتور فؤاد معصوم رئيس جمهورية العراق

معصوم، لكنه لم ينل الاهتمام اللازم من الجهات المعنية، بما في ذلك بعض البرلمانيين الإيزيديين خلال الدورة الثالثة.

أكد الدكتور برهم على ضرورة دراسة مسودة القانون المقدمة في الدائرة القانونية للرئاسة، تمهيداً لتحويلها إلى مشروع قانون يُعرض على الحكومة والبرلمان. ونظراً لأن القانون يتضمن أبعاداً مالية، كان ضرورياً أن يخضع لدراسة حكومية قبل المضي قدماً.

شاركت في عدة جلسات مع الدائرة القانونية لرئاسة الجمهورية ومع بعض الإخوة المستشارين، إضافة إلى السيد سكفان مراد¹¹ المدير العام في الرئاسة حينها، لإثراء القانون ببعض التعديلات. وخلال هذه الفترة، اقترحت على الأستاذ صائب خدر، ممثل الكوتا، زيارة المجلس الروحاني الإيزيدي للحصول على استشارتهم. ومع ذلك، لم يكن الاقتراح محل ترحيب، حيث أشار إلى عدم اهتمام القيادة الدينية بالإسهام في مواضيع مشابهة، حتى أنهم لم يبدوا أي تقدير لفوزنا بالمقاعد البرلمانية.

وباعتباري عضواً في اللجنة الاستشارية لسمو الأمير والمجلس الروحاني، بادرت بطلب اجتماع خاص معهم. وبالفعل، حضر الاجتماع أعضاء المجلس الروحاني، بمن فيهم وكيل سمو الأمير حازم تحسين بك وبعض المستشارين. ورغم أن الاجتماع بدأ بمحاور مختلفة، استثمرت الفرصة لتقديم مقترحين اثنين لا ثالث لهما.

¹¹ سكفان مراد جندي، عمل في سكرتارية مام جلال الأمين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني، مدير عام في رئاسة الجمهورية العراقية في عهد الرؤساء الأكراد لجمهورية العراق ولحد الآن.

الأول كان التأكيد على أن قانون الناجيات الإيزيديات¹² في طريقه إلى البرلمان بعد مراجعته من الحكومة، ويجب أن يكون هناك رأي واضح للقيادة الدينية والمجلس الروحاني حول قضايا حساسة مثل أطفال الناجيات الذين وُلدوا نتيجة الجرائم الوحشية لتنظيم داعش. وبالفعل، أرسلت نص القانون كاملاً لجميع الحضور عبر تطبيق واتساب لمراجعته وإبداء الملاحظات.

أما المقترح الثاني، فكان تشكيل وفد مصغر من المجلس الروحاني وبعض المستشارين لزيارة الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب) لتهنئتهم بمناسبة تسلمهم مناصبهم. تعهدت بتيسير هذه الزيارات لبيان دور القيادة الدينية والإدارية للإيزيديين في إطار الدولة العراقية التعددية والفيدرالية.

حول هذا الموضوع، كان القرار النهائي بيد وكيل سمو الأمير، الذي أعرب عن ضرورة استشارة القيادة الكردستانية، وتحديدًا الحزب الديمقراطي الكردستاني، قبل اتخاذ أي خطوة. أوضحت له حينها أن تلك القيادة نفسها تعمل من أجل مصالحها الكبرى في بغداد دون الالتفات إلى مصالح الجميع. وكنت على يقين بأن الأمير تحسين بك، لو كان في موقع المسؤولية حينها، لما تردد في الموافقة. لكن الأمور أظهرت أن وكيل سمو الأمير لم يكن صاحب قرار مستقل، الأمر الذي أدى إلى تسويق المقترح.

أما فيما يتعلق بقانون الناجيات الإيزيديات، فلم أتلّق أنا ولا الأستاذ صائب أي مقترحات من المجلس الروحاني أو اللجنة الاستشارية بشأن تعديلاته. ربما

¹² قانون الناجيات الإيزيديات رقم 8 لسنة 2021، تم تشريعه في مجلس النواب العراقي حول الناجيات والناجين والمخطوفات والمخطوفين وحقوقهم وإمكانية تعويضهم، هنالك مادة في القانون هي الاعتراف بما حصل للإيزيدية إبادة جماعية (جينوسايد) في 03 / 08 / 2014.

تم تقديم بعض المقترحات بطرق أخرى، لكن الأمر بقي غامضاً في هذا الجانب.

(9)

تهنئة من قباد طالباني

بعد فوزي بمقعد في الدورة البرلمانية الرابعة لمجلس النواب العراقي، وتصديق المحكمة الاتحادية على النتائج، تلقيت مكاملة هاتفية من رقم مميز يعود لشركة آسيا سيل. على الطرف الآخر من الخط، قدم المتحدث نفسه باللغة الكوردية قائلاً: "من قباد طالبانيم"، أي "أنا قباد طالباني". بعد تبادل التحيات، هنأني على فوزي بالمقعد البرلماني عن قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني في محافظة نينوى لدورتين برلمانيتين (الدورة الثانية والرابعة).

خلال المكاملة، أكد السيد قباد طالباني على أهمية العمل المشترك لخدمة إقليم كوردستان ومصالح الاتحاد الوطني الكوردستاني، مع التركيز على خدمة المكونات العراقية الأصيلة، وخاصة المكون الأيزيدي. وأشار إلى أن هذا النهج كان من أهم مبادئ الراحل مام جلال طالباني، الذي كان يصف نفسه دائماً بأنه "محامي الأيزيديين".

قد يرى البعض أن هذه المكاملة كانت عابرة أو روتينية، ولكن في العرف السياسي الكوردستاني، خاصة بين أحزاب الإقليم، تعتبر مثل هذه المكالمات ذات أهمية كبيرة. فهي تعكس اهتمام القيادات العليا بالأعضاء والمسؤولين الأقل مرتبةً في الحزب، مما يعزز الشعور بالانتماء والدعم. هذا الاهتمام من القيادة يمنح المرء دافعاً أكبر للعمل بجدية والتزام في مجال اختصاصه، خدمةً للنهج والسياسة التي يؤمن بها الحزب.

ربما اتصل السيد قباد طالباني بجميع الفائزين بالانتخابات على قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني، ولكن بالنسبة لي، كانت هذه المكاملة ذات أهمية خاصة. فقد كانت تأكيداً على التزامه الشخصي بدعم حقوق المكون الأيزيدي أينما كان، وهو ما كان يؤكدّه خلال عمله كنائب لرئيس حكومة إقليم كوردستان. كما أنه، خلال رئاسته للوفد المفاوض مع الحكومة الاتحادية في بغداد، كان يحرص على تضمين قضايا الأيزيديين، خاصة بعد المجزرة التي تعرضوا لها على يد تنظيم داعش الإرهابي.

قضية سنجار والأيزيديين كانت دائماً في صلب اهتمامات السيد قباد طالباني، خاصة بعد حملة الإبادة الجماعية التي تعرضوا لها في عام 2014، عندما اجتاحت تنظيم داعش مناطقهم وارتكب جرائم مروعة بحقهم. هذه المكاملة كانت تذكيراً بأن قضية الأيزيديين ليست مجرد ملف سياسي، بل هي قضية إنسانية وأخلاقية تحتاج إلى دعم مستمر من جميع الأطراف.

في النهاية، مثل هذه المكاملات تترك أثراً إيجابياً لدى الشخص، فهي تعزز الثقة وتذكرنا بأن العمل السياسي ليس مجرد منصب أو موقع، بل هو مسؤولية كبيرة تجاه الشعب والمكونات التي ننتمي إليها. وهذا ما ساستمر في السعي لتحقيقه خلال عملي البرلماني القادم.

عادل عبدالمهدي¹³ مع نواب نينوى وحكومة المحافظة

في فترة حكومة السيد عادل عبد المهدي، شهدت البلاد تحديات عديدة تتعلق بمحاربة الحكومة من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية، فضلاً عن الفصائل والأحزاب والقوى الداخلية التي انحازت لمصالحها الضيقة على حساب الوطن. هذا التحالف السلبي عمل بجد على خلق أزمات متنوعة، بدءاً من تنظيم المظاهرات وتأجيجها بطريقة غير سلمية، إلى قتل الناشطين واختطافهم، وصولاً إلى تنفيذ التفجيرات في مناطق مختلفة.

من بين تلك التفجيرات التي أثرت بشكل مباشر على حياة المواطنين، كان هناك تفجير وقع أمام أحد المطاعم الشهيرة في الموصل، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الأمن في المحافظة وربما امتدت تبعاته إلى محافظات أخرى. استجابة لهذه الأوضاع الخطرة، وجهت رئاسة مجلس النواب العراقي بتشكيل لجنة تحقيقية للنظر في الحالة الأمنية. لاحقاً، توسعت مهام اللجنة لتشمل متابعة الجانب الخدمي والتحقيق في قضايا الفساد بالمحافظة. كنت حينها أحد أعضاء اللجنة، حيث قمنا باستضافة جميع المسؤولين في المحافظة، بدءاً من الإداريين والأمنيين وحتى المحافظ ورؤساء الدوائر الخدمية وقائد عمليات نينوى ومسؤولي كافة الدوائر الأمنية.

وفي إطار البحث عن حلول للوضع المتأزم، ناقشنا أيضاً المواضيع المتعلقة بآثار احتلال تنظيم داعش لغالبية مناطق محافظة نينوى بعد 10 يونيو 2014، بما في ذلك مأساة

¹³ عادل عبد المهدي المنتفكي (مواليد 1942) في بغداد، سياسي عراقي واحد قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، شغل منصب وزير المالية والنفط ونائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء العراقي من 2018 / 10 / 25 – 2019 / 11 / 25.

الإبادة الجماعية التي حدثت في سنجار. شملت الجرائم البشعة القتل والختف واغتصاب النساء الإيزيديات. حينها، بادر السيد عادل عبد المهدي، رئيس الوزراء آنذاك، إلى عقد لقاء مشترك ضم الإدارة المحلية للمحافظة والمسؤولين الأمنيين والعسكريين والاستخبارات إلى جانب نواب محافظة نينوى، البالغ عددهم 34 نائباً، بما في ذلك ممثلو كوتا الإيزيديين والمسيحيين والشبك.

تركز الحوار خلال الاجتماع على وضع حلول عملية للأوضاع غير المستقرة آنذاك. طرح العديد من الحاضرين آراءً جادة لمحاولة استعادة استقرار الوضع الأمني والسياسي في المحافظة. وخلال المناقشات، قدّم رئيس مجلس المحافظة في ذلك الوقت، الأستاذ سيدو جتو (من المكون الإيزيدي وأحد أبناء سنجار)، مقترحاً ركّز على إطلاق مبدأ المصالحة العامة في المحافظة، بما في ذلك سنجار التي لا تزال تعاني من جراحها.

رغم أهمية هذا الطرح، إلا أنني أبديت استغرابي من إثارة موضوع المصالحة دون التأكيد أولاً على ضرورة تطبيق العدالة الانتقالية. خلال مداخلتني، شددت على أن الحديث عن المصالحة لا يمكن أن يتم إلا بعد محاسبة الجناة والمتورطين في الجرائم المروعة، من قتل وختف واغتصاب النساء وحتى عمليات غسل أدمغة الأطفال وتجنيدهم في معسكرات التدريب على القتال. اعتبرت أن تحقيق العدالة الانتقالية يمثل شرطاً أساسياً لأي جهود تهدف إلى بناء الثقة وإرساء مصالحة حقيقية ومستدامة في المحافظة.

قرارات القائد العام للقوات المسلحة

في النصف الثاني من عام 2014، تحديداً مع اقتراب منتصف العام، شهد العراق مرحلة من أشد الفترات دموية واضطراباً، إثر سقوط عدة محافظات وأجزاء من محافظة بغداد في قبضة تنظيم داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشام). مع الإعلان عن دولتهم المزعومة، ارتكبت أبشع المجازر في المناطق التي سيطروا عليها، أبرزها مأساة قضاء سنجار، الذي يغلب عليه الطابع الإيزيدي، بالإضافة إلى جريمة سبايكر¹⁴ في محافظة صلاح الدين. هذان فقط مثالان بارزان على الجرائم الكثيرة التي خلفها التنظيم الإرهابي.

في مواجهة هذا الخطر الداهم، أصدر المرجع الشيعي الأعلى في العراق، علي السيستاني¹⁵، فتوى "الجهاد الكفائي" بتاريخ 13 يونيو 2014، بعد مرور ثلاثة أيام فقط على سقوط الموصل. كانت الفتوى بمثابة حافز لاستنفار كبير في البلاد، حيث استجاب لها آلاف العراقيين وشاركوا في معارك ضارية ضد داعش. إلا أن الفتوى نفسها استُغلت لاحقاً من قبل أحزاب سياسية وجماعات مسلحة ارتبطت بالإسلام السياسي، مما مهد الطريق لتشريع

¹⁴ مجزرة سبايكر في 12/ حزيران/ 2014، أعدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) حوالي 1700 طالب عسكري عراقي بالقرب من محافظة صلاح الدين (تكريت) بعد إلقاء القبض عليهم خارج المعسكر أثناء محاولتهم الفرار.

¹⁵ علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني، لقبه آية الله العظمى، عالم مسلم وفقه جعفري أيراني ومرجع ديني، يقيم في النجف ومن أكثر الشخصيات تأثيراً في العراق.

قانون "الحشد الشعبي"¹⁶ خلال الدورة البرلمانية الثالثة. وبالفعل، نجحت تلك القوى في إضفاء الشرعية الرسمية على تشكيل هذه القوات، لتحل ككيان عسكري موازٍ ومساند للجيش والشرطة العراقية، لكن دون أن تتوفر لها مستويات التدريب والتنظيم اللازمة.

مع الأسف، وفي رأيي الشخصي، كان هذا القانون من بين أكثر القوانين تأثيرًا سلبيًا التي أُقرت في مجلس النواب العراقي. فقد أدى استغلال اسم الحشد الشعبي "الرسمي" إلى تشكيل مجموعات أخرى متعددة الطوائف والأعراق، منها الحشود العشائرية والمكوناتية، كالإيزيديين والمسيحيين والشبك وغيرهم. وقد ساهم بعض النواب أنفسهم في تشكيل هذه الجماعات، وهو أمر يدعو للأسف.

بالعودة إلى القانون، فقد جاء واضحًا في نصوصه أن هيئة الحشد الشعبي ينبغي أن تكون تابعة للقوات المسلحة العراقية، تحت إمرة القائد العام للقوات المسلحة، الذي يشغل عادةً منصب رئيس مجلس الوزراء. لكن الواقع كان أكثر تعقيدًا. تشعّب قوات الحشد وتعدد الفصائل التي استغلت اسمه ورمزه أسفر عن تجاوزات كبيرة. فمن بين تلك التجاوزات، السيطرة على المشاريع الاقتصادية في المحافظات المحررة، وفرض النفوذ على المؤسسات والمكاتب المحلية لصالح هذه الجماعات. كما اتجهت بعض الفصائل إلى السيطرة الأمنية على مناطق معينة، مثل سهل نينوى، بحجة الحماية تحت اسم الحشد المسيحي أو الشبكي.

هذه الحالة أوجدت حالة من الامتناع لدى سكان تلك المناطق. على سبيل المثال، في إحدى الحالات المتعلقة بالحشد الشبكي، صدر قرار من القائد العام للقوات

¹⁶ الحشد الشعبي، هي قوة نظامية وجزء من القوات المسلحة العراقية، شكلت بعد فتوى الجهاد الكفائي والتي أطلقها المرجعية الدينية في النجف، أقر قانون هيئة الحشد الشعبي بعد تصويت مجلس النواب العراقي في 26 / 11 / 2016.

المسلحة آنذاك، عادل عبد المهدي، يقضي برفع إحدى سيطراتهم إثر شكاوى عديدة تتعلق بسوء التعامل مع المواطنين، خصوصًا الأكراد في تلك المنطقة. ورغم القرار الصادر والجهود المبذولة لفرض سيادة الدولة، رفض الحشد الشبكي تنفيذ القرار بل دعا إلى حشد المواطنين للتظاهر ضد رفع السيطرة. ومع تصاعد الضغوط والمضاعفات السياسية والاجتماعية المرتبطة بهذه الحادثة، بقي الوضع كما هو عليه حتى الآن، رغم مرور أكثر من أربع سنوات على القرار.

(12)

عادل عبد المهدي وملف سنجار

بعد احتلال الموصل في 10 يونيو 2014 من قبل تنظيم داعش الإرهابي، نتيجة الصراعات السياسية بين الأطراف العراقية الرئيسية آنذاك، خسرت البلاد مساحة واسعة من أراضيها. لم تقتصر تلك الخسائر على محافظة نينوى، بل شملت أيضًا الأنبار وصلاح الدين وديالى، حتى وصلت تهديداتها إلى أطراف العاصمة بغداد، مما أثار مخاوف حقيقية من سقوط بغداد في يد التنظيم الإرهابي.

استجابةً لهذا الخطر، أصدرت المرجعية الشيعية في النجف الأشرف فتوى تدعو إلى الجهاد للدفاع عن العراق. بناءً عليها، تشكلت قوات شعبية من المتطوعين، التي لعبت دورًا حاسمًا في تعديل ميزان القوى لصالح الجيش العراقي. هذه القوات أسهمت في ردع التنظيم واستعادة الأراضي المحتلة تدريجيًا، وصولًا إلى إعلان القضاء على داعش.

من المناطق التي تعرضت للاحتلال آنذاك كانت قضاء سنجار، الذي أصبح هدفًا سهلًا لتنظيم إرهابي يتبنى أفكارًا متطرفة تتناقض تمامًا مع تعاليم الدين الإسلامي. دفع المجتمع الأيزيدي في سنجار أثمانًا باهظة من حياتهم وكراماتهم، حيث واجهوا جرائم

إبادة جماعية، واغتصاب النساء والفتيات، بالإضافة إلى تجنيد الأطفال لإعدادهم للأعمال القتالية باستخدام أساليب لغسل أدمغتهم وتحويلهم إلى أدوات حرب.

بعد تحرير سنجار، تعقد المشهد بشكل أكبر مع دخول قوات متعددة غير تابعة للحكومة العراقية إلى المنطقة. من بين هذه القوات كان حزب العمال الكردستاني التركي، الذي يُشهد له بمساعدة المواطنين خلال اجتياح داعش، عبر تأمين ممرات آمنة عبر جبل سنجار إلى الحدود السورية، مما سمح لهم بالعودة لاحقًا إلى إقليم كردستان من خلال معابر آمنة. كما أن ظهور الحشد الشعبي بعد تشريعه كهيئة قانونية من البرلمان العراقي حظي بدعم قوى إقليمية، وأسهم بدور كبير في تحرير المناطق التي سيطر عليها داعش.

لكن وجود قوات مختلفة على أرض سنجار بعد التحرير أضاف طبقة جديدة من التعقيد للصراعات في المنطقة. اشتملت هذه القوات على مجموعات محسوبة على الأحزاب الإيزيدية متمركزة داخل الحدود الإدارية للقضاء. هذا التعقيد استمر عبر أربع حكومات عراقية: من حكومة حيدر العبادي، مرورًا بعادل عبد المهدي ومصطفى الكاظمي¹⁷، حتى حكومة محمد شياع السوداني الحالية.

للأسف، لم يسهم إقليم كردستان بشكل إيجابي في حل قضية النازحين الأيزيديين وعودتهم إلى ديارهم. رغم توقيع اتفاقية سنجار بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بهدف تحقيق الاستقرار الإداري وتشكيل قوات شرطة محلية، إضافةً إلى إطلاق برامج للخدمات العامة، بقي النازحون ورقة تُستخدم لتحقيق مكاسب

¹⁷ مصطفى عبد اللطيف مشنت الغريباوي المعروف بالكاظمي، سياسي عراقي، رئيس مجلس الوزراء العراقي من 07/ أيار/ 2020 – 13/ أكتوبر : 2022، تولى منصب رئيس جهاز المخابرات العراقي الوطني.

سياسية وانتخابية، وسط مخاوف من أن يتحول ملفهم إلى أزمة شبيهة بقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين ظلوا لعقود يعيشون في المخيمات.

تم الاتفاق على عدة خطوات بين الحكومة الاتحادية والجهات المشرفة على ملف سنجار، بعضها تم الإعلان عنه خلال زيارات المسؤولين الحكوميين مثل السيد قاسم الأعرجي وحميد الشطري. لكن المخرجات كانت تتغير بمجرد عقد لقاءات مع مسؤولي الإقليم في أربيل، ما أدى إلى تراجع أو تعطيل الكثير من الإجراءات المتفق عليها.

إبان فترة حكومة عادل عبد المهدي، عملت بالتعاون مع النائب الإيزيدي صائب خدر والوزير لشؤون المحافظات على خطة لغلق المواقع البديلة للمؤسسات الحكومية التابعة لقضاء سنجار داخل إقليم كردستان. الهدف كان ضمان عودة منتسبي هذه المؤسسات وأهاليهم إلى القضاء. إلا أن أطرافاً خفية حالت دون تنفيذ تلك الخطة بشكل كامل، مؤجلة الحلول الحاسمة ومعيقة عودة النازحين إلى ديارهم حتى الآن.

(13)

تكريم نادية مراد¹⁸ من قبل رئاسة الجمهورية

نادية مراد، الناجية الإيزيدية التي تجاوزت أهوال حرب داعش على سنجار، أصبحت رمزاً عالمياً للشجاعة والإنسانية، وحازت على العديد من الجوائز، من بينها جائزة نوبل للسلام. هذا التقدير لم يكن عشوائياً، بل جاء نتاجاً لصمودها وجراتها في سرد المعاناة التي عاشتها أثناء أسرها لدى تنظيم داعش الإرهابي. نادية شاركت في العديد

من المحافل الدولية، أبرزها جلسات في مجلس الأمن الدولي، حيث قدمت شهاداتها بكل وضوح، مما أكسبها احتراماً وإعجاباً واسعاً من جهات محلية ودولية معنية.

خلال السنوات الماضية، زارت نادية العديد من الدول سواء بدعوات رسمية أو سعيّاً منها لإيصال صوت الإيزيديين وقضيتهم للعالم، وخصوصاً مأساة الإبادة الجماعية التي تعرضوا لها. ورغم مرور الوقت، يبقى ملف المختطفين الإيزيديين قائماً بوجود أكثر من 2500 شخص مجهولين المصير، بينهم نساء وأطفال وشيوخ. في الآونة الأخيرة، شهدنا عودة عدد قليل منهم إلى ذويهم، خاصة ممن تم تحريرهم من قبضة داعش في أماكن مثل مخيم الهول بسوريا.

من بين المبادرات لتكريم نادية مراد، كانت تلك التي نظمها الدكتور برهم صالح¹⁹، رئيس جمهورية العراق (2018-2021)، في احتفالية مهيبة بقصر السلام بحضور قيادات عراقية وسفراء دول. كوني عضواً سابقاً في مجلس النواب العراقي لدورتين ممثلاً عن قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني، تمت دعوتي للمشاركة وتكليفني بمرافقة نادية مراد إلى البرلمان، حيث كان مقرراً أن تلتقي بالسيد محمد الحلبوسي²⁰، رئيس المجلس.

للأسف، وفي يوم الاحتفال نفسه، صادف أن أوقفت الرحلات الجوية بين أربيل وبغداد بشكل مفاجئ لساعات، مما تسبب في تأخرنا، أنا وزميلتي الأستاذة بريز عمر (صاحبة مقترح قانون الناجيات الإيزيديات). بالرغم من ذلك تمكنا من الوصول بعد

¹⁹ برهم أحمد صالح (12/ أيلول / 1960) رئيس سابق لجمهورية العراق وسياسي كوردي من مواليد السليمانية، تولى عدة مناصب حكومية عراقية منها منصب رئيس وزراء إقليم كردستان، نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي، وزير التخطيط وعمل قيادياً في الاتحاد الوطني الكوردستاني.

²⁰ محمد ريكان حديد الحلبوسي (04/ يناير / 1981)، سياسي عراقي ورئيس مجلس النواب العراقي السابق ومحافظ الأنبار سابقاً بعد تصويت مجلس المحافظة عليه.

انتهاء المراسيم في قصر السلام وشاركنا لاحقاً باستقبال نادبة مراد داخل مجلس النواب برفقة عدد من النواب مثل السيدة آلا طالباني.

خلال زيارتها للبرلمان، تم استقبال نادبة بحفاوة وبتكريم خاص من رئيس مجلس النواب ونائبه السيد بشير الحداد. لكن من الجدير بالذكر أن استضافة نادبة واجهت بعض التردد بسبب زيارتها السابقة لإسرائيل، إلا أن الرئيس برهم صالح أصر على تشجيع القيادات السياسية لاستقبالها بما يليق بقيمتها الإنسانية.

(14)

زيارة نادبة مراد إلى لالش

في تلك الفترة، وبعد تكريمها في رئاسة الجمهورية ومجلس النواب العراقي ومجلس الوزراء في بغداد، وحصولها على استقبال مميز واهتمام كبير بقضية جينوسايد سنجار، زارت نادبة مراد مع خطيبها آنذاك منطقة الشيوخان، وتوجهها لاحقاً إلى لالش المقدس. تم استقبالها بحفاوة بالغة من العديد من الأشخاص، بمن فيهم أعضاء المجلس الروحاني، حيث أصبحت رمزاً بارزاً للإيزيدية.

خلال زيارتها إلى لالش، وبعد مناقشة بعض القضايا المتعلقة بالشأن الإيزيدي وزيارتها السابقة إلى بغداد والتواصل مع الرئاسات الثلاث، طرحت نادبة أمام الحاضرين، وأنا من بينهم، موضوعاً أثار العديد من التساؤلات والعتاب. تحديداً، عبّرت عن استيائها مما دار بيني وبين محمد الحلبوسي، رئيس مجلس النواب، أثناء استقبالها ضمن وفد برلماني لها. وجّهت لي ملاحظة نقدية في هذا السياق، متسائلة عن سبب طلبي - بحضورها - من رئيس مجلس النواب زيارة مخيمات النازحين. كان تقييمها لهذا الطلب صادماً بالنسبة لي، حيث اعتبرت أن القضية الإيزيدية أكبر وأعظم من مجرد تسليط الضوء على واقع المخيمات.

للأسف، رأيت في تعليقها هذا استهانة غير مبررة بقضية النازحين التي تتعلق بأكثر من 300 ألف إنسان مشرد عن أرضهم. فبالرغم من أن مأساة سنجار تحمل العديد من الأبعاد والمآسي الأخرى، إلا أن مشكلة النازحين تعكس جوهر الكارثة المستمرة التي يعيشها الشعب الإيزيدي. ويبدو لي أن تجاهل هذه القضية قد يجعل مستقبلنا مشابهاً لما يعيشه الفلسطينيون منذ عقود، بدون وطن يلمّ شملهم.

في حينه، أوضحت وجهة نظري للسيدة نادية مراد بشكل مباشر. أرجعت الأمر إلى قناعاتي بأن مخيمات النازحين تمثل أحد أبرز مظاهر استمرار الجينوسايد الذي عانى منه الإيزيديون. لا يمكن الفصل بين مأساة الماضي ومعاناة الحاضر طالما أن هذه المخيمات موجودة وتمثل صورة حية للألم والجراح.

وقد طلبتُ بالفعل من رئيس مجلس النواب، السيد محمد الحلبوسي، الذي كان ينوي زيارة لالش بمناسبة العيد، أن يشمل برنامجه زيارةً للمخيمات لتفعيل الاهتمام الحكومي تجاه أوضاع النازحين الصعبة. ففي الشتاء مثلاً تُجرف الخيام بمياه السيول، بينما تندلع الحرائق في الصيف بسبب شرارات كهربائية تتسبب بأضرار كبيرة. كذلك دعوته إلى زيارة دار الأيتام الخاص بأطفال سنجار الذين فقدوا والديهم خلال هجوم داعش على المدينة.

ولكن يبدو أن هذه القضايا لم تحظَ بأهمية كافية بالنسبة للسيدة نادية مراد وخطيبتها، الذي تدخل بدوره في النقاش. فالأيتام والمخيمات تحديداً يرتبطان مباشرة بجوهر معاناة الإيزيديين وإرث إبادة داعش في سنجار وشعبها.

ما يجعلني أتساءل: إذا كانت السيدة نادية مراد، الحائزة على جائزة نوبل، تُهمل أو تقلل من أهمية الحديث عن مخيمات النازحين والأيتام خلال زياراتها للهيئات والدول والرؤساء، فما هي النقاط الأساسية التي تطرحها حين تناقش القضية؟ وما

هي الرسائل التي تسعى لإيصالها إذا لم تكن هذه المعاناة الحاضرة ضمن أولويات أجندتها؟

(15)

زيارة رئيس مجلس النواب إلى الشيخان و لالش

التقيتُ أنا والأستاذ صائب خدر، ممثل الكوتا، مع السيد محمد الحلبوسي، رئيس مجلس النواب العراقي. خلال اللقاء، أكد لنا تعهده بزيارة الإيزيديين في معبدهم بمناسبة عيد "الصوم"، وهو وعد رحبنا به كثيرًا. ذلك خاصة في ظل أن المجلس الروحاني وسمو الأمير لم يتخذوا مبادرة بعد انتخابه رئيسًا للبرلمان، مثل بقية الرئاسات، لتشكيل وفد لزيارة بغداد وتقديم التهاني، على الرغم من أنني شجعتهم على القيام بذلك.

مع اقتراب موعد عيد الصوم وزيارة السيد الحلبوسي، أراد نجل سمو الأمير ووكيله في تلك الفترة، السيد حازم تحسين بك، أن تكون أولى محطات الزيارة في دار سمو الأمير بقضاء الشيخان، بما يتناسب مع العادة المتبعة لتعزيز مكانة العائلة الأميرية أثناء زيارة الشخصيات العراقية والأجنبية.

استقبل السيد الحلبوسي في الشيخان بحضور عدد كبير من الشخصيات، وبينهم قلة من البرلمانين. وخلال الزيارة، أشرتُ لوكيل الأمير السيد حازم تحسين بك إلى الاتفاق الذي أبرمته مسبقًا مع رئيس البرلمان في بغداد بشأن زيارة المخيمات ودور الأيتام ضمن جدول زيارته. وكنتُ قد وضعتُ الموضوع أيضًا بعهدة المتحدث باسم وكيل الأمير، الأستاذ كريم سليمان، لإيصاله بطريقة مناسبة أثناء إلقاء كلمات الترحيب بالسيد الحلبوسي. لكن للأسف، لا الوكيل ولا المتحدث باسمه أثارا هذا الموضوع أمام

رئيس البرلمان. بدا واضحًا عدم حماسهما لهذا الطلب؛ ربما لأن السيد الوكيل نفسه لم يسبق له التجوُّ على زيارة المخيمات، خشية ردود أفعال النازحين.

النازحون الإيزيديون، وفق آراء الكثير منهم، ينتقدون العائلة الأميرية والمجلس الروحاني لعدم تقديم الدعم المأمول لهم خلال الإبادة الجماعية ونزوحهم الكبير إلى المخيمات وأماكن الشتات.

بالرغم من تلك المشاحنات الداخلية، رافقنا رئيس البرلمان إلى معبد لالش المقدس. وعندما لاحظ أن المعبد يخضع لأعمال الترميم والإعمار، وعد بالتبرع بمبلغ للمساهمة في ذلك. لكنني بصراحة لا أعلم حتى اللحظة إن كان أوفى بوعده أم لا.

آخر محطات السيد الحلبوسي كانت دعوة على مأدبة غداء لدى محافظ دهوك في ذلك الوقت. لاحقًا، شاهدناه على شاشات التلفاز أثناء تجوله في أسواق المحافظة. وانتشرت حينها شائعة بين المواطنين في دهوك تسخر من غياب المحافظ عن الشارع، حيث قالوا: "الحمد لله أن رئيس البرلمان العراقي جاء لمحافظةنا حتى نرى المحافظ معه." جاءت هذه التعليقات لنتنقد المحافظ لابتعاده عن الناس وعدم تواجده بينهم بشكل دائم.

(16)

زيارة إلى سوريا مع الاتحاد الوطني الكوردستاني

تلقى الاتحاد الوطني الكوردستاني دعوة رسمية من حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا (روجآفا) لحضور مؤقثرهم والاطلاع على تجربتهم في إدارة مناطقهم. كنت من ضمن الوفد الذي ذهب إلى سوريا في ذلك الوقت،

قبل انعقاد المؤتمر الذي حضره وفد رفيع المستوى برئاسة السيد ملا بختيار²¹.

وصلنا، أنا والأخ هلو بنجويني، المسؤول الأول للاتحاد في نينوى، والأخ شيرزاد إيزيدي، الذي كان معروفاً بتقديم تجربة روجآفا في السليمانية، إلى الحدود السورية قبل بقية الوفود. استقبلتنا هناك قيادات من الحزب المذكور، وتم تأمين الطريق من قبل القوات الأمنية الكوردستانية، حيث انتقلنا من الحدود إلى بلدة عامودا.

في دار الضيافة، زارنا رئيس المجلس التنفيذي، الذي يعادل منصب رئيس مجلس الوزراء في إقليم كوردستان، بتواضع وبدون حراسة. خلال وجودنا هناك، سألت إحدى القيادات عن وضع الإيزيديين في سوريا، حيث كان لهم حضور ملموس سابقاً في المناطق الكوردية السورية. أخبرتني أن هناك عدداً من العائلات الإيزيدية موزعة في عدة مناطق، بالإضافة إلى قرية قريبة من عامودا تُسمى "قزلاجوخ"، يتألف سكانها بشكل رئيسي من الإيزيديين ولديهم جمعية اجتماعية وثقافية تُشرف على أمورهم.

قررت زيارة القرية والتعرف على أوضاعهم ووضع الجمعية. تم تنسيق الزيارة بمساعدة القيادية في الحزب، وكان الأخ هلو بنجويني حريصاً أيضاً على المشاركة. عند وصولنا، وجدنا حوالي 15 عائلة تسكن القرية. أود هنا أن أشير بفخر إلى عائلة الشيخ عتو، شيوخ القرية، الذين وقفوا بجانب الإيزيديين الوافدين إلى سوريا في السبعينيات من القرن الماضي، ومن بينهم والدي الشهيد حسن نرمو رحمه الله.

²¹ حكمت محمد كريم أو ملا بختيار من مثقفي الكورد ومن الكتاب النشطاء في السياسة والكفاح المسلح والنشاط الجماهيري، ولد في خانقين وأنضم إلى العصبة الماركسية اللينينية عام 1970، عمل سكرتير للمكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني.

قبل يوم واحد من انعقاد المؤتمر، ذهبنا برفقة السيد صالح مسلم²²، الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي حينذاك، إلى الحدود السورية العراقية لاستقبال وفدي الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة السيد ملا بختيار والحزب الديمقراطي الكوردستاني برئاسة السيد كمال كركوكي²³. خلال فترة الانتظار عند الحدود، انتهزت الفرصة لسؤال السيد صالح مسلم عن رأيه حول الوضع في سنجار وتواجد قوات تابعة لحزب العمال الكوردستاني هناك. فوجئت بجوابه الصريح بأن سنجار ستكون معقلاً آمناً لقواتهم، وأنهم لن يتخلوا عنها، مؤكداً أن الدفاع عن سنجار وأهاليها واجب. خاصة بعد أن فتحوا ممراً آمناً للنازحين خلال هجوم داعش عليها، في وقت فرت فيه القوات المسؤولة عن حماية المنطقة، في إشارة منه إلى قوات الحزب الديمقراطي الكوردستاني.

في المؤتمر، أُلقيت الكلمة الأولى من قبل ممثل حزب العمال الكوردستاني. كان مقررًا أن يتحدث السيد ملا بختيار بعدها، لكنه تنازل عن دوره للسيد كمال كركوكي ليُلقي الأخير كلمته باللغة العربية مدعيًا تمثيل السيد رئيس إقليم كوردستان مسعود بارزاني. أصر السيد ملا بختيار لاحقاً على إلقاء كلمته باللغة الكوردية.

في ختام المؤتمر، نظم السيد ملا بختيار ندوة في مدينة قامشلو برعاية الأحزاب الكوردية هناك. خلال النقاش، انتقد أحد قيادات المجلس الوطني الكوردي في سوريا،

²² صالح مسلم محمد من مواليد 1951، الرئيس السابق المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، والذي يعد من الأحزاب السياسية الديمقراطية، تأسس في 20/ أيلول/ 2003 في شمال سوريا، عضو مؤسس لهيئة التنسيق الوطنية للتغير الديمقراطي.

²³ محمد قادر عبدالله المعروف ب (كمال كركوكي)، عضو قيادة في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، رئيس برلمان في إقليم كوردستان سابقاً

إبراهيم برو، تجربة روجآفا بشدة وشبهه القائمين عليها بالإرهابيين، ما أثار استياء السيد ملا بختيار، ردّ عليه بدايةً بأسلوب دبلوماسي ومدح تاريخه الشخصي، لكنه ختم بالقول إنه لم يكن يتوقع أبداً أن يصدر مثل هذا التشبيه من شخص مثله بحق تجربة فتية تواجه العديد من التحديات الصعبة.

(17)

بيع المناصب بالدولة العراقية

تاريخ العراق الحديث مليء بالأحداث الدامية، من الحروب التي خاضتها الأنظمة المتعاقبة إلى الصراعات مع التنظيمات الإرهابية. هذه الحروب أثرت بشكل عميق على البلاد، وأدت إلى احتلال أراضٍ عراقية لفترات زمنية مختلفة، كان أبرزها اجتياح تنظيم داعش، الذي سيطر على أكثر من أربع محافظات ذات أغلبية سنية، بالإضافة إلى أطراف العاصمة بغداد.

لا شك أن لهذه الحروب آثاراً سلبية كبيرة، سواء من الناحية الاقتصادية عبر استنزاف موارد الشعب، أو من الناحية الاجتماعية حيث تغيّر سلوك العديد من المواطنين. من بين هذه التغيرات السلبية انتشار الفساد واستغلال المناصب لتحقيق مكاسب شخصية.

قبل سقوط النظام في نيسان 2003، كانت وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية تسلط الضوء على العراق كدولة غنية بمواردها الكبيرة، وخاصة النفط. وكانت هناك توقعات بأن البلاد، بعد انتهاء الحروب، قد تتمكن من استعادة عافيتها الاقتصادية لتصبح أقوى من السابق. لكن الواقع كان مختلفاً تماماً؛ إذ تفاقمت مشكلات البلاد، لا سيما انتشار الفساد الذي أصبح مستشرياً ويمثل تحدياً يتطلب وقتاً طويلاً لمعالجته.

منذ سقوط نظام صدام حسين، عانى العراق من حالة فوضى شديدة. الفساد تغلغل في مختلف مفاصل الدولة تحت أنظار الحكومات المتعاقبة التي شكّلت منذ عام 2003 وحتى اليوم. وللأسف، فإن السياسات التي حكمت العراق خلال هذه الفترة كانت متأثرة بأجندات خارجية، حيث تدخلت جهات دولية معروفة، بمساعدة حلفائها المحليين، في إدارة البلاد. وتبوّأت إيران دورًا كبيرًا في تحديد المسارات السياسية في العراق الجديد، بدءًا بتعيين القيادات العليا كرئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، وأحيانًا حتى رئاسة الجمهورية.

إحدى الظواهر التي ازدادت انتشارًا وشجعت على تعميق الفساد هي بيع المناصب الحكومية بمبالغ طائلة. هذا الأمر يعزز ثقافة الفساد؛ فالشخص الذي يدفع مبلغًا للحصول على منصب ما يسعى لاسترداد أضعاف هذا المبلغ من موارد الدولة، والتي تعود في الأصل إلى الشعب. والأدهى أن هناك من أضفى الشرعية على هذه السلوكيات، مما شجع على سرقة المال العام بشكل ممنهج.

على سبيل المثال، العديد من المناصب المهمة، بما فيها منصب رئيس مجلس النواب، عُرضت في السوق السياسية للبيع والشراء كنتيجة مباشرة لنظام المحاصصة. وبطبيعة الحال، كان التنافس على مثل هذه المناصب يقتصر غالبًا على الأفراد المنتمين لنفس المكون.

معركة الرئاسة بين برهم صالح وفؤاد حسين²⁴

قبيل انتخابات مجلس النواب العراقي للدورة البرلمانية الرابعة، قرر الدكتور برهم صالح الانشقاق عن الاتحاد الوطني الكردستاني تحت ضغط داخلي كبير، ليؤسس حزباً أو حركة سياسية جديدة، ويدخل بذلك المنافسة الانتخابية عام 2018. لكنه لم يحقق الطموح الذي كان يسعى إليه وحصل على مقعدين فقط في بغداد، بينما كان يأمل في نتيجة أفضل بعدد أكبر من المقاعد. ومع بدء التحضيرات لعقد الجلسة الأولى لمجلس النواب العراقي لانتخاب رئيس الجمهورية، بدأت تحركات من جهات داخل الاتحاد الوطني الكردستاني، خاصة جناح المرحوم مام جلال وبدعم من جناح كاك كوسرت، للتفاوض مع برهم صالح حول عودته إلى الاتحاد مقابل ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية. وبالفعل اقتنع برهم صالح في نهاية المطاف، وانضم مجدداً إلى الاتحاد.

ومع ذلك، بقي الحزب الذي أسسه محتفظاً بقياداته، كما ظل أعضاؤه البرلمانيون متمسكين بنفس النهج الذي اعتمدوه سابقاً. من ناحية أخرى، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد استعد مسبقاً لترشيح أحد قياداته لمنصب رئيس الجمهورية. وعلى الرغم من تأكيدات الاتحاد الوطني بأن هذا المنصب بات تقليدياً مخصصاً لهم منذ انتخاب المرحوم مام جلال لولايتين متتاليتين ثم انتخاب الدكتور فؤاد معصوم لدورة أخرى بناءً على التفاهات الاستراتيجية بين الاتحاد والديمقراطي

105. فؤاد محمد حسين بكى، هو سياسي عراقي كوردي فيلي، يشغل منصب وزير خارجية العراق في حكومة مصطفى الكاظمي ومحمد شياع السوداني، وزير المالية في حكومة عادل عبد المهدي، نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الاقتصاد.

بشأن توزيع المناصب، أصر الحزب الديمقراطي على المنافسة مدفوعاً بقوته المتزايدة في برلمان الإقليم والنتائج التي حققها في الانتخابات العامة لعام 2018.

احتدمت المنافسة بين الطرفين الكرديين لتصل إلى ذروتها، حيث فشلت المحاولات المحلية والإقليمية والدولية في دفعهما إلى تقديم مرشح واحد متفق عليه لرئاسة الجمهورية، مما أربك الأحزاب السياسية العراقية الأخرى من الشيعة والسنة. وبهذا دخل الكرد السباق الرئاسي بمرشحين: الدكتور برهم صالح عن الاتحاد الوطني الكردستاني، والدكتور فؤاد حسين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني. تركت القيادات السياسية العراقية حرية التصويت للنواب دون توجهات صارمة كما يحدث في الغالبية العظمى من الحالات البرلمانية.

في تلك الفترة، تصاعدت الحملات الإعلامية والتصريحات المتبادلة من كلا الحزبين لجذب الأصوات داخل البرلمان. ومع انعقاد جلسة التصويت في القاعة الكبرى لمجلس النواب، ظهرت أصوات علنية من عدد من النواب ترفض التصويت لمن وصفوا بـ"الانفصاليين"، في إشارة واضحة إلى دور الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني في استفتاء عام 2017.

هذه المواقف، بحسب تقديري، قلبت موازين القوى لصالح الدكتور برهم صالح، الذي فاز بالمنصب وأصبح رئيساً للجمهورية. وأثار هذا الفوز حفيظة الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي استمر في مقاطعة الدكتور برهم حتى انتخاب السيد نيجيرفان بارزاني رئيساً لإقليم كردستان خلفاً لمسعود بارزاني. لاحقاً، وفي ظل متطلبات الدستور الفيدرالي العراقي وحضور رئيس الجمهورية لتلك المناسبة، تم استقبال برهم صالح من قبل السيد مسعود بارزاني ونجله مسرور، مما عكس تحسناً نسبياً في مسار العلاقات بين الأطراف.

حول ذبح نساء أيزيديات

قمنا بزيارة كوفد برلماني، وبالتنسيق مع منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة، إلى دولتي كرواتيا وجمهورية كوسوفو الفتية. كوسوفو، التي تأخذ مكانتها كدولة جديدة وصغيرة نسبياً، لا يتجاوز عدد سكانها المليون نسمة. غالبية مواطنيها من المسلمين، بالإضافة إلى أقلية من الصرب أو جنسيات أخرى.

عانت كوسوفو من هجمات شرسة شنها الصرب، خلفت وراءها أعداداً كبيرة من القتلى وأسرى من النساء، ممن تعرضن للعنف الجنسي، بالإضافة إلى ضحايا من بين الأطفال. مشاهد الألم والأحداث المأساوية التي تعرض لها الإيزيديون في العراق تذكرنا بما حدث في كوسوفو؛ فقد شهد الإيزيديون على أرض سنجار، بعد سقوط الموصل، هجوماً دموياً شنه تنظيم إرهابي متطرف، تسبب في مقتل الآلاف وسبي النساء وبيعهن في أسواق العبودية. هؤلاء النسوة ظلن يعانين في الأسر كسبايا وزوجات وخادمات حتى بعد القضاء على التنظيم.

الجدير بالذكر أن آخر معارك القوات المتحالفة ضد تنظيم داعش الإرهابي كانت في مدينة باغوز السورية، حيث اضطر التنظيم للإعلان عن استسلامه. لكن قبل سقوطهم النهائي، اقترفوا جريمة بشعة أخرى بإعدام العشرات من النساء الإيزيديات بطرق وحشية. بذلك انضمت هؤلاء الضحايا إلى قائمة طويلة من النساء والفتيات الإيزيديات اللواتي عانين من الاستعباد والاضطهاد، ومنهن من انتحرت هرباً من الجحيم، ومن قضت في الأسر أو قُتل.

في ظل تلك الأحداث الأليمة، ناقشنا الموضوع في كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني داخل مجلس النواب العراقي. وكانت الآراء متفقة على ضرورة إصدار بيان شديد

اللهجة لإدانة هذه الجرائم البشعة. كما عقدنا مؤتمراً صحفياً لتسليط الضوء على القضية أمام الإعلام العراقي والدولي، وذلك من داخل المركز الإعلامي لمجلس النواب العراقي.

رغم أهمية مثل هذه البيانات والمؤتمرات في تسليط الضوء على الظلم والمأساة، إلا أنها قد تثير استياء بعض الكتل أو البرلمانيين الذين قد يتعاطفون بشكل أو بآخر مع التوجهات المتطرفة أو الرايات السوداء، مما يخلق تحدياً إضافياً أمام الجهود المبذولة لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا.

(20)

توزيع المناصب داخل كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني

في أي كتلة برلمانية، خصوصاً الكتل الكبيرة بعد تحقيق الفوز في الانتخابات البرلمانية، تظهر مجموعة من المناصب التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز هيكلية الكتلة وإدارة شؤونها. من أبرز هذه المناصب رئيس الكتلة، الذي يتم الاتفاق عليه لتمثيل الكتلة أمام أي أحداث برلمانية، ولتحمل مسؤولية سياستها العامة بالتشاور مع القيادات الحزبية الأساسية. إلى جانب ذلك، غالباً ما يُعين نائب لرئيس الكتلة، سواء كان نائباً لرجل أو امرأة، في حال كانت رئاسة الكتلة برلمانية.

كما هو الحال في الكتل الكبيرة، يُعين متحدث رسمي باسم الكتلة ليكون مكلفاً بالتصريحات الإعلامية والرد على أي تجاوزات مستهدفة، بهدف الدفاع عن موقف الكتلة ومبادئها. ومن أجل تنظيم الشؤون الإدارية، يتم تعيين مقرر للكتلة لإدارة الترتيبات الداخلية.

بالنسبة للاتحاد الوطني الكوردستاني، وبحسب السياسات الداخلية للحزب، تتوزع مراكز الثقل حسب المواقع الجغرافية. فالسليمانية تُعد القلب النابض للحزب ومركز

التنظيمات، تليها أربيل عاصمة الإقليم بمكانتها الاستراتيجية، ثم كركوك، والمعروفة بأنها "قدس كوردستان" كما وصفها الراحل مام جلال طالباني. كركوك تمثل مركز الثقل الثاني للاتحاد الوطني، ولكن الموقع الخاص لأربيل يضعها موضع اهتمام استثنائي. أما منطقة بهدينان (دهوك ونينوى)، فتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث التركيز الحزبي، رغم أنها قدمت العديد من الكوادر والشهداء خلال مراحل النضال الثوري.

في الدورة البرلمانية الرابعة، فاز الاتحاد الوطني بثمانية عشر مقعداً برلمانياً، ما جعله يتمتع بثقل مؤثر على الساحة البرلمانية العراقية. وعقب بدء الدورة البرلمانية، اجتمعت الكتلة لتوزيع المناصب التنظيمية بما يتناسب مع رؤيتها وتوازنها الداخلي. وكما هو متوقع، تم اختيار رئيسة الكتلة من السليمانية بناءً على سياسات الحزب وتوجهاته. وقع الاختيار على الدكتورة جوان إحسان، وهي شخصية أكاديمية متميزة وذات إلمام واسع باللغة العربية، مما أهلها لتولي هذه المسؤولية بسهولة.

أما منصب نائب رئيس الكتلة، فقد ذهب إلى عضو من محافظة أربيل، مع الأخذ بالاعتبار أن للاتحاد الوطني مقعدين فقط من هذه المحافظة. الشخصية المختارة لهذا الدور كانت الأخ هريم كمال آغا، وهو أحد القياديين الذين شاركوا في صفوف الأنصار قبل الانتفاضة الشعبانية الإدارية بسنوات عديدة.

وفيما يخص الناطق الرسمي باسم الكتلة، ارتأت رئيسة الكتلة، الدكتورة جوان إحسان، دمج هذا الدور ضمن مسؤولياتها المباشرة نظراً لخبرتها ومعرفتها بسياسة الحزب كونها قيادية بارزة فيه.

أما منصب المقرر، فقد سعى نواب كركوك إلى ترشيح أحدهم لتولي هذه المهمة. وفي السياق ذاته، اقترحت أن يتم تخصيص هذا المنصب لي كوني النائب الوحيد من مناطق نينوى ودهوك ومن المكون الإيزيدي. كان اقتراحي مدفوعاً بالرغبة في تسليط

الضوء على أهمية مناطقنا ودور الاتحاد الوطني فيها. حصلت على دعم نائب رئيس الكتلة وبعض الزملاء الآخرين، لكن للأسف لم يؤخذ بمقترحي في النهاية.

وقد كنت شخصياً غير متحمس لهذا المنصب بالنظر إلى خبرتي السابقة كمقرر لقسم الميكانيك أثناء عملي في معهد التكنولوجيا في دهوك، إلا أنني أردت تحقيق تمثيل رمزي يبرز وزن الاتحاد الوطني ودوره في منطقتنا.

(21)

حقل الديانة في إستمارة المعلومات للنواب

في الدول ذات الأنظمة المؤسسية، تُخصص قواعد بيانات للعاملين أو الموظفين في مختلف الهيئات للإمام بمعلوماتهم الشخصية، مثل الاسم، وتاريخ الميلاد، وأسماء الوالدين، والمهنة، وسنوات الخدمة، وأحياناً تشمل الدين، خاصة في البلدان التي تتميز بتعدد الأديان.

مجلس النواب العراقي ليس استثناءً، إذ يضم دوائر عامة ومديرين عامين لكل دائرة، حيث ينصب عمل هذه الدوائر ضمن اختصاصات محددة، مثل الإدارة، المالية، الإعلام، وشؤون الأعضاء. وفيما يتعلق بنواب البرلمان، توجد قاعدة بيانات تحتفظ بمعلومات شخصية شاملة تبدأ من الاسم الرباعي والمعلومات الأساسية المذكورة سابقاً، وصولاً إلى حقول تفصيلية أخرى كحضور الجلسات البرلمانية، المداخلات، وأيام الغياب خلال الفصول التشريعية.

الموظفون الذين يُدخلون هذه المعلومات غالباً يقومون بذلك اعتماداً على المستندات المتاحة لديهم. ولهذا يُعدّ احتمال وقوع أخطاء واردة أثناء إدخال البيانات. من هذه الأخطاء ما واجهناه نحن كنائبين عن المكون الإيزيدي، حيث اكتُشف أن خانة الديانة تم ملؤها بـ "مسلم" بدلاً من "إيزيدي"، كما ورد في استمارات شؤون

الأعضاء والدائرة الإعلامية. هذا الخطأ وصل إلى وسائل التواصل الاجتماعي وبات مثار حديث وتعليقات عديدة من أبناء المكون الإيزيدي، وكأننا تغاضينا عن الموضوع أو قبلنا به.

في ظل هذا الموقف تواصلت معي النائبة خالدة خليل خلال العطلة التشريعية لتبلغني بالأمر وترسل لي نسخة من الاستمارة التي أوضحت أن خانة الديانة كُتبت فيها "مسلم". على الفور اتصلت بالمدير العام للدائرة الإعلامية الذي أكد عدم علمه بذلك ووعد بمتابعة المسألة مع فريقه. بناءً على نصيحته قمت بالتواصل مع مدير دائرة شؤون الأعضاء باعتبارهم الجهة المسؤولة عن إعداد قواعد بيانات النواب. وبالفعل وعد المدير بمتابعة الموضوع وإصلاح الخطأ خلال ساعات قليلة.

في وقت قصير تم تصحيح خانة الديانة إلى "إيزيدي" مع تقديم اعتذار وتفسير لما حدث من خطأ لا يتعدى سوء التخمين. فقد ظنَّ الموظفون المسؤولون عن الإدخال أن النواب من القوائم الكردستانية ينتمون جميعهم إلى الديانة الإسلامية لوجود اسم ممثل الكوتا الإيزيدي فقط ضمن تلك القوائم، فاعتبروا البقية مسلمين ضمناً.

تم حل الإشكال دون أي نية لإساءة أو إهمال وهو ما تم استيعابه وتوضيحه لاحقاً بشكل شفاف.

(22)

حول فتح دائرة كاتب العدل وساحة سايلو في ألقوش

أعتقد أن المرشح، سواء كان لمجلس النواب العراقي أو حتى لمجلس المحافظة، عندما يفوز، يكون بلا شك لديه الرغبة الكاملة لخدمة ناخبيه والمناطق التي حصل منها على الأصوات على مستوى المحافظة. عضو مجلس المحافظة، بطبيعة الحال، مسؤول أمام ضميره أولاً، وأمام الله والقانون ثانياً، وهو ملزم بتقديم ما يمكن تقديمه لخدمة

المحافظة كاملة. وبالمثل، فإن عضو مجلس النواب العراقي مُلزم بتقديم أقصى ما يستطيع لخدمة العراق كاملاً، بما في ذلك محافظته وأهله وسكانها.

حيث لاحظنا أن ناحية ألقوش، ذات الغالبية الإيزيدية ضمن حدودها الإدارية، تفتقر إلى وجود دائرة كاتب العدل لتسهيل الكثير من الأمور الإدارية للسكان. كما رأينا أن الناحية بحاجة إلى ساحة لاستلام محصولي الحنطة والشعير خلال المواسم الزراعية كبديل مؤقت عن السايلو (مخزن الحبوب)، لأن الفلاحين كانوا مضطرين للتوجه إلى سايلوهاات قريبة من مركز مدينة الموصل. هناك سايلو فايدة والسايلو في الشيخان، التي تُعد مركز إمارة الإيزيديين، ولا تزال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ضمن القضاء بأسماء فلاحين إيزيديين. حتى أن مجمع مهد القريب منها، التابع الآن لناحية الفاروق (زيلكان)، يواجه صعوبات مشابهة. ومع ذلك، كانوا يُجبرون أيضاً على تسليم إنتاجهم في سايلو بازوايا عند مركز مدينة الموصل.

قمت بزيارة المجلس البلدي في ناحية ألقوش قبل إلغاء المجالس المحلية لطرح هذا الموضوع عليهم. لكن للأسف لم أجد استجابة مشجعة من المجلس ربما بسبب اعتبارات سياسية أو نتيجة خوفهم من الضغوط السياسية للطرف الكردي المتمثل بالحزب الديمقراطي الكردستاني، كوني محسوب على الاتحاد الوطني الكردستاني، بينما كان أغلب أعضاء المجلس ورئيسه يميلون للطرف الآخر للمعادلة السياسية الكردستانية. رغم ذلك، حصلت منهم على طلب رسمي إلى وزارتي العدل والتجارة بخصوص هذين المشروعين.

خلال متابعتي للمعاملات مع الجهات المعنية، اكتشفت أن هناك محاولات لإرسال تقارير تفيد بأن الناحية غير محتاجة لهذه الخدمات أو المشاريع حالياً. وهنا أدركت كيف تتغلب المصالح الاستراتيجية للأحزاب السياسية على احتياجات السكان. هذا الأمر يتضح بشكل خاص في المناطق المشمولة بالمادة 140 من الدستور العراقي، حيث

عانت ما عانتها تلك المناطق من الصراعات الحزبية الضيقة، والتي كان بالتأكيد المواطنون في تلك المناطق بكافة مكوناتهم هم الضحية الأولى والأخيرة.

(23)

وزارة الهجرة وإستضافة ممثلي الأمانة العامة

كما هو معلوم، بعد سقوط النظام في العراق واحتلاله من قبل القوات الأمريكية في نيسان عام 2003، تصاعدت الصراعات بين الأطراف الرئيسية المكلفة بإدارة الحكم. تم تشكيل مجلس الحكم كخطوة أولى، وتبعه عدد من الحكومات المتعاقبة التي تولت إدارة الدولة. ومع الأسف، فشلت معظم هذه الأطراف في أداء دورها بشكل كبير بسبب سلوكيات وتصرفات أدت إلى تفاقم الأوضاع وإلحاق ضرر أكبر بالبلاد. تصاعد الصراع السياسي إلى أن أصبح دمويًا، حيث شهدت البلاد عمليات قتل على الهوية. هذه الفوضى فتحت المجال أمام دخول تنظيمات متشددة دينيًا استغلت النزاعات القائمة للسيطرة لاحقًا على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، شملت أربع محافظات وأجزاء من العاصمة بغداد.

نتيجة لهذه الأحداث، عانى العراق من موجة نزوح داخلية هائلة لمختلف مكوناته السكانية، خصوصاً باتجاه الوسط والجنوب. وكان النزوح الأكبر مع سيطرة تنظيم داعش على محافظات نينوى، الأنبار، ديالى، وصلاح الدين، حيث تجاوز عدد النازحين الملايين. إقليم كردستان ظهر كملاذ آمن يحتضن كافة المكونات العراقية الهاربة من ويلات الصراع.

إحدى المحطات المؤلمة كانت سقوط سنجار بيد داعش، مما أدى إلى نزوح جماعي للمكون الإيزيدي، الذين لجأوا أولاً إلى الداخل السوري ثم إلى إقليم كردستان. نتيجة لهذا التدفق الكبير للنازحين، لم يكن الإقليم قادراً على استيعاب هذه الأعداد الضخمة

بمفرده. تدخلت الأمم المتحدة لتقديم مساعدات وإقامة مخيمات بالتعاون مع جهات تركية وعراقية. في محافظة دهوك وحدها أنشئت أكثر من 15 مخيماً، بالإضافة إلى مخيمات أخرى حول أربيل والسليمانية، إلى جانب استقرار بعض النازحين داخل المدن والقصبات والمجمعات السكنية وحتى القرى.

لكن مع بقاء النازحين لفترات طويلة في هذه المخيمات التي تعتمد بشكل أساسي على الخيام المتدهورة بفعل الزمن والظروف المناخية القاسية، تفاقمت معاناتهم. في فصل الشتاء، تتسبب السيول في جرف الخيام بعيداً مخلّفة ضحايا بين الأطفال والشيوخ والنساء. أما صيفاً، فإن الحرائق الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة أو مشاكل الكهرباء تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة، كما حدث في حوادث مأساوية مثل حرائق مخيمي جم مشكو وشاريا.

في ظل هذه الظروف الكارثية، كنا نضطر للتوجه بشكل متكرر إلى وزارة الهجرة والمهجرين لمطالبتها بتحسين الأوضاع وتقديم حلول عاجلة للنازحين، لا سيما من مجتمع سنجار الذي لا تزال الأغلبية منهم تعيش في هذه المخيمات. قمنا بتنظيم زيارات متعددة للوزارة وطلبنا استضافة ممثلي الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووكلاء وزارة الهجرة في البرلمان العراقي. كما تم تكليف لجنة عليا لشؤون النازحين برئاسة وزير الهجرة والمهجرين للقيام بالمهام اللازمة تجاه هذه الفئة المهمشة التي أصبحت ضحية مباشرة للصراعات السياسية دون أي حلول ملموسة تضمن إنهاء معاناتهم المستمرة. للأسف، يبقى هؤلاء النازحون مجرد أداة تُستغل في الصراعات السياسية وحتى الانتخابات البرلمانية والمحلية دون الاكتراث لأوضاعهم المزرية.

من الجدير بالذكر أن المساعدات المقدمة للنازحين، سواء من الأمم المتحدة أو الدول المانحة والمنظمات الإنسانية المختلفة، غالباً ما تكون عرضة للتلاعب والفساد المالي والإداري الذي يشوب معظم مرافق الدولة. هذا الفساد يأتي على حساب حقوق النازحين ويجعلهم يعانون أكثر مما ينبغي. ورغم وجود نسبة صغيرة من العاملين

الإيزيديين ضمن تلك المنظمات في المخيمات لتمثيل مجتمعهم، فإن الاستفادة الأساسية من المخيمات تذهب لجماعات أخرى ليست من المكون الإيزيدي، وهو أمر يثير الأسى والحسرة العميقة.

(24)

زيارة لجنة العمل إلى المخيمات ومخازن السلات الغذائية

يعمل مجلس النواب العراقي، إلى جانب دوره التشريعي، بوظيفة رقابية على أداء الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ القوانين والتشريعات الصادرة عنه. وتتضمن هذه الرقابة متابعة جميع الدوائر الحكومية ذات العلاقة لضمان الامتثال للتشريعات. ولأجل تسهيل عمل المجلس وأعضائه، يتم مع بداية كل دورة تشريعية تشكيل لجان دائمة مختصة تغطي الوزارات والهيئات والمؤسسات المرتبطة بها وغير المرتبطة.

بعد اجتياح داعش لمحافظة نينوى والمناطق التابعة لها، والذي أدى إلى ارتكاب جرائم بشعة مثل القتل الجماعي واغتصاب النساء والفتيات، إضافة إلى التهجير القسري سواء داخلياً أو خارجياً، قررت الانضمام إلى لجنة العمل والهجرة في مجلس النواب. جاء هذا القرار بهدف متابعة أوضاع النازحين، خاصة أولئك الذين يعيشون في المخيمات بمحافظة دهوك ومناطق أخرى، وكذلك لمراقبة الديناميكيات السكانية في المدن والقصبات وحتى المناطق المهجورة.

في عام 2018، ومع بداية الدورة البرلمانية الرابعة، تم تشكيل اللجان البرلمانية. وخلال أول اجتماع للجنة العمل والهجرة، تم الاتفاق على زيارة مخيمات النازحين في محافظة دهوك، والتي كانت تأوي حينذاك عدداً كبيراً من أهالي منطقة سنجار، موزعين على 15 مخيماً. في هذا الصدد، تم تشكيل وفد من لجنة العمل والهجرة

برئاسة نائب رئيس اللجنة، ورافقنا أعضاء آخرون من الحزب الديمقراطي الكردستاني، ربما نتيجة تكليف رسمي.

تم التنسيق مع دائرة الهجرة في دهوك التابعة لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية لتنظيم الزيارة. وقد علمنا أن المنظمات والجهات الأخرى التي تدعم المخيمات تعمل تحت إشراف مؤسسات مختلفة. حاليًا، تعتبر مؤسسة البارزاني الخيرية²⁵ الجهة المسؤولة والمشرفة على المخيمات بالكامل. ومع أن تاريخ البارزاني مصطفى معروف بمعارضته للفساد خلال ثورة كردستان، إلا أنني أرى أن اسمه يُستخدم الآن كغطاء لكسب المال بطرق غير شرعية.

خلال زيارتنا لبعض المخيمات مثل بيرسفي (1 و2)، ومخيم جم مشكو، وغيرها، لاحظنا تدمير النازحين من الأوضاع القائمة، سواء من سوء الإدارة أو معاملة القوات الأمنية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني. وقد عبّر عدد منهم عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم بدون الحاجة إلى موافقة أي جهة. ومع ذلك، كان هناك العديد من العقبات المنهجية والبيروقراطية التي وضعتها الجهات المعنية، لمنع عودتهم لأسباب تتعلق بالمكاسب المالية والسياسية مثل استغلالهم كورقة ضغط خلال الانتخابات.

كان لنا أيضًا زيارة للمتاجر المخصصة لتخزين السلال الغذائية والصحية للنازحين. اكتشفنا وجود كميات هائلة من المساعدات مخزنة دون توزيع، يصل عمرها إلى حد التلف. وعندما سألنا عن أسباب عدم التوزيع، قولنا بحجج واهية مثل ارتفاع تكاليف النقل، على الرغم من قرب المخازن من المخيمات.

²⁵ مؤسسة البارزاني الخيرية، منظمة غير حكومية وغير سياسية وغير ربحية، تأسس عام 2005 في أربيل، كان مسرور بارزاني رئيس مجلس الإدارة فيها، تشرف الآن على كل شاردة و واردة في مخيمات النازحين الشنكاليين في الحدود الإدارية لمحافظة دهوك.

الأمر اللافت أن هناك جهات تراقب كل ما يجري، بما في ذلك أنشطتنا خلال الزيارة. وقد علمت من مصادر داخل دائرة الهجرة أن الأجهزة الأمنية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في دهوك وضعت علامة استفهام حول شخصي ووجودي ضمن الوفد البرلماني، بالرغم من أنهم لم يتعاملوا بالمثل مع النواب العرب (شيعة وسنة) المرافقين لنا. ويبدو أن تلك التحفظات تثار فقط تجاه نائب كردستاني ينتمي إلى الاتحاد الوطني الكردستاني، رغم كونه حليفاً للديمقراطي الكردستاني في إدارة الإقليم.

(25)

إستضافة وزيرة الهجرة في البرلمان

كعضو في لجنة العمل والهجرة البرلمانية، عملنا على متابعة ملف النازحين الإيزيديين بالتعاون مع الأستاذ صائب خدر، ممثل الكوتا الإيزيدية في الدورة البرلمانية الرابعة. خلال إحدى زياراتنا لوزارة الهجرة، التي رُتبت مسبقاً بلقاء مع وزيرة الهجرة²⁶، ركزنا على أوضاع النازحين الإيزيديين بعد الإبادة الجماعية التي بدأت في 2014/08/03 وما زالت آثارها مستمرة، حيث لا يزال الآلاف من النساء والأطفال تحت رحمة تنظيم داعش، فضلاً عن مئات الآلاف من أفراد المجتمع الإيزيدي الذين يعانون التشتت في المخيمات والمدن المختلفة داخل وخارج إقليم كردستان.

²⁶ إيفان فائق يعقوب جابرو، هي سياسية عراقية كلدانية، ولدت في البصرة عام 1981، بكالوريوس أحياء مجهرية، شغلت حقيبة وزارة الهجرة والمهجرين من عام 2018 ولحد الآن.

أثناء لقائنا مع الوزيرة، استعرضت بشكل موسع أوضاع اللاجئين ومعاناتهم، وأشارت إلى قدرتها على تقليص عدد المخيمات من خمسة عشر إلى خمسة فقط، وذلك كان في بداية عام 2021. لكن هذا المقترح واجه عقبات من وزارة الداخلية في إقليم كردستان، التي عبّرت عن رفضها القاطع لإغلاق أي مخيم في الإقليم (خصوصاً في محافظة دهوك) قبل نهاية 2021. ووضحت الوزارة ذلك علناً في بيان رسمي، مشيرة إلى أن القرار مرتبط بتوقيت الانتخابات البرلمانية الخامسة، حيث كان يُنظر إلى النازحين كمصدر دعم انتخابي يُعتمد عليه الحزب الديمقراطي الكردستاني.

طلبت وزيرة الهجرة من مدير مكتبها نسخة من البيان الذي يؤكد هذه المعلومات واطلعنا عليه بالفعل. وعندما سألناها إن كانت مستعدة للحضور إلى البرلمان للكشف عما ذكرته حول موقف وزارة الداخلية الإقليم، أبدت موافقتها واستعدادها الكامل. بناءً على ذلك، قمنا بالتنسيق مع هيئة الرئاسة لتنظيم جلسة استضافة رسمية للوزيرة داخل القاعة الدستورية.

كانت الجلسة برئاسة نائب رئيس البرلمان الدكتور بشير حداد، الممثل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحضرها عدد من النواب وأعضاء لجنة العمل والهجرة النيابية. خلال الجلسة، جددت الوزيرة تأكيداً على قدرتها على غلق ثلثي المخيمات في دهوك، لكنها أوضحت أن المعوقات تتمثل في قرارات حكومة الإقليم ووزارة الداخلية، التي أصرت على تأجيل الإغلاق حتى انتهاء الانتخابات.

في مداخلة خلال الجلسة، أشرت إلى التشابه المؤسف بين أوضاع النازحين الإيزيديين واللاجئين الفلسطينيين الذين استمرت معاناتهم في المخيمات منذ عام 1948 بعد تأسيس دولة إسرائيل. نوهت إلى ضرورة تفادي تكرار مثل هذا السيناريو للإيزيديين، خاصة أنهم أمضوا سنوات طويلة في المخيمات منذ عام 2014 دون حل جذري لمعاناتهم.

فرض وزير على حكومة الكاظمي

بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية للدورة الرابعة لمجلس النواب العراقي وتشكيل الحكومة برئاسة السيد عادل عبد المهدي، برزت حالة من عدم الرضا لدى بعض الجهات على أداء الحكومة. ونتيجة لذلك، استغلت هذه الجهات أوتاراً جاهزة للتأثير ضد الحكومة، مما أدى إلى انطلاق تظاهرات في بغداد وبعض المحافظات الأخرى. وقد خرجت الأمور عن سيطرة القوات الأمنية، ما أسفر عن استخدام العنف وسقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى.

مع اتساع نطاق المظاهرات وتصاعد المطالب بإسقاط الحكومة، تم الضغط على السيد عادل عبد المهدي لتقديم استقالته. وبالفعل، استجاب الرجل لهذه المطالب. وبعد سلسلة من المشاورات والاتصالات الإقليمية والدولية لاختيار خليفة له، وقع الاختيار على السيد مصطفى الكاظمي، رئيس جهاز المخابرات الوطني، لتشكيل الحكومة بناءً على تكليف من رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح. يُشار إلى أن الكاظمي كان يعتبر مقرباً من برهم صالح، وعمل معه إبان فترة المعارضة للنظام السابق.

عند تكليفه، تعهد السيد الكاظمي، بدعم من توجيهات المرجعية الدينية في النجف الأشرف، بعدم إعادة ترشيح الوزراء الذين شغلوا مناصب في الحكومات السابقة، بمن فيهم وزراء حكومة السيد عادل عبد المهدي، تطبيقاً لمبدأ "المجرّب لا يجرب".

لكن مع بدء مفاوضات تشكيل الحكومة وتقسيم الحقائق الوزارية بين الكتل السياسية الكبرى، برزت ضغوط من الحزب الديمقراطي الكردستاني لتسمية الدكتور فؤاد حسين وزيراً للخارجية، رغم اعتراض الكاظمي على ترشيح أي شخصية تولت

منصباً وزارياً سابقاً. يُذكر أن الدكتور فؤاد حسين سبق أن شغل منصب وزير المالية في حكومة عادل عبد المهدي وكان منافساً لرئاسة الجمهورية أمام الدكتور برهم صالح لكنه خسر المنافسة آنذاك.

إصرار الحزب الديمقراطي الكردستاني كان واضحاً وقوياً لدرجة أنهم أبدوا استعدادهم للانسحاب من المشاركة في حكومة الكاظمي إن لم يتم قبول ترشيح فؤاد حسين. ونتيجة لهذا الإصرار، تمكن الحزب من فرض إرادته وتثبيت الدكتور فؤاد حسين وزيراً للخارجية في حكومة الكاظمي. ومن الجدير بالذكر أن الدكتور حسين استمر لاحقاً في تولي حقيبة الخارجية ضمن حكومة الإطار التنسيقية برئاسة السيد محمد شياع السوداني.

(27)

نجل مام جلال²⁷ ورئيس دولة عظمى

ذات يوم، كنّا في ضيافة السيد بافل طالباني، الابن الأكبر للراحل مام جلال والرئيس الحالي للاتحاد الوطني الكردستاني. الضيافة كانت في قصر الراحل مام جلال ضمن رئاسة الجمهورية، حيث لا يزال جزء من قصر السلام مخصصاً باسمه، رغم وفاته، تخليداً لكونه أول رئيس كردي وعراقي منتخب من قبل ممثلي الشعب في جمهورية العراق.

108. بافل جلال طالباني (1973)، سياسي كردي عراقي، نجل الراحل جلال طالباني، يشغل حالياً. رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، شغل رئيس جهاز الاستخبارات ضد الإرهاب لحزب الاتحاد الوطني.

بالصدفة، التقينا بمجموعة من نواب الاتحاد الوطني الكردستاني أيضاً، الذين كانوا في ضيافة السيد بافل لتناول وجبة غداء فاخرة، بعد إصراره على أن لا يغادر أحد دون الانضمام إلى المائدة. خلال الغداء وبعده، دار الحديث حول قضايا متعددة، بما في ذلك رحلة العلاج التي قام بها الراحل مام جلال في برلين، عاصمة ألمانيا آنذاك. أشار السيد بافل خلال النقاش إلى دور المرافقين لفخامته أثناء تلك الفترة، مبرزاً تفاني أمين باباشيخ، أحد المرافقين من المكون الإيزيدي، الذي قام بواجبه بمنتهى الإخلاص والوفاء.

كما استرجع السيد بافل ذكرى إحدى زيارته مع والده الراحل إلى إحدى الدول العظمى، حيث التقى مام جلال - حينها كرئيس جمهورية - مع رئيس تلك الدولة. وأوضح نجل مام جلال أنه قبل اللقاء الرسمي، أوصاه والده بارتداء بدلة رسمية ليظهر بالشكل اللائق. ولأن السيد بافل لم يكن يملك بدلة مناسبة حينها، هرع لشراء واحدة بأسرع وقت ممكن من الأسواق دون الاهتمام بنوعية القماش أو تناسق الألوان، فقط المهم أن يرتدي طقمًا كاملاً مع ربطة عنق وحذاء رسمي. وأشار إلى أن ملابسه المعتادة غالباً ما اقتصرت على بنطلون جينز وقميص عادي، وهي عادته التي لم تتغير حتى الآن.

بعد انتهاء اللقاء الرسمي بين الرئيسين، تلقى السيد بافل إشارة من الطاقم البروتوكولي للدخول لتحية الرئيس المضيف. قدّمه والده بصفته الابن الأكبر. وخلال المحادثة مع الرئيس، سأله الأخير عن طبيعة عمله في إقليم كردستان. أجابه السيد بافل بأنه يقود قوة خاصة لمكافحة الإرهاب. بدا هذا الرد محط اهتمام غير عادي من الرئيس المضيف الذي بدأ يبحث في جيوبه عن شيء ما. ثم سلّمه بطاقة تحتوي على عنوان وأرقام هواتف شركة تُنتج الأسلحة، موضحاً أن قوات السيد بافل قد تحتاج مستقبلاً إلى خدماتهم.

هذا الموقف أثار تساؤلات عميقة عن طبيعة العلاقات بين رؤساء الدول وشركات تصنيع الأسلحة. يبدو أن بعضهم تربطهم مصالح مباشرة مع هذه الشركات التي ربما تعود ملكيتها لهم أو لأشخاص مقربين منهم في الخفاء. ليس مستغرباً إذن أن تستمر الحروب باستمرار وبوتيرة عالية عبر العالم، فقط لإبقاء عجلة إنتاج تلك الشركات تعمل بلا توقف.

(28)

مراسيم تشييع رفاة جريمة كوجو

جرائم تنظيم داعش الإرهابي خلّفت وراءها آثاراً عميقة ومعاناة شديدة لسكان المناطق التي استولت عليها، وخاصة في سنجار. من أبرز تلك المآسي المقابر الجماعية، التي كان معظم ضحاياها من أبناء المكوّن الأيزيدي. حتى الآن، تم العثور على أكثر من ثمانين مقبرة جماعية وفتح بعضها، إلا أن هناك المزيد منها لم يُكتشف بعد في سنجار وأماكن أخرى بمحافظة نينوى وربما في محافظات أخرى تعرضت لسيطرة التنظيم لفترة من الزمن.

إلى جانب ذلك، تعرّض آلاف النساء والفتيات الإيزيديات للاختطاف والاعتصاب، وتم بيعهن في أسواق الرقّ التي أعادت إلى الأذهان أسوأ ممارسات العبودية. ورغم تحرير العديد منهن، إلا أن المعاناة التي مررن بها تظل شاهدة على ما وقع في الألفية الثالثة من ميلاد المسيح.

أما بالنسبة للمقابر الجماعية التي تم التوصل إليها، فقد خضعت رفات الضحايا لفحص الحمض النووي (DNA) لتحديد هوياتهم وربطهم بذويهم الأحياء. وفي هذا الإطار، قامت مؤسسة الشهداء، بتوجيه من الجهات العليا والرئاسات في البلاد، بتنظيم مراسم تسليم ودفن رفات ضحايا قرية كوجو المنكوبة، التي شهدت واحدة

من أبشع المجازر بتاريخ 15 أغسطس/آب 2014. الفحوصات التي أجريت في دائرة الطب العدلي ببغداد أكدت هوية 104 ضحايا من سكان كوجو ممن قضاوا في مجزرة داعش.

من الجدير بالذكر أن جميع الإجراءات تمت بإشراف ومتابعة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة. وقد استُهلّت المراسم بتأبين كبير أُقيم في فبراير/شباط 2020 عند نصب الشهيد بالعاصمة بغداد، وهو أول حفل يقام في هذا النصب منذ سقوط النظام السابق. حضر المراسم رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والنائب الأول لرئيس مجلس النواب حسن الكعبي²⁸، إلى جانب عدد من النواب والوزراء وممثلين عن الأمم المتحدة والسفارات الأجنبية.

بعد ذلك بيومين، تم نقل رفات الضحايا إلى قرية كوجو الأصلية لدفنهم في مسقط رأسهم. المراسم شهدت عرضاً عسكرياً للجيش العراقي وشارك فيها ممثلون عن الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، إضافة إلى حضور منظمات دولية ومحلية متخصصة بملف الإبادة الجماعية، فضلاً عن عائلات الضحايا.

كنت والأخ صائب خدر، ممثل الكوتا الإيزيدية في البرلمان العراقي، من بين الحاضرين لمتابعة التحضيرات لمراسم الدفن. ومما يزيد من عمق الحزن أن رفات الشهيد أحمد جاسو ونجله شهاب كانت ضمن المجموعة؛ قُتلا مع أكثر من أربعمئة رجل من خيرة رجال سنجار بيد إرهابيي داعش دون أي رحمة أو شفقة.

²⁸ حسن كريم مطر شمخي الكعبي (1971)، فاز بالانتخابات التشريعية العراقية الدورة الرابعة لعام 2018، أنتخبته مجلس النواب العراقي بصفة النائب الأول لرئيس البرلمان العراقي.

زيارة وفد للنائب الأول لرئيس البرلمان 109

بعد انتهاء مراسم تشييع رفات ضحايا قرية كوجو في نصب الشهيد، وبحضور رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والنائب الأول لرئيس مجلس النواب، وكما أشرنا سابقاً، كنا حاضرين مع السيد حسن الكعبي، النائب الأول لرئيس البرلمان. تجدر الإشارة إلى أن هذا الرجل كان من أبرز المدافعين عن قضية الإيزيديين في مجلس النواب وينتمي إلى التيار الصدري.

خلال تواجدها في ساحة نصب الشهيد وقبل مغادرة المكان، تجمع عدد من رؤساء عشائر منطقة سنجار المعروفة حول السيد الكعبي لطرح بعض القضايا المهمة المتعلقة بالشأن الإيزيدي. ومن المؤسف أن أحد هؤلاء الرؤساء أعرب عن استيائه من تصرفات سمو الأمير الذي تم تعيينه بعد وفاة الأمير تحسين بك، وأضاف أنه لا يقبل قرارات تعيين البابا شيخ الجديد أيضاً.

كانت تلك الأسئلة بعيدة عن اختصاص السيد الكعبي، الذي بطبيعته لا يتدخل في القضايا الدينية أو الأمور الخاصة بالمكونات المختلفة. ومن المؤسف أن بعض الشخصيات المعروفة لدينا تجهل اختيار الوقت والمكان المناسبين لإثارة قضاياهم ومع الأطراف المختصة بذلك فعلاً.

بعد انتهاء المراسم، أقيمت مأدبة غداء لتأبين أرواح الضحايا في فندق بغداد، برعاية رجل الأعمال داود شمو، رئيس الهيئة الإدارية للفندق. أثناء المأدبة، جاءني أحد رجال الدين الإيزيديين المحترمين (بيشيمام) وطلب تنسيق لقاء مع النائب الأول حسن الكعبي. بعد أن أثنى على مواقفه السياسية الداعمة للإيزيديين، انضم إليه ممثل

عن الضحايا في سنجار وشخصيات أخرى كانوا مستعدين لحضور الاجتماع في بغداد. وعدتهم بتنسيق اللقاء في اليوم التالي.

في اليوم التالي، اتصلت بالسيد حسن الكعبي بعد بدء ساعات الدوام الرسمي وطرحت عليه فكرة استقبال وفد من المكون الإيزيدي. رحب بالفكرة وأوعز لمدير مكتبه بالتنسيق معي (وكان يلقبني بـ "أبو علاوي"، ربما تعبيراً عن الاحترام أو المحبة المتبادلة).

استقبلنا الوفد خارج البرلمان، ثم اصطحبناهم إلى مكتب السيد حسن الكعبي. كان الاستقبال حافلاً ومليئاً بالاحترام، إذ أكد دعمه المطلق لحقوق المكون الإيزيدي، مشدداً على أن دعمه يأتي أيضاً بتوجيه من سماحة السيد مقتدى الصدر.

جرى خلال اللقاء مناقشة العديد من القضايا المهمة، وعلى رأسها قانون الناجيات الإيزيديات لاستعادة حقوقهن وإنصافهن بعد ما عانينه من صنوف التعذيب الوحشي. رغم ذلك، هناك بعض الأشخاص الذين يختزلون مأساة الإبادة الجماعية للإيزيديين في مناطق محددة فقط، وخاصة في سنجار، متجاهلين حقيقة وجود مقابر جماعية منتشرة في عدة مواقع أخرى وأطراف القرى والمجمعات السكنية. يظهر أحياناً أن هذا التوجه يخدم مصالح خاصة، حيث تسعى بعض الجهات للحصول على امتيازات محددة دون المساواة مع بقية أبناء المكون.

(30)

لقاء مع مسيحيين في دائرة هجرة - دهوك

من خلال زيارتي الميدانية للدوائر التابعة لوزارة الهجرة والمهجرين، التي تعنى بشؤون النازحين، وخاصة أولئك المقيمين في المخيمات، حيث يشكل أبناء المكون

الأيزيدي غالبية القاطنين هناك، لاحظت العديد من التحديات التي يواجهها المواطنون أثناء استكمال معاملاتهم .

أثناء متابعتي لإجراءات العودة للنازحين الذين غادروا مناطقهم إثر اجتياح تنظيم داعش لمناطق سنجار وسهل نينوى بعد سقوط الموصل واحتلالها، زرت دائرة الهجرة في محافظة دهوك التابعة لوزارة الهجرة في بغداد. هناك فوجئت بوجود عدد كبير من المواطنين المسيحيين النازحين من منطقتنا، لا سيما من تلسقف وباطنايا، وهم يراجعون الدائرة. لفت انتباهي تعبيرات عدم الرضا الواضحة على وجوههم بسبب التعقيدات في الإجراءات.

بعد الاستفسار، تبين أن دائرة الهجرة تطلب منهم التوجه إلى إدارات المناطق التي نزحوا إليها (مثل السليمانية وأربيل وبعض الأفضية البعيدة) للحصول على كتب تأييد تؤكد نزوحهم. كان هذا الإجراء مرهقاً، خاصة أن معظم هؤلاء النازحين ينتمون إدارياً إلى ناحية ألقوش، وكان من الممكن أن تُستكمل هذه الإجراءات بكل سهولة من هناك.

ناقشت الأمر مع رئيس دائرة الهجرة في دهوك، وأوضحت له ضرورة تيسير الإجراءات من خلال قبول كتب التأييد الصادرة من ناحية ألقوش مباشرة. ولحسن الحظ، وافق على اقتراحي. على الفور توجهت لطمأنة المواطنين، وأبلغتهم أنني سأتابع الموضوع مع إدارة ناحية ألقوش لضمان حصولهم على كتب التأييد المطلوبة بسهولة.

بعد انتهاء زيارتي لدائرة الهجرة، تواصلت هاتفياً مع مديرة ناحية ألقوش²⁹ وشرحت لها الاتفاق الذي توصلت إليه مع رئيس دائرة الهجرة في دهوك.

²⁹ لارا يوسف زارا (مواليد 1982) هي سياسية كلدانية تشغل حالياً منصب مديرة ناحية ألقوش في محافظة نينوى، العراق.

تلقت المديرية مقترحي برحابة صدر وأكدت أنها ستتواصل بدورها مع قائممقام قضاء الشيخان لضمان إصدار كتب التأيد للمواطنين.

ومع ذلك، أثار استغرابي أن مديرة الناحية قررت التواصل مع الشيخان بدلاً من قضاء تلكيف الذي تنتمي إليه ألُقوش إدارياً ومالياً وانتخابياً. ربما يعود السبب إلى انتمائها السياسي المحسوب على الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو الجهة التي دعمتها لتولي منصبها بعد الإشكالات التي حدثت مع المدير السابق، الذي كان قد تم تعيينه بدعم أمريكي بعد سقوط النظام حينذاك.

في نهاية المطاف، أكدت على أهمية أن تكون كتب التأيد صادرة بشكل مباشر من ناحية ألُقوش لتسهيل معاملات المواطنين وضمان حقوقهم بعيداً عن التعقيدات الإدارية.

(31)

منع لجنة هجرة الموصل الدخول إلى القوش

في أحد الأيام، تواصل معي السيد النائب أسوان الكلداني، الذي ينحدر من أصول القوشية وكان من سكان ناحية القوش، بخصوص اقتراح يهدف إلى تسهيل عملية تسجيل بصمات المواطنين لإتمام معاملات عودة النازحين. كانت الخطة تقضي بإرسال لجنة خاصة من دائرة هجرة الموصل إلى ناحية القوش بدلاً من اضطرار المواطنين

تم تعيينها في هذا المنصب في يوليو 2017 من قبل مجلس محافظة نينوى ولا زالت مستمرة في عملها.

للتوجه إلى مركز المدينة. هذا الحل كان سيخفف الضغط عن دائرة الهجرة في المحافظة وييسر الأمور للمواطنين.

رحبت بالفكرة واتفقت مع السيد النائب على الإعلان عن موعد زيارة اللجنة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. قام هو بنشر الإعلان على صفحته الرسمية في "فيسبوك"، وقمت بدوري بنشره أيضاً على صفحتي الشخصية. لاقى هذا الاقتراح استحساناً كبيراً بين المواطنين بشكل عام، سواء من المسيحيين أو الأيزيديين أو المكونات الأخرى ضمن الحدود الإدارية لناحية القوش.

بعد ذلك، نسق السيد النائب أسوان الكلداني مع رئيس دائرة هجرة نينوى، الذي وافق سريعاً وأرسل فريق عمل إلى ناحية القوش للإشراف على معاملات العودة وأخذ بصمات المواطنين. ولكن يوم تنفيذ الخطة واجهت اللجنة عقبة كبيرة عند مرورها عبر طريق الموصل - تلكيف - القوش، حيث رفضت سيطرة الآسايش الواقعة بين تلسقف وباطنايا السماح بدخول اللجنة. هذا القرار كان صادراً عن مديرية آسايش نينوى التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني وجرى بالتنسيق مع إدارة ناحية القوش، التي يبدو أنها كانت على علم مسبق بالقرار أو ربما قدمت البلاغ نفسه.

اتصل بي السيد أسوان مجدداً ليخبرني أن اللجنة توقفت عند نقطة السيطرة ولم يُسمح لها بالمرور. وعندما سألتها عما إذا تواصلت مع مديرية الناحية لإيضاح مهمة اللجنة، أكد أنه حاول مراراً الاتصال بها لكنها لم ترد على اتصالاته. في ذلك الوقت، كان واضحاً لي أن هناك تنسيقاً خفياً بين إدارة الناحية والآسايش لعرقلة عمل اللجنة، لا سيما أن الإعلان عن هذه المبادرة تم عبر صفحتنا الشخصية، وهو ما قد يفسر الامتناع الذي أثارته لدى الجهات المعنية.

يجدر الإشارة إلى أن حركة بابليون بقيادة ريان الكلداني تتبنى مواقف وسياسات تتعارض مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي اعتاد التدخل في شؤون المكونات

الصغيرة مثل المسيحيين والأيزيديين والشبك والتركمان وحتى الأرمن. أما أنا، فأنتمي إلى الاتحاد الوطني الكردستاني، الحليف الأساسي للحزب الديمقراطي ضمن الحكومة. ومع ذلك، فإن الوضع على الأرض في مناطق نفوذ الديمقراطي يختلف تماماً، حيث تُمنع أي أنشطة من قبلنا إذا كان بمقدورهم تعطيلها.

وبهذه الطريقة، حُرمت اللجنة من دخول القوش لخدمة المواطنين وإنجاز معاملات العودة الخاصة بهم. يبدو أن مصالح المواطنين لم تكن على قائمة أولويات الجهات المسؤولة؛ فالأمر أصبح خاضعاً للصراعات السياسية والتنافس الشخصي بدلاً من التركيز على تلبية احتياجات الناس.

(32)

إختيار مديرة لشؤون الناجيات

بعد مشقة كبيرة وتحديات عديدة، تم أخيراً تشريع قانون الناجيات الإيزيديات ، وهو القانون الوحيد الذي يحمل اسم شريحة محددة من المكون الأيزيدي في تاريخ العراق الحديث والقديم. بدأ العمل على هذا المشروع خلال فترة رئاسة الدكتور فؤاد معصوم، حيث تم تقديم المقترح لرئاسة الجمهورية في قصر السلام. لاحقاً أعاد الدكتور برهم صالح إحياء المشروع، وبتبنيّه له كـ"راعي القانون"، وجه الدائرة القانونية في الرئاسة لإعادة صياغته. بعد ذلك، أُرسِل القانون كمشروع إلى البرلمان والحكومة، حيث تمت الموافقة عليه مع تقديم مجموعة ملاحظات، من بينها ارتباط القانون بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى أخذ رأي المرجعية الدينية بشأن مصير الأطفال المولودين من آباء مجهولين من تنظيم داعش.

عملنا بجد وإخلاص لدفع هذا القانون نحو التنفيذ، نظراً لحجم المعاناة التي تعرضت لها شريحة الناجيات والناجين الأيزيديين على يد أشد التنظيمات الإرهابية وحشية،

والتي لا تعترف بأي قيم إنسانية. بالتنسيق مع منظمات دولية، شاركنا في العديد من ورش العمل المتعلقة بالقانون وقمنا بزيارات لدول مثل كرواتيا وكوسوفو، للاستفادة من تجاربهما في التعامل مع ضحايا العنف الجنسي.

واجهنا اعتراضات من بعض المكونات الأخرى، لا سيما التركمان والشبك، حول تسمية القانون باسم "الناجيات الإيزيديات". لكن بدعم واضح وصريح من السيد محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب والسيد حسن الكعبي النائب الأول لرئيس المجلس، تم الإصرار على التسمية. كذلك واجهنا صعوبات أخرى داخل البرلمان، حتى من بعض زملائنا الذين يُفترض أنهم يمثلون قضيتنا قوميًا ودينيًا.

مع ذلك، نجحنا في تشريع القانون وتوقيعه من قبل رئيس الجمهورية في يوم المرأة العالمي، ليبدأ تنفيذه لاحقًا. بعد التصديق والنشر في الجريدة الرسمية، صار إلزامًا علينا اختيار شخصية مناسبة لتولي منصب المدير العام لشؤون الناجيات الإيزيديات وفق الشروط المنصوص عليها في القانون. ركزنا على أن تكون المرشحة من أهالي سنجار باعتبار أن غالبية الضحايا من هذا القضاء. ناقشتُ مع الأستاذ صائب خدر، ممثل كوتا الإيزيدية في البرلمان، هذا الموضوع باعتباره الممثل الشرعي لهذا المكون أمام الحكومة والبرلمان الاتحادي.

كالعادة، وكما يحدث في العديد من المناصب الخاصة بالمكون الأيزيدي، تقدم عدد من الأشخاص لهذا المنصب بطرق مختلفة، ومنهم من استعان بوساطات حزبية أو شخصية للحصول على الوظيفة. تلقينا اتصالات عديدة من رجال ونساء راغبين في شغل المنصب، لكن رفضنا بعضهم بسبب عدم تطابق مؤهلاتهم مع متطلبات الوظيفة.

أثناء جلسة مع الأستاذ صائب في الكافيتريا، اقترحتُ اسم المحامية سراب إلياس³⁰ لشغل هذا المنصب. لم يعترض صائب على الاقتراح وطلب مني الاتصال بها ومناقشة الموضوع معها. رغم أن سراب لم تبادر بنفسها للترشح لهذا المنصب، تواصلت معها عبر الهاتف وطرحت الفكرة عليها. تفاجأت بالعرض وقالت لي إنها بحاجة للتفكير وأخذ رأي عائلتها بشأن الأمر، خاصة وأنها تعيش مع والديها وكانت مترددة بسبب شرط مقر المديرية العامة الذي ينص على وجوده في مركز محافظة نينوى (الموصل).

في النهاية، وافقت سراب على تولي المنصب. قمنا بتضمين اسمها في كتاب رسمي صادر عن مكتب النائب صائب خدر ووجهناه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء ممثلة بالأمين العام آنذاك، الأستاذ حميد الغزي الذي دعم مقترحنا. حصلنا على موافقة مجلس الوزراء لتعيينها مديراً عاماً لشؤون الناجيات الإيزيديات. ورغم رغبتنا الأولية بأن يكون الموقع مرتبطاً بالأمانة العامة لمجلس الوزراء مباشرة، إلا أن الحكومة قررت أن يكون مرتبطاً بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

(33)

مساعدة ناجية إيزيدية في البرلمان

اتصل بي الأخ علي عمر كبعو، معاون محافظ نينوى لشؤون المنظمات والنازحين، للتوسط في مساعدة إحدى الناجيات التي تعرفت على أخيها الوحيد بين عناصر داعش المعتقلين أثناء عرض صور الأسرى بعد تحرير الموصل. بعد كارثة سنجار

³⁰ سراب الياس، قانونية وناشطة إيزيدية في شؤون الناجيات الإيزيديات، مدير عام شؤون الناجيات الإيزيديات في الموصل مركز محافظة نينوى.

وسقوط عائلتها بيد داعش، اعتقدت الناجية أن أباها جُند قسراً للقتال معهم، ولكنه انتهى أسيراً في قبضة جهاز مكافحة الإرهاب.

لاحقاً، تواصلت الناجية معي شخصياً وطلبت مساعدتي لإيجاد أخيها في سجون جهاز مكافحة الإرهاب أو أي من السجون التابعة لوزارة العدل العراقية. بناءً على طلبها، نسقت معها للقاء السيد محمد الحلبوسي، رئيس مجلس النواب العراقي، الذي استقبلنا بحفاوة وأبدى استعداداً للمساعدة. أوعز الرئيس إلى مدير مكتبه بالتنسيق مع الجهات المعنية، بما في ذلك جهاز مكافحة الإرهاب ووزارة العدل، لفتح السجون بغرض البحث عن أخيها المفقود.

استمرت المتابعة معها لاحقاً، وبناءً على طلبها، رتبت اجتماعاً لها مع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية. بالفعل، وجهت اللجنة باستقبالها والاستماع إلى شكاواها ومعاناتها وبحث إمكانية مساعدتها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. قضيت وقتاً كبيراً في التنسيق لهذه اللقاءات، سواء مع رئيس المجلس أو رئيس لجنة حقوق الإنسان.

لكن ما حدث بعد ذلك كان محبطاً وغير متوقع. أثناء تواجدها في مجلس النواب مجدداً واستضافتها مرة أخرى من قبل لجنة حقوق الإنسان، قامت بمهاجمتنا وانتقدت تقاعسنا (بحسب زعمها) في مساعدتها رغم كل ما بُذل من جهود. رئيس اللجنة لم يسمح لها بالاستمرار في اتهاماتها وأكد أننا ممثلون حقيقيون عن المكون الإيزيدي، وأنها بذلنا ما في وسعنا لدعم قضيتها.

ومع ذلك، شعرت بخيبة أمل كبيرة، إذ بدت وكأنها لا تقدر الجهود المبذولة لها، بل حاولت إخراجنا أمام إحدى أهم لجان مجلس النواب. وبرغم ذلك كله، سأظل أؤمن بأن ما نقوم به لصالح أبناء مجتمعنا هو واجب ومسؤولية، بغض النظر عن ردود أفعال البعض.

تكريم الناجيات من قبل النائب الأول لرئيس البرلمان

قامت دائرة المنظمات غير الحكومية ، تحت إدارة الأستاذ محمد التميمي³¹ في ذلك الوقت، بتنظيم برنامج يهدف إلى تأهيل الناجيات الإيزيديات من النواحي الصحية والنفسية. البرنامج اعتمد على جهود عدد من المعنيين بالشأن، حيث تم نقل دفعات من الناجيات، بمعدل عشر ناجيات في كل مرة، إلى العاصمة بغداد. الهدف كان عرضهن على لجان طبية متخصصة في مدينة الطب، بالإضافة إلى توفير أجواء نفسية مريحة لهن من خلال إقامة مهياة في الفنادق مع تنظيم زيارات ميدانية داخل المدينة.

وكجزء من البرنامج، وُفرت مرافقات للناجيات لضمان سير العملية بما يتلاءم مع المخطط. هذا البرنامج تم بالتنسيق بين دائرة المنظمات غير الحكومية وجهات أخرى في مناطق خاضعة لنفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني في دهوك، وأحياناً عبر التعاون مع شخصيات من إقليم كردستان. كما صرّح مدير عام دائرة المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، أن العمل كان يهدف إلى دعم الناجيات بتنسيق متكامل.

خلال إحدى دفعات الناجيات ضمن البرنامج، قام الأستاذ محمد التميمي بإبلاغي وبالتأكيد أبلغ الأستاذ صائب خدر أيضاً بالأنشطة المرتبطة بتلك المجموعة، والتي شملت زيارة إلى البرلمان بالتنسيق مع النائب الأول لرئيس مجلس النواب، الأستاذ

112. محمد طاهر التميمي، شغل مدير عام المنظمات غير الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء، ساعد في تهيئة وإعداد الناجيات الإيزيديات من خلال برامج و ورش وحلات علاجية في بغداد والمناطق الأخرى.

حسن الكعبي. الأخير قام بتكريم الناجيات في جلسة حضرها عدد من أعضاء مجلس النواب، ومن بينهم أنا والأستاذ صائب، إضافة إلى مدير عام دائرة المنظمات.

وقد أتيح خلال التكريم المجال للناجيات للتحدث عن معاناتهن، وخاصة الفترة التي قضينها في الأسر بعد اجتياح تنظيم داعش لمناطقهن. وأثناء الحديث، وجهت إحدى الناجيات نقداً لاذعاً للنواب الأيزيديين، مع التركيز بالاسم على الأستاذ صائب، منتقدة ما اعتبرته تقصيراً منه تجاههن، ربما في إشارة إلى الدعم المالي الذي نفتقر إليه كنواب. كان الموقف محرّجاً، خصوصاً أمام النائب الأول وعدد من النواب الحاضرين من مختلف الكتل السياسية.

في تلك اللحظة، ودفعاً لأي تصعيد في الموقف، كتبتُ ملاحظة على ورقة صغيرة وسلّمتها للأستاذ صائب تطلب منه عدم الرد على الانتقاد، مؤكدة أنهم يعانون جروحاً نفسية عميقة بفعل الماضي القريب. وعدني الأستاذ صائب بعدم التعليق، وهذا ما حدث بالفعل. وبعد انتهاء التكريم، جاءت إلينا نفس الناجية التي وجهت الانتقاد لتقديم اعتذارها عما حصل.

في تقديري الشخصي، قد تكون هذه الناجية ومعها أخريات قد تلقين توجيهات مسبقة من جهات معينة أو حتى من مرافقات البرنامج. يبدو أن الهدف كان تسليط الضوء بشكل سلبي على الأعضاء البرلمانيين الأيزيديين الذين لا ينتمون إلى أحزاب أو تنظيمات محددة. هذا أمر مؤسف لأننا نؤمن بأن برنامجنا كان مخصصاً لخدمة الناجيات الإيزيديات بعيداً عن أي أجندات حزبية ضيقة. بل بالعكس، فإن حزبنا (الاتحاد الوطني الكردستاني) كان داعماً أميناً لجميع القضايا التي تخدم المكون الأيزيدي أينما كانوا، سواء داخل مجلس النواب العراقي أو ضمن برامج الحكومة الاتحادية.

الناجيات الإيزيديات في الرئاسات الثلاث

يتناول النص قضية تكريم الناجيات الإيزيديات في مجلس النواب العراقي، حيث أشاد النائب الأول لرئيس البرلمان بهن. كما سلط الضوء على انتقادات وجهتها إحدى الناجيات لبعض النواب الإيزيديين، وهو الأمر الذي يُشتبه في تحفيزه من قبل جهات تسعى للتدخل في الشؤون الداخلية.

ضمن برامج تأهيل الناجيات، تمت زيارة لمجلس الوزراء برفقة الأمين العام ومدير عام المنظمات غير الحكومية. لكن خلال هذه الزيارة، تكررت الانتقادات، حيث استهدفت الناجيات مديرة عام شؤون الناجيات، سراب إلياس—وهي شخصية عُينت بموافقة المسؤولين الإيزيديين كممثلين للمكون. يشير النص إلى مساعٍ لبعض الجهات لإثارة الشكوك حول تعيينها، ودعم شخصيات بديلة للحصول على هذا المنصب الخاص بالإيزيديين.

ورداً على ذلك، دافع الأمين العام لمجلس الوزراء عن معايير اختيار المديرة العامة أمام رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، مؤكداً أنها جاءت بناءً على الكفاءة وشهادة ممثلي المكون الإيزيدي. ومع ذلك، فشلت محاولات تغييرها رغم التحريض.

المشكلة لم تتوقف هنا؛ فقد ظهرت انتقادات مماثلة أمام رئيس الجمهورية د. برهم صالح. وعلى الرغم من قيام المديرة بمهامها بشكل متفانٍ، بما في ذلك تنفيذ قانون الناجيات الإيزيديات وتأمين الرواتب والامتيازات لأكثر من ألف ناجٍ وناجية، وصلت الانتقادات إلى العلن وأمام القادة الثلاثة.

هذا الوضع، كما يشرح النص، أدى إلى تشويه العلاقة بين أبناء المكون الإيزيدي وإبرازها بشكل سلبي أمام الجهات الأخرى. كما أنه أضر بالدور الذي يلعبه ممثلو المكون في مؤسسات الدولة، مما قد يؤثر سلباً على النظر إليهم مستقبلاً.

(36)

اجتماع موسع في سنجار بحضور وزيرة الهجرة

سبق أن اتفقت مع معالي وزيرة الهجرة والمهجرين للفترة الممتدة بين عامي 2018 و2021، على أن يتم إبلاغي مسبقاً في حال تنظيم أي نشاط أو زيارة لمناطقنا، لا سيما المخيمات التي تؤوي النازحين في محافظة دهوك، أو حتى في مناطق سنجار والمخيمات الواقعة في جبل سنجار الشامخ. استناداً إلى هذا الاتفاق، اتصلت بي الوزيرة وأبلغتني عن اجتماع موسّع يُقام في سنجار بحضورها ورفقة قائد عمليات نينوى وممثلي الأمانة العامة لمجلس الوزراء. وقد أعربت عن رغبتها في أن أكون من بين الحاضرين.

أكدت لها أنني سأبذل قصارى جهدي للحضور في الموعد المحدد، نظراً لأهمية الاجتماع الذي يرتبط بمجالي المهني في البرلمان أولاً، وبأهمية منطقة سنجار لنا، خاصة بعدما تعرض الإيزيديون للإبادة الجماعية. الاجتماع كان مقرراً في الساعة العاشرة صباحاً. وفي ظل تفشي أزمة كورونا حينذاك، كانت حركة المواطنين محدودة بشدة، حيث يخضع أي شخص يعود إلى الإقليم للحجر الصحي مدة أسبوعين. وعلى الرغم من استثناء النواب والوزراء جزئياً بقرار من وزارتي الداخلية والصحة في إقليم كردستان والعراق ككل عقب إجراء فحوصات كورونا الفورية، إلا أن النتيجة الإيجابية كانت تستوجب الحجر أيضاً.

لحسن الحظ، كنت في حالة صحية جيدة، ولم أصب بفيروس كورونا لا أثناء تلك الفترة ولا بعد ذلك. وبالنظر إلى أهمية حضوري الاجتماع في سنجار، تواصلت مع المسؤول الأمني الكبير في المنطقة بشأن توجيهي إلى الموصل، بالإضافة إلى جهات مسؤولة أخرى، لكنهم لم يشجعوني على الذهاب بسبب حساسية الوضع الأمني والحركة بين محافظتي دهوك ونيوى. كان من المقرر أن أكون في مقر قيادة عمليات نيوى الساعة التاسعة صباحًا ليتم نقلي من هناك إلى قضاء سنجار بواسطة طائرة هليكوبتر. حاولت الحصول على موافقة عبر وساطات متعددة ضمن المنطقة الواقعة تحت سلطة الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكن دون جدوى.

استيقظت مبكرًا عند السادسة صباحًا وتوجهت نحو الموصل عبر الطريق الدولي الواصل بين دهوك ونيوى. ولكن بمجرد وصولنا إلى نقطة التفتيش الأخيرة التابعة للآسايش³² قبل السيطرة العسكرية العراقية عند تقاطع سد الموصل، وجدنا الطريق مغلقًا بحاجز محكم وضع عليه سيارة أوبل ألمانية بطريقة تمنع المرور. تقدم أحد الأفراد المشرفين على النقطة وسأل عن هويتنا، فعرفت بنفسي كعضو في مجلس النواب العراقي عن القوائم الكردستانية. وأوضحت أن لدي موعدًا مهمًا في قيادة عمليات نيوى. إلا أن الرجل أفاد بأنه لم يتلقَ أي تعليمات بشأن مرور شخصيات رسمية.

اتصل بمسؤوله المختص بالسيطرات للحصول على توجيهات واضحة من الآسايش. انتظرنا لمدة تتجاوز نصف الساعة دون أن نتلقى الإذن بالمرور قدمًا. ومع اقتراب انعقاد الاجتماع المحدد لبدء الساعة العاشرة، اضطررت إلى العودة إلى قريتي. قمت بعد ذلك بتحرير بيان أوضحت فيه ملابس منعني من التوجه إلى نيوى وسنجار

³² الآسايش، هي قوات الأمن الداخلي الكوردية و تابعة لحكومة إقليم كردستان، للأسف تم ويتم إستغلاله حزبياً.

للمشاركة في الاجتماع الهام. أرسلت البيان إلى الإعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني ووسائل إعلام أخرى، كما أبلغت لجنة العمل والهجرة النيابية التي سارعت بدورها لإصدار بيان مماثل. كذلك أرسلت نسخة من البيان إلى معالي وزيرة الهجرة والمهجرين عبر تطبيق واتساب لتكون مطلعة على سبب عدم حضوري.

ما أثار استغرابي أنه عند تمام الساعة العاشرة صباحاً تلقيت اتصالاً هاتفياً من أحد الضباط المسؤولين عن السيطرات. بعد أن عرّف بنفسه، أبلغني أن المسؤول الأمني الكبير يعتذر عن الموقف ويؤكد إمكانية توجيهي الآن إلى الموصل. ضحكت مما أثار استغراب الضابط وسألته كيف يمكنني الحضور الآن وقد بدأ الاجتماع بالفعل عند العاشرة صباحاً؟ إضافةً إلى ذلك، فإن الطريق بالسيارة يستغرق أكثر من ثلاث ساعات، عدا توقفاتنا عند نقاط التفتيش العديدة. شكرته على الاتصال وطلبت منه إيصال سلامي لمسؤوله، موضحاً أنني سبق أن أصدرت بياناً للإعلام بشأن ما حدث.

(37)

زيارة مع وزيرة الهجرة إلى المخيمات

تم اتخاذ ترتيبات لزيارة وزيرة الهجرة والمهجرين، والتي كانت محددة في الأسبوع الذي تزامن مع وجودنا في مناطقنا. ووفقاً للأعراف البرلمانية المتعلقة بمتابعة الجهات التنفيذية المرتبطة بعملنا، أبلغني مدير مكتب الوزير بالموعد المقرر للقاء في محافظة دهوك، حيث كانت نقطة انطلاق جولتنا للمخيمات التي حددتها الوزارة. كان ضمن الوفد فريق متكامل من الوزارة برفقة مدير عام دائرة الفروع للهجرة، المعني بتوزيع السلال الغذائية والصحية والخيام وغيرها من المستلزمات المتوفرة .

عند وصولنا إلى دهوك، تقرر أن نبدأ زيارتنا بمخيم الداودية للنازحين الإيزيديين، والذي يقع بالقرب من ناحية بامرني ومطارها (المستخدم من قبل القوات العسكرية

التركية بموجب اتفاق مع حكومة الإقليم الجناح الخاص بالحزب الديمقراطي الكردستاني). يحتوي المخيم على أكثر من 700 كرفان ويستوعب عدداً مشابهاً تقريباً من العائلات النازحة. تجولنا في المخيم تحت إشراف مديرته، وهي امرأة مسيحية تخدم النازحين، وجلّهم من الإيزيدية. خلال الزيارة، استعرضنا احتياجات إدارة المخيم وكذلك بعض الأهالي النازحين فيه .

تجدر الإشارة إلى وجود عدد كبير من العائلات النازحة في تلك المنطقة الممتدة من ناحية بامرني وسرسنك وصولاً إلى قضاء العمادية. وخلال جولتنا، التقينا بمجموعة من هذه العائلات في إحدى الكنائس، حيث علمنا أن الكنيسة تتحمل مسؤولية رعاية هذه الأسر النازحة عبر تقديم الدعم المالي والسلال الغذائية والمساعدات الأخرى، بحسب شهادة العائلات التي قابلناها .

بعد زيارتنا لتلك العائلات، عدنا إلى دهوك، حيث كنا مدعوين لحضور وليمة غداء. ثم رغبت الوزيرة في التوجه إلى مطرانية القوش بعد زيارتها لمخيم شاريا الذي كان على طريقنا. ورغم ذلك، رفض المطران استقبالنا إلا بحضور ممثلي إدارة الناحية، حيث كان هناك نوع من التوتر بين الوزيرة ومديرة الناحية، والتي بدورها امتنعت عن مرافقة الوزيرة. ونتيجة لذلك، توجهنا إلى دير الربان هرمز بالجبل بمبادرة من أحد القساوسة في القوش، لكون الكنيسة أثراً تاريخياً بارزاً عمره يمتد لأكثر من ألف عام .

قبل زيارتنا القوش، توقفنا عند مخيم شاريا، حيث تم التنسيق مع إدارة المخيم للقاء المسؤولين وبعض رؤساء القواطع (أو "المختارين") الذين عينتهم الآسايش والحزب الديمقراطي الكردستاني للسيطرة على أهالي المخيم، لا سيما خلال الانتخابات ولأغراض أخرى غير معلنة. تحدثت الوزيرة بدورها مع الأهالي عن ضرورة إنهاء معاناتهم وتشجيعهم على العودة إلى مناطقهم الأصلية، وتعهدت بدعمهم بكافة الإمكانيات المتاحة لتحقيق ذلك.

لكن للأسف، صدمتنا تصريحات أحد رؤساء القواطع الذي تحدث وكأنه ممثل لكل النازحين، قائلاً إنهم لن يعودوا إلى سنجار إلا إذا عادت البيشمركة إليها كما كانت قبل الثالث من أغسطس/آب 2014. كان الرد محبطاً بالنسبة لي، لأن هذا المسؤول يبدو مستفيداً من وضعه الحزبي ويتقاضى راتباً لقاء مواقفه، مثل كثيرين في المناصب المشابهة داخل المخيمات.

للأسف، هذه التصريحات تقودنا إلى استذكار ما حدث سابقاً خلال اجتياح داعش وسحب البيشمركة بناءً على التعليمات التي صدرت لهم، مما أدى إلى الكارثة التي لحقت بالإيزيديين من قتل جماعي واختطاف واغتصاب. وعقب انتهاء اللقاء، تواصلت بشكل شخصي مع ذلك "المسؤول"، وأوضحت له أن انتظار عودة البيشمركة إلى سنجار قد يعني لهم البقاء في هذا الوضع لعقود طويلة، تماماً كما حدث مع اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون في المخيمات منذ أكثر من سبعين عاماً.

اختتمنا جولتنا بزيارة كنيسة في قصبة تلسقف في نفس اليوم الذي زرنا فيه مخيمين وثلاث كنائس. كانت رحلة مكثفة ومليئة بالتحديات والحوارات التي سلطت الضوء على معاناة النازحين وضرورة البحث عن حلول جذرية ومستدامة لمشاكلهم.

(38)

جمع تواقع البرلمانين

العرف السائد في البرلمانات حول العالم يقوم على جمع تواقع الأعضاء لدعم قضايا أو مقترحات ذات أهمية، مثل تقديم مشاريع قوانين جديدة، تعديل مواد قانونية قائمة، أو مناقشة مواضيع ذات أولوية وطنية. الهدف من هذه التواقيع غالباً هو التصويت على هذه المقترحات لإلزام السلطة التنفيذية بتنفيذها، سواء كان ذلك بتشريع جديد أو بتخصيص ميزانيات محددة. هناك العديد من القضايا يتم رفعها

إلى رئاسة البرلمان بعد جمع التواقيع اللازمة، حيث تصبح هي الجهة النهائية للنظر وإقرار الطلبات.

في تجربتنا النيابية، خصوصاً خلال الدورة البرلمانية الرابعة، لاحظنا أن أي موضوع يُطرح للنقاش داخل المجلس، حتى لو كان ضمن جلسة مغلقة أو سرية، يُسرَّب سريعاً إلى وسائل الإعلام مصحوباً بمعلومات إضافية غالباً ما تكون اجتهدانية. هذه التسريبات تُستخدم أحياناً لأغراض النقد اللاذع أو حتى السخرية من أداء مجلس النواب، ما يترك انطباعاً سلبياً لدى الشارع العراقي، رغم أن الكثير من القضايا المناقشة تكون الحكومة هي المسؤول الأول عنها، وخصوصاً تلك المتعلقة بالفساد داخل مؤسسات الدولة.

تجدر الإشارة إلى أنه خلال الدورة البرلمانية الثانية، رغم حصول مشادات كلامية وخلافات حادة وصلت أحياناً إلى التراشق بالأيدي بين النواب، إلا أن هذه الأحداث كانت تبقى محصورة داخل أروقة المجلس ولم تخرج للإعلام. لكن في الدورة البرلمانية الرابعة، تعرضنا كنواب أيزيديين لهجوم كبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة منصة فيسبوك، بدعوى عدم توقيعنا على حملة لجمع التواقيع لمحاكمة عناصر داعش. وتم الادعاء بأن العديد من أعضاء المجلس قد وقعوا على هذا الطلب.

من الضروري توضيح أن حملات جمع التواقيع داخل البرلمان العراقي تشمل العديد من القضايا المتنوعة، وقد لا يصل بعضها إلى جميع النواب بسبب طبيعة آليات العمل الداخلي. في موضوع "محاكمة عناصر داعش"، لم يصلنا أي طلب للتوقيع بهذا الخصوص خلال تلك الفترة. ولو كان الطلب موجوداً ووصل إلينا، فمن غير المنطقي ألا ندعمه، خاصة أن الأيزيديين كانوا أبرز ضحايا تلك الجرائم.

ما يجب التأكيد عليه أن طلب إنشاء محكمة مختصة بمحاكمة عناصر داعش لم يُطرح رسمياً في المجلس حينذاك. وحتى لو تم طرحه، فإن العراق يواجه تحديات

كبيرة بهذا الخصوص، أبرزها أنه ليس عضوًا في المحكمة الجنائية الدولية المختصة بجرائم الإبادة الجماعية (الجينوسايد). كما أن العراق لم يعترف رسميًا بالإبادة الجماعية التي تعرض لها الإيزيديون في 3 أغسطس 2014، مما يُعقّد مسألة إنشاء محاكم مختصة بهذا الشأن.

رغم كل ذلك، نحن كنواب أيزيديين لم نقف متفرجين أمام قضايا تمس شعبنا بشكل مباشر. الإيزيديون هم الأكثر معاناة ودفعًا للثمن الباهظ بسبب الجرائم المروعة التي ارتكبتها داعش. نكرر دائمًا بكل أسف أن هذه الإبادة البشعة التي استهدفت الأيزيديين حدثت في القرن الحادي والعشرين، وهو أمر مخزٍ للمجتمع الدولي بأسره.

(39)

إعادة المفصولين بالتزوير

بعد سقوط النظام في بغداد واحتلال العراق في نيسان 2003، شهدت البلاد تحولاً من نظام دكتاتوري إلى تجربة ديمقراطية مستوردة من الولايات المتحدة. وفي أعقاب تشكيل مجلس الحكم، كانت الغالبية العظمى من أعضائه من قيادات المعارضة، الذين كانوا يعيشون خارج العراق، ويتعاملون مع أنظمة إقليمية أو حتى دولية لتحقيق أهدافهم. وقد اعترف أحدهم في لقاء صحفي بتعاونه مع أجهزة مخابرات دولية عدة لإسقاط نظام صدام حسين، مما يعكس أن معظم هؤلاء القادة كانوا يسلكون مسارات مشابهة.

مع انهيار النظام بشكل مفاجئ، سادت حالة من الفوضى العارمة في البلاد، واستغرق الوقت لإعادة تأسيس الاستقرار. خلال تلك المرحلة، تشكلت وزارات وهيئات حكومية جديدة، أو أُعيد تشكيلها، لكن بوجوه مختلفة جاءت في معظمها من المعارضة وأقربائهم وأصدقائهم. وللحصول على موطئ قدم في الوظائف الحكومية،

لجأ العديد منهم إلى وسائل غير قانونية، بما في ذلك التزوير للحصول على الشهادات التي تؤهلهم لتلك المناصب. وصلت الأمور إلى حد أنهم قاموا بمعادلة شهادات الإعدادية الصادرة من إيران مع الشهادات العراقية للحصول على مناصب رسمية.

لم يكن هذا الفساد مقتصرًا على الوظائف العادية، بل امتد ليشمل أعلى المناصب في الدولة، مثل الوزراء وأعضاء الجمعية الوطنية ومجلس النواب، وحتى وكلاء الوزارات والمدراء العامين. البعض منهم كان بدون شهادات حقيقية أو قدموا وثائق مزورة، ومع ذلك تمت إحالتهم إلى التقاعد بمستحقات وظيفية بناءً على تلك الشهادات المزورة. وقد تردد أن تلك الحالات تمت تغطيتها بسبب الصفقات والمحاصصة بين الأحزاب الكبرى، ما جعل البعض يستمر في الترقّي الوظيفي رغم مخالفاتهم.

أما في وزارة الدفاع والداخلية فكانت المشكلة أكثر تعقيداً. جرت حالات كثيرة لتقديم شهادات ابتدائية مزورة من قبل المتطوعين في سلكي الجيش والشرطة. وبينما تم قبول الكثير منهم بشكل طبيعي، تم اكتشاف الأمر لاحقاً بعد عمليات تدقيق واسعة للوثائق، مما أدى إلى استبعادهم قانونياً من الخدمة. هذا القرار أثر سلباً على وضعهم النفسي والاجتماعي والمالي، حيث فقدت عوائلهم مصدر دخلها الأساسي.

هؤلاء المستبعدون حاولوا عبر مختلف الوسائل، بما فيها اللجوء إلى الوساطة والضغط على الجهات التشريعية، لإعادة النظر في قرارات استبعادهم. ووصلت مطالباتهم إلى مجلس النواب العراقي، حيث تمكنوا من التأثير على لجنة الأمن والدفاع التي أعدت مقترح قانون لإعادة بعضهم إلى الخدمة. لكن المحاولة لم تنجح بعد طرحها للمناقشة والتصويت في المجلس، بسبب اعتراضات من أطراف سياسية رأت أن هذا الإجراء سيؤدي إلى مزيد من التزوير ويقوض الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة، مما يُعد انتهاكاً للقانون يجب التصدي له بشدة.

دولة الأوراق (مجلس النواب نموذجاً)

حينما اضطررنا إلى الهجرة إلى أوروبا بسبب الظروف السياسية المعقدة التي نشأت نتيجة الصراعات بين الأحزاب النافذة في إقليم كردستان عقب الانتفاضة عام 1991، ثم الانتخابات البرلمانية وتشكيل أول حكومة إقليمية عام 1992، وأخيراً الاقتتال الداخلي بين الحزبين الرئيسيين (الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني) عام 1994، كانت رحلتنا محفوفة بالتحديات. عبرنا حدود خمس إلى ست دول حتى استقر بنا الحال في ألمانيا، الوجهة التي كانت ولا تزال تجذب معظم المهاجرين من إقليم كردستان ومن أبناء الإيزيدية .

وفق خططنا، أردنا أن نستقر في ألمانيا كمحطة نهائية. ولكن مع بداية إقامتنا هناك، فوجئنا بالكم الهائل من البريد والرسائل التي كانت تردنا بشكل متكرر من الدوائر المتعلقة باللاجئين. مرور الوقت، أصبح هذا الروتين مصدراً للملل، فقد كانت تتراكم الأوراق التي تخص وضعنا في مخيمات اللجوء. وغالباً ما كنا نعبر عن تذمرنا من هذه المسألة لأصدقائنا، سواء كانوا ألماناً أو مهاجرين عاشوا تجارب مماثلة .

ردّ أحد الأصدقاء ذات مرة قائلاً إن ألمانيا تُعرف بين الناس بأنها "دولة الأوراق". وكانت ملاحظته تحمل صدى لما سمعناه عن هولندا أيضاً، حيث أطلق عليها المهاجرون نفس الوصف نظراً للتشابه في الاعتماد الكبير على الوثائق الورقية في إدارة الأمور .

ومع ذلك، يبدو أن التطور التقني بدأ يُقلّل تدريجياً من الاعتماد على الورق في هذه الدول الأوروبية، حيث أصبحت البدائل الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني تلعب دوراً متزايد الأهمية. لكن عندما عدت إلى العراق لإنجاز مهامتي كعضو في مجلس النواب

العراقي، استرجعت نفس التجربة مع الاستخدام المكثف للأوراق. هناك تعتمد العملية البرلمانية بشكل أساسي على الوثائق المطبوعة في جميع مراحل مناقشة القوانين، بدءًا من القراءة الأولى والثانية وحتى التصويت والصيغة النهائية .

بسبب هذا الإجراء التقليدي، تُستهلك كميات هائلة من الورق شهريًا، إضافة إلى المواد المستخدمة مثل الأخبار وأجهزة الاستنساخ التي يتم شراؤها بشكل مستمر. وقد تكررت الدعوات لاعتماد أساليب أكثر حداثة، مثل إنشاء نظام إلكتروني خاص بقاعة الاجتماعات البرلمانية، يتيح تداول مسودات القوانين بين النواب وهيئة الرئاسة رقميًا. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال أجهزة حاسوبية (لابتوبات) مخصصة لكل نائب، مع تقليل استخدام الورق إلى الحد الأدنى وحصره فقط في النسخ النهائية المخصصة للأرشفة أو التواصل الرسمي بين البرلمان والحكومة ورئاسة الجمهورية.

وعلى الرغم من المحاولات الأولية التي بدأت في إحدى الدورات البرلمانية السابقة - حيث تم شراء أجهزة لابتوب لهذا الغرض - إلا أن المشروع لم يُطبق بجدية. قد يكون السبب في ذلك تقاعس عن التغيير أو وجود مصالح مرتبطة بالإبقاء على الطريقة القديمة من قبل جهات مستفيدة. هذا الوضع يثير الاستغراب، خاصة أن العديد من القيادات السياسية عاشوا في المهجر وشهدوا عن قرب أشكال التطور التقني في الدول الأوروبية وغيرها.

من المؤسف حقًا أن البرلمان العراقي لا يزال يعتمد على النمط التقليدي رغم توفر الإمكانيات والفرص لتبني وسائل تقنية حديثة توفر الوقت والموارد وتساهم في تحسين الكفاءة والعمل البرلماني.

حول إختيار مدير عام أوقاف الإيزيدية

بعد عام 2003، ومع التحول الذي شهده النظام السياسي في العراق، تقرر إلغاء وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المركزية، واستُحدثت بدلاً منها دواوين خاصة لكل ديانة أو مذهب. وهكذا تأسس ديوان الوقف الشيعي، والوقف السني، والوقف المسيحي، بالإضافة إلى أوقاف الأيزيديين والصابئة المندائيين.

في الدورة البرلمانية الثانية، تم التصديق على مجموعة من القوانين المنظمة لعمل هذه الدواوين، ومنها قوانين خاصة بأوقاف الشيعة، السنة، والمسيحيين والأيزيديين والصابئة. ولكن قبل إقرار هذه القوانين، وبالتحديد أثناء فترات الاقتتال الطائفي والاضطرابات في العراق، كان هناك تنافس واضح على إدارة أوقاف الأيزيديين في بغداد. في تلك الفترة، شغلت هذه المناصب شخصيات قريبة من الاتحاد الوطني الكردستاني، لكن نتيجة للوضع الأمني المتزدي، لم يدم بقاؤهم في المنصب طويلاً.

في غياب الاستقرار المالي والتنظيمي، تولى منصب مدير عام أوقاف الأيزيديين أحد أفراد العائلة الأميرية بتزكية الأمير الراحل تحسين بك. وقد جاءت هذه الخطوة بسبب قلة الخيارات المتاحة في ذلك الوقت، إضافة إلى ضعف البنية المالية للمديرية مقارنةً بالوضع الحالي. بقي المدير العام المذكور في منصبه لفترة تزيد على عقد كامل، واستغل الفرصة لتعزيز شبكة علاقاته بتعيين مقربين منه في الدائرة، بما في ذلك زوجته التي حلت مكانه في المنصب بعد تقاعده. ويذكر أن هذا التعيين لم يأخذ بعين الاعتبار ترشيحات الأمير الراحل الذي قدم ثلاثة أسماء مؤهلة للمناصب القيادية في ديوان الأوقاف، لكن لم يُبِت في أمرهم.

خلال عملي البرلماني في الدورة الرابعة (2018-2021)، زرت رئيس ديوان أوقاف المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين وناقشت معه مسألة الدرجات الوظيفية المخصصة للأيزيديين وضرورة متابعتي لها كوني عضواً في لجنة الأوقاف في البرلمان. وبعد فتح باب الترشيح لمنصب المدير العام لأوقاف الأيزيديين، تلقيت نسخاً من جميع رسائل التأييد المرسلة إلى رئيس الديوان من الأمير الراحل ومن مختلف الأطراف ذات الصلة. أعطاني رئيس الديوان فرصة لمناقشة الأسماء ودراسة الأنسب للمنصب.

ومع ذلك، كانت غالبية المرشحين لهذا المنصب، إن لم يكن جميعهم، محسوبين على الحزب الديمقراطي الكردستاني. قدمنا اعتراضاً على ذلك وأوصينا بترشيح شخصية مستقلة تنتمي إلى مجتمع سنجار، خاصةً وأن هناك مرشحاً كان يشغل منصب مدير أوقاف سنجار ويتمتع بخبرة تزيد على عشر سنوات في المجال. استجابةً لمطالب أهالي سنجار الذين شددوا على أهمية أن يكون هذا المنصب من نصيب القضاء، اتفقنا مع ممثل كوتا الأيزيديين في البرلمان، على دعمه لهذا الترشيح. وبالفعل، عُيِّن الشخص المقترح وهو يشغل المنصب حتى الآن.

(42)

إختيار وكيل رئيس ديوان الأوقاف

موضوع منصب وكيل رئيس ديوان أوقاف المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين ينظمه قانون يفرض تعيين وكيلين يمثلان الأديان المختلفة حسب هوية رئيس الديوان. ففي حال كان الرئيس مسيحياً، يُشترط أن يكون الوكيلان من الأيزيديين والصابئة المندائيين، والعكس صحيح. ومع ذلك، جرى تأخير طويل في ملء هذا المنصب لصالح الأيزيديين والصابئة المندائيين.

تم التوصل حديثاً إلى اتفاق لترشيح شخصيات بواسطة المرجعيات الدينية، على الرغم من أن الجهات المعنية ليست ملزمة قانوناً بتعيين من ترشحهم هذه المرجعيات. القانون يسمح بأخذ رأيهم فقط دون أن يكون ذلك شرطاً نهائياً. فيما يتعلق بالمرشح الأيزيدي لهذا المنصب، رشح سمو الأمير الحالي أحد أقاربه المقربين، مما أثار تساؤلات حول المحسوبية. هذا المرشح كان خريجاً من كلية الشرطة واقترب عمره من سن التقاعد. بعد التشاور مع رئيس الديوان، تم الإصرار على رفع ملفه للجهات المعنية مثل المساءلة والعدالة والنزاهة والقيد الجنائي للتحقق من أهليته.

للأسف، تبين أن المرشح لم يتجاوز معايير المساءلة والعدالة ولا يستوفي شروط العمر للمنصب، مما أدى إلى رفض ترشيحه رسمياً. وعقب ذلك، قدم سمو الأمير والمرشح دعماً لشخصية أخرى، إلا أن هذا الترشيح أيضاً قوبل بالرفض عقب ورود معلومات تفيد بأن الشخص حاول استغلال المنصب بما لا يخدم مصلحة المكونات أو التوازن الديمغرافي.

استمر البحث عن مرشحين آخرين، بعضهم يُحسب على جهات معينة ولديهم وظائف بدرجات خاصة. مع ذلك، وبعد مشاورات واسعة مع ممثل كوتا الإيزيدية وتلقي مطالب من مناطق مثل بعشيقة وبحزاني التي شعرت بأنها مهمشة فيما يخص المناصب المخصصة للإيزيدية، تم التنسيق مع الشخصيات الدينية هناك. جرى التواصل مع كبار الشخصيات مثل كبير القوالين وبيشيمام الإيزيدية، بالإضافة إلى المجلسين الاجتماعيين في بعشيقة وبحزاني لترشيح أسماء تتوافق مع الشروط المطلوبة.

أخيراً، تم ترشيح وكيل رئيس ديوان أوقاف الشؤون الدينية والثقافية من منطقة بعشيقة وبحزاني بعد الحصول على تأييد رسمي من سمو الأمير، وهو ما استغرق جهداً كبيراً. وبذلك، أتي التوزيع المناطقي ليشمل تعيين مدير من سنجار ووكيل من بعشيقة وبحزاني، إضافة إلى مدير عام آخر من قرية ختارة الكبيرة، وهي أكبر قرية

في العراق. هذا التوزيع المتجانس يضمن تمثيلاً عادلاً للمناصب الخاصة بالأيزيديين ضمن ديوان أوقاف المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائيين، وبما يحقق عدالة مستحقة لهذه المكونات.

(43)

التدخل في شؤون الأقليات (المكونات)

تُعد محافظة نينوى، وبخاصة مناطق سنجار وسهل نينوى (مثل أفضية الشخان، تلكيف، والحمدانية)، من أبرز المناطق التي يقطنها أبناء الأقليات أو ما يُعرف بـ"المكونات الصغيرة". تاريخياً، كانت هذه المناطق محور اهتمام القيادات الكردستانية، إذ طالبت بإلحاقها بإقليم كردستان في مفاوضاتها مع الحكومات العراقية المتعاقبة، حتى قبل إنشاء الإقليم وبعد الانتفاضة، لكن التطورات اللاحقة، خاصة بعد 2003، زادت الوضع تعقيداً.

بعد سقوط النظام العراقي ودخول العراق مرحلة حكم بريمر، ثم التصويت على الدستور بعد قانون إدارة الدولة، أُدرجت العديد من المناطق الإيزيدية ضمن المادة 140 من الدستور العراقي، التي نصّت على خطوات مثل "التطبيع، الإحصاء، والاستفتاء" لتحديد تبعية هذه المناطق. ولكن المادة ظلت مُعلّقة ولم تُنفذ على الأرض. وجاءت أحداث عام 2014 لتزيد الطين بلة، حين اجتاحت تنظيم داعش هذه المناطق جنباً إلى جنب مع مناطق أخرى من محافظات ذات أغلبية سنيّة وأطراف من بغداد.

رغم تحرير هذه المناطق لاحقاً على يد القوات العراقية والحشد الشعبي والبيشمركة، ورغم عودة عدد قليل من سكانها، فإن الاضطرابات والمشاريع

السياسية لم تتوقف. من أبرز هذه التحركات تنظيم الاستفتاء الكردستاني لتقرير المصير في 2017³³. وعلى الرغم من الإقبال الشعبي في تلك المناطق والذي اعتُبر نجاحاً فنياً للعملية، إلا أن الاستفتاء قوبل بمعارضة داخلية وإقليمية ودولية واسعة. الولايات المتحدة، إلى جانب دول الجوار كتركيا وإيران وحتى دول أخرى، اعتبرت أن التوقيت غير مناسب وحذرت من التداعيات. لكن رغم التحذيرات، أصرّ رئيس إقليم كردستان آنذاك مسعود البارزاني على المضي قدماً، بإشراف مفوضية الانتخابات في الإقليم.

وعلى الرغم من تنظيم الاستفتاء وإتمامه، إلا أن تداعياته كانت كارثية. داخلياً، أدى الأمر إلى صراع مع الحكومة الاتحادية التي استعادت السيطرة على مناطق كان الإقليم يُديرها، مثل كركوك وسنجار وسهل نينوى. إقليمياً ودولياً، تراجعت العلاقات مع الدول المجاورة وأصبح الدعم الدولي للإقليم أقلّ من المتوقع.

فيما بعد، اتجهت الأنظار نحو ملف سنجار الذي يُعد أكثر تعقيداً مقارنة بغيره. ثم جاءت "اتفاقية سنجار"³⁴ بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان كخطوة لحل الأزمات العالقة، ولكنها بقيت قيد التنفيذ المحدود. ركزت الاتفاقية على ثلاثة محاور رئيسية: الإدارة المستقلة لسنجار، تشكيل

³³ الاستفتاء/ عقد في يوم 25/ أيلول/ 2017 إستفتاءً على إستقلال كوردستان، نسبة المشاركة كانت 92 %، صرّحت حكومة الإقليم حينذاك بان الإستفتاء سيكون مُلزم وبداية للمفاوضات مع العراق بدلاً من إعلان الإستقلال الفوري، رفضت حكومة العراق الفيدرالية والدول الإقليمية والتحالف الدولي أيضاً شرعية الإستفتاء.

³⁴ إتفاقية سنجار بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كوردستان في بداية أكتوبر عام 2020 لإعادة الأمن والاستقرار إلى قضاء سنجار بعد تعرضها إلى جينوسايد في 03/ 08/ 2014، تضمنت أن تكون الإدارة مستقلة وتعين 2500 من الشرطة المحلية من أهالي سنجار وتقديم الخدمات إلى أهاليها.

قوة شرطة محلية قوامها 2500 فرد، وتحسين ملف الخدمات. ومع ذلك، لم تُنفذ غالبية بنود الاتفاق فعلياً بسبب غياب الإرادة الصادقة والاختلاف بين الأطراف.

في وسط هذه الفوضى، اتسم المشهد بمزيد من التدخلات الحزبية والمناكفات السياسية. فعلى سبيل المثال، شهدت ناحية القوش إبعاد مدير الناحية الأصلي المُنتخب من منصبه واستبداله بآخر محسوب على الحزب الديمقراطي الكردستاني، رغم القرارات القضائية التي أكدت شرعية المدير المُنتخب. الأمر تكرر في ناحية بعشيقة عندما أُحيل مدير ناحيتها إلى التقاعد وسط اعتراضات شعبية واسعة على تعيين بديل محسوب على الحزب الحاكم.

إن مثل هذه التدخلات والسياسات التهميشية تجاه الأقليات والمكونات المختلفة تزيد من تعقيد المشهد وتهدد حالة التعايش الهش القائم في هذه المناطق. التعامل بمنطق فرض الإرادة السياسية لا يخدم مصلحة أي طرف، سواء كان ذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني أو الأطراف الأخرى المعنية بالصراع.

(44)

لقاء مع السفير السوري³⁵ في بغداد

مع انطلاق المعارك ضد تنظيم داعش الإرهابي وسعي القوات الدولية والمحلية إلى القضاء عليه، بدأت القوات العراقية، بما في ذلك الجيش والشرطة الاتحادية والمحلية، والحشد الشعبي، إضافة إلى قوات البيشمركة أحياناً، بخوض معارك عنيفة لتحرير

³⁵ صطام جدعان الدندج، سفير سوريا لدى العراق منذ أكتوبر/ 2012 ن كان عضواً في مجلس الشعب السوري، حاصل على دبلوم في التأهيل التربوي وإجازة في علم النفس.

الأراضي من سيطرة التنظيم. امتدت هذه المعارك من أطراف بغداد مروراً بمحافظتي الأنبار وصلاح الدين وصولاً إلى تحرير الموصل والمناطق المحيطة بها، مما أدى إلى دحر عناصر التنظيم الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

وبالتوازي مع ذلك، شنت القوات السورية بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية ووحدات عسكرية أخرى عمليات واسعة ضد داعش، مدعومة بغطاء جوي من التحالف الدولي. إحدى أبرز هذه المعارك كانت في منطقة الباغوز السورية القريبة من الحدود العراقية، التي شكلت آخر معاقل التنظيم. كانت تلك المنطقة تضم عددًا كبيرًا من السجون التي احتجز فيها داعش العديد من المختطفات، لا سيما النساء الإيزيديات اللواتي اختطفهن التنظيم بعد احتلاله سنجار في 3 أغسطس 2014.

انطلاقاً من هذه الأحداث، سعينا للعمل على مسارات مختلفة لتقديم المساعدة في تحرير المختطفات الإيزيديات من قبضة داعش. وفي هذا السياق، تم التنسيق مع سكفان مراد، المدير العام في رئاسة الجمهورية العراقية، الذي أجرى بدوره اتصالاً بالسفارة السورية في العراق لمناقشة قضايا ملحة، ومن بينها قضية المختطفات الإيزيديات.

جرى اجتماع في 4 مارس 2019 مع السفير السوري في العراق، صطام جدعان، حيث تناول اللقاء إمكانية تحرير المختطفات المحتجزات لدى داعش، خصوصاً في قرية الباغوز المحاصرة حينها ومدن سورية أخرى مثل إدلب، التي كانت بدورها تحت حصار القوات الحكومية السورية. أبدى السفير تعاطفاً كبيراً واستعداداً للتعاون الكامل معنا لتقديم المساعدة في تحرير النساء والأطفال المختطفين.

من الجدير بالذكر أن غالبية المختطفات الإيزيديات، ورغم تحرير العديد من المناطق التي كان يسيطر عليها داعش، جرى نقلهن مراراً بين المدن السورية

والعراقية. تعرضن للاستعباد وسوء المعاملة، كما بيع الكثير منهن في أسواق النخاسة. وما يزال مصير مئات أو ربما آلاف النساء والفتيات والأطفال مجهولاً حتى الآن.

على الرغم من ذلك، تظهر بارقة أمل بين الحين والآخر مع عودة بعض المختطفات إلى عائلاتهن بوسائل مختلفة. وغالبًا ما يحدث ذلك من خلال دفع مبالغ مالية كفدية عبر وسطاء إنسانيين أو أفراد من العشائر العربية ممن استطاعوا مساعدة الضحايا في استعادة حريتهم. ومع ذلك، تظل هذه الجهود الفردية غير كافية لمواجهة حجم المأساة بشكل كامل.

(45)

لقاء مع مدير عام المنظمات غير الحكومية

المديرية العامة للمنظمات غير الحكومية ضمن الأمانة العامة لمجلس الوزراء كانت تحت إدارة الأستاذ محمد التميمي في تلك الفترة. التميمي كان مثلاً للصديق الوفي والداعم الكبير لقضيتنا الإيزيدية، خاصة بعد الجرائم التي تعرض لها الإيزيديون في الثالث من أغسطس عام 2014، والتي وصلت إلى حد الإبادة الجماعية. الالفت للنظر أن هذا الرجل كان أكثر تفانيًا في القضية مقارنةً ببعض أبناء المكون الإيزيدي أنفسهم الذين كانوا يشغلون مناصب مهمة، خصوصًا في إقليم كردستان. فقد شارك التميمي بفعالية في معظم الفعاليات والمناسبات المتعلقة بملف الإبادة الجينوسايدية، سواء في بغداد أو في إقليم كردستان.

سبق وأن تحدثنا في مدونات برلمانية سابقة عن دوره البارز في إطلاق مشروع لتأهيل الناجيات الإيزيديات. هذا المشروع كان يهدف إلى نقل الناجيات من سنجار والمخيمات إلى بغداد، حيث يتم عرضهن على لجان طبية متخصصة، بما في ذلك

الجانب النفسي، مع توفير بيئة مناسبة لهن. كما ساهم المشروع في ترتيب لقاءات مهمة مع كبار المسؤولين في الدولة (الرئاسات الثلاث) لعرض معاناة الناجيات بشكل مباشر.

قبل الشروع بفتح المقابر الجماعية في 15 مارس 2019، تواصل معنا التميمي لعقد لقاء حول الموضوع وإثراء المشروع بمزيد من الأفكار. الاجتماع جمعي ومعي الأستاذ سكفان مراد من رئاسة الجمهورية، ومدير مدرسة كوجو، وأحد المقربين من عوائل الضحايا. تمت مناقشة طلب نادية مراد للحكومة العراقية بتشكيل لجنة مختصة لمتابعة وتحرير المختطفات.

وعلى الرغم من وجود لجنة سابقة قد أنشئت بموجب الأمر الديواني رقم (49) في 14 مايو 2018 برئاسة اللواء علي غالب وعضوية ممثلين عن الأمن الوطني، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، ودائرة المخابرات، بالإضافة إلى ممثل عن المكون الإيزيدي (الأستاذ علي عمر كبعو، معاون محافظ نينوى)، إلا أن أعمال هذه اللجنة لم تظهر تأثيرها على أرض الواقع، لا سيما في المجال الإعلامي. كما واجهت اللجنة العديد من العقبات، أهمها عدم الحصول على الموافقات اللازمة للعمل داخل سوريا وتركيا حيث كانت العديد من المختطفات محتجزات في مخيم الهول بسوريا وغيرها.

حسب تصريحات أعضاء اللجنة، بما في ذلك رئيسها، تمت محاولات للدخول إلى سوريا عبر طائرة عسكرية، لكن الموافقات الرسمية لم تُمنح. أُجريت لقاءات مع عدد من شيوخ العشائر العربية وبعض رجال الدين داخل مدينة الموصل لمحاولة تحديد أماكن النساء والأطفال الإيزيديين المختطفين.

بعد ذلك، أنا والنائب صائب خدر، أبدينا استعدادنا الكامل لمرافقة اللجنة إلى سوريا عبر أي وسيلة ممكنة، سواء بالطائرات العسكرية أو أي ترتيبات أخرى. وكان لدينا اتصالات وعلاقات مع جهات فاعلة داخل سوريا، مثل البيت الإيزيدي في منطقة

عامودا. لكن للأسف، أبلغنا لاحقاً من قبل اللجنة والمديرية العامة بعدم الحصول على الموافقات اللازمة من مكتب رئيس الوزراء لمرافقة اللجنة كأعضاء في مجلس النواب العراقي.

(46)

مكتب الناجيات في دهوك / إقليم كردستان

بعد الإبادة الجماعية التي تعرّض لها الإيزيديون في سنجار، والتي شهدت مجازر مروّعة وعمليات اختطاف للنساء والفتيات والأطفال، حيث تم فصلهم عن الرجال أثناء احتلال مناطقهم، بدأ جحيم المعاناة ببيع النساء في أسواق النخاسة وتعرضهن للعنف الجنسي. في هذه الأجواء المأساوية، بُذِلَت جهود مكثفة من قبل مجموعات إيزيدية بالتنسيق مع عشائر عربية معروفة بقيمها الاجتماعية لتحرير المختطفين من قبضة تنظيم داعش الإرهابي. وقد نجحت هذه الجهود في تحرير العديد من النساء والفتيات والأطفال وحتى كبار السن الذين ظلوا على قيد الحياة.

في ظل هذه الأوضاع، قررت حكومة إقليم كردستان، برئاسة نيجيرفان بارزاني في ذلك الوقت، تقديم الدعم اللازم. وبعد التشاور مع المستشارين، تقرر إنشاء مكتب لإنقاذ المختطفات الإيزيديات ، ومقره مدينة دهوك. شكّلت لجنة مكوّنة من أعضاء حكوميين وإيزيديين للإشراف على العملية، وأسفرت الجهود عن تأسيس المكتب الذي لعب دوراً كبيراً في دعم الناجيات.

خلال فترة الأربع أو الخمس سنوات التي أعقبت الثالث من أغسطس عام 2014، قُدرت الميزانية المخصصة للمكتب بأكثر من ثمانية ملايين دولار، وفقاً لتصريحات القائمين عليه مثل الأستاذ حسين كورو القائدي. هذه الأموال استُخدمت لتحرير الناجيات عبر شبكات تهريب بالتنسيق مع بعض العشائر العربية. خلال زيارتي

للمكتب في الربع الأول من عام 2019، عندما كنت عضوًا في مجلس النواب ضمن الدورة البرلمانية الرابعة، أطلعْتُ على أداء المكتب وآلياته في تحرير المختطفات.

ومع ضخامة التخصيصات المالية، أثّرت تساؤلات وشكوك حول عمل المكتب من قبل بعض الجهات المتربصة. هذا دفع الجهات المسؤولة إلى فتح تحقيقات وإجراء عمليات تدقيق في سياق الإصلاحات التي شملت الكابينة الوزارية برئاسة مسرور بارزاني. ومع ذلك، وبحسب علمي، تمكن المكتب من تجاوز هذه التحقيقات بفضل الأداء المنظم والترتيب الإداري الذي التزم به لتحقيق أهدافه.

ومن بين الإنجازات البارزة للمكتب، إنشاء قاعدة بيانات شاملة تتضمن معلومات عن جميع الناجيات المحررات سواء عن طريق المكتب أو بطرق أخرى. تمت مقابلة الناجيات وتوثيق قصصهن بهدف إنشاء سجل يساعد المديرية العامة لشؤون الناجيات الإيزيديات في محافظة نينوى، والتي أُسست لاحقًا استنادًا إلى قانون الناجيات الذي تم تشريعه في الدورة البرلمانية الرابعة. صادق على هذا القانون رئيس الجمهورية في الثامن من مارس 2021، بمناسبة يوم المرأة العالمي، خلال احتفالية في قصر المؤتمرات بحضور عدد من الناجيات، مما شكّل خطوة مهمة لدعم حقوقهن والاعتراف بمعاناتهن.

(47)

فتح أول مقبرة جماعية للإيزيديين

كان ذلك يوماً يحمل في طياته واحدة من أحلك صفحات التاريخ بالنسبة للمكون الأيزيدي. إنه يوم يعكس مدى المعاناة والقسوة التي تعرض لها هذا الشعب، خاصة بعد الإبادة الجماعية التي طالتهم في سنجار، حيث تم احتلال المناطق المحيطة

بالقضاء، ليتجرع الإيزيديون مرارات الظلم بأشنع صوره، سواء القتل أو الخطف أو الاستعباد، في زمن يُعد من أكثر العصور تطوراً مع دخولنا الألفية الثالثة.

بتاريخ 15 مارس 2019، شهدت قرية كوجو انطلاق خطوة مفاجئة أخرى، تمثلت في فتح المقابر الجماعية. وقد تم الإعداد لهذا اليوم بتنسيق مشترك بين الجهات الدولية، ممثلة في المنظمات العالمية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وبين الجهات المحلية المختصة ذات العلاقة. شكل هذا الحدث المأساوي لحظة حزينة للعموم الأيزيدي، وخصوصاً أهالي الضحايا الذين استعيدت ذكرياتهم الأليمة.

تمت المراسم تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء آنذاك عبر ممثله السيد مهدي العلاق، الأمين العام لمجلس الوزراء. كما شاركت رئيسة مؤسسة الشهداء، ووكلاء وزارات الصحة والشهداء من الجانب العراقي وممثلون عن إقليم كردستان. حضر فعاليات الحدث أيضاً القائم بأعمال السفارة الأمريكية والسيدة نادية مراد، الحائزة على جائزة نوبل للسلام.

إلى جانب ذلك، حضر مجموعة من نواب البرلمان العراقي، بمن فيهم ممثل الكوتا الإيزيدية الأستاذ صائب خدر، بالإضافة إلى جمع غفير من أهالي سنجار ووفد من الروحانيين الأيزيديين ورجال الدين من مناطق مختلفة مثل الشيخان وقضاء سنجار.

بعد عمليات التنقيب عن الهياكل العظمية للضحايا، نُقلت الرفات إلى دائرة الطب العدلي في بغداد لإجراء فحوصات الحمض النووي (DNA) بدقة، سعياً لمطابقة العظام مع أقارب الضحايا لتحديد هوياتهم بشكل دقيق. الهدف من هذه الجهود ليس فقط استعادة هوية الضحايا ولكن أيضاً منحهم الدفن اللائق وفقاً للطقوس والعادات الإيزيدية التقليدية، مع وضع أسماء واضحة على قبورهم تخليداً لذكراهم وحفاظاً على كرامتهم الإنسانية.

مبادرة لحلحلة أزمة اختيار أمير جديد للإيزيدية

أزمة اختيار أمير جديد للمكون الأيزيدي بعد رحيل الأمير تحسين سعيد بك مرّت عبر سلسلة من التعقيدات والعقبات، وربما حتى النزاعات، خاصة داخل عائلة سعيد بك وأقاربها. إذ دخل عدد من الجهات، سواء من داخل الطائفة أو خارجها، على خط المحاولات لإيجاد حل. جزء من هذه الجهود كانت مبادرات لعرض خدمات مستقبلية للمكون الأيزيدي من خلال المنصب الروحي والرمزي الأعلى في الديانة الإيزيدية، وهو منصب "سمو الأمير".

وفي إطار هذه المحاولات، بادرت السيدة سندس سالم النجار بإطلاق مبادرة تهدف للوساطة بين الأطراف المتنازعة، مستعينة بأصدقاء من النخبة المثقفة الإيزيدية وبعض أعضاء العائلة الأميرية نفسها. جرت اجتماعات عدة ناقشت فيها المجموعة تطورات الوضع ووضعت توصيات، كان من أبرزها التواصل مع ممثلين عن منطقة سنجار الذين سبق أن اجتمعوا وقرروا شروطاً لاختيار الأمير الجديد.

مع استمرار التوترات، استعانت العائلة الأميرية بالمجلس الروحاني واللجنة الاستشارية للبحث عن آلية تُخرج المجتمع الأيزيدي من هذا المأزق، خصوصاً مع كثرة عدد المرشحين وصعوبة توصلهم إلى توافق، حيث بدا واضحاً عدم استعداد أي منهم للتنازل لصالح المرشح حازم تحسين بك. هذه الخلافات أدت إلى تأجيل الحسم في المسألة لفترة.

قبل نحو عشرة أيام من تنصيب الأمير حازم تحسين بك، عُقد اجتماع في دار الضيافة بمعبد لالش بحضور المجلس الروحاني واللجنة الاستشارية. كان الاجتماع محدداً في الساعة الحادية عشرة صباحاً، وشهد حضور معظم الأعضاء الممثلين للطرفين. وخلال

الاجتماع، دخل السيد حازم تحسين بك برفقة الشيخ شامو رحمه الله، الذي كان مستشاراً لدى رئاسة مجلس وزراء إقليم كردستان حينها. ورغم أن الشيخ شامو لم يكن عضواً في اللجنة الاستشارية، إلا أن حضوره أثر بشكل ملحوظ على مسار الحوار.

حينها، وبمجرد متابعة الأجواء والنقاشات داخل الاجتماع، أدرك بعض الحاضرين وأعلنوا فيما بينهم أن القضية قد خرجت من أيديهم وأن الحل بات قريباً نتيجة لترتيبات وإجراءات خارجية. في الاجتماع نفسه، أشار السيد حازم تحسين بك إلى أن المشكلة ستُحل قريباً دون الخوض في التفاصيل، بينما قام الشيخ شامو بالحديث عن التشكيلة المستقبلية للأمير ووكلائه ومجلس إدارته، مما أسهم في إنهاء جميع المبادرات والاعتراضات بشكل قاطع.

ما حدث لاحقاً يمكن اعتباره استسلاماً للأمر الواقع من قبل عائلات الأمراء، خاصة أولئك المنحدرين من منطقة سنجار، حيث بدا واضحاً أن القرار النهائي كان لصالح الأمير الحالي حازم تحسين بك نتيجة لمجموعة معطيات ودعم خارجي تجاوز إرادة الأطراف الإيزيدية البحتة.

(49)

زيارة إلى دائرة هجرة دهوك

كانت زيارتنا متكررة، وخاصةً باعتباري عضواً في لجنة العمل والهجرة البرلمانية، إلى دائرة هجرة دهوك التابعة لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية. تلك الدائرة كانت مسؤولة عن الإشراف على المخيمات المخصصة للنازحين ضمن الحدود الإدارية لمحافظة دهوك، والتي بلغ عددها آنذاك حوالي 17 مخيماً، من بينها: مخيمي بيرسفي 1 و2، مخيم جم مشكو، مخيم دركار، مخيم قاديا، مخيمي باجدي 1 و2، مخيم خانك، مخيمي كبرتو 1 و2، مخيم شاريا، مخيم باعدري، مخيم كرموا، مخيم

الشيخان، مخيم مام رشان، مخيم أكري، ومخيم الداودية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك مخيم الدوميز المخصص للاجئين السوريين.

دائرة الهجرة والمهجرين كانت تواجه تحديات كبيرة بالرغم من مسؤولياتها الجسيمة. فكما أوضح لي مدير الدائرة، كانوا يديرون كل هذه المخيمات بسيارة واحدة فقط وموازنة تشغيلية لا تتجاوز مليون وأربعمئة ألف دينار عراقي. هناك نقص حاد في إمدادات النفط الأبيض اللازمة لتدفئة العائلات خلال فصل الشتاء، والكاز المستخدم لتشغيل المولدات. أما على صعيد الموارد البشرية، فتعاني الدائرة من نقص واضح في الموظفين؛ حيث يقتصر العدد الإجمالي على ثلاثة إلى أربعة موظفين دائمين فقط، بينما تم الاستعانة بمنتسبين من دوائر أخرى مثل هيئة دعاوى الملكية. أما عقود التوظيف التي تمت بالاتفاق بين الوزارة والأمم المتحدة، فقد بلغ عددهم آنذاك حوالي 20 عقدًا، لكن ما يثير الاستغراب أن أولئك العقود تم تثبيتهم في كافة المحافظات باستثناء محافظة دهوك.

تعاني المخيمات بدورها من ضعف الخدمات الأساسية. هناك نقص كبير في الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة والأدوية اللازمة للأطفال. وفيما يتعلق بالتعليم داخل المخيمات، تعاني المدارس من نقص في الكوادر التعليمية، مما اضطر العديد من المتطوعين إلى العمل كمحاضرين بدون أجر لتغطية الاحتياجات. كما كان التوزيع الشهري للسلال الغذائية والصحية يعاني من مشكلات جراء ضعف الدعم اللوجستي وارتفاع تكاليف النقل من المخازن إلى المخيمات.

الخيام التي تؤوي العائلات هي الأخرى كانت تواجه مشكلات كبيرة. معظمها بحاجة إلى تبديل دوري نظراً لسوء حالتها وعدم صلاحيتها للسكن الآدمي حينذاك. إضافةً إلى ذلك، أشارت التقارير إلى معاناة كبيرة تواجه لجنة المتابعة للرعاية الاجتماعية في المخيمات. كما كانت المخيمات بحاجة ماسة إلى لجان متخصصة لرعاية المرأة وذوي الإعاقة وهو ما كان غائبًا تمامًا في تلك الفترة.

جميع هذه التحديات نقلناها إلى وزارتي الهجرة والمهجرين والعمل والشؤون الاجتماعية عقب زيارتنا الميدانية للدائرة والمخيمات، في محاولة لتسليط الضوء على حجم المعاناة وضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف منها.

(50)

مناقشة وضع المخيمات في وزارة الهجرة

كما أشرنا سابقاً وبعد الاطلاع على أوضاع النازحين ومعاناتهم، وخاصةً أهالي سنجار الذين يُعتبرون الأكثر عددًا بين النازحين العراقيين، وبالأخص في المخيمات الواقعة داخل الحدود الإدارية لمحافظة دهوك، كان الهدف هو نقل هذه المعاناة إلى الجهات المختصة. وقد تركزت غالبية المسؤوليات على وزارة الهجرة، باعتبارها الجهة المعنية بمخاطبة الوزارات الأخرى لتلبية الاحتياجات وتوفير الخدمات حسب الاختصاصات. بناءً على ذلك، طلبنا لقاء مع وزيرة الهجرة وطاقم الوزارة من المدراء العامين، ومن ضمنهم مدير عام دائرة الفروع المسؤول عن توزيع السلال الغذائية والصحية للنازحين في المخيمات، لا سيما تلك الواقعة في محافظة دهوك.

عقدنا اجتماعاً مع فريق الوزارة تحت قيادة وزير الهجرة والمهجرين، حيث تركز النقاش في البداية على أوضاع النازحين وخطط الوزارة للاستعداد لفصل الشتاء. تم التطرق إلى التحديات، أبرزها مخاطر السيول التي كانت تهدد المخيمات وتجرف الخيام. أكد الوزير على أهمية الدور الإنساني للوزارة، موضحاً التزامها بتقديم الخدمات الأساسية مثل السلال الغذائية والصحية.

نجحت الوزارة حينها في تحويل مبلغ حوالي 400 مليار دينار عراقي إلى المحافظات المتضررة كجزء من مساعيها لدعم النازحين. ومن هذا المبلغ، تم تخصيص ربع الميزانية تقريباً لمحافظة دهوك، بهدف تحسين الخدمات في مخيمات النازحين. ومع

ذلك، للأسف، انتهى جزء كبير من هذه الأموال في جيوب الفاسدين بالمحافظة بدلاً من إنفاقها على الأهداف المحددة.

من جانب آخر، أكدت الوزارة حرصها على دعم مبادرات العودة الطوعية للنازحين من خلال تخصيص منح مالية. ورغم أن هذه المنح كانت قليلة مقارنة بحجم الكارثة التي طالت قضاء سنجار والمخيمات السكنية جنوب وشمال جبل سنجار، تمت المطالبة بمخصصات إضافية لتلبية احتياجات العودة وإعادة بناء المنازل المدمرة. كما أعلن الوزير عن تخصيص منحة بقيمة مليوني دينار عراقي لكل ناجية إيزيدية، في إطار جهود إعادة تأهيل المجتمعات المتضررة.

(51)

إستضافة وزير العمل والشؤون الإجتماعية

تناولت الجلسة مواضيع هامة تتعلق بالنازحين في المخيمات وقضايا أخرى ذات صلة، حيث تم استضافة معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية للتباحث بشأن جهود الوزارة في تقديم الدعم لذوي الدخل المحدود، وآلية توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين، وخاصة النازحين القاطنين في المخيمات. كما تم التركيز على دعم فرق الباحثين الاجتماعيين العاملين في تلك المناطق، بالإضافة إلى تشكيل لجان متخصصة تهتم بشؤون المرأة وذوي الإعاقة.

خلال النقاش، تم تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه دائرة هجرة دهوك والمخيمات في المحافظة، حيث وعد الوزير ببذل جهود مضاعفة للدعم والتعامل مع تلك التحديات. كما تم التطرق إلى ظاهرة العمالة الأجنبية، التي تعد إشكالية متزايدة بسبب غياب الإحصائيات الدقيقة التي تميز بين العمالة الشرعية وغير الشرعية، بالإضافة إلى قضايا الفساد المالي التي تُمارس باسم هذه الفئة.

أكد الوزير أن وزارة العمل هي الجهة الوحيدة المخولة بتنظيم دخول العمالة الأجنبية إلى البلاد. وفي هذا الإطار، تمت الدعوة إلى ضرورة إنشاء قاعدة بيانات مشتركة تعزز التنسيق بين الوزارة والجهات الأخرى التي استحوذت على بعض صلاحيات الوزارة في هذا المجال. كما أثّرت أهمية دعم العمالة الوطنية، خاصة في ظل وجود عدد كبير من العمالة الأجنبية غير الشرعية.

ومن المؤسف أن العديد من مكاتب تشغيل العمالة الأجنبية تعمل بشكل غير قانوني، باستثناء ستة مكاتب فقط حاصلة على التراخيص الرسمية من الوزارة. وعلى هذا الأساس، شددت وزارة العمل على ضرورة أن تتخذ وزارة الداخلية العراقية إجراءات صارمة لإغلاق كافة المكاتب الوهمية في بغداد والمحافظات الأخرى.

هذا الملف يُعد واحداً من مئات الملفات التي تواجه العراق منذ عام 2003، ويترك أثراً مباشراً على الاقتصاد والأمن الوطني. استمرار هذه القضايا يؤدي إلى هدر الموارد المالية المهمة للشعب العراقي، مما يستدعي تدخلاً جاداً لمعالجتها بشكل فاعل.

(52)

لقاء مع مدير دائرة الفروع في وزارة الهجرة

المديرية العامة لدائرة الفروع في وزارة الهجرة والمهجرين تُعد الجهة المسؤولة عن الإشراف على جميع فروع دائرة الهجرة في مختلف المحافظات. وتختص بشكل خاص بتقديم المساعدات العاجلة للنازحين، بما في ذلك توزيع السلال الغذائية والصحية إلى جانب توفير العديد من الخدمات الأخرى.

في هذا السياق، أجرينا العديد من اللقاءات مع السيد المدير العام وفريق دائرة الفروع، للنقاش حول سبل دعم النازحين، لا سيما بعد الأحداث التي شهدتها البلاد إثر احتلال تنظيم داعش لعدد كبير من المناطق والمحافظات، مثل نينوى وصلاح

الدين والأنبار وديالى. هذا الاحتلال تسبب في تهجير مئات الآلاف من السكان، بل تجاوز العدد الإجمالي للمهجرين حاجز المليون.

من بين النازحين الذين ما زالوا يقيمون في المخيمات حتى الآن ولم يعودوا إلى ديارهم، نجد السنجاريين وغالبيتهم من أبناء الديانة الإيزيدية. يتمثل السبب الرئيسي لبقائهم في المخيمات في الصراعات السياسية التي ما زالت تُعيق استقرار مناطقهم، رغم استعادة الحكومة المركزية السيطرة على هذه المناطق بمساندة قوات الحشد الشعبي والشرطة المحلية وجهات أخرى بعد دحر تنظيم داعش.

وخلال أحد اجتماعاتي مع السيد مدير عام دائرة الفروع، بدا عليه القلق حيال أوضاع النازحين في سنجار. فرغم تأكيده التزام الوزارة بتشجيع العودة إلى مناطقهم وتوفير الدعم والتسهيلات اللازمة، إلا أنه عبّر عن استيائه من التعقيدات الإدارية والسياسية بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان، والتي اعتبرها العقبة الأساسية وراء عدم العودة.

وأشار المدير العام إلى أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع العديد من الجهات الدولية والإقليمية والمحلية لدعم النازحين، وأوضح أن هناك تعاوناً مباشراً أيضاً مع مكتب المرجع الديني السيد علي السيستاني لتوفير الدعم خاصة للنازحين من المكونين الأيزيدي والمسيحي. كما تناول حديثه أوضاع النازحين العراقيين في سوريا، والذين يقيمون في مخيمات مثل "الهول" و"نوروز" و"روز". وذكر أن تلك المخيمات تأوي أكثر من 31 ألف عراقي، من بينهم أعداد كبيرة تنتمي للأقلية الدينية الإيزيدية.

دار الأيتام في قضاء الشيخان

بعد الهجوم الذي شنته تنظيم داعش على العديد من المناطق في العراق، بما في ذلك قضاء سنجار ذي الغالبية الإيزيدية، تعرّض أبناء المكون الإيزيدي للتشريد في مختلف الاتجاهات، حيث استقر أغلبهم في المخيمات بإقليم كردستان وسوريا. خلّفت هذه الهجمات الكثير من الضحايا بين قتلى ومختطفين، بالإضافة إلى أطفال تم استغلالهم وتدريبهم في معسكرات التنظيم، قبل بيع النساء والفتيات كسبايا في أسواق النخاسة المشينة. نتيجة لهذه الأحداث، برزت مأساة اجتماعية كبيرة تمثلت في وجود عدد كبير من الأطفال اليتامى، بعضهم وجد رعاية لدى أقاربهم، وآخرون نالوا عناية خاصة في دور مخصصة بجهود أناس كرماء.

من بين هذه المبادرات، كان هناك دار جفين في مجمع شاريا، الذي تبناه رجل الأعمال المعروف آنذاك المرحوم بشير كوريه³⁶. كما قامت جمعية عين سفني الخيرية لتنمية المجتمع³⁷ بتبني دار لرعاية الأيتام، ضم ثلاثين طفلاً فقدوا والديهم نتيجة المأساة الشنكالية. كنت شخصياً شاهداً ومتابعاً لأعمال هذه الجمعية، خاصة فيما يتعلق بالاهتمام بدار الأيتام.

³⁶ بشير كوريه رجل أعمال إيزيدي من مجمع الرسالة (بابيره) ناحية القوش كان أكثر المساعدين للفقراء والمحتاجين من أبناء جلدته، تبني رعاية دار للأيتام في مجمع شاريا (دار جفين) من الذين فقدوا الأب والأم أثناء حملة جينوسايد داعش على سنجار، قتل في 03 / 10 / 2020 في الطريق الرابط بين قضاء الشيخان وناحية القوش

³⁷ جمعية عين سفني الخيرية في مركز قضاء الشيخان، من الجمعيات التي ساعدت النازحين السنجاريين وغيرهم في الحدود الإدارية للقضاء، تبنت الجمعية رعاية دار للأيتام من الأب والأم.

خلال إحدى الزيارات إلى هذا الدار، وقّرنا مجموعة كبيرة من الألعاب للأطفال بفضل الدعم الذي قدمته منظمة كايني بإدارة القس عمانوئيل، وتم تسليم الألعاب بإشراف الإدارة المعنية. إلى جانب ذلك، قدّمنا دعماً مالياً بسيطاً لتلبية احتياجات الأيتام وتغطية بعض النفقات.

رفعنا أيضاً مجموعة من المطالب البسيطة إلى مكتب رئاسة الجمهورية من خلال بعض الإخوة هناك، على أمل تقديم دعم إضافي. لكن للأسف، لم تلق تلك الطلبات اهتماماً أثناء مرورها عبر القنوات الرسمية لتصل إلى رئيس الجمهورية. أعتقد شخصياً أن السبب يعود إلى أن الطلبات لم تصل إليه مباشرة، ولو كانت وصلت فعلاً لكان الرئيس قد وافق على الفور وربما قدّم دعماً أكبر مما طلبناه في الرسالة.

(54)

دائرة هجرة الرصافة ومخيم المسيحيين

بعد احتلال تنظيم داعش مناطق سهل نينوى، التي تُعدُّ نموذجاً مصغراً للتنوع الاجتماعي في العراق حيث يعيش المسيحيون والإيزيديون والكاكائيون والشبك من الشيعة والسنة والعرب، وبعد أن سبقه احتلال الموصل في 10 حزيران 2014، تعرض سكان هذه المناطق لعمليات تهجير قسرية. هاجرت العديد من العائلات المسيحية، مثل بقية المكونات الأخرى، إلى الخارج، وسجلت لدى فرق الأمم المتحدة في تركيا ولبنان والأردن .

أما من فضل البقاء داخل البلاد، فقد نزح كثيرون منهم، مثل الإيزيديين وأبناء المكونات الأخرى، إلى مناطق أكثر أماناً. وتمركزت الغالبية منهم في إقليم كردستان، حيث استقروا ضمن الحركة السكانية في المدن والقصبات هناك. وهناك أيضاً من انتقل إلى بغداد، حيث أُقيم لهم مخيم يحمل اسم "مريم العذراء"، واستقر فيه

حوالي 120 عائلة مسيحية من سهل نينوى، خصوصًا من قرיתי باطنيا وتلسقف. المخيم كان تحت حماية مقرات الحركة الديمقراطية الآشورية في منطقة الزبونة ببغداد، مع دعم إداري ومالي من محافظة بغداد، شمل توفير خدمات الكهرباء والماء.

ووفقًا لروايات سكان المخيم، تلقوا أيضًا دعمًا خاصًا من ديوان أوقاف المسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين. بدورنا، نسقنا كلجنة العمل والهجرة البرلمانية مع فرق الوزارة، وخاصة مدير عام الفروع فيها، لتنظيم زيارة ميدانية إلى المخيم بهدف الوقوف على احتياجات السكان ومطالبهم وسبل تسهيل عودتهم إلى مناطقهم.

لكن ما تبين خلال الزيارة، للأسف، أن معظم العائلات استقرت في بغداد لسنوات طويلة، وقلّت حالات العودة بشكل كبير حيث لم تتجاوز أعدادها اثنتين إلى ثلاث حالات فقط. ويعود السبب الرئيسي إلى استقرار هذه العائلات وخاصة الأطفال الذين التحقوا بالمدارس وبنوا حياتهم هناك.

لذا، عملنا على تقديم الدعم اللازم لهم عبر الوزارة بتوفير السلال الغذائية والصحية وجميع المساعدات المرتبطة بالوزارة. كما بذلنا جهودًا لتذليل العقبات التي تواجههم، بما فيها مشاكل دفع أجور الكهرباء وغيرها من الاحتياجات الأساسية.

(55)

هيئة دعاوي الملكية

تأسست هيئة دعاوي الملكية في عام 2003 بعد سقوط النظام السابق، بهدف النظر في حالات الاستيلاء على الأملاك لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية. فقد شهدت تلك الفترة مصادرة واسعة للممتلكات سواء من قبل الحكومة أو أتباع النظام. لكن

للأسف، استمر هذا النمط حتى بعد عام 2003، حيث انتشرت عمليات مصادرة وتحويل العقارات إلى أسماء المتنفيين، سواء كانت هذه الممتلكات حكومية أو تعود للمكونات العراقية مثل المسيحيين، والصابئة المندائيين، وحتى الإيزيديين. هذه الانتهاكات أخذت منحى أكثر خطورة أثناء احتلال تنظيم داعش وتأسيس ما يُعرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام، مما أدى إلى استيلاء واسع النطاق على أملاك العراقيين، خاصة المسيحيين والإيزيديين في محافظة نينوى.

عملت الهيئة من خلال حوالي 30 فرعاً و54 لجنة قضائية موزعة على جميع محافظات العراق. ومع ذلك، فقد توقفت عن استقبال دعاوى الملكية للعراقيين منذ منتصف عام 2011، برغم المناشدات المستمرة لتخصيص ميزانية تُقدر بـ800 مليار دينار عراقي لحل هذه المشاكل نهائياً. وبدلاً من الاستجابة لمطالب الهيئة، تم رفع طلب إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لحل الهيئة وتحويل الأمر إلى البرلمان. لكن الطلب ظل حبيس رفوف البرلمان دون البت فيه.

في خطوة لاحقة، تمت استضافة رئيس الهيئة وفريقه في 21 مايو 2019 للاستماع إلى آرائهم. وبعد مناقشات جادة بحضور عدد من النواب القانونيين والقضاة، اتفق المجتمعون على تعديل قانون الهيئة بدلاً من حلها، مشددين على ضرورة استكمال عملها لتحقيق العدالة وإنصاف المتضررين عبر تقديم تعويضات مالية.

من وجهة نظري الشخصية، فإن بقاء هذه الهيئة ضرورة وطنية ملحة، شرط أن تكون تحت إشراف قضاة يتمتعون بالنزاهة. فقضايا الملكية لا تزال مستمرة، وأبرزها ما يتعرض له المسيحيون والصابئة المندائيون من استيلاء على ممتلكاتهم عن طريق متنفذين مدعومين من جهات سياسية وحكومية وأحياناً عبر شبكات مافيوية وميليشياوية.

ومن المهم جدًا العمل على استعادة الأراضي والعقارات التابعة للدولة التي تم الاستحواذ عليها من قبل قيادات سياسية نافذة أو شخصيات أخرى مؤثرة. إذ يتوجب وضع هذه الممتلكات في أيادٍ آمنة تحت إشراف دائرة عقارات الدولة بطريقة تحفظ حقوق الجميع وتعيد الثقة بسيادة القانون.

(56)

جمعية الهلال الأحمر العراقي

جمعيات الهلال الأحمر تُعتبر من المؤسسات الإنسانية البارزة التي تعمل في العديد من الدول العربية والإسلامية، حيث تتركز مهمتها الأساسية على تقديم المساعدات الإغاثية الفورية في حالات الكوارث والمحن التي قد تتعرض لها هذه الدول. ومع ذلك، فإن التجربة العراقية مع جمعيات الهلال الأحمر كشفت عن العديد من التحديات والملاحظات حول أدائها.

العراق، بسبب السياسات الخاطئة التي اتبعتها الأنظمة الحاكمة سابقًا، تحمل وطأة حروب متوالية ودمار واسع، بدءًا من الحروب الإقليمية وانتهاءً بالاحتلال الأمريكي بقيادة قوات التحالف الدولي، بالإضافة إلى الاحتلال المؤقت لبعض المحافظات الغربية من قبل تنظيم داعش الإرهابي. هذه الحروب خلفت آثارًا مدمرة على أبناء المناطق المتضررة، خصوصًا في محافظات الأنبار وصلاح الدين ونيوى وديالى وأطراف بغداد. المكونات السكانية في هذه المناطق، كالأيزيدية في قضاء سنجار، عانت من مأساة إنسانية كبرى شملت القتل والاختطاف والاستغلال، إلى جانب تجنيد الأطفال على يد التنظيم الإرهابي.

رغم الدور الإنساني المأمول من جمعية الهلال الأحمر العراقية في مثل هذه الظروف، إلا أن أدائها كان ضعيفًا في العديد من المناطق المتضررة. تأخر توزيع المساعدات

الإنسانية الأساسية، كالمواد الغذائية والمياه الصالحة للشرب، أدى إلى انخفاض الثقة في أدائها. هذا بالإضافة إلى غياب الخدمات الصحية وبرامج إعادة التأهيل الضرورية قبل عودة النازحين إلى مناطقهم.

أما بالنسبة للناجيات الإيزيديات ، وغيرهن من النساء اللواتي تعرضن للانتهاكات، فإن دور جمعية الهلال الأحمر كان شبه معدوم، بحجة عدم استقرار الأوضاع الأمنية في منطقة سنجار، مما حال دون حضور فرقها لتقديم العون المطلوب.

للأسف، ارتبط اسم جمعية الهلال الأحمر العراقي أيضًا بقضايا فساد مالي وإداري واسعة، تعكس ظاهرة الفساد التي اجتاحت العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في العراق. يُعتقد أن المحاصصة السياسية لعبت دورًا أساسيًا في تسهيل انتشار الفساد داخل الجمعية ومؤسسات أخرى مشابهة.

مثل هذه الانتهاكات والتقصيرات بحاجة إلى معالجة جدية وإصلاح شامل لضمان عودة الثقة بهذه المؤسسات الإنسانية وتحقيق أهدافها المنشودة.

(58)

فوزي للمرة الثانية للبرلمان والأمير الراحل تحسين بك

التمثيل البرلماني للمكون الأيزيدي، سواء كان على مستوى إقليم كردستان أو العراق الفيدرالي بعد عام 2003، شهد تطورًا متدرجًا عبر مراحل مختلفة. في البداية، كانت الأحزاب الكردستانية تُدرج مرشحين من الأيزيديين ضمن قوائمها المغلقة، ثم انتقلت إلى العمل بالقوائم شبه المفتوحة والمفتوحة بالكامل. ما يشغلنا هنا فعليًا هو وضع التمثيل الأيزيدي على مستوى العراق بعد التغيير السياسي الذي حصل، حيث تم تخصيص مقعد كوتا وحيد للأيزيديين وفق قانون انتخابات مجلس النواب العراقي.

في الدورة البرلمانية الأولى، تولى أحد الشخصيات الإيزيدية عضوية البرلمان عبر قائمة التحالف الكردستاني المغلقة، وذلك بعد انسحاب أحد قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي شغل لاحقاً منصب نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي. ومن الجدير بالذكر أن المكون الأيزيدي شارك بثلاث شخصيات في الجمعية الوطنية العراقية خلال مرحلة كتابة الدستور التي استمرت قرابة عام، اثنان منهم ممثلان عن الاتحاد الوطني الكردستاني، والثالث عن الحزب الديمقراطي الكردستاني.

أما في الدورة البرلمانية الثانية، وبعد السماح بالترشيح ضمن القوائم شبه المفتوحة، فاز ستة مرشحين أيزيديين بالمقاعد البرلمانية، خمسة منهم عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، والسادس (كاتب هذه اليوميات) عن الاتحاد الوطني الكردستاني. أُضيف إلى ذلك مقعد الكوتا المخصص للأيزيديين، ليصل عدد ممثلي المكون الأيزيدي في مجلس النواب حينها إلى سبعة أعضاء. تجربة الفوز بهذا العدد كانت غير مسبقة ولم تتكرر فيما بعد.

كان من المفترض أن تستفيد القيادة الدينية والدينية الإيزيدية، ممثلة بسمو الأمير والمجلس الروحاني وربما جهات أخرى، من هذه التجربة لتطوير برنامج عمل طويل المدى للدورة البرلمانية. ولكن للأسف، لم تُستغل هذه الفرصة كما ينبغي. وما يؤسف أكثر هو غياب حتى أبسط إشارة دعم أو تهنئة من القيادة الدينية لفوزنا بتلك المقاعد، مما عكس افتقار القيادة لرؤية واضحة واستراتيجية تخدم المكون الأيزيدي. هذا الأمر دفع العديد من أبناء المكون، وأنا منهم، إلى وصف ما يحدث بأنه أزمة قيادة وقد أصدرت في عام 2024 كتاباً بعنوان "الإيزيديون وأزمة القيادة"، حيث تناولت فيه بشكل مفصل وبمنظرة نقدية إدارة القيادة الإيزيدية وطريقتها في التعامل مع القضايا المختلفة. وبرأيي، أثبتت القيادة فشلها في التعامل مع الملفات المتعلقة بالمكون الأيزيدي على جميع الأصعدة. بل والأسوأ أن بعض أفراد هذه القيادة استغلوا القضية الإيزيدية لخدمة مصالحهم الشخصية.

فيما يتعلق بسمو الأمير الراحل تحسين بك، فرغم أنه لم يكن يقدم ما هو مطلوب لخدمة الإيزيدية بشكل مثالي، إلا أنني أراه شخصية كاريزمية ذات تأثير على من يتحدث معهم. كان يتمتع بصفة الاستماع للآخرين خلال لقاءاته، وخاصة في الخارج، حيث كان يقيم في ألمانيا.

خلال إحدى الاجتماعات التي جمعتنا به كعضو في اللجنة الاستشارية مع الأمير والمجلس الروحاني، وقبل بدء الجلسة، أصر سموه على الحضور برغم حالته الصحية. وعندما التقينا أمام باب دار الضيافة في لالش، نزل من سيارته ليخبرني بصوت مفعم بالمودّة: "كنت أفكر بالاتصال بك لتهنئتك"، وذلك بعد فوزي بعضوية مجلس النواب للدورة البرلمانية الرابعة. ربما كانت تلك محاولة منه لتدارك الانتقادات التي وجهناها سابقاً بشأن عدم تلقي التهنئة عقب انتخابنا خلال الدورة الثانية.

(58)

مشعان الجبوري³⁸ وفساد النواب

بسبب اهتمامي بفكرة النقد والمعاني العميقة المرتبطة به، وقناعتي بأن تقبّل النقد يمثل تحوّلاً جوهرياً في مسيرة الإصلاح، أجد أن النقد عندما يُقبل بطريقة إيجابية يُصبح أداة فعّالة للتطوير وتحسين الأداء. انطلاقاً من هذا التصوّر، أحرص على متابعة النقاشات السياسية، سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو القنوات التلفزيونية، مع تركيز خاص على السياسيين الذين يتحلون بالواقعية والصدق، بعيداً عن مظاهر المدح المبالغ فيه أو النفاق. هؤلاء الذين يطرحون قضايا العراق بشفافية وعقلانية، حتى عندما يكون ذلك على حساب مصالحهم الشخصية.

119. مشعان الجبوري، هو سياسي عراقي كان مقيماً في سوريا، أسس قناة فضائية بإسم الزوراء، عضو في الجمعية الوطنية ونائب في مجلس النواب العراقي.

برأيي، عند الحديث عن الآخرين، من الضروري أن نتجنب التعميم المطلق، لأن اتهام الجميع بلا استثناء يعتبر ظلماً لبعض الشرفاء. لذا، أحرص على الاستماع بإنصات لما يطرحه عدد من الشخصيات السياسية، أمثال الأستاذين فائق الشيخ علي ومشعان الجبوري. على سبيل المثال، لفتني حديث مشعان الجبوري الذي انتقد فيه جميع البرلمانيين واتهمهم بالفساد، قائلاً إن من لم يعقد صفقات أو يقبل رشاًوى (ويقصد نواب البرلمان العراقي) فهو جبان. بل وزعم بأنه بنفسه شارك في تلك الصفقات وحصل على مبالغ طائلة ربما شابهها الابتزاز.

ولكن مع الأسف، وقع الأستاذ مشعان في خطأ التعميم عندما شمل جميع زملائه البرلمانيين باتهاماته. وأنا على يقين بأن هناك من نجح في تقديم أداء مميز ونزيه تحت قبة البرلمان. على سبيل المثال، أتذكر مشاركتنا ضمن لجنة تحقيقية حول ملف شركات الهواتف النقالة، حيث كنا أكثر من عشرة نواب تحت رئاسة النائب والوزير الأسبق بيان جبر صولاغ (المعروف أيضاً بباقر الزبيدي). استمر عملنا في هذه اللجنة عاماً كاملاً خلال الدورة البرلمانية الثانية، وحققنا خلاله نجاحاً ملموساً عبر تثبيت مبالغ ضخمة مستحقة للدولة تجاوزت ملياري دولار.

ورغم الإغراءات والضغوط الكبيرة التي تعرضت لها اللجنة من وسطاء الشركات المعنية وحتى من بعض الجهات الرسمية المتواطئة معها، إلا أننا صمدنا. بل إن أحد أعضاء اللجنة اضطر للانسحاب نتيجة التهديدات المباشرة التي تعرض لها. ومع ذلك، كان بإمكاننا الحصول على مبالغ شخصية كبيرة مقابل تخفيف الأعباء المالية عن تلك الشركات، لكن فريق العمل كان ملتزماً بالمبادئ والأهداف الوطنية.

واصلنا عملنا دون تراجع حتى انتهى الأمر إلى عرض تقرير اللجنة التحقيقية أمام البرلمان بغية اتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد الأموال المستحقة من شركات الهواتف النقالة لصالح الدولة.

البرلماني والأمتيازات النيابية

يمتاز المسؤولون العراقيون بمجموعة واسعة من الامتيازات التي ارتفعت بشكل ملحوظ بعد احتلال العراق من قِبَل قوات التحالف وسقوط النظام السابق في 9 أبريل عام 2003. خلال تلك الفترة، تولى السفير بول بريمر إدارة الملف العراقي بعد فترة قصيرة تولى فيها جي كارنر المنصب. سارع بريمر إلى تشكيل مجلس الحكم الانتقالي من قيادات المعارضة المعروفة على مستوى المكونات العراقية، حيث كانت الأغلبية تتألف من الشيعة، يليهم السنة، ثم الأكراد الذين خاضوا تجربة إقليم كردستان بالفعل .

بحسب ما ورد في كتاب "عامي في العراق" لبريمر، كانت أولى اهتمامات هذه القيادات العراقية المنصبة حديثاً تتركز حول الرواتب والامتيازات. ومع انتهاء مهمة بريمر وتشكيل جمعيات وطنية وانتخابات متعاقبة، وصل العراق اليوم إلى الدورة البرلمانية الخامسة والكاينة الحكومية الثامنة التي يرأسها السيد محمد شيع السوداني .

منذ البداية، تميزت الرئاسات الثلاث وأعضاؤها—مثل رئيس الجمهورية ونوابه، رئيس الوزراء، رئيس البرلمان، الوزراء، وأعضاء البرلمان—بامتيازات كبيرة. استمرت هذه الامتيازات حتى عام 2014، حين تسلم الدكتور حيدر العبادي رئاسة الوزراء وبدأ باتخاذ خطوات للحد منها عبر إرسال مشروع قانون لتحديد امتيازات السلطات الثلاث .

بالنظر إلى تجربتي كبرلماني، خصوصاً خلال الدورة البرلمانية الثانية ولاحقاً في الدورة الرابعة، أتذكر جيداً طبيعة الامتيازات في عام 2010 عندما دخلنا البرلمان. آنذاك،

كانت هناك مكافأة تُسمى "تحسين المعيشة"، بالإضافة إلى منح مالية لشراء سيارة خاصة، ثم جاءت الرواتب وحزم حماية شخصية سخية. إلا أن حكومة العبادي نجحت لاحقاً بتقنين هذه الامتيازات عبر تخفيض رواتب البرلمانين وتقليل عدد أفراد الحماية المرتبطين بهم. كما أُعيد تصميم نظام الرواتب التقاعدية بناءً على سنوات الخدمة وعامل السن .

تجدر الإشارة هنا إلى أن البرلماني أو الوزير كان يحصل على راتب تقاعدي بنسبة 80% من آخر راتب يتقاضاه حتى وإن خدم لعام واحد فقط في الجمعية الوطنية أو البرلمان. وتذكرني هذه المسألة بموقف طريف جمعتني مع إحدى الزميلات النائبات من محافظة دهوك عندما كنا نستلم رواتبنا من البنك العراقي للتجارة. أشرت حينها إلى أن الرواتب والامتيازات التي نحصل عليها تفوق بكثير قيمة العمل الذي نقوم به.

لكنها أبدت استياءً من ملاحظتي وربطت ذلك بتضحيات سابقة قُدمت خلال سنوات الكفاح والنضال في الجبل. ومع ذلك، لم أتمكن من الاقتناع بمبرراتها.

(60)

مناقشة قانون اللاجئين

قانون اللاجئين في البرلمان العراقي كان محور نقاشات متكررة، حيث تم قراءته قراءة أولى في الدورات البرلمانية السابقة قبل الدورة الرابعة. جرت محاولات لإعادته مجدداً عبر قراءته الأولى والثانية، ليأخذ مساره نحو التشريع النيابي. وفي تلك الفترة، كانت لجنة العمل والهجرة هي الجهة المعنية بالموضوع، حيث بدأنا بمناقشته داخل اللجنة. وبعد دراسة معمقة، تبين أن الوقت حينها لم يكن ملائماً لتشريع.

قمنا كذلك باستضافة مجموعة من المعنيين من السلطات التنفيذية والتشريعية والقانونية، من ضمنهم أحد وكلاء وزارة الهجرة السابقين والنائب بشير حداد³⁹ نائب رئيس البرلمان آنذاك، لإثراء النقاش بالملاحظات والرؤى. من المهم الإشارة إلى وجود قانون سابق بنفس الهدف، رقم (51) لسنة 1971، بالإضافة إلى أن قانون الجنسية يتضمن نصوصاً تتيح للمتزوجين من عراقيين أو عراقيات فرصة الحصول على الجنسية العراقية.

غالبية الآراء التي طُرحت ضمن المناقشات كانت تدعو إلى تعديل القانون القديم بدلاً من تشريع قانون جديد مستقل. وجاء هذا الموقف استجابة لضغط الشارع العراقي، الذي رأى أن الأوضاع لم تكن مناسبة لطرح قانون جديد في ذلك الوقت، خاصة مع وجود أكثر من 50 ألف لاجئ داخل العراق، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من السائحين الدينيين القادمين من باكستان ودول أخرى، بما في ذلك الإيرانيين. هؤلاء قد يستغلون القانون للحصول على الجنسية العراقية تحت مظلة الإقامة الطويلة.

على سبيل المثال، قدم النائب الراحل عدنان الأسدي، الذي شغل منصب الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية لدورتين وحظي بنفوذ واسع خلال حكومة السيد نوري المالكي الثانية، ملاحظات قيمة. حذر من استغلال القانون لمنح الجنسية العراقية لملايين الأشخاص القادمين من إيران وأفغانستان وباكستان بذريعة البقاء بالقرب من المراجع الدينية والمزارات المقدسة في النجف وكربلاء. وبفضل جهود فريق من البرلمانيين والمسؤولين المخلصين، تم توجيه كتاب رسمي إلى هيئة الرئاسة لمجلس النواب يوصي بعدم إدراج مشروع القانون على جدول الأعمال حتى يتم الانتهاء من

³⁹ بشير خليل توفيق الحداد هو سياسي عراقي، كردي، حاصل على درجة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها عام 1991، بالإضافة إلى شهادة الماجستير والدكتوراه في فلسفة الشريعة والفكر الإسلامي. تولى عضوية مجلس النواب العراقي وبرلمان كردستان، وتم انتخابه نائباً ثانياً لرئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي.

إجراء التعديلات الضرورية أو الاكتفاء بتعديل القانون القديم. كان الهدف الأسمى هو تجنب إثارة الرأي العام العراقي وضمان حماية المصلحة الوطنية بشكل أفضل في الحاضر والمستقبل.

(61)

اجتماع مهم للجنة العمل والهجرة

شهد الميدان بروز عدة مواضيع ذات أهمية دفعت إلى عقد اجتماع استثنائي للجنة العمل والهجرة البرلمانية. ومن بين القضايا المحورية كان ملف الخريجين المعتمدين من اختصاصات النفط الذين طالبوا بالتعيينات الوظيفية. بناءً على ذلك، تم الاتفاق على إرسال كتاب رسمي إلى وزارة النفط لدراسة إمكانية توفير درجات وظيفية للخريجين من مختلف المحافظات العراقية.

في ذات السياق، ورد طلب من مجموعة تضم حوالي 100 مسنٍّ غير متقاعد يطالبون بإيوائهم وضمان شمولهم بالحماية الاجتماعية. استجابة لهذا الطلب، تقرر توجيه كتاب رسمي إلى وزارة الصحة والعمل لضمان تقديم الرعاية الاجتماعية والأدوية اللازمة للمسنين.

كما ورد طلب من مخرج مسرحي سوري يرغب بتقديم مسرحية تجسّد المأساة التي عانى منها أبناء المكون الأيزيدي تحت سيطرة تنظيم داعش. تمت الموافقة على دعم المشروع، مع رفع طلب إلى رئاسة البرلمان للتعاون في إنجاح العمل المسرحي لما يحمله من أهمية إنسانية وثقافية، كما تمت أيضاً مناقشة أوضاع اتحاد نقابة العمال، الذي انقسم إلى أربع اتحادات، وأكد الحاضرون ضرورة توحيد عملها وتعزيز الرقابة على أموالها وأملاكها.

ومن بين المواضيع الأخرى التي نالت اهتمام الاجتماع، كانت ضرورة شمول مرضى الثلاثسيميا بالحماية الاجتماعية، مع إعداد خطاب موجه إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لمتابعة هذا الملف وإعطاء الأولوية لهذه الشريحة المستحقة. إلى جانب ذلك، تم توجيه كتاب شكر وتقدير للباحثين الاجتماعيين العاملين في مخيم "جم مشكو"⁴⁰ للنازحين، وقد أثنى الكتاب على جهود الباحثين في متابعة أمور المخيم وسكانه.

كما تم رفع كتاب إلى وزير العمل والشؤون الاجتماعية لطلب إجراء مسوحات ميدانية تشمل النازحين القاطنين خارج المخيمات (ضمن ما يُعرف بالحركة السكانية). وخصص كتاب آخر لمعالي وزير التربية يطالب باستثناء الأطفال الكبار، خصوصاً من أبناء المكون الأيزيدي في المخيمات، من القيود الدراسية للسماح لهم بالعودة إلى مقاعد الدراسة. كما أكد الكتاب على أهمية تسهيل ذلك للناجيات المحررات من أسر داعش اللواتي تعرضن لظروف استثنائية حالت دون مواصلة تعليمهن سابقاً.

(62)

إستضافة مفتش وزارة الهجرة

موقع مفتش الوزارة كان ذا أهمية كبيرة قبل أن يتم إلغاؤه من قبل مجلس النواب العراقي، إذ كان من المفترض أن تكون الشخصية التي تشغل مثل هذا المنصب

⁴⁰ مخيم جم مشكو، إحدى أكبر المخيمات للنازحين من سنجار ومن مجموع 16 ستة عشر مخيماً للنازحين في الحدود الإدارية لمحافظة دهوك، وبإشراف وزارة الهجرة والمهجرين العراقية بالتنسيق مع إقليم كردستان.

مسؤولة عن الرقابة على عمل الوزارة أو الهيئة. بناءً على ذلك، قمنا بطلب استضافة المفتش العام لوزارة الهجرة والمهجرين، إلى جانب مدير عام الدائرة القانونية في الوزارة ومسؤول دائرة التخطيط، لمناقشة واستفسار بعض القضايا المهمة المتعلقة بعمل وزارة الهجرة، بالتعاون مع لجنة العمل والهجرة البرلمانية.

وخلال زيارتنا لمخازن الوزارة في محافظة دهوك، اكتشفنا حالة كبيرة من الإهمال والتقصير، خصوصاً فيما يتعلق بخزن السلال الغذائية والصحية دون مبرر. والأسوأ من ذلك، وجود كميات كبيرة من السلال الغذائية التي انتهت صلاحيتها للاستخدام البشري، سواء للأكل أو لأغراض أخرى. الواضح أن الشخص المسؤول عن هذه المخازن والمتعاقد مع الوزارة ربما لديه خلفية مشبوهة في التعامل مع هذه المشاريع، بل ويبدو أنه كان يعمل كوكيل حصري لصالح الوزارة.

لذلك طالبنا المفتش العام في وزارة الهجرة والمهجرين بمتابعة تلك الأمور مباشرة وبجدية، مع التركيز على مراقبة المخازن. فالسلال الغذائية ترتبط بأرواح النازحين الأبرياء الذين فروا من مآسي داعش والمناطق المنكوبة؛ وفي الواقع تبين أن هناك متعهداً حصرياً مسؤولاً عن المخازن في محافظة دهوك.

وفي سياق ذي صلة، دعونا إلى استضافة المفتش العام لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لبحث مسألة الإحصائيات المتعلقة بالمستفيدين من الحماية الاجتماعية، وخصوصاً أولئك المقيمين خارج العراق والذين يستلمون منح الدعم باستخدام البطاقة الذكية عبر شركات مثل "كي كارت". هؤلاء يتم تسليمهم المبالغ بعملة اليورو مع خصم نسبة منها لصالح الشركات المعنية. هذا الأمر يُعد خرقاً قانونياً واضحاً ويدخل ضمن إطار الفساد المستشري الذي يستدعي معالجة فورية.

منحة الناجيات من وزارة الهجرة

اقترح معالي وزير الهجرة والمهجرين، الأستاذ نوفل بهاء موسى ، تقديم منحة خاصة للناجيات الإيزيديات من ميزانية الوزارة. لقد ناقشنا هذا الموضوع بجدية كاملة سواء مع السيد الوزير شخصياً أو ضمن اجتماعات لجنة العمل والهجرة. وبكل أمانة، أؤكد أن جميع أعضاء اللجنة قد دعموا هذا الاقتراح، بهدف إنصاف هذه الشريحة التي تحملت معاناة كبيرة من الظلم والاضطهاد تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي.

بعد النقاش في الوزارة، تم طلب قوائم بأسماء الناجيات من الجهات المعنية ذات الصلة في إقليم كردستان وأماكن أخرى. وقررت الوزارة تخصيص مبلغ قدره مليوناً ديناراً عراقياً لكل ناجية، لكن المخصصات في الموازنة السنوية للوزارة كافية فقط لتغطية حوالي 900 ناجية. ومع ذلك، هناك أمل في تأمين مبالغ إضافية لدعم هذه المنحة في المستقبل القريب.

اقترحت على معالي الوزير تقليل مبلغ المنحة إلى النصف، أي مليون ديناراً عراقياً لكل ناجية، مما سيمنح من زيادة عدد المستفيدات إلى حوالي 1800 ناجية. وهكذا يمكن تغطية الناجيات المقيمات داخل العراق على الأقل، مما يقلل من احتمال التعرض لانتقاد ممن لم يتمكنوا من الاستفادة من المنحة .

لكن الوزير وبعض أعضاء اللجنة رأوا أن هذا المبلغ سيكون محدود الفائدة ولا يفي بالاحتياجات الأساسية للناجيات. بناءً عليه، تم الاتفاق على الالتزام بالمبلغ الأصلي البالغ مليوني دينار لكل ناجية. كما شملت القوائم بعض الناجيات المقيمات خارج

العراق، مع إمكانية تقديم المنحة لهن من خلال تنظيم وكالة خاصة لأحد الأقارب عبر السفارات أو القنصليات العراقية في الدول التي يقمن فيها .

من الجدير بالذكر أن ألمانيا تعتبر واحدة من أبرز الدول التي تستضيف عددًا كبيرًا من الناجيات، لا سيما في مقاطعة بادن-فورتمبيرغ. وقد جاء ذلك ضمن مبادرة الدكتور ميرزا دنايي التي أثمرت عن تأهيل وإسكان الناجيات هناك، حيث يُقدر عددهن بأكثر من ألف ناجية.

(64)

توزيع منحة الناجيات في أربيل ودهوك

بصفتي عضوًا في لجنة العمل والهجرة البرلمانية، لم يكن لدي علم مسبق بتفاصيل عملية توزيع منحة الناجيات الإيزيديات التي جرت في أربيل، عاصمة إقليم كردستان. إلا أننا أبلغنا لاحقًا من قبل رئيس اللجنة بعد الاتفاق على الموعد والمكان المحددين، على الأرجح بالتنسيق بينه وبين وزارة الهجرة والمهجرين، أو ربما قامت الوزارة نفسها بتنظيم آلية التوزيع بالتنسيق مع الجهات المعنية في حكومة الإقليم.

عند حضورنا لقاعة مراسيم التوزيع التابعة لوزارة الهجرة والمهجرين (قاعة الشهيد سعد عبدالله)، فوجئنا بالتمثيل الرسمي الرفيع من قبل حكومة الإقليم، حيث حضر وزير الداخلية السيد كريم شنكلي. يبدو أن مشاركته في الترتيب والتنظيم كان لها دور كبير، كونه ينتمي إلى منطقة سنجار حيث تستهدف المنحة الناجيات من المكون الإيزيدي. كذلك، من الواضح أن السلطات في الإقليم أرادت إبراز دورها في هذه المبادرة والجهود المشابهة، خاصةً من خلال مكتب انقاذ المختطفات في محافظة دهوك، الذي ساهم في تقديم المعلومات اللازمة عن الناجيات. هذا المكتب حظي بدعم كبير في حينه من رئيس حكومة إقليم كردستان، السيد نيجيرفان بارزاني.

تم خلال المراسيم تسليم المنحة البالغة مليوني دينار عراقي للناجيات الإيزيديات الحاضرات في القاعة من داخل العراق، حيث تمكنت السلطات المحلية، التي يُعتقد بانتمائها إلى الحزب الديمقراطي الكوردستاني، من تسهيل حضورهن. وبعد تلك المراسيم، تم تحديد موعد آخر لتسليم المنح للناجيات اللواتي لم يتمكن من الحضور إلى أربيل.

في يوم 9 يوليو 2019، زرت دائرة هجرة دهوك والتقيت بمديرها السيد أسكندر زيباري، حيث شاركت وأشرفت على عملية توزيع المنح بالتعاون مع لجنة التوزيع التابعة لوزارة الهجرة والمهجرين. أكدت على ضرورة التعامل مع الناجيات وعوائلهن بكل تقدير واحترام، وهو ما لاحظناه بالفعل خلال سير العمل. كما شددت على أهمية تسهيل أي صعوبات قد تواجههن لضمان حصولهن على حقوقهن بطريقة سلسلة ومحترمة.

(65)

المنظمة الدولية للهجرة⁴¹ وقانون الناجيات

من بين المنظمات التي لعبت دورًا بارزًا في المشهد البرلماني العراقي، بالتعاون مع اللجان المختصة ورئاسة مجلس النواب، تبرز المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، التابعة للأمم المتحدة. تمثل هذه المنظمة نموذجًا مثاليًا للتنسيق المثمر مع جهات ومنظمات متعددة، مستندة إلى خبراتها المتراكمة في مجالات عديدة.

122. المنظمة الدولية للهجرة (آي أو إم) في العالم، بصفتها المنظمة الدولية الرائدة لمساعدة المهجرين منذ عام 1951، ساعدت المنظمة النازحين الإيزيديين بعد تعرض مناطقهم إلى الاحتلال من قبل داعش، كانت المنظمة أيضاً من الداعمين عبر خبرتها لتذليل العقبات والمشاركة في مناقشة قانون الناجيات خلال ورش عمل داخل وخارج العراق.

عندما أُحيل قانون الناجيات الإيزيديات إلى مجلس النواب العراقي من قبل رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء الاتحادي (باعتبار أنه يتضمن شقاً مالياً، مما تطلب مناقشته في مجلس الوزراء لإبداء الملاحظات اللازمة)، كانت المنظمة الدولية للهجرة تتابع سير القانون عبر مختلف القنوات والمراحل وصولاً لمرحلة إدراجه على جدول التشريع.

ولتسليط الضوء على هذا القانون وإغنائه، بادرت المنظمة الدولية بتنظيم أول ورشة عمل بالتنسيق مع اللجان البرلمانية المعنية، مثل اللجنة القانونية، ولجنة الشهداء والضحايا، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة المرأة، ولجنة العمل والهجرة البرلمانية. ركزت الورشة على كيفية تعزيز قانون الناجيات الإيزيديات، بمشاركة أربع ناجيات إيزيديات وعدد من أعضاء منظمة يزدا العالمية.

خلال الورشة، وُضع على الطاولة العديد من المقترحات بعد نقاشات معمقة. وأسفرت هذه المناقشات عن مجموعة من التوصيات التي قدمتها المنظمة الدولية للهجرة، والتي بدورها رفعتها للجهات ذات العلاقة، لا سيما مجلس النواب العراقي. كان الهدف الأساسي هو الاستفادة من هذه الأفكار البناءة لإثراء مشروع القانون وجعله أكثر شمولية وإنصافاً عند تشريعه.

ختاماً، لا بد من الإشادة بالجهود التي بذلتها هذه المنظمة الدولية في دعم الجهود التشريعية من خلال عقد ورش العمل وتنظيم زيارات ميدانية لبعض الدول التي تمتلك تجارب مشابهة في التعامل مع ضحايا العنف الجنسي. سنتناول تفاصيل هذه التجارب الدولية في يوميات لاحقة ضمن متن هذا الكتاب.

زيارة إلى وزارة الهجرة لتقييم عملها

خلال الدورة البرلمانية الرابعة الممتدة من عام 2018 إلى 2021، قمنا كجزء من لجنة العمل والهجرة النيابية بتنفيذ زيارات متكررة إلى الوزارات والهيئات والاتحادات ذات الصلة لمتابعة أعمالها. من بين هذه الجهات كانت وزارة الهجرة ذات أهمية كبيرة، خصوصاً في ظل موجات النزوح الداخلي التي شهدناها بعد عام 2014 نتيجة سقوط الموصل واحتلال سنجار من قبل تنظيم داعش، مما أدى إلى تهجير واسع للسكان، خاصة أبناء المكون الإيزيدي الذين لجأ معظمهم إلى مخيمات النزوح ضمن الحدود الإدارية لإقليم كردستان العراق.

أثناء زيارتنا للوزارة، ركز النقاش على دعم مشاريع صغيرة تهدف إلى تأمين عودة مستقرة للنازحين، خاصة في المناطق المحررة بنينوى، وتحديدًا قضاء سنجار. أكدنا على ضرورة وجود تنسيق فعال بين وزارة الهجرة وقيادة عمليات نينوى إلى جانب الفصائل المسلحة الأخرى لضمان عودة طوعية وأمنة للنازحين ودعم استقرارهم.

كما قمنا بتسليط الضوء على أهمية استمرار منح دعم الناجيات وتذليل العقبات أمام تفعيل هذا الدعم. كذلك ناقشنا مشكلة رواتب موظفي العقود ضمن دائرة الهجرة في دهوك، وأكدنا على إمكانية تثبيتهم ضمن ملاك الوزارة. بفضل الجهود التي بُذلت من جانبنا بالتعاون مع الوزارة، تم لاحقاً تثبيتهم.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص مبلغ قدره 50 مليار دينار عراقي في ذلك العام لدعم العودة الطوعية للنازحين، لا سيما أولئك المنتمين إلى قضاء سنجار. كما تم تخصيص موارد مالية لدعم الاستقرار في المناطق المحررة مثل الأنبار وصلاح الدين

ونينوى وديالى. شددنا على ضرورة مراقبة هذه التخصيصات وصرفها بشكل يخدم فعلياً المواطنين في هذه المناطق.

من الأمور التي أثارت الجدل حينها كانت صرف مبلغ 52 مليار دينار من أصل 100 مليار في صلاح الدين فقط لتغطية تكاليف كاميرات المراقبة، وهو استخدام أثار تساؤلات عن الأولويات والشفافية.

كما طالبنا مراراً برفع قيمة منحة العودة الطوعية للنازحين من مليون ونصف دينار عراقي إلى قيمة أعلى لتمكينهم من إعادة بناء حياتهم. بالإضافة إلى ذلك، ناقشنا باستمرار الوضع السيئ لمخيم الهول في سوريا الذي يقيم فيه عدد كبير من العراقيين، مع التأكيد على ضرورة البحث عن المخطوفين والمخطوفات الإيزيديين الذين لا يزال البعض منهم داخل هذا المخيم.

(67)

العدالة الانتقالية في البرلمان

متابعة قضية تطبيق العدالة الانتقالية تُعد من المواضيع بالغة الأهمية، خاصة بعد الأحداث المأساوية التي تعرض لها الشعب العراقي بشكل عام، والمكون الأيزيدي على وجه الخصوص، نتيجة الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في أغسطس 2014 ضد مناطقهم.

إلى جانب موضوع التعويضات الذي يُعتبر من ركائز العدالة الانتقالية، هناك قضايا جوهرية أخرى لا تقل أهمية، أبرزها تقديم الجناة وكل من تورطوا مع تنظيم داعش إلى المحاكم ليُحاسبوا على جرائم القتل التي طالت الأيزيديين، بالإضافة إلى عمليات الاختطاف والاعتداءات المروعة التي عانت منها الفتيات والنساء. هذه المحاكمات ضرورية لتحقيق العدالة، إذ إن أي محاولة للمصالحة بين المكون الأيزيدي، خصوصاً

أهالي سنجار، وأطراف الجريمة الحقيقيين دون محاسبة ستكون مستحيلة وتفتقر إلى الأسس الأخلاقية والقانونية.

في هذا السياق، قام مجلس النواب العراقي بمتابعة هذا الملف عبر جهوده المختلفة، من بينها دور النائب الأول لرئيس المجلس في الدورة البرلمانية الرابعة، الأستاذ حسن الكعبي، الذي ترأس اجتماعاً هاماً حول الموضوع. خلال الاجتماع، أكد أن هناك جهات تساهم بفعالية في تنفيذ قوانين العدالة الانتقالية، بينما تتقاعس بعض الجهات الأخرى، مما يعيق تحقيق النتائج المرجوة.

وشُدّد في هذا الإطار على ضرورة التزام الحكومة بتخصيص الأموال اللازمة لمعالجة جميع القضايا المرتبطة بالعدالة الانتقالية. كما تم تسليط الضوء على أهمية تخصيص ميزانيات كافية لدعم فرق العمل المكلفة بفتح المقابر الجماعية وإجراء الفحوصات اللازمة للتعرف على الرفات وإعادة دفنها بطريقة إنسانية ومشرفة. إلى جانب ذلك، تم التأكيد على أهمية إقامة نصب تذكارية تحمل دلالات معنوية للأجيال القادمة تخليداً لذكرى الضحايا. ومن القضايا التي نوقشت أيضاً ضرورة إيجاد حلول شاملة لضمان استحقاقات المشمولين بقوانين الشهداء وضحايا الإرهاب، الأمر الذي يشكل عاملاً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي سياق ذي صلة، تجدر الإشارة إلى وجود جهود مستمرة لتشريع قانون خاص يهدف إلى إنشاء محكمة متخصصة بمحاكمة عناصر داعش. إلا أن هناك معوقات تفرضها بعض الأطراف التي تسعى بشكل خفي إلى عرقلة مناقشة وتشريع هذا القانون الضروري.

جولة ميدانية في قضاء تلكيف

في زيارة ميدانية إلى قضاء تلكيف، قمنا بلقاء جميع المسؤولين والدوائر المختصة هناك، مع التركيز بشكل خاص على القائمقام في حينها. كان الهدف من الزيارة التأكيد على ضرورة تقديم دعم مستمر للمواطنين من قبل الدوائر المختلفة في مركز القضاء والنواحي التابعة له، وذلك بغية خدمة الأهالي وتلبية احتياجاتهم، خصوصاً الأمور المتعلقة بالنازحين بشكل عام، بما في ذلك أهالي قضاء سنجار.

خلال الزيارة، تم تخصيص عدد من الدوائر لتسهيل تقديم الخدمات للنازحين من قضاء سنجار، مثل دائرة الجنسية العراقية والبطاقات الخاصة بالسكن، إلى جانب دوائر أخرى في قضاء تلكيف. جاء ذلك نتيجة للدمار الذي لحق بمرافق قضاء سنجار أثناء احتلاله من قبل داعش.

كما ناقشنا مع دائرة البلدية أهمية توفير الخدمات البلدية للمناطق التابعة للقضاء، والتي تضم تنوعاً اجتماعياً وثقافياً يشمل مسيحيين وأيزيديين وشبكاً وتركماناً وعرباً، مما يجعل المنطقة نموذجاً مصغراً للتعددية العراقية.

قمنا أيضاً بزيارة مديرية شرطة القضاء لمتابعة الوضع الأمني عقب تحرير المناطق من سيطرة داعش. أجرينا نقاشات مع مدير الشرطة حول استقرار الوضع الأمني النسبي في القضاء رغم محدودية الكادر الأمني المتمثل بقوات الشرطة المحلية.

وفي إطار متابعة ملف الرعاية الاجتماعية، اجتمعنا مع عدد من الباحثين الاجتماعيين العاملين على هذا الملف لتوجيههم إلى إجراء عمليات مسح ميداني دقيقة. الهدف كان ضمان وصول خدمات شبكة الحماية الاجتماعية إلى المستفيدين المستحقين فعلياً، مع التركيز على تحسين مستوى الدعم المقدم لهم.

زيارة ميدانية بعد التحرير مع محافظ نينوى⁴²

بعد تحرير مدينة الموصل من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي في 10 يوليو 2017، تلقيت اتصالاً هاتفياً من نائب رئيس الكتلة البرلمانية، الأخ هريم كمال آغا، بشأن القيام بزيارة إلى الموصل برفقة نائب رئيس البرلمان العراقي، الأستاذ بشير الحداد. وهكذا كانت وجهتنا المدينة المحررة، حيث بدأت جولتنا بمجلس المحافظة، الذي كان يرأسه حينذاك شخص أيزيدي من سنجار، بعد أن تولى المنصب عقب فوز الرئيس السابق للمجلس بعضوية البرلمان في الدورة الرابعة.

كما هو معتاد في الدوائر الرسمية، وُضعت كرسيان رئيسيان في مقدمة الجلسة، أحدهما لنائب رئيس البرلمان الذي رأس وفدنا، والآخر لرئيس مجلس المحافظة. بينما كان رئيس المجلس السابق، الذي أصبح حينها نائباً في البرلمان، ضمن وفدنا لكنه تأخر قليلاً عن الحضور. حين دخل إلى ديوان المجلس، فوجئنا بموقف غير تقليدي؛ حيث أشار له رئيس المجلس ليشغل مقعده إلى جانب نائب رئيس البرلمان. ورغم هذه الإشارة، اختار النائب السابق التحلي باللباقة والتزام الأعراف البروتوكولية، فجلس بجانبه على كرسي عادي جلبه موظفو الديوان، مما أسفر عن لحظة حرج لجميع الحاضرين.

123. نوفل حمادي السلطان العاكوب الأحمدي، ولد في الموصل، بكالوريوس قانون، أنتخب عضواً لمجلس محافظة نينوى ثم رئيس اللجنة القانونية في المجلس، أنتخب محافظاً لنينوى من قبل المجلس خلفاً لأثيل النجيفي، تم إتهامه بملفات فساد وألقي القبض عليه ثم محاكمته على عدة قضايا فساد.

بعد انتهاء زيارتنا لمجلس المحافظة، توجهنا إلى المبنى البديل لمحافظة نينوى في منطقة الزهور وسط الموصل. كان في استقبالنا المحافظ الأسبق، الذي يقضي حالياً عقوبة بالسجن بتهمة الفساد خلال فترة ولايته. وقد نظم المحافظ جولة ميدانية منفردة داخل المدينة للاطلاع على حجم الدمار والجهود المبذولة لإزالة الأنقاض كإجراء أولي، خاصة في الساحل الأيمن من المدينة. انطلقت الجولة من نهاية الجسر القديم مروراً بشوارع رئيسية مثل شارع الأطباء وسوق الشعارين وشارع الفاروق، وانتهاءً بشارع الدواسة الشهير. لكن للأسف، رغم المبالغ الكبيرة التي صُرفت لأعمال الإزالة وإعادة الإعمار، لاحظنا وجود أكوام كبيرة من الأنقاض وحدود متواضعة من أعمال التبليط في بعض المناطق.

كان الجو ممطراً والشوارع موحلة بالطين أثناء الجولة. توقفنا كرتل سيارات قرب المستشفى الجمهوري في منطقة سيد مكاوي. وبين الركام، لاحظنا وجود مقهى بسيط مفتوح. قرر نائب رئيس البرلمان الانضمام إلينا للاستراحة في هذا المكان الصغير، حيث حضرنا استكان شاي أعده رجل كبير في السن من أهل الموصل الأصليين، كانت جلسة بسيطة لكنها مليئة بالدفع.

ورغم مشاهد الخراب وإخفاق عمال الخدمة العامة والمحافظ نفسه في أداء واجباتهم بشكل مرضٍ، لاحظنا تفاعل بعض المواطنين البسطاء الذين تجمعوا حولنا في المقهى وهم يعبرون عن ولائهم للمحافظ بهتافات حماسية. ما أثار الاستغراب أنه شرع بتوقيع معاملات للمواطنين الحاضرين في تلك اللحظة الغريبة - حتى أنه وقع على إحدى الطلبات مستخدماً ظهر صاحب المعاملة كلوح كتابة مؤقت!

زيارة مخيمات في قضاء الشيخان

من واجبي الأساسي، وكوني عضوًا في لجنة العمل والهجرة البرلمانية، قمت بزيارة المخيمات للوقوف على معاناة النازحين وتحديد احتياجاتهم. عانى هؤلاء من نقص شديد في أبسط متطلبات الحياة الكريمة نتيجة التهجير القسري الذي تعرضوا له إثر احتلال تنظيم داعش لسنجار، بعد سيطرته على الموصل ومحافظات عراقية أخرى.

خلال هذه الزيارات، كان هناك تركيز خاص على الاستعداد لفصل الشتاء، بما في ذلك توفير النفط الأبيض للتدفئة وتوزيع المدافئ النفطية. لاحظنا أيضًا مشكلات في انتظام توزيع السلال الغذائية والصحية الشهرية. إلى جانب ذلك، كانت المخيمات بحاجة ماسة إلى زيارات الباحثين الاجتماعيين لإنجاز معاملات المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية. عملنا على تسهيل زيارة فرق إصدار الجنسية العراقية إلى المخيمات لإتمام معاملات السكان وتوزيع الجنسيات العراقية لاحقًا.

رغم ذلك، كانت هناك معاناة مستمرة بسبب عدم استبدال الخيام، حيث تعرضت للاستهلاك بعد استخدامها لأكثر من عامين. وعلى الرغم من جهود وزارة الهجرة والمهجرين وتوزيع منحة العودة، التي بلغت حينها مليونًا ونصف مليون دينار للعائدين إلى مناطقهم، فإن التسجيل للعودة كان ضعيفًا للغاية مقارنة بالأعداد الضخمة للنازحين. وبالتحديد، تجاوز عدد العائلات النازحة في المخيمات الأربعين ألف عائلة، دون احتساب النازحين المقيمين داخل المدن والقرى والمجمعات الإيزيدية.

أعتقد أن السبب الرئيسي وراء عدم عودة النازحين إلى مناطقهم يكمن في الأزمات السياسية التي كانت تعصف بسنجان، بالإضافة إلى نقص الخدمات وظروف أمنية

معقدة. ومع ذلك، لا يمكن إغفال دور التعبئة السلبية التي قادها بعض النازحين أنفسهم تحت تأثير ما يُعرف بـ"الطابور الخامس". هذه التعبئة شجعت عبر تعليمات حزبية ضيقة هدفت إلى استغلال قضية النازحين سياسيًا واقتصاديًا، سواء من خلال توظيفها كأداة انتخابية أو بالسيطرة على المساعدات المالية القادمة من مختلف الجهات.

رغم توصيات الأمم المتحدة التي أكدت أهمية تسهيل عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية بدلاً من تشجيع البقاء الدائم في المخيمات، واجه الراغبون بالعودة معوقات إدارية وأمنية كبيرة. على سبيل المثال، كان الحصول على موافقة الأجهزة الأمنية التابعة للإقليم (الآسايش) عائقًا كبيرًا. ولتوضيح هذا التعقيد، اتصل بي أحد سكان المخيمات ليبلغني عن حالتين لعائلتين أرادتا العودة إلى سنجار رغم تقديمهما طلب العودة منذ أكثر من شهرين دون أي استجابة من إدارة المخيم المرتبطة بحزب سياسي .

اتخذتُ إجراءً فوريًا بالتواصل مع مدير المخيم، وهو شخص طيب رغم ارتباطاته الحزبية والأمنية، طالبته بضرورة إتمام معاملات العودة للعائلتين خلال 24 ساعة، وإلا سأضطر لاتخاذ خطوات قد تشمل تصعيد القضية إعلاميًا. في اليوم التالي، تلقيت اتصالاً من العائلتين يُعلماني بإتمام معاملتهما بنجاح وتأكيد عودتهما إلى سنجار. أعربوا عن شكرهم لجهودي، ورغم تقديرهم، فإن ما قمت به كان واجبًا مهنيًا ومن صميم مسؤوليتي كعضو برلماني.

زيارة وفد برلماني إلى كرواتيا⁴³ وكوسوفو

كما أشرنا في مداخلات سابقة، كان للمنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة دور حيوي في دعم وتشريع قانون الناجيات الإيزيديات. فقد نظّمت العديد من ورش العمل للبرلمانيين واللجان المختصة المتعلقة بتشريع هذا القانون، بما في ذلك اللجان القانونية والعمل والهجرة وشؤون المرأة والشهداء والضحايا وحقوق الإنسان.

في هذا السياق، سعت المنظمة إلى تنظيم زيارة خاصة لوفد برلماني يضم مستشارين وموظفين برلمانيين إلى دولتي كرواتيا وكوسوفو، الواقعتين ضمن نطاق جمهورية يوغوسلافيا السابقة في شرق أوروبا. الهدف من هذه الزيارة كان الاطلاع عن كثب على الأطر القانونية لتجاربهم والتعرف على كيفية تعاملهم مع ضحايا العنف الجنسي، وهو المصطلح الذي يستخدمونه للتعبير عن المتضررين. وجاءت هذه المبادرة للاستفادة من خبراتهم في تأهيل الناجيات الإيزيديات وغيرها من المكونات المتضررة مثل المسيحيات، الشبيكات، والتركمانيات الشيعيات اللاتي عانين نتيجة اجتياح داعش لمناطق عديدة في العراق، خصوصًا مناطق سنجار وسهل نينوى التي تمثل موطنًا للأقليات الدينية والإثنية.

124. كرواتيا جمهورية برلمانية تقع في جنوب شرق أوروبا، عاصمتها وأكبر مدنها (زغرب)، عدد سكانها نحو 4.5 مليون نسمة، تنقسم البلاد إلى 20 مقاطعة، حوالي 90 % كروات و 4.5 % من الصرب، 5.9 % آخرون، نشبت حرب الاستقلال بين 1991 – 1995 بين القوات الموالية للحكومة الكرواتية والتي أعلنت استقلالها وبين الجيش اليوغسلافي الذي يسيطر عليه الصرب، تعرضوا الكروات إلى القتل والأضطهاد والخطف والأغتصاب من قبل الصرب، خلفت الكثير من ضحايا العنف الجنسي.

تجربة كرواتيا وكوسوفو تمثل حالة قريبة لما حدث في العراق. في كرواتيا على سبيل المثال، وحسب المعلومات المستقاة من المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين هناك، تم الشروع في عام 2015 بكتابة مشروع قانون خاص لضحايا العنف الجنسي خلال الحرب الكرواتية مع صربيا. وخلال هذه الزيارة، تم الاطلاع على كيفية حصولهم على الموافقة على القانون، وآليات تعويض النساء المتضررات، وأيضًا تعديلاته اللاحقة التي تناولت أوجه التعويض الشامل، سواء المادي أو المعنوي، فضلًا عن إعادة التأهيل.

بالإضافة إلى ذلك، استخدمت كرواتيا نموذج العدالة الانتقالية لتعزيز حقوق الضحايا بشكل تدريجي وضمان إنصافهم على المدى الطويل. هذه التجربة تقدم دروسًا مهمة يمكن الاستفادة منها في معالجة الوضع المأساوي للناجيات الإيزيديات وغيرهن من المجموعات المتضررة في العراق.

(72)

كرواتيا والحرب مع صربيا

كرواتيا، الواقعة في أوروبا الشرقية والتي كانت جزءًا من يوغوسلافيا السابقة، أصبحت دولة مستقلة بعد تفكك الاتحاد اليوغسلافي. ومع ذلك، وجدت نفسها مضطرة لخوض حرب ضد صربيا مع افتقارها إلى السلاح الكافي للدفاع عن نفسها ومواطنيها. في هذا السياق، وفي النصف الثاني من عام 2020، زار

وفد برلماني عراقي⁴⁴ كرواتيا للاطلاع على تجربتها في التعامل مع ضحايا العنف الجنسي.

عانت كرواتيا من اضطهاد كبير من قبل الصرب دون أن تحظى بمساعدة دولية كافية في ذلك الوقت، تجاوز عدد قتلى الحرب عشرات الآلاف، كما أسفرت الحرب عن أكثر من 1500 ضحية للعنف الجنسي، بعد أن تعرضت النساء الكرواتيات للاغتصاب من قبل القوات الصربية، دامت الحرب نحو أربع سنوات وانتهت في عام 1995، لكن الشعب الكرواتي احتاج إلى ما لا يقل عن ثلاث سنوات إضافية لبدء استعادة نمط حياة شبه طبيعي.

وفقًا للخبراء في كرواتيا، فإن مفهوم جبر الضرر، المتمثل في التعويض والتأهيل، قد تأسس لديهم سنة 1998، حيث طالبت كرواتيا بالتعويضات من صربيا عن العدوان المسلح الذي تعرضت له خلال الحرب. ومع ذلك، لم تكن تلك التعويضات قد حصلت عليها حتى وقت زيارة الوفد العراقي في أواخر عام 2019.

ورغم ذلك، قامت الدولة الكرواتية بتسهيل ودفع تعويضات لمواطنيها المتضررين من آثار الحرب. ومع أن الحرب انتهت منذ سنوات، لا تزال هناك معاناة واضحة في مناطق شرق كرواتيا وقت الزيارة. كما تظل المشاكل بين الصرب والكروات قائمة، ويتعذر تحقيق التعايش السلمي بشكل كامل. ورغم العديد من المحاولات التي قادتها جهات مختلفة، بما في ذلك المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، إلا أن التوترات ظلت قائمة.

⁴⁴ وفد برلماني عراقي زار دولة كرواتيا واللقاء مع ممثلين عن البرلمان والحكومة الكرواتية ومنظمات المجتمع المدني للإطلاع على تجربتها حول كيفية التعامل مع ضحايا العنف الجنسي والأطفال المولودين من الاغتصاب، الزيارة كانت بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة (آي أو إم).

من الجدير بالذكر أن غالبية ضحايا العنف الجنسي في كرواتيا كنّ من المسيحيات، والجنّة أيضاً كانوا في الغالب من المسيحيين الصرب. وعلى الجانب الآخر، انعكست الصورة تماماً في جمهورية كوسوفو، حيث يشكل المسلمون حوالي 90% من الضحايا هناك. سيتم التطرق إلى تفاصيل حالة كوسوفو لاحقاً.

(73)

البرلمان الكرواتي و قانون الناجيات

مع بداية زيارتنا إلى كرواتيا، أجرينا لقاءً مع أحد الممثلين عن البرلمان الكرواتي، بالإضافة إلى مسؤول تنفيذي برتبة وكيل وزير. بدأ الحديث بسرد تجربتهم المتعلقة بتشريع قانون لتعويض الضحايا، وهو مشروع استغرق منهم أكثر من عامين من الجهد المتواصل حتى تم إقراره. أكد المسؤولون خلال اللقاء استعدادهم لتقديم المساعدة لنا في صياغة قانون خاص بالناجيات الإيزيديات، مشيرين إلى تجربتهم في التعامل مع قضية مشابهة خلال الحرب الكرواتية الصربية، حيث كان الجاني معروفاً على عكس الوضع في العراق، حيث ينتمي الجنّة إلى تنظيم داعش الإرهابي الذي سيطر على مساحات واسعة من العراق وسوريا قبل القضاء عليه .

قدّم المسؤول نصائح قيّمة بشأن صياغة قانون الناجيات الإيزيديات، مشدداً على ضرورة الحوار مع الجهات التنفيذية مسبقاً للوصول إلى آلية واضحة للتنفيذ قبل الشروع في التشريع. كما أشار إلى أهمية دور الأحزاب السياسية في تعزيز هذه القوانين وضمان نجاحها، محذراً من أن أي فشل خلال عملية التشريع قد يضاعف معاناة الضحايا .

كما تطرق إلى الدور الذي لعبته المنظمات الدولية في دعم كرواتيا أثناء مرحلة التشريع وإعادة التأهيل، خاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة التي تُعد الضحية الأولى

في الحروب. وأعرب عن استعدادهم لدعم العراق، عبر تسهيل التنسيق مع تلك المنظمات الدولية .

تحدث المشاركون أيضاً عن التحديات الثقافية والاجتماعية التي واجهتهم، خاصة عندما تعلق الأمر بتغيير مفاهيم المجتمع حول العنف الجنسي، الذي تعرض له حتى الرجال خلال الحرب. وأوضحوا أنه كان من الصعب تحديد نطاق الانتهاكات وأعداد الضحايا بدقة بسبب تعقيد هذه الملفات واختلاف المجتمعات والأديان التي ينتمون إليها. أبرزوا كذلك دور الأطباء النفسيين في التعرف على الضحايا الحقيقيين وإعادة تأهيلهم في المراكز الموجودة مسبقاً، ما ساعد في تقديم الدعم النفسي والطبي اللازم .

في ختام اللقاء، أكد ممثل البرلمان الكرواتي مجدداً على استعدادهم لتقديم الدعم اللازم لتأهيل الناجيات الإيزيديات مستقبلاً، إضافة إلى تسهيل التواصل مع الخبراء الكرواتيين والدوليين المتخصصين في معالجة مثل هذه القضايا.

(74)

الأطفال المولودين من داعش على طاولة البرلمان الكرواتي

خلال حوارنا مع أحد أعضاء البرلمان الكرواتي، وفي إطار ما تم تناوله في اليومية السابقة من يوميات برلماني، طرحت النائبة انتصار الجبوري من الموصل—التي كانت من أبرز المدافعات عن حقوق الناجيات الإيزيديات وسعت إلى الإسراع في تشريع قانون خاص بهن—سؤالاً مباشراً للنائب الكرواتي السيد بوجان كلافسفيك. تناولت الجبوري مشكلة الأطفال المولودين من عناصر تنظيم داعش، وهي قضية واجهت المجتمع الإيزيدي الذي يحرم قبول هؤلاء الأطفال ضمن نسيجه الاجتماعي .

استفسرت الجبوري قائلة: "كيف تنصحوننا في ظل رفض المجتمع الإيزيدي المطلق لمثل هذه الحالات؟" رد البرلماني الكرواتي بالحديث عن تجربتهم في كرواتيا، حيث

أوضح أنهم واجهوا مشاكل اجتماعية مماثلة في البداية، لكنهم تجاوزوها عبر الالتزام بقوانين واضحة تضمنت الاعتراف بالطفل وتسجيله باسم والدته. ومع ذلك، أكد أن التحديات الاجتماعية لم تكن غائبة تماماً عند تطبيق هذه الحلول .

تطرت بدوري إلى مسألة مصير هؤلاء الأطفال، وأشارت إلى الفتوى التاريخية التي أصدرها المرجع الديني الأعلى للطائفة الإيزيدية آنذاك، سماحة الشيخ خرتو حجي إسماعيل (بابا شيخ). تضمنت الفتوى قبول الناجيات الإيزديات واستقبالهن بعد تحريرهن من قبضة داعش، وهي خطوة لا مثيل لها في تاريخ المجتمع الإيزيدي عبر مئات السنين. واعتبرت هذه الفتوى تطوراً استثنائياً نحو مواجهة أزمة الناجيات .

أكد البرلماني الكرواتي ضرورة تعاون المجتمع الإيزيدي مع الدول والمنظمات الدولية لحل مشكلة الأطفال المولودين من داعش، مبدياً استعداد بلاده للتعاون في هذا الملف .

من المهم الإشارة إلى الدور الحيوي الذي لعبته العديد من منظمات المجتمع المدني، ومنها المنظمات الإيزيدية، مثل "المنظمة الإيزيدية للتوثيق"⁴⁵. فقد قادت هذه المنظمة جهداً مكثفاً لعرض قضية الأطفال على المجلس الروحاني الإيزيدي واللجنة الاستشارية التابعة لسمو الأمير. كنتُ خلال تلك الفترة عضواً في اللجنة المذكورة، وشهدت النقاشات المثمرة التي طرحت فيها المنظمة أفكاراً ببناءً للتعامل مع هذه الأزمة. دافعت مع عدد من الزملاء عن فكرة توفير فرصة للناجيات اللواتي لم يتخلين عن أطفالهن للسفر إلى

⁴⁵ المنظمة الإيزيدية للتوثيق بإدارة حسام عبدالله، منظمة غير حكومية في العراق مقرها أربيل، لها فرع في سنجار، هدفها كشف المقابر الجماعية التي أرتكبتها الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بحق الأقليات الدينية والقومية في العراق، كذلك المنظمة ترصد وتوثق جرائم داعش الإرهابي بحق الإيزيديين وتسعى إلى خلق وعي مجتمعي بمفاهيم حقوق الإنسان.

دول أوروبية تسمح بتسجيل الأطفال باسم أمهاتهم، وهو ما اعتُبر حلاً واقعياً لهذه المشكلة المعقدة.

(75)

لقاء مع رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الكرواتي

أثناء وجودنا في جمهورية كرواتيا، التقينا برئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الكرواتي، السيد ميلوراد بوبوفاج، الذي ينحدر من أصول صربية. استهل اللقاء بترحيب حار وعبر عن رغبته في مناقشة قانون جبر الضرر معنا. وأكد بدايةً أن الحروب تحمل سمات متشابهة في معظم الدول، مشيراً إلى أن الحرب تعني "الأم والجرائم والانتهاك والشر والفكرة الخبيثة". عبر السيد بوبوفاج عن حزنه وأسفه العميق لما جرى وما يزال يحدث في العراق، متمنياً أن ينعم البلد بالحرية والحياة الكريمة لشعبه، ومؤكداً أهمية العلاقات مع الدول الصديقة، بما فيها كرواتيا، لتقديم الدعم والمساندة.

تطرق الحديث إلى النقاط المشتركة بين القوانين الكرواتية وما يتضمنه قانون الناجيات الإيزيديات في العراق. أشار إلى وجود تشابه بين الأوضاع الخاصة بالنساء الأسيرات إبان الحرب بين كرواتيا وصربيا وما شهدته النساء في العراق. كما سلط الضوء على مواد قانونية تتعلق بتعويض الضحايا المتضررين، وشدد على أهمية دور المشرعين وصناع القرار في منع تكرار مثل هذه المآسي. أشاد بقانون الناجيات الإيزيديات، خاصة فيما يتعلق بتوفير الدعم النفسي والطبي للضحايا، ومساعدة الناجيات على استكمال دراستهن، ومعالجة أوضاع الأطفال الذين وُلدوا نتيجة اعتداءات تنظيم داعش. لكنه عبر عن مخاوفه من أن التكاليف المالية الكبيرة قد

تعيق تنفيذ القانون. وقد طمأنّاه بأن العراق يمتلك ثروات اقتصادية يمكنها ضمان أبسط حقوق الضحايا وتعويضهم عن ما تعرضوا له من ظلم واستعباد.

في سياق الحديث، أشار أيضاً إلى وصول صوت المكون الإيزيدي إلى العالم أجمع من خلال الجهود الدولية والرموز البارزة مثل نادية مراد، الحائزة على جائزة نوبل للسلام. واعتبر أن هذه فرصة مهمة يجب استثمارها لخدمة المكون الإيزيدي وحتى للأوضاع العامة في العراق. كما أعرب عن سعادته بالدور الذي تؤديه منظمة الهجرة الدولية في دعم جهود تشريع القانون. وأكد أن الهدف الأساسي لحملة داعش في العراق كان استهداف المكون الإيزيدي تحديداً، ما يستوجب تشريع قانون يشمل جميع المختطفين من نساء ورجال وأطفال. دعا إلى تخصيص إطار قانوني خاص لضحايا العنف الجنسي لضمان حصولهم على التعويضات وملاحقة الجناة المسؤولين عن الجرائم بحقهم.

اختتم السيد بوبوفاج اللقاء بمجموعة نصائح قيّمة، منها تشجيع الضحايا على الاعتراف بالجرائم التي تعرضوا لها دون خوف، مشيراً إلى أن العديد من الضحايا حول العالم لم يحصلوا على حقوقهم بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية. كما شدّد على ضرورة ملاحقة الجناة ومعاقبتهم أينما كانوا وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية التي تحدد آليات تحقيق العدالة.

(76)

لقاء مع ممثلي منظمات المجتمع المدني في كرواتيا

كان اللقاء مع ممثلي منظمات المجتمع المدني مثمراً، حيث تناول دورهم في التوجيه وتقديم النصائح اللازمة لتشريع قانون خاص بضحايا العنف الجنسي، بالإضافة إلى متابعة تطبيق هذا التشريع وتنفيذه ورصد نتائجه في كرواتيا .

تحدثت السيدة ماريا، المتحدثة باسم المنظمات، عن تجربتهم مع ضحايا العنف الجنسي. أشارت إلى أنه رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على الحرب، لا يزال هناك بعض الضحايا الذين لم يعترفوا بما تعرضوا له خلال تلك الفترة. ومع ذلك، ومن خلال الخبرة والمثابرة في مقابلات متعددة مع الضحايا، تمكنت المنظمات من إقناع العديد منهم بزيارة مقراتها وتوثيق شهاداتهم حول ما مروا به.

أوضحت ماريا أن التشريع الخاص بضحايا العنف الجنسي تمت صياغته بدعم كبير من المجتمع الدولي، الأمم المتحدة، والمنظمات والجهات الرسمية ذات العلاقة. ومع ذلك، أعربت عن مخاوف تتعلق بالكاذبين الذين يدّعون أنهم تعرضوا للعنف للاستفادة من الامتيازات المخصصة للضحايا الحقيقيين، مما قد يشكل تحدياً ويؤثر على العدالة.

كما أشادت ماريا بقانون الناجيات الإيزيديات وأثبتت على استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية" لوصف الجرائم التي تعرضت لها النساء والرجال في تلك المناطق، حيث النساء أُجبرن على العنف الجنسي والرجال جرى قتلهم. وأضافت أنهم قد بدؤوا بالفعل بتنفيذ برامج تأهيل للضحايا قبل تشريع القانون، سواء من الناحية الطبية أو النفسية، وهو ما كان نهجاً مشابهاً لتجربتهم الخاصة في كرواتيا.

ما يجعل حديث ماريا مؤثراً بشكل خاص هو أنها نفسها كانت ضحية للعنف الجنسي إبان الحرب. إذ بقيت محتجزة لدى القوات الصربية في شرق كرواتيا لمدة خمسة عشر شهراً، لكنها نجحت لاحقاً في الهرب إلى العاصمة زغرب حيث وجدت عملاً شعرت معه بنوع من السعادة. ومع ذلك، لم تستطع هذه السعادة أن تخفي الحزن العميق الناتج عن تجربتها المؤلمة؛ فلم تجرؤ لسنوات على الإفصاح حتى لأقرب الناس إليها - أختها - عما تعرضت له. أشارت ماريا إلى أن خوفها من الاعتراف كان مدفوعاً بالعادات والتقاليد المجتمعية المغلقة التي تضع وصمة عار على الناجيات من العنف الجنسي.

هذا الكتمان أدى إلى تدهور حالتها الصحية والنفسية، حيث أصيبت بأزمة قلبية واضطرت لطلب المساعدة من الأمم المتحدة ومن إحدى مستشفيات الأمراض العقلية. إلا أن حضورها لجلسات التأهيل الجماعية ساعدها تدريجياً على استعادة حياتها الطبيعية. واليوم، أصبحت ماريا مسؤولة عن واحدة من أبرز وأكبر منظمات المجتمع المدني المدعومة محلياً ودولياً، مكرسة جهودها لإعادة تأهيل الناجيات، وخاصة النساء، من العنف الجنسي.

من المهم الإشارة إلى أنه خلال الحرب لم تكن النساء وحدهن ضحايا العنف الجنسي، إذ كان للرجال أيضاً نصيب من هذه الجرائم التي ما زال أثرها حاضراً في حياة الكثيرين.

(77)

لقاء مع وزير المحاربين ولجنة ضحايا العنف الجنسي

وزارة شؤون المحاربين القدامى في كرواتيا بدأت عملها كبديل عن وزارة الدفاع بعد انتهاء الحرب، بهدف العناية ودعم المحاربين وضحايا النزاع. تم ذلك استناداً إلى قانون خاص بشؤون ضحايا الحرب والمحاربين، والذي دخل حيز التنفيذ في يونيو عام 2015، وفقاً لما أوضحه فريق الوزارة أثناء لقائنا بهم في كرواتيا. جاء هذا الاجتماع بناءً على طلب رسمي منهم لتوضيح التداعيات التي تعرض لها المجتمع أثناء الحرب، مع توجيه النقاش نحو إمكانية التعاون في تشريع قانون لدعم الناجيات الإيزيديات .

تجدر الإشارة إلى أن كرواتيا حصلت على استقلالها بعد حرب استمرت خمس سنوات مع صربيا، بالتزامن مع انهيار يوغوسلافيا وانقسامها إلى عدة دول، بينما شهدت الساحة العالمية أيضاً تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمس عشرة دولة .

أما لجنة ضحايا العنف الجنسي التابعة للوزارة، فهي الجهة المختصة بتحديد وضع الضحايا ومساعدتهم. تتألف اللجنة من طبيب نفسي ومتخصصين قانونيين، حيث يتم لقاء الضحايا والاستماع إليهم، ومن ثم دراسة الوضع القانوني بشكل دقيق. عند إصدار قرار إيجابي لصالح الضحية، تُقدّم الخدمات اللازمة التي تشمل الدعم النفسي والعلاج الطبي والمساعدة القانونية، بالإضافة إلى الفحوص الشاملة والتأمين الصحي .

وفقاً لفريق الوزارة وأعضاء اللجنة، ضحايا الحرب في كرواتيا كانوا يعانون ليس فقط من جراح الحرب ولكن أيضاً من الضغوط المجتمعية والعادات التي حالت دون مطالبتهم بحقوقهم. ونتيجة لذلك، بقي الكثيرون من دون دعم حتى بعد تشريع القوانين التي وُضعت خصيصاً لحمايتهم .

أما بشأن الناجيات الإيزيديات، فقد أظهرن شجاعة استثنائية في الكشف عن الاعتداءات التي تعرّضن لها من عنف وَاغتصاب، حتى أمام المجتمع الدولي. مثال بارز على ذلك كان حديث السفارة نادية مراد في قاعة مجلس الأمن الدولي، الذي أثار تعاطفاً عالمياً بسبب شجاعتها وصراحتها المطلقة. هذا الاعتراف دفع بالمجتمع الدولي للاعتراف بمعاناتها، ومكّنها من الحصول على لقب سفيرة النوايا الحسنة إضافة إلى جائزة نوبل للسلام.

(78)

لقاء مع أعضاء برلمان منتخبين وسابقين في كوسوفو⁴⁶

كانت جمهورية كوسوفو هي المحطة الثانية ضمن جولتنا الرامية إلى تبادل الخبرات مع وفد برلماني عراقي يمثل مختلف المكونات واللجان النيابية، وتحديدًا فيما يتعلق

⁴⁶ وفد برلماني عراقي زار دولة كوسوفو نهاية 2019 واللقاء مع ممثلين عن البرلمان والحكومة الكوسوفية ومنظمات المجتمع المدني والمحاربين القدامى، للإطلاع على التجربة الكوسوفية بعد إستقلالها وكيفية التعامل مع ضحايا العنف الجنسي وجبر الضرر عنهم، وذلك للاستفادة منهم لإغناء قانون الناجيات الإيزيديات.

بقانون الناجيات الإيزيديات. تكتسب هذه الزيارة أهمية خاصة نظراً لتشابه التجربة الكوسوفية مع ما حدث في العراق خلال فترة سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على العديد من المناطق العراقية، بما في ذلك قضاء سنجار وسهل نينوى .

لكن، هناك فارق لافت للانتباه بين التجربتين. ففي العراق، كان غالبية ضحايا العنف الجنسي والناجين من جرائم التنظيم الإرهابي ينتمون إلى المكون الإيزيدي والمسيحي وأقليات قومية ومذهبية أخرى، بينما كان الجناة ينتمون لجماعة إرهابية ذات أيديولوجية متطرفة. أما في كوسوفو، فقد كانت المأساة معكوسة؛ إذ إن الضحايا كانوا بغالبيتهم من المسلمين المسالمين، والجناة ينتمون إلى الطرف الصربي المسيحي المتطرف .

خلال لقائنا مع البرلمانين الكوسوفيين، تحدثوا عن معاناتهم جراء حرب استمرت نحو عقد قبل أن تنال كوسوفو استقلالها. خلفت تلك الحرب آلاف القتلى والجرحى والمفقودين، ومع ذلك، لم تُبدِ صربيا أي تعاون معهم بشأن قضية المفقودين حتى تاريخ زيارتنا لهم، منذ تأسيس جمهوريتهم .

بالإضافة إلى ذلك، لديهم مأساة متعلقة بالعنف الجنسي، إذ تجاوز عدد ضحاياه عشرين ألف امرأة مغتصبة. وأوضحوا أن الشعب الكوسوفي، رغم الأحوال التي واجهها، يُعرف بسلميته واعتداله الديني، حيث يشكل المسلمون غالبية السكان هناك، استعرضت كوسوفو تجربتها في إصدار قانون يهدف إلى تعويض وتأهيل ضحايا العنف الجنسي، مستندةً في ذلك إلى تجربة كرواتيا السابقة في هذا المجال. ومن الجدير بالذكر أن العنف الجنسي لم يقتصر على النساء فقط، إذ كان هناك رجال أيضاً تعرضوا لنفس الانتهاكات على يد القوات الصربية .

وأشار الجانب الكوسوفي إلى ملاحظة هامة تتعلق بالضحايا الذين لا يزال العديد منهم يعيش في المناطق التي وقعت فيها جرائم الاغتصاب، لعدم قدرتهم المادية على مغادرة تلك الأماكن بسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به الدولة .

ورغم هذه التحديات الكبيرة، أبدت السلطات الكوسوفية استعدادها للتعاون مع العراق في مجال تشريع قانون خاص بضحايا العنف الجنسي، بما في ذلك قانون الناجيات الإيزيديات، وهو ما يمثل خطوة مهمة لتعزيز التضامن بين الشعوب التي عانت من ويلات الحروب والانتهاكات.

(79)

كوسوفو الدولة الفتية

جمهورية كوسوفو هي دولة حديثة العهد. في نهاية عام 2019، حينما كنا هناك، لم تكن قد مرّت سوى أحد عشر عامًا على إعلان استقلالها. بعد انتهاء الحرب مع صربيا، خضعت كوسوفو لإدارة الأمم المتحدة، تلاها تدخل الاتحاد الأوروبي لتطبيق القوانين، والتي تم لاحقًا تحويلها إلى المحاكم المحلية لدولة كوسوفو.

في ذلك العام، بلغ عدد سكان كوسوفو، وفق المصادر الرسمية والمحلية، حوالي مليوني نسمة. وبحسب ما سمعناه من البرلمانيين الذين التقينا بهم، فإن الأغلبية الساحقة من السكان يعرفون بعضهم البعض، إذ تضم كوسوفو ست إلى سبع مدن كبيرة، بما في ذلك العاصمة بريشتينا.

خلال زيارتنا وبتوضيح من المترجم المرافق لنا، علمنا أن الحكومات المتعاقبة عملت على البناء والتعمير وربط المدن بشبكة من الطرق السريعة رغم محدودية الميزانيات السنوية، التي كانت ضئيلة مقارنة بالدمار الذي خلفته الحرب مع صربيا. الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي كان قد ساعد كوسوفو في تبني العملة الأوروبية (اليورو)

للتعاملات الاقتصادية، رغم أنها لم تكن آنذاك جزءاً من الاتحاد الأوروبي. إلا أن علاقتها مع صربيا بقيت مقتصرة على التبادلات التجارية والإجراءات الجمركية عند الحدود.

أثناء إقامتنا التي استمرت أربعة أيام، لاحظنا الهدوء الذي يعم الدولة، بالإضافة إلى النظافة والتنظيم في مختلف الأنظمة، ومنها نظام المرور. ومع ذلك، وخلال زيارة لإحدى المدن الواقعة على بُعد أكثر من 100 كيلومتر عن العاصمة حيث كنا نقيم، لاحظنا وجود عدد كبير من المآذن مقارنة بالمدن الأخرى وخاصة العاصمة. حين سألت المترجم المرافق، وهو رجل من أصول مقدونية تزوج من سيدة من كوسوفو ليستقر فيها، أوضح أن السبب يعود لوجود جالية تركية كبيرة في تلك المدينة. وأشار إلى أنه كما في العديد من الدول الأوروبية، تُعرف الجالية التركية بجمع التبرعات لبناء المساجد بغرض العبادة وأحياناً لأهداف اجتماعية واقتصادية أخرى.

هذا المشهد دفعني لتذكّر مقولة عميد علم الاجتماع العراقي علي الوردي⁴⁷ التي تقول: "لا خير في بلدٍ تعلو فيه مآذن الجوامع على مداخن المصانع". هذه العبارة تلخص واقع العديد من الدول العربية والإسلامية اليوم.

(80)

أطفال ضحايا العنف الجنسي في كوسوفو

تفاجأنا، بعد النقاشات مع الجهات المختصة، بعدد كبير من ضحايا العنف الجنسي مقارنة بعدد سكان كوسوفو. فوفقاً للإحصائيات الرسمية، يبلغ عدد النساء والفتيات

⁴⁷ علي حسين محسن عبد الجليل الوردي، ولد في الكاظمية ببغداد عام 1913، وهو عالم اجتماع عراقي واكاديمي و مؤرخ من أشهر مؤلفاته وعاظ السلاطين ومهزلة العقل البشري، توفي في 13/ يوليو/ 1995.

اللواتي تعرضن للاغتصاب القسري أثناء الحرب بين كوسوفو وصربيا حوالي 20 ألفاً، وربما يشمل هذا العدد بعض الرجال أيضاً، هذه الأرقام دفعتنا إلى توجيه الاهتمام والعمل نحو المنظمات الدولية المعنية بقضايا ضحايا العنف الجنسي، إذ إن هذا العدد الكبير من النساء الناجيات قد ترتب عليه ليس فقط معاناة فردية، بل أيضاً خلق ضحايا جدد من الأطفال الذين وُلدوا كنتيجة للعنف الجنسي.

من خلال السلطات المحلية، علمنا أن هناك بالفعل عدداً كبيراً من الأطفال الذين ولدوا جراء هذه الاعتداءات، وقد جرت محاولات لتوثيقهم وتسجيلهم عبر مؤسسات مختصة. ولحسن الحظ، لم تواجه هذه الحالات مشكلات اجتماعية بارزة، خاصة أن الأطفال تم تسجيلهم بأسماء أمهاتهم، لكن الأمر يختلف عندما يتعلق بالديانة الإيزيدية، التي لا تقبل حالات مثل هذه في مجتمعها بسبب طبيعتها غير التبشيرية وتعاليمها التي لا تسمح بقبول غير الإيزيديين. أثناء تشريع قانون الناجيات الإيزيديات، اضطررنا بناءً على توجيه من المجلس الروحاني الإيزيدي إلى الامتناع عن دمج هذه الحالات داخل المجتمع الإيزيدي. وقد نجحنا، بعد جهود مضيئة وبرغم الضغوط من المنظمات المحلية والدولية، في إزالة الفقرة المتعلقة بالأطفال المولودين من إرهابيي داعش من نص القانون .

تركنا التعامل مع هذه الحالات ليكون ضمن إطار قوانين العراق الأخرى، مثل قانون الجنسية العراقية وقانون البطاقة الوطنية الموحدة، كي تكون هذه القوانين هي المرجع في معالجة تلك القضايا.

في مبنى رئاسة البرلمان ومجلس الوزراء الكوسوفي

كانت التبليغات تصلنا من قبل الجهة المنظمة لتلك الزيارة الرسمية، التي تُعد الأولى من نوعها لوفد برلماني عراقي إلى دولة مثل كوسوفو. تضمنت هذه التبليغات جدول الأعمال اليومي الذي شمل لقاءات مع الأطراف المعنية ذات العلاقة.

أقمنا في فندق فخم من فئة الخمس نجوم يقع في قلب العاصمة الكوسوفية بريشتينا. ضمن برنامج الزيارة، كان مُقررًا زيارة كل من رئاسة الوزراء ومبنى البرلمان الكوسوفيين. في الصباح، أبلغتنا المسؤولة عن تنظيم الزيارة، عبر مترجمة فلسطينية تعمل معها ضمن المنظمة الدولية للهجرة، بأننا سنتوجه إلى المقربين سيرًا على الأقدام لقربهما من الفندق. وبالفعل، استغرقت مسيرتنا دقائق معدودة حتى وصلنا إلى البوابة.

بدأت زيارتنا بالبرلمان، حيث التقينا أعضاءً حاليين وسابقين في جلسة نقاش مثمرة، كما أشرنا في تدوينات سابقة. وبعد انتهاء اللقاء، توجهنا وفقاً للبرنامج المُعد مسبقاً إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء، ما أدهشني شخصياً هو بساطة المبنى مقارنة بما توقعت. لم تكن هناك أعداد كبيرة من أفراد الحماية أمام المبنى. أمام البرلمان، كان هناك شرطي واحد فقط يستقبل الزوار، بينما في مبنى مجلس الوزراء لم يظهر أي عنصر أمني باستثناء جهاز سونار بسيط عند المدخل.

في مجلس الوزراء، التقينا بالسيدة أيدي خوسيا، المديرة التنفيذية لوكالة المساواة بين التنوع الاجتماعي. استقبلتنا بترحيب حار وانتقلت للحديث عن قضية حساسة بالنسبة لها تتعلق بضحايا العنف الجنسي. أوضحت أنهم أقرؤا قانوناً يُعرف بـ"قانون المساواة" في عام 2005، والذي تم فيما بعد تحويل بنوده إلى لجنة تنفيذية تحت إشراف رئيس الوزراء لمتابعة تنفيذ الإجراءات اللازمة.

أوضحت السيدة خوسيا أن لجنة المساواة تعمل كمكتب حكومي يقدم توصيات بشأن حقوق الضحايا المشروعة بالتنسيق مع جهات حكومية وغير حكومية لرفع معاناة ضحايا الحرب والعنف الجنسي. لكنها أضافت أن الاعتراف الرسمي بضحايا العنف الجنسي خلال الحرب لم يتم إلا في عام 2014 بعد إقرار قانون بهذا الخصوص. ومنذ ذلك الحين، جرى ترخيص أربع منظمات غير حكومية مسؤولة عن استقبال الضحايا وتسجيل بياناتهم لتقييم حالاتهم والاعتراف بهم بشكل رسمي كضحايا للعنف الجنسي بهدف تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع ومنحهم حقوقهم المشروعة.

(82)

لقاء مع رئيسة جمهورية كوسوفو السابقة⁴⁸

بعد استقبالنا بحرارة من السيدة عاطيفة، التي أصبحت رئيسة لجمهورية كوسوفو الفتية، تحدثت عن تاريخ استقلال كوسوفو في نهاية عام 2008. أشارت إلى التضحيات الكثيرة التي قدمها الشعب الكوسوفي خلال هذه المسيرة، والتي شملت ما يقارب 13 ألف قتيل، وأكثر من 1600 مفقود، إضافة إلى وجود قبور جماعية وتشريد أكثر من نصف السكان قسراً داخل البلاد وإلى الشتات.

كانت زيارتنا إلى كوسوفو تهدف إلى الالتقاء بشخصيات بارزة ومؤسسات رسمية ذات صلة بمجال عملنا، للاستفادة من خبراتهم المتعلقة بدعم ضحايا العنف الجنسي. وقد استضافتنا رئيسة الجمهورية السابقة، التي تولت المنصب بين عامي 2012 و2016، كأول امرأة مسلمة تتقلد هذا المنصب الرفيع، ومن خلال المترجم الذي رافقنا طوال فترة زيارتنا، علمنا أن السيدة كانت سابقاً ضمن جهاز الشرطة ومديرة الأمن

⁴⁸ عاطيفة يحيي آغا، رئيسة جمهورية كوسوفو من 07/ أبريل/ 2011 وحتى 07/ أبريل/ 2016، ولدت في 20/ أبريل/ 1975، شغلت مديرة الأمن الوطني إلى أن أنتخبها البرلمان كأول امرأة ترأس هذه البلد ذي الأغلبية المسلمة، لاقت إنتخابها جدلاً داخلياً وترحيباً أوروبياً

الوطني الكوسوفي. كما أنها كانت شاهدة أمام المحكمة الدولية في لاهاي بهولندا أثناء المحاكمة التاريخية لسلوبودان ميلوسوفيتش، ولكن للأسف، شهادتها لم تلقَ اهتمامًا أو اعترافًا كافياً.

تناولت نقاشاتنا موضوع ضحايا العنف الجنسي في كوسوفو، الذين وصل عددهم إلى نحو 20 ألف ضحية، من بينهم أفراد في الشرطة والجيش والأجهزة الأمنية. وأشادت السيدة بدور المنظمات المدنية والمحامين في التعاون لدعم ومساندة هؤلاء الضحايا.

وفيما يتعلق بقضيتنا، التي تشمل الناجيات الإيزيديات وغيرهن مثل المسيحيين والتركمان والشبك من الطائفة الشيعية، أعربت عن حزنها العميق وتعاطفها الشديد مع ما مررنا به. أكدت أن معاناتهم السابقة تمنحهم فهمًا عميقًا لمعاناتنا الحالية، وأبدت أملها بأن نستفيد من تجربتهم في توفير التعويضات والدعم اللازم للضحايا. كما دعت إلى ضرورة إشراك الناجيات في اللجان المتخصصة برعايتهن وتشجيعهن على الانضمام إلى المنظمات غير الحكومية المرخصة لدعم الضحايا. وفي نهاية حديثها، أشارت إلى أنه رغم عدم اعتراف العراق حتى الآن باستقلال كوسوفو، فإن السلطات هناك وافقت على استقبالنا رسميًا كوفد برلماني ربما بسبب التعاطف مع قضيتنا.

في الختام، وعدنا بنقل ملاحظتها حول مسألة عدم اعتراف العراق باستقلال كوسوفو إلى الجهات المختصة داخل الدولة العراقية.

لقاء في وزارة العمل والرعاية الاجتماعية الكوسوفية⁴⁹

كان لنا اجتماع مثمر مع اللجنة الحكومية المختصة بتسجيل واستقبال ملفات ضحايا العنف الجنسي، المعروفات بـ"الناجيات"، التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. خلال اللقاء، أعربت اللجنة عن اعتزازها بالتعاون معنا وأكدت أهمية دورها في إدارة هذا الملف الحساس والمعقد.

تألفت اللجنة من ممثلين عن جهات متعددة، من بينهم ممثل من وزارة العدل، وآخر من مكتب رئيس الوزراء، بالإضافة إلى ممثلين عن سبع محافظات، للتعامل مع قضايا الضحايا في مناطقهم. كما تضم اللجنة سكرتارية خاصة تعمل بشكل مستمر، إلى جانب وجود أعضاء متخصصين مثل أطباء نفسيين، وتتعاون أربع منظمات مرخصة مع الوزارة لتسهيل تقديم طلبات الضحايا والمساهمة في معالجتها. وفقاً لإحصائيات المتوفرة لديهم، هناك حوالي عشرين ألف ضحية تعرضوا للعنف الجنسي أثناء الحرب الكوسوفية-الصربية. وللتعاطي مع هذه الأزمة، تم تشريع قانون خاص عام 2014 لتعويض الضحايا الفعليين.

وبالنظر إلى العادات والتقاليد الاجتماعية، تُقدّم استمارات الضحايا إلى اللجنة بأسمائهم بشكل سري جداً. يخضع الضحايا لاحقاً للفحص الطبي من قبل لجان متخصصة. ووفق كلام أحد الأطباء المشاركين في اللجنة، أظهرت الفحوصات في العديد

⁴⁹ وزارة العمل والرعاية الاجتماعية الكوسوفية، من الوزارات المهمة في جمهورية كوسوفو والتي تعمل بنظام السوسيال، رغم حداثة الجمهورية الكوسوفية، إلا أن تهتم بملف الرعاية الاجتماعية وتستقبل اللاجئين الفارين من بلدانهم وقبولهم حسب الإمكانيات، ميزانية هذه الوزارة وحسب قول القائمين عليها هي تقدر بثلاث ميزانية الدولة في عام 2019، من هذه الميزانية هنالك تخصيصات لضحايا العنف الجنسي وفق قانون خاص بهم

من الحالات أن الضحايا تحملوا جروحًا عميقة نتيجة التعذيب إلى جانب الاعتداء الجنسي.

بالنسبة للنساء، يتم فحصهن من قبل طبيبات متخصصات، مع العلم أن كثيرًا من المتقدمين لديهم تقارير طبية ونفسية تُظهر آثار ما تعرضوا له. عند سؤالنا اللجنة عن عدد المستفيدين من التعويض وفق القانون، تبين أن العدد قليل جدًا مقارنةً بالعدد الفعلي؛ إذ لم يتجاوز المستفيدون نسبة 5% من إجمالي الضحايا.

وعند التطرق إلى الأسباب، أوضحت اللجنة أن الخجل المرتبط بالعادات والتقاليد أدى إلى إحجام الكثير من الضحايا عن التصريح بما تعرضوا له أثناء الحرب والأسر. حتى الآن، قُدمت حوالي 1200 حالة فقط، وجاءت هذه الأرقام بعد جهود كبيرة بذلها المسؤولون بمساعدة المنظمات المرخصة وغير الحكومية. هذه المنظمات لعبت دورًا مهمًا في تشجيع الضحايا على التقدم بطلباتهم للحصول على العلاج النفسي وإعادة التأهيل الصحي بالإضافة إلى مستحقاتهم المالية بموجب القانون الخاص بهم.

(84)

لقاء مع المنظمات الكوسوفية

إحدى الناشطات في منظمات المجتمع المدني المرخصة لدى الحكومة الكوسوفية أفادت بأن منظماتها، التي تصف نفسها كمؤسسة، شاركت منذ البداية في الجهود المبذولة لتشريع قانون خاص بضحايا العنف الجنسي بعد الحرب في كوسوفو. هذا القانون تم إقراره عام 2014 لكنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في عام 2018. وأوضحت الناشطة أن المنظمات النسوية لديها الخبرة اللازمة لتقديم الدعم لضحايا هذا العنف، ورغم وجود العديد من المعوقات التي واجهت عملهن، فقد تم العمل على معالجة هذه الصعوبات بهدف تقديم الخدمات القانونية عبر برامج متنوعة .

من جهة أخرى، ناشطة مدنية أخرى ترأست واحدة من هذه المنظمات، أشارت إلى أن منظمته التي تعمل منذ ما يقارب عشرين عامًا لعبت دورًا حيويًا في القضايا المتعلقة بالناجين. أكدت بثقة أن تشريع القانون دون إشراك المنظمات النسوية كان سيؤدي إلى نقص فعاليته. وأوضحت أن معظم طلبات المساعدة المقدمة من ضحايا العنف الجنسي، سواء كانوا نساء أو رجالًا وحتى أطفالًا، جرى تسليمها عبر المنظمات المرخصة من قبل الحكومة، مع وجود مكاتب أخرى لتسهيل عملية تقديم الطلبات.

ناشطة أخرى أشارت إلى أنهم قدموا مجموعة من الخدمات الصحية وحتى الاقتصادية للضحايا. وأبرزت أنه لولا الدعم الكبير من المنظمات المرخصة، لما كانت كوسوفو قادرة على أن تصبح نموذجًا في مجال التعامل مع ضحايا العنف الجنسي مثل بعض الدول الأخرى.

الناشطات الثلاث أعربن عن رأيهن حول قانون الناجيات الإيزيديات، حيث وجدن أنه مناسب جدًا، وأكدت ضرورة صياغة قانون شامل يغطي النساء، الأطفال، وكذلك جميع الناجين من الفظائع التي ارتكبتها تنظيم داعش. كما شددن على دور القانون في محاسبة هذا الكيان الذي يُعتبر من أشد التنظيمات الإرهابية وحشية، والذي زعم أنه يمثل "الدولة الإسلامية في العراق والشام".

وفي سياق متصل بأوضاع كوسوفو، كانت هناك معاناة خاصة بالأطفال المولودين جراء حالات العنف الجنسي التي ارتكبتها القوات العسكرية الصربية. هذه القوات قامت بانتهاكات جسيمة شملت الاغتصاب القسري للنساء والفتيات. يعاني هؤلاء الأطفال مع أمهاتهم من غياب اعتراف قانوني رسمي بهم في كوسوفو، مع تعميم كامل على هذه الحالات لحماية الضحايا. وأعربت الناشطات عن أملهن في إيجاد حلول لهذه المشكلة، مثل تفسير الأمهات مع أطفالهن إلى دول أوروبا الغربية لتسجيلهم رسميًا بأسماء أمهاتهم وحمايتهم قانونيًا واجتماعيًا.

آخر إجتماع الوفد في كوسوفو

السيدة ساندرا أورولوفيتش، التي رافقتنا خلال رحلتنا كوفد برلماني ضم ممثلين من مختلف اللجان المعنية بقانون الناجيات الإيزيديات، هي إحدى المشرفات على برامج المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة. يُعتقد أن لها أصولاً كرواتية، وربما عايشَت، أو تابعت عن بُعد، الأحداث المأساوية التي شهدتها أوروبا الشرقية، خاصة في الدول والمناطق التي كانت جزءاً من يوغوسلافيا السابقة.

كانت السيدة ساندرا على صلة مباشرة بمراحل تشريع قانون الناجيات الإيزيديات، حيث تابعت تلك المراحل حتى نهايتها. وقد ساهمت بشكل فعّال في ورش العمل التي عُقدت لهذا الغرض في أربيل، عاصمة إقليم كردستان، وبغداد، فضلاً عن اتصالاتها الفردية مع أعضاء اللجان البرلمانية ذات الصلة، بما فيهم الكاتب لهذه اليوميات.

خلال زيارتنا إلى جمهوريتي كرواتيا وكوسوفو، التي استمرت نحو عشرة أيام، اطلعنا على تجاربهما في التعامل مع ضحايا العنف الجنسي بعد الحروب التي دارت بينهما وبين القوات الصربية بقيادة الدكتاتور سلوبودان ميلوسوفيتش⁵⁰. المعروف أن الأخير تمت مساءلته أمام محكمة الجنايات الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة في لاهاي، هولندا.

⁵⁰ بدأت محاكمته في 12 فبراير 2002 بتهم ارتكاب جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية خلال حروب البلقان في التسعينيات. لكنه توفي في زنزانته في 11 مارس 2006 قبل صدور حكم بحقه

لقد كانت زيارتنا مثمرة من حيث اللقاءات والاجتماعات الميدانية مع مختلف الدوائر الحكومية، بدءاً من مجالس الوزراء والبرلمانات إلى الوزارات المختصة بمجالات عملنا. وفي ختام الرحلة، اقترحت السيدة ساندرنا عقد اجتماع أخير في كوسوفو، أطلقت عليه اسم "اجتماع نهاية الرحلة مع ساندرنا". كان الهدف من الاجتماع هو تحليل ومناقشة ما رأيناه في الدولتين وإمكانية تكييف تجاربهما لتطبيقها في العراق فيما يخص قانون الناجيات الإيزيديات. وهذا القانون يشبه إلى حد كبير قوانين حماية ضحايا العنف الجنسي التي رأيناها هناك.

بدأ الاجتماع بنقاش ثلاثة أسئلة أساسية وجوهرية تدور حول إمكانيات تطبيق ما رأيناه في العراق، والخطوات المستقبلية اللازمة، وطريقة التقييم:

أولاً: من هم المستفيدون من القانون وما هي آلية تعريفهم؟

على وجه التحديد، المستفيدون هم ضحايا العنف الجنسي من الناجيات الإيزيديات والعراقيات عموماً، بالإضافة إلى الناجين من الرجال وحتى الأطفال الذين كانوا ضحايا للحروب وويلاتها.

ثانياً: ما هي الحقوق والمزايا التي ينبغي أن يحصلوا عليها؟

وفقاً لمشروع القانون الذي صدر عن رئاسة الجمهورية وتمت مناقشته باستفاضة داخل الدائرة القانونية للرئاسة بحضور ثلاث جلسات حينها، تم التأكيد على منحهم حقوقاً مساوية للسجناء السياسيين.

ثالثاً: كيف يمكن التحقق من وضع الضحايا؟

الغالبية العظمى من الناجيات معروفات لدى مكاتب انقاذ المختطفات منذ تحريرهن من براثن تنظيم داعش، وما زلن تحت الرعاية حتى الآن.

بهذه الأسئلة الثلاثة المحورية، استطعنا إثراء النقاش وتجهيز توصيات مستنيرة تسهم في صياغة وصقل قانون الناجيات الإيزيديات بما ينسجم مع احتياجات الضحايا وواقع المجتمع العراقي.

(86)

لجنة العمل والهجرة وإتهامها بالفساد

لتسهيل عمل اللجان البرلمانية ومواكبة التطور العلمي والتقني، اعتمدنا كأعضاء في اللجنة، بالتنسيق مع رئيسها، على تطبيق الواتساب من خلال إنشاء مجموعة جماعية يديرها موظف مختص ومؤتمن. الهدف من ذلك كان إبلاغ الأعضاء بكافة التعليمات الصادرة من رئاسة البرلمان والجهات ذات العلاقة، لضمان اطلاعنا على ما يجري في أروقة مجلس النواب العراقي باعتبارنا جزءاً منه.

خلال إحدى العطلات التشريعية، التي كنت أقضيها عادة مع عائلتي خارج العراق، وبالتحديد في ألمانيا، واصلت متابعة الأخبار يومياً من خلال مجموعات متعددة عبر الواتساب. بعضها كان سياسياً ويديره شخصيات وطنية عراقية تناقش شؤون إدارة الحكم، بالإضافة إلى مجموعة خاصة بأعضاء مجلس النواب تديرها هيئة الرئاسة، إلى جانب مجموعة لجنتنا لمتابعة ما يستجد داخل المجلس وتعزيز التواصل فيما بيننا.

وفي أحد الأيام بينما كنت في ألمانيا، قررت الاطلاع على مجموعة اللجنة. فوجئت بسيل من الرسائل تضمنت اتهامات متبادلة وصلت حد التشهير. إحدى النائبات اتهمت جميع أعضاء اللجنة، بمن فيهم رئيسها، بالفساد والضلوع في صفقات مع جهات تنفيذية ذات علاقة بوزارتي الهجرة والمهجرين والعمل والشؤون الاجتماعية،

وهما الوزارتان اللتان تخضعان لرقابة لجنتنا. أثارت هذه الاتهامات حفيظة الأعضاء ودعتهم للدفاع عن أنفسهم ورفض التهم الموجهة.

حاولت تهدئة الوضع عبر التواصل الخاص مع بعض الزملاء وطلبت تأجيل النقاش إلى حين انتهاء العطلة التشريعية وعقد اجتماع رسمي طارئ لبحث الأزمة. من خلال متابعتي تبين أن المشكلة كانت تدور حول توقيع كتاب خارج إطار الصلاحيات والمسؤوليات البرلمانية.

عند استئناف الدوام الرسمي وبعد انتهاء العطلة، عُقد اجتماع للجنة العمل والهجرة بحضور عدد من الأعضاء، حيث شهد النقاش حماساً كبيراً لطرح القضية على الطاولة. ورغم عدم اكتمال النصاب في البداية، إلا أننا عقدنا الجلسة وفق نصف زائد واحد. نائب رئيس اللجنة الذي تولى إدارة الجلسة بسبب غياب رئيس اللجنة بعذر رسمي، اقترح تشكيل لجنة تحقيقية للنظر في اتهامات النائبة.

طرح رأيتي لتجنب التصعيد ودعوت لمنح النائبة الفرصة لتقديم اعتذار أمام اللجنة، لكنها لم تحضر أي اجتماع لمناقشة القضية. نائبة أخرى أيدت مقترحي ودافعت عن ضرورة معالجة الأمر بهدوء نظراً لزمالتنا واستمرار عملنا المشترك. إلا أن أغلب الأعضاء أصروا على تشكيل لجنة تحقيق وحتى مطالبات بإقصاء النائبة من اللجنة.

تشكلت اللجنة التحقيقية برئاسة إحدى النائبات وعضوية اثنين من الأعضاء. مع ذلك، لم تُنجز اللجنة مهامها بسبب التدخلات السياسية والتسويات على مستوى القيادة العليا. أوضح لي نائب رئيس اللجنة أن أحد القيادات البارزة في إقليم كردستان قد تواصل معه هاتفياً للتوسط في الموضوع ومنع محاسبة ممثليهم في اللجنة.

علّقت على الموقف مازحاً مع نائب رئيس اللجنة: "لم نطلب منك تشكيل لجنة تحقيق منذ البداية، لكنك أصررت عليها وتوقعنا ما سيحدث لاحقاً." وانتهى الأمر كسابقاته من القضايا التي ضاعت بين التدخلات والمجاملات السياسية.

(87)

لقاء مع وكيل وزير الهجرة

بعد تراجع مستوى التواصل بين وزارة الهجرة والمهجرين ولجنة العمل والهجرة النيابية، دعت اللجنة وكيل وزير الهجرة السيد كريم النوري لحضور اجتماع، إلى جانب مدير عام الفروع في الوزارة وبقية الكوادر المعنية .

ناقشنا مع السيد الوكيل أسباب ضعف التواصل وما يحدث في مخازن الشالجية في بغداد، بالإضافة إلى المشكلات المشابهة في مخازن دھوك، حيث تبين وجود سيطرة من قبل بعض المقاولين على مخازن الوزارة نتيجة غياب المنافسة العادلة في تقديم العروض المتعلقة بتوفير السلال الغذائية والصحية .

كما تطرقنا خلال النقاش إلى زيارات وزيرة الهجرة والمهجرين للمحافظات وحتى خارج العراق، والتي تتسبب في نفقات إضافية ومبالغ فيها لا تبدو ضرورية. وأشرنا إلى احتمال أن تؤدي تلك النفقات والإجراءات إلى إثارة الشكوك بشأن وجود ملفات فساد محتملة، خاصة مع ورود شكاوى تتعلق باستخدام مواد مغشوشة واللجوء إلى مكاتب وهمية مدعومة من أطراف مقربة من القيادة العليا في الوزارة .

أوضحنا أيضاً وجود تأخير ملحوظ في الرد على المراسلات الرسمية الصادرة عن اللجنة والموجهة إلى الوزارة بمختلف دوائرها. وفي ختام النقاش، تعهد السيد الوكيل أمام اللجنة بالعمل على معالجة العقبات القائمة وتحسين العلاقة مع اللجنة. كما وعد

بإعطاء الأولوية للإجابة على جميع المراسلات المتأخرة، مشدداً على ضرورة الالتزام بالرد في غضون أسبوع لتجنب أي تعطيلات مستقبلية.

(88)

وزارة فيسبوكية

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للعالم بأسره، حيث تتعدد المنصات وتباين استخداماتها وتأثيراتها. ومن أبرز هذه الوسائل "تويتر"، التي تحولت إلى منبرٍ أساسي للشخصيات العالمية والدولية والمحلية لمشاركة نشاطاتهم وتصريحاتهم ذات الأهمية الكبرى. إلى جانب ذلك، يُعد "فيسبوك" من بين الأكثر شيوعاً، حيث يمتلك معظم الناس، في مختلف الدول، حسابات وصفحات سواء كانت علنية، خاصة، سرّية أو حتى وهمية .

الغالبية العظمى من سكان العالم يُتابعون "فيسبوك" باهتمام، حيث يتم من خلاله عرض النشاطات والصور والبيانات والتصريحات والبث المباشر لأغراض متنوعة، مما جعله منصة اجتماعية غنية ومؤثرة. لكن مع الأسف، لا تتم الاستفادة منه دائماً لأغراض إيجابية، لا سيما في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط. فبدلاً من توظيف هذه الوسائل لنشر الفكر البناء والتطوير، تُستغل أحياناً للطعن في سمعة الآخرين، ونشر الفضائح، والتهديد بالكشف عن صور أو فيديوهات تتنافى مع القيم الاجتماعية والأخلاقية.

بالرغم من التوظيف السلبي أحياناً، يُستخدم "فيسبوك" أيضاً كوسيلة لاستعادة الصلات القديمة، مثل تجمع زملاء الدراسة أو العمل الذين افتقدوا بعضهم البعض عبر السنين، مما يعزز العلاقات الاجتماعية المفقودة. ويمكن القول إنه صار منبراً متاحاً لمن لا يمتلك منصة رسمية للتعبير عن آرائه أو مشاركة ذكرياته.

أما على صعيد المسؤولين في المواقع التشريعية والتنفيذية، فقد أصبح "فيسبوك" وسيلة فعالة لنشر نشاطاتهم وتحركاتهم المختلفة، بهدف إظهار حرصهم واهتمامهم بالقضايا الوطنية والمجتمعية. ومع ذلك، في الكثير من الأحيان تكون هذه النشاطات المُعلن عنها شبه استعراضية، وغالباً ما يكون الجهد الفعلي على أرض الواقع أقل مما يظهر على وسائل التواصل الاجتماعي .

وفي العراق تحديداً، نعاني أزمة ولاء وطني واضحة، حيث تجد الولاءات الدينية والمذهبية والقومية والحزبية تغطي على مصالح الوطن بشكل كبير. وبالتالي، ليس غريباً أن يستخدم بعض الوزراء ووزيراتهم "فيسبوك" كأداة لتسليط الضوء على نشاطاتهم وتلميع صورتهم العامة.

أحد الأمثلة على ذلك كان الحديث عن إحدى الوزيرات أثناء جلسة مع لجنة العمل والهجرة في البرلمان العراقي. إحدى العضوات وصفت الوزيرة بأنها "وزيرة فيسبوكية"، في إشارة إلى أن إنجازاتها الحقيقية على الأرض أقل بكثير مما يُنشر على المنصة. خلال زيارة لاحقة للوزارة بمرافقة ممثل الكوتا صائب خدر، لمعالجة قضية النازحين الإيزيديين في المخيمات، فوجئت الوزيرة بهذا التصريح، وقد بدا واضحاً أن أحد العاملين لديها قد نقل الحديث. وهنا يتضح جانب آخر من الثقافة المجتمعية العراقية التي تسودها الازدواجية، أو كما أشار عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي، ازدواجية الشخصية التي قد تصل إلى ثلاثية أو رباعية مع مرور الوقت.

خلاصة القول: وسائل التواصل الاجتماعي سلاح ذو حدين. فهي قد تكون أدوات للتواصل والبناء، لكنها قد تتحول أيضاً إلى ساحة للنقد السلبي والصراعات غير البناءة، بحسب طريقة استخدامها والغاية منها.

تحرير إحدى المخططات من بغداد

كان لدي عدد قليل من الأصدقاء من سنجار، والسبب يعود إلى البعد الجغرافي بيننا. لكن من بين هؤلاء، جمعتنا أيام الجامعة في بداية الثمانينيات. لاحقًا، وبعد أن تعيّنت للتدريس في مؤسسة المعاهد الفنية، تعرّفت على أصدقاء آخرين أعزاء من سنجار. وعندما اجتاحت تنظيم داعش المنطقة، بادرت بالاتصال بأحد هؤلاء الأصدقاء المقربين، الذي كان يقيم مع عائلته الكبيرة داخل قضاء سنجار. أردت أن أطمئن على أوضاعهم وأعرف مصيرهم بعد أن سيطر التنظيم على مناطقهم. كان معظم الأهالي قد أجبرتهم الصدمة والرعب على الفرار باتجاه جبل سنجار، الحدود السورية، أو إقليم كردستان في حينه.

تحدثت مع صديقي عبر الهاتف الخلوي، وكانت تلك آخر مكالمة جمعتنا حتى يومنا هذا. أخبرني بأنهم ما زالوا في سنجار في تلك اللحظات. حاولت إقناعه بضرورة المغادرة إلى الجبل بأسرع وقت ممكن، فوعدني بذلك، لكنه للأسف لم يتحرك في الوقت المناسب. وما علمته لاحقًا كان أشد وقعًا؛ إذ وقعت العائلة بأكملها في قبضة مقاتلي تنظيم داعش.

مرت أكثر من أربع سنوات، وبينما كنت في بغداد أثناء عضويتي في مجلس النواب العراقي خلال الدورة البرلمانية الرابعة، تلقيت اتصالًا هاتفيًا من أحد أفراد أسرة صديقي. أخبرني المتصل أن إحدى بناته موجودة الآن في بغداد وتحت إشراف جهاز مكافحة الإرهاب، بعد أن وقعت ضمن عدد من العوائل التي احتجزتها القوات العراقية أثناء تحرير المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش.

تحققت من الأمر، واتضح أنها بالفعل موجودة في أحد السجون التابعة للجهاز مع عوائل أخرى. عرفت أيضًا أنها تعرضت للاغتصاب من أحد عناصر داعش وأثر ذلك عن طفل وُلد حين كانت تبلغ من العمر أكثر من 18 عامًا. عندما بدأت التحقيقات معها، كانت تدّعي أنها تنتمي إلى قبيلة الجبور بدلًا من الإيزيديين، ربما لحماية نفسها من خطر أولئك الذين كانت محتجزة معهم. هذا ما أكدّه لي القاضي المسؤول عن قضيتها، والذي كشف أيضًا أنها خضعت لغسل دماغ بعد أن أُرغمت على الدراسة في معهد شرعي تابع لتنظيم داعش بمدينة الموصل لفترة تقارب العامين.

طلب أفراد أسرته مني تحديد موعد لزيارتها والتوسط لإقناعها بالعودة إلى كنف عائلتها، خاصة شقيقها الأكبر وعائلته. تواصلت مع القاضي لتحديد موعد اللقاء، وتم السماح لنا بلقائها بعيدًا عن العوائل التي كانت معها داخل السجن. لكن تفاجأت بإصرارها على عدم العودة إلا مع طفلها الذي كان يبلغ من العمر أكثر من ثلاث سنوات حينذاك. أكدت لي ذلك بنفسها خلال مكاملة هاتفية رتبته معها؛ حيث عبّرت بحزم عن رفضها التخلي عن طفلها مهما كانت الظروف.

وبعد محاولات للعفو عنها وإطلاق سراحها، أوضحت لها أن إمكانية إخراجها كانت متوفرة بفضل العلاقات والمنصب الذي كنت أشغله، وخاصة بعد التحقق من هويتها كإيزيدية. لكن القاضي نصحني بعدم الضغط عليها للعودة فورًا وأوصى بتكليف باحثين اجتماعيين وأخصائيين للعمل على تأهيلها وإزالة الأفكار التي زرعها داعش في رأسها.

وبعد فترة انتظار وصبر، تمت إعادة تأهيلها بنجاح. في النهاية، نجح شقيقها وعائلته في استلامها واستقبالها بحب واحتواء، لتعود إلى أحضان أسرته وحياتها التي سُلبت منها لسنوات طويلة.

تكریمنا

المنظمة الإيزيدية للتوثيق تُعد واحدة من أبرز المنظمات الإيزيدية التي تعمل بدافع الحماسة والعزم لخدمة قضايا مجتمعتها. بقيادة شابة ومخلصة، كرّست جهودها لتوثيق جميع الجرائم والانتهاكات التي طالت الإيزيديين منذ عام 2014، بما يشمل القتل الجماعي، والختف، والاعتصاب، والمقابر الجماعية، والنزوح، والحياة في المخيمات التي تفتقر إلى أبسط مقومات العيش الكريم.

اتخذت المنظمة من أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، مقراً لها، وشاركت بفاعلية في كل ما يخدم القضية الإيزيدية بشكل معاصر. ومن بين أهم أدوارها تدخلها في معالجة قضية الأطفال المولودين من عناصر تنظيم داعش الإرهابي. بادرت بعقد اجتماع مع سمو الأمير والمجلس الروحاني واللجنة الاستشارية لمناقشة هذا الموضوع الحساس. وفي ذلك الوقت، كنت عضواً في اللجنة الاستشارية حيث طرحت آراء قيّمة ساهمت في معالجة القضية.

كما لعبت المنظمة دوراً بارزاً في متابعة مراحل تشريع قانون الناجيات. بدأت هذه المساعي من المناقشات داخل رئاسة الجمهورية (الدائرة القانونية)، مروراً بإحالتها إلى مجلس الوزراء كونه يحمل طابعاً مالياً، ووصولاً إلى البرلمان العراقي. شهد القانون قراءتين ثم التصويت عليه وأخيراً مصادقته من قبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح. حدثت هذه المصادقة خلال احتفال كبير أقيم بمناسبة يوم المرأة العالمي عام 2021 بحضور عدد من الناجيات.

بعد تنفيذ القانون وإنشاء مديرية عامة لشؤون الناجيات في محافظة نينوى، تلقيت مع النائب صائب خدر، دعوة رسمية من المنظمة الإيزيدية للتوثيق لتكریمنا.

التكريم جاء تقديرًا للدور الذي قمنا به في تشريع قانون الناجيات الإيزيديات، الذي يُعد أول قانون يُشرع وينفذ في العراق باسم مكون الإيزيديين بشكل صريح. أقيم حفل التكريم في إحدى قاعات الفنادق الفخمة بمدينة أربيل.

جدير بالذكر أن منظمة غصن الزيتون أسهمت في تنظيم هذا الحدث المميز. كذلك لا يمكننا أن نغفل تكريم السيدة بريز عمر صاحبة فكرة قانون الناجيات الإيزيديات، بحضور مجموعة من الشخصيات القانونية البارزة، بما في ذلك قضاة من الإقليم وشخصيات أخرى عديدة.

(91)

أوقاف الإيزيدية في بغداد وجوازات الخدمة

في إحدى زيارتي الميدانية إلى ديوان أوقاف المسيحيين والأيزيديين والصابئة المندائية، التقيت المدير العام لأوقاف الأيزيديين وطاقم المديرية لمناقشة قضايا تتعلق بطبيعة عملنا. بالإضافة إلى كوني عضواً في لجنة العمل والهجرة البرلمانية، كنت أيضاً عضواً مناوباً في لجنة الأوقاف البرلمانية، ممثلاً للمكون الأيزيدي. وقد استمرت هذه المهمة خلال الدورة البرلمانية الرابعة من عام 2018 إلى عام 2021.

بعد لقائي بالمدير العام للأوقاف، علمت بأنه على موعد مع عضوين من المجلس الروحاني الأيزيدي، اللذين توجهوا إلى بغداد لمتابعة إجراءات تتعلق بمنحهم جوازات خدمة حمراء، التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الجوازات الدبلوماسية. هذه المسألة كانت نتيجة مفاوضات رسمية بين ديوان الأوقاف والجهات المعنية للحصول على هذه الجوازات.

أشرت للمدير العام، وهو من عائلة الإمارة ولكنه يمثل الطرف الآخر في المعادلة الأميرية آنذاك، بأن المجلس الروحاني الأيزيدي يتكون من خمسة أعضاء. كان يمكنه

إدارة الأمر بتوحيد الجهود عبر طلب رسمي يُطالب بمنح الجوازات لجميع الأعضاء. أعتقد أن المدير العام لم يتعامل مع الموضوع بالترتيب المطلوب لمثل هذه الحالات. فمن الأفضل أن يكون هناك طلب موحد صادر عن المجلس الروحاني الأعلى، يتضمن أسماء الأعضاء الخمسة: الأمير، الباباشيخ، البيشيما، كبير القوالين، وشيخ الوزير. عدم التنسيق بهذه الطريقة، والاكتفاء بطلب فردي أو ثنائي، يؤثر سلباً على سمعة المجلس الروحاني نفسه ويُعطي انطباعاً غير جيد للمجتمع الأيزيدي ككل.

للأسف، إذا استمر هذا النوع من التخطي الإداري حتى على مستوى القيادة الإيزيدية العليا، فمن المرجح أننا سنظل ندور في نفس المكان دون إحراز تقدم يُذكر. العالم يتغير باستمرار ويتقدم في مجالات التكنولوجيا والتنمية، لكننا ما زلنا نراوح مكاننا.

(92)

عن قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال

تعد الدول ذات النظام الديمقراطي التي تعنى بحقوق الإنسان من بين الأنظمة التي تضمن إنصاف حقوق جميع فئات المجتمع. ولكن بالرغم من هذه العدالة، نجد أن فئة العمال في الدول الصناعية الكبرى، والتي تشكل العمود الفقري للاقتصادات الكبرى عبر عملها الدؤوب في الشركات والمصانع سواء الحكومية، الخاصة، أو المشتركة، غالباً ما تواجه تحديات خاصة. هؤلاء العمال يتمتعون بحقوق تقابلها التزامات واضحة، تحت إشراف دوائر متخصصة تُعنى بشؤونهم كدوائر العمل، والتي تهدف إلى حماية امتيازاتهم عبر محاكم مخصصة.

لكن للأسف، في العديد من الدول ذات الأنظمة الدكتاتورية، تغيب القوانين التي تكفل حقوق العمال، خصوصاً في القطاع الخاص. وفي ضوء التغيرات التي شهدها العراق عقب سقوط النظام السابق واحتلاله من قبل قوات التحالف، وتشكيل

الحكومات المتعاقبة عبر الانتخابات، أبدى مجلس النواب العراقي اهتمامًا بتشريع قوانين تخص الشعب عمومًا، ومنها قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

في الدورة البرلمانية الرابعة (2018-2021)، تولينا في لجنة العمل والهجرة البرلمانية مهمة دراسة هذا القانون بشكل جاد، إذ عقدنا لقاءات مع اتحاد نقابات العمال، دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي، وممثلي اتحاد الصناعات لتحقيق تقدم ملموس. يُشار هنا إلى وجود قانون رقم 39 المتعلق بهذا الشأن، والمُشرّع قبل نحو نصف قرن.

شددنا على ضرورة إنشاء صندوق خاص بإدارة اشتراكات العمال ليحقق العدالة والاستمرارية. على سبيل المثال، في دول عربية كالأردن وسلطنة عمان، يستفيد ربع السكان من الضمان الاجتماعي. أما في العراق، وعلى الرغم من أن عدد سكانه يقترب من 40 مليون نسمة، فإن المستفيدين من الضمان لا يتجاوزون 300 ألف شخص، ما يبرز الحاجة الملحة لتطوير الإطار القانوني.

بفضل اطلاعي على تجارب دول أخرى مثل ألمانيا، أكدت مرارًا ضرورة تحقيق مقاربة بين حقوق وامتيازات العمال والموظفين ضمن قانون التقاعد الجديد وكذلك قانون التقاعد الموحد لعام 2014، الذي ساهمت أيضًا في صياغته خلال عضويتي البرلمانية الثانية، وكجزء من جهود لجنة العمل والهجرة البرلمانية وبالتنسيق مع جهات أممية ومحلية مختلفة، شاركنا في ورشتي عمل مهتمتين في أربيل بخصوص التسريع بعملية تشريع قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال. وبالفعل، نجحنا في إيصال القانون إلى مراحله النهائية للتصويت.

لكن نتيجة الضغوط لإجراء انتخابات مبكرة، التي كانت جزءًا من برنامج حكومة السيد مصطفى الكاظمي، قرر مجلس النواب العراقي (الدورة الرابعة) برئاسة محمد الحلبوسي حل نفسه لإفساح المجال أمام الانتخابات. ونتيجة لذلك، تم ترحيل قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال إلى البرلمان في دورته الخامسة.

العبادي ودار الأيتام

بعد سقوط بغداد واحتلال العراق على يد التحالف الدولي، تولى السفير بول بريمر منصب الحاكم المطلق في العراق لفترة عام كامل، من مايو 2003 إلى مايو 2004، كرئيس لسلطة التحالف المؤقتة. أثناء فترة حكمه، تم تشكيل مجلس الحكم الذي ضم أبرز القادة العراقيين آنذاك. وبعد انتهاء تلك المرحلة، تم إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومات العراقية برئاسة شخصيات من المعارضة السابقة. حتى الآن، تشكلت ثماني حكومات، بدءاً من حكومة الدكتور إياد علاوي وصولاً إلى الحكومة الحالية برئاسة السيد محمد شياع السوداني، والتي توصف بأنها "حكومة خدمات" وفق تسمية المسؤولين عنها. وخلال هذه الفترة، أجريت خمس دورات انتخابية برلمانية.

في مقالة سابقة كتبها عقب تولي الدكتور حيدر العبادي رئاسة الوزراء، تساءلت عما إذا كان بإمكانه أن يكون "أديناور العراق"، في إشارة إلى كونراد أديناور⁵¹، أول مستشار تنفيذي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية والذي أشرف على إعادة بنائها بعد الدمار الواسع. وقتها استند تصوري إلى الإصلاحات والإجراءات التي أطلقها العبادي، وكنت أرى أنه لو ترك للعمل بحرية بعيداً عن التدخلات الداخلية والإقليمية والدولية، لكان العراق اليوم

⁵¹ كونراد هيرمان يوسف اديناور (1876 – 1967)، سياسي ألماني وأول مستشار لألمانيا الغربية ما بعد الحرب العالمية الثانية من 1949 حتى عام 1963، قاد بلاده من أنقاض الحرب إلى دولة منتجة ومزدهرة، مقيماً علاقات وثيقة مع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، حققت ألمانيا الغربية الديمقراطية والاستقرار والأحترام الدولي والأزدهار الاقتصادي، كان أول زعيم لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي.

في حال أفضل بكثير، خاصة أنه لم يكن متهمًا بالفساد الذي شاب العديد من السياسيين الآخرين.

رغم التحديات الكبيرة التي واجهت العبادي خلال فترة حكمه، مثل انهيار أسعار النفط إلى أقل من 30 دولارًا للبرميل بعد أن كان السعر يتجاوز 100 دولار، واحتلال داعش لعدد من المحافظات العراقية مع اقترابها من أطراف بغداد، إلا أنه تمكن من الصمود واتخاذ إجراءات إصلاحية هامة. كما قاد المعركة لتحرير المناطق التي سيطر عليها داعش بالتعاون مع المتطوعين الذين شاركوا بناءً على فتوى المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني.

أولى العبادي اهتمامًا خاصًا بالفئات المحرومة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام والمسنين. كان يصف هذه الشرائح بأنها "خط أحمر" لا يجب المساس بحقوقها أو إهمالها. عمل على تقديم الرعاية لذوي الاحتياجات وتوفير فرص للأيتام عند مغادرتهم دور الإيواء، بل وشجّع زواج الأيتام ببعضهم إذا كان هناك توافق بينهم. كما بدأ بمبادرات مستوحاة من تجارب دول كالصين والولايات المتحدة لتوظيف الأيتام مجهولي النسب في الأجهزة المتخصصة، مثل مكافحة الإرهاب، من خلال تدريبهم وتأهيلهم في معاهد متخصصة.

إضافةً إلى ذلك، دعا العبادي الحكومات المحلية إلى الاهتمام بإنشاء وإدارة دور الدولة للأطفال والأحداث، وتخصيص ميزانيات مالية كافية لهذه الدور عبر تقليل النفقات غير الضرورية وتحويلها لهذه الأغراض. كانت مبادراته تعكس اهتمامًا بجوانب الرعاية الاجتماعية وتعزيز حماية الفئات الضعيفة بما يضمن لهم حياة كريمة.

لقاء مع السفير الفلسطيني⁵²

قبل الاجتماع مع سعادة السفير الفلسطيني في العراق بفترة وجيزة، عقدنا سلسلة من الاجتماعات المكثفة حول موضوع تشريع قانون اللاجئين، خاصة بعد تأجيله من الدورة البرلمانية الثالثة إلى الدورة البرلمانية الرابعة. أود أن أوضح بكل أمانة أن أغلب أعضاء مجلس النواب في لجنة العمل والهجرة، بمختلف توجهاتهم السياسية وانتماؤاتهم الحزبية والبرلمانية، كانوا يعارضون فكرة تشريع مثل هذا القانون، بالنظر إلى الظروف التي كان يمر بها العراق في ذلك الوقت .

كانت إحدى النقاط المثارة هي أن تشريع القانون قد يمنح الكثير من الأشخاص من دول مثل باكستان وأفغانستان، الذين تواجدوا في المحافظات التي تضم المراقدين الشيعة المقدسة، حق التقدم للحصول على الجنسية العراقية. كما أن هناك مخاوف مشابهة متعلقة بالراغبين في التجنس من الإيرانيين الذين يتطلعون للحصول على الجنسية العراقية.

الاجتماع مع السفير الفلسطيني ركز على موضوع مشابه تقريباً، وتحديدًا الوجود الفلسطيني في العراق الذي يعود إلى عام 1948 بعد تأسيس دولة إسرائيل وتهجير الفلسطينيين إلى الشتات، ومن بينهم من استقر بالعراق بأعداد كبيرة. خلال اللقاء، أعرب سعادة السفير والوفد المرافق له عن رغبتهم في مناقشة حقوق الجالية الفلسطينية في العراق وأهمية معاملتهم أسوة بالعراقيين مع إمكانية شملهم بقانون التجنيس العراقي.

133. أحمد بدر أبراهيم عقل (ولد في 01 / 12 / 1952) في مخيم عيد السلطان / أريحا، مهندس مدني ودبلوماسي فلسطيني، شغل سفيراً لدولة فلسطين لدى العراق بين (2014 – 2023).

ووفقاً لمعلومات السفارة الفلسطينية، يوجد حالياً حوالي سبعة آلاف فلسطيني مقيم في العراق، مقارنة بأكثر من 650 ألف فلسطيني يقيمون في سوريا. وقد أكدنا للسفير والوفد المصاحب له التزامنا الكامل بالقوانين العراقية النافذة وآليات التعامل مع كافة اللاجئين دون تمييز. كما أوضحنا أن الوضع في العراق آنذاك لا يتيح تحمّل المزيد من الضغوط، خصوصاً وأن الوجود الكبير لجاليات من دول مجاورة وأخرى يُلقي بظلاله على المجتمع العراقي من نواحٍ اقتصادية وسياسية وربما اجتماعية أيضاً.

(95)

قانون الناجيات و الأمم المتحدة

شاركنا في العديد من الاجتماعات واللقاءات التشاورية والجلسات النقاشية، بالإضافة إلى الورش الخاصة بقانون الناجيات الإيزيديات. وخلال تلك الأنشطة، التقينا بالعديد من الجهات والمؤسسات والشخصيات المعنية، بما في ذلك ممثل الأمم المتحدة، الذي كان يحرص دائماً على التأكيد على ضرورة توسيع نطاق مسودة القانون ومعالجة جميع مواده المتعلقة بالضحايا وضمان تعويضهم بشكل عادل .

كما قامت الأمم المتحدة، من خلال المنظمة الدولية للهجرة، بتنظيم زيارات إلى بعض الدول التي عانت من مشاكل مشابهة لتلك التي يواجهها العراق في ملف ضحايا العنف الجنسي، مثل كرواتيا وكوسوفو. وكان الهدف من هذه الزيارات الاطلاع على تجاربهم لتعزيز نضج القانون والنظر في جميع الاقتراحات بما يتماشى مع المعايير والمواثيق الدولية، وصولاً إلى الصيغة النهائية المتفق عليها.

قمنا بدراسة التوصيات والعمل على تحسين الأحكام بما يوافق المعايير الوطنية والدولية. وأكدنا بوضوح أن الموافقة على المسودة النهائية للقانون هي مسؤولية البرلمان العراقي وحده، ولا تتعلق بالقائمين على ورش العمل. كما شددنا على ضرورة

شمول جميع الأشخاص الذين اختطفوا من قبل تنظيم داعش وتم تحريرهم، خاصة من الإيزيديات والإيزيديين.

وفي إطار القانون، عملنا على تضمين بند لاستحداث مديرية عامة لشؤون الناجيات الإيزيديات. وستتبع هذه المديرية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بناءً على توصية الأمانة العامة لمجلس الوزراء. وسيكون مقر المديرية داخل محافظة نينوى، مع إمكانية إنشاء فروع في المناطق التي تشهد تواجدًا كبيرًا للناجيات.

(96)

وضع اللمسات الأخيرة على قانون الناجيات

بعد مناقشات مستفيضة مع جهات عديدة حول إمكانية تشريع قانون الناجيات الإيزيديات، أبدت المنظمة الدولية للهجرة رغبتها في تأجيل العملية لفترة أطول، بهدف البحث عن حلول تتعلق بالأطفال المولودين من عناصر داعش الإرهابيين، وإمكانية قبولهم داخل المجتمع الإيزيدي. لكن بعد استشارة المجلس الروحاني الإيزيدي، كان موقفه واضحاً برفض الاستجابة لهذا الطلب في الوقت الراهن. كما أن القوانين العراقية القائمة قد تتعارض مع مثل هذا الأمر، إذ تنص على تسجيل الأطفال مجهولي النسب كمسلمين في السجلات المدنية.

بناءً على ذلك، قمت بالضغط على المسؤولية القائمة على برنامج المنظمة الدولية للهجرة بضرورة الاكتفاء بعقد ورش عمل ومناقشات للقانون، خاصة وأن الموضوع قد بلغ مرحلة النضوج لتقديمه إلى رئاسة مجلس النواب. الهدف كان إدراج القانون ضمن جدول الأعمال لقراءته الأولى والثانية، ومناقشته وصولاً للتصويت عليه. ورغم ذلك، أصرت المسؤولية المعنية بالبرنامج على عقد ورشة عمل نهائية لإجراء التعديلات الأخيرة على القانون بمشاركة مجموعة من الناجيات، علاوة على التواصل مع بعضهن المقيمات خارج العراق عبر الإنترنت.

وافقت في نهاية المطاف، وأقيمت الورشة على مدار يومين في أواخر ديسمبر 2020، بحضور مستشار أقدم من بعثة الأمم المتحدة (اليونامي) وخبراء أمميين. ركزت الورشة على محاربة العنف الجنسي بكل أشكاله، استناداً إلى مذكرة التفاهم التي وقعها العراق مع الأمم المتحدة عام 2016 لمكافحة هذا النوع من الجرائم. كما شددت بعثة الأمم المتحدة على ضرورة تضمين كافة ضحايا العنف الجنسي من مختلف المكونات العراقية، بما في ذلك المسيحيين والشبك الشيعية والتركمان الشيعية.

من جانبنا كنواب إيزيديين، أكدنا أيضاً أهمية هذا التنوع وتم تضمينه فعلاً في نصوص القانون. الناجيات من مختلف المكونات المشاركات في الورشة عبّرن عن الحاجة إلى استجابة شاملة لاحتياجاتهن، مع تأكيد الناجيات الإيزيديات على ضرورة الحفاظ على اسم القانون مرتبطاً بهن لضمان حقوق ضحايا المكونات الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار أوضاع الناجين والأطفال.

كما طالب الحضور بضرورة توفير استثناءات للناجيات الإيزيديات، خاصة فيما يتعلق باستكمال التعليم بغض النظر عن شرط العمر. إحدى الناجيات المقيمات في ألمانيا أكدت أهمية الشمولية الإنسانية وطالبت بتوسيع نطاق الامتيازات ليشمل الناجيات المقيمات خارج العراق.

وشدد المشاركون جميعاً على أهمية عدم تكرار مثل هذه الجرائم، داعين الأمم المتحدة إلى دعم عودة النازحين الإيزيديين إلى مناطقهم الأصلية، مع ضمان تطبيق العدالة الانتقالية ومحاسبة عناصر داعش ومن تعاون معهم خلال سيطرتهم على الأراضي العراقية.

في السياق ذاته، وجهت إحدى الناجيات انتقاداً حاداً لموقف بعض سكان الموصل تجاه ما تعرضن له من اضطهاد وعنف جنسي. إلا أنني أكدت خلال النقاش ضرورة عدم التعميم، خاصة وأن هناك العديد من أهالي الموصل الذين ساهموا بطرق مختلفة في تحرير الناجيات، ومن بينهم من يُنسب إليه تحرير السفارة نادية مراد.

لقاء مع الوفد الكوردستاني برئاسة قباد طالباني⁵³

كثرت جولات المفاوضات بين الوفد الرسمي لإقليم كوردستان والجهات الحكومية الفيدرالية ذات العلاقة، بشأن إقرار الموازنات السنوية، خاصةً بعد عام 2010. تركّزت الجهود حول تعديل النسبة المخصصة للإقليم من الموازنة العامة، والتي كانت تبلغ 17%، لكنها تقلّصت لاحقاً إلى نسبة أقل، وأحياناً لم تُصرف النسبة المخصصة بتاتاً. ويرجع هذا إلى الخلافات المستمرة حيال تسليم النفط، حيث يتم تحديد عدد البراميل اليومية في إطار الموازنة السنوية لتسليمها لشركة "سومو" العراقية المعنية بالنفط.

من الإنصاف القول إن كلا الطرفين مسؤولٌ عن تفاقم هذه الخلافات السنوية، التي تنفجر مع بداية مناقشات كل موازنة على مر سبع سنوات تشريعية من عمر البرلمان العراقي، وذلك خلال الفترة التي كنت فيها عضواً في مجلس النواب لدورتين برلمانيّتين. من ناحية أخرى، أصر الإقليم على الاحتفاظ بملف النفط دون تسليمه إلى بغداد، ما أدى إلى ما يمكن وصفه بـ "انقلاب السحر على الساحر". فقد صدر حكم دولي من محكمة التجارة الدولية في فرنسا لصالح العراق، يقضي بعدم السماح للإقليم بتصدير النفط إلى تركيا، استناداً إلى اتفاقية قد وقعها تركيا مع العراق خلال سبعينيات القرن الماضي. هذه الاتفاقية تفرض التعامل في ملف النفط فقط مع الحكومة المركزية في بغداد، ما منح العراق تفوقاً قانونياً واضحاً في هذه القضية.

⁵³ قباد جلال طالباني (21/ تموز / 1977)، سياسي كوردي عراقي، ولد في دمشق عاصمة سوريا، سياسي من الاتحاد الوطني الكوردستاني وهو نجل رئيس جمهورية العراق الأسبق جلال طالباني من زوجته هيرو إبراهيم أحمد، نائب رئيس وزراء حكومة إقليم كوردستان العراق، متزوج من سيدة الأعمال الأميركية اليهودية شيري كراهام، له شهادة بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة كينغستن في بريطانيا.

وفي عام 2021، وبالتزامن مع مناقشات ميزانية ذلك العام، زار الوفد الحكومي لإقليم كردستان برئاسة السيد قباد طالباني بغداد نحو عشرين مرة للتفاوض مع الجهات الاتحادية السياسية والمالية والإدارية. شملت المباحثات قضايا شائكة أخرى بجانب الموازنة، مثل مسألة قوات البيشمركة وتطبيق المادة 140 من الدستور العراقي، التي لم تُنفذ حتى الآن. وربما تحتاج بعض الخلافات بهذا الشأن إلى تعديلات دستورية للحل.

في أحد اجتماعاتنا كبرلمانيين كردستانيين يمثلون مختلف الكتل السياسية، ناقشنا الخلافات القائمة بين الإقليم والمركز. وخلال الاجتماع أكدت على أهمية تضمين ممثل عن منطقة سنجار في هذه النقاشات، وذلك لأنها تعيش أوضاعاً مشابهة لمدينة كركوك وتخضع أيضاً لنفس المادة 140 من الدستور العراقي. كان أحد الممثلين عن كركوك حاضراً ضمن الوفد ورأيت أهمية موازنة ذلك بوجود صوت لسنجار. ومع الأسف، لم تلقَ هذه المطالب أي استجابة من قبل الوفد.

(98)

الأمين العام لمجلس الوزراء يستقبل الناجيات

بعد تكريم الناجيات الإيزيديات في مبنى مجلس النواب العراقي من قبل السيد حسن الكعبي، النائب الأول لرئيس مجلس النواب وأحد أبرز داعمي تشريع قانون الناجيات الإيزيديات، تم الاحتفاء بأكثر من عشر ناجيات ممن كنَّ في بغداد لإجراء فحوصات وتلقي علاج نفسي في مدينة الطب، تحت إشراف المديرية العامة لدائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء.

عندما علم الأمين العام لمجلس الوزراء بوجود الناجيات، قام من خلال المدير العام للمنظمات وبالتنسيق مع الأستاذ صائب خدر، ممثل كوتا الإيزيديين، بتنظيم لقاء لاستقبالهن من قبل السيد حميد الغزي، الأمين العام لمجلس الوزراء. وقد أبدى الأخير حماسة كبيرة لهذا اللقاء وحرصه على تقديم الدعم اللازم للناجيات وفق بنود القانون الخاص بهن، وحتى في مجالات أخرى .

خلال الاستقبال، أعرب السيد الغزي عن استعداده لتقديم المساعدة ليس فقط للناجيات، بل لجميع أبناء المكون الإيزيدي، وخاصة السنجاريين الذين تعرضوا لهجوم وحشي من قبل تنظيم داعش. كما تم التطرق إلى موضوع تعويض الأضرار المتعلقة بالمنازل في القضاء والنواحي والمجمعات السكنية. وقد أبدى استعداده لإعطاء الأولوية لإنجاز معاملات التعويض الخاصة بمناطق سنجار، لا سيما بعد توحيد هذه المعاملات من قبل اللجان الفرعية في القضاء والمحافظات .

كان هذا التنسيق جزءاً من العمل المشترك مع الأستاذ صائب خدر، الذي أظهر تعاوناً كبيراً من أجل خدمة المكون الإيزيدي. ومن خلال الجهود المبذولة والوثائق الرسمية الموثقة (مثل الكتب والمراسلات)، يظهر أنه كان واحداً من أكثر ممثلي كوتا الإيزيديين كفاءةً في البرلمان العراقي.

(99)

لقاء آخر مع السفير السوري في العراق

كان لنا لقاء آخر مع السفير السوري في بغداد، السيد سطاتم جدعان، برفقة الأستاذ صائب خدر ممثل كوتا الإيزيديين، حيث ناقشنا قضية المختطفات خلال اجتياح تنظيم داعش لسنجار. تلك الأحداث الأليمة خلّفت وراءها مآسي كبيرة، إذ راح ضحيتها الآلاف من أبناء المكون الإيزيدي من شيوخ ونساء وفتيات عذراوات. تعرّض الكثير منهم للقتل الوحشي، بينما شهدت مناطقهم اكتشاف العشرات من المقابر الجماعية عقب تحرير المناطق المختلفة في العراق، بما فيها معازل الإيزيديين الذين تكبدوا الخسائر الأضخم من قتلى ومخطوفين ومخطوفات من النساء والأطفال.

جاءت زيارتنا بعد سقوط آخر معقل لداعش داخل الأراضي السورية، بهدف مخاطبة السلطات السورية من خلال سفيرها في العراق، لبحث إمكانية المساعدة في تحرير النساء والفتيات والأطفال الإيزيديين الذين ظلوا مختطفين لدى ما تبقى من التنظيم. حينها،

وعد السفير بتقديم الدعم، لكن للأسف لم يتم فعل شيء ملموس. ربما لم يتجاوز حديثنا أبواب السفارة الواقعة في حي المنصور ببغداد.

في تلك الفترة، صدر قرار عن وزارة العدل السورية (برقم 7) يتعلق بقانون الأحوال الشخصية ويفرض الزواج للإيزيديين السوريين وفق الشريعة الإسلامية. هذا القرار أثار استياءً واسعاً بين أبناء المكون الإيزيدي في سوريا والجالية الإيزيدية في الشتات. صدرت ردود فعل غاضبة واستنكاكات علنية من العديد من منظمات المجتمع المدني وحتى التنظيمات السياسية السورية، بما في ذلك الأحزاب والاتحادات عبر مواقعها الرسمية ومنصات التواصل الاجتماعي.

من منطلق المسؤولية، ناقشنا هذه القضية مع السفير السوري وطالبنا بإلغاء هذا القرار الذي لا يتماشى مع معتقدات المجتمع الإيزيدي، حيث لا يمكنهم الزواج وفق الشريعة الإسلامية كونهم يعتنقون ديانة تختلف تماماً. أوضحنا مدى أهمية هذا الموضوع وضرورة احترام مشاعر أبناء المكون الإيزيدي في سوريا وخارجها. أبدى السفير تعاطفه مع القضية بطريقة دبلوماسية، ووعد بمفاتيح الجهات المعنية في الحكومة السورية، وخاصة وزارة العدل. كما اقترح إرسال وفد رسمي برفقتنا (أنا والأخ صائب) إلى سوريا للتباحث حول الموضوع، وهو اقتراح أيدناه وأبدينا استعدادنا الكامل لتنفيذه.

لكن، وبعد انتظار طويل، لم نتلقَ أي رد من السفير السوري أو الحكومة السورية. ويبدو أن المقترح قد تم تجاهله أو وضعه على الرف، دون وجود نية حقيقية لتنفيذه أو التعاطي مع هذا الطلب بشكل فعال.

(100)

محافضة نينوى وملف سنجار

شهدنا سابقاً العديد من الدعوات الرسمية للمشاركة في المناقشات في اجتماعات، مؤتمرات، ولقاءات، سواء أكانت صادرة عن جهات حكومية أو مؤسسات إعلامية مرموقة

مدعومة من شخصيات نافذة ومؤثرة. غالبًا ما تركزت هذه النشاطات على الأحداث الساخنة والمثيرة للجدل، ومن أبرزها احتلال تنظيم داعش لأجزاء واسعة من العراق، بما في ذلك مراكز محافظات ومناطق محيطة ببغداد، علاوة على المناطق التي تسكنها مكونات عراقية أصيلة كالأيزيديين، المسيحيين، الشبك، والكاكائيين. ومن بين تلك المناطق كانت سنجار وتلكيف والحمدانية، حيث تعرض سكان تلك المناطق لجرائم مروعة شملت القتل الجماعي، الاختطاف، واغتصاب النساء والفتيات، مع تحمل الأيزيديين العبء الأكبر من المآسي والخسائر.

بعد تحرير تلك المناطق، برزت صراعات شديدة على المناطق المحررة، وخاصة سنجار التي أصبحت مسرحًا لتواجد عسكري كبير، من بينها قوات مرتبطة بحزب العمال الكردستاني-تركيا، والتي قامت بتشكيل مجموعات مسلحة محلية، إضافة إلى تأسيس "حزب الحرية والديمقراطية الإيزيدي⁵⁴" التابع عقائديًا للحزب ذاته. كما شاركت في معارك التحرير تشكيلات متنوعة مثل الحشد الشعبي، الشرطة الاتحادية والمحلية، وحتى الجيش العراقي. ورغم تحرير المنطقة، ظلت الإدارة المحلية الشرعية لقضاء سنجار تعمل بشكل غريب من المنفى في إقليم كردستان، حيث يتولون مهامهم رسميًا وإداريًا دون تواجد فعلي على الأرض.

تجدر الإشارة إلى أن الإدارة الشرعية لغالبية المسؤولين المحليين، كالقائمقام ومدراء النواحي، تجمعهم انتماءات للحزب الديمقراطي الكردستاني. الحزب هذا متمسك بإدارة سنجار رغم التخلي عنها خلال أصعب الظروف أثناء احتلال داعش. بالمقابل، بدت الإدارات المحلية في محافظة نينوى وحتى الاتحادية عاجزة عن فرض سيطرة إدارية كاملة

⁵⁴ حزب الحرية والديمقراطي الإيزيدي في سنجار، هو إمتداد لحركة الحرية الديمقراطية الإيزيدية (تفدا) في عام 2013. يهدف تنظيم المجتمع الإيزيدي، حصل الحزب على ترخيص رسمي من قبل الحكومة العراقية الفيدرالية – وزارة الداخلية، له إمتداد مع حزب الاتحاد الديمقراطي السوري وحزب العمال الكوردستاني التركي، قرّر مجلس القضاء العراقي حل حزب الحرية والديمقراطي الإيزيدي بعد أن شارك في الانتخابات العراقية المحلية والبرلمانية، جاء قرار الحل رَجْمًا بالتنسيق بين الحكومة العراقية مع التركية وجهات محلية أخرى.

على سنجار؛ ربما لتجنب تعقيد مصالحها مع إقليم كردستان، مما جعل وضع سنجار معلقاً بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم.

في إحدى جلسات النقاش المفتوحة التي عقدت في أربيل بحضور السيد نيجيرفان بارزاني وسمو الأمير وبابا شيخ الإيزيديين، تجرأ حينها محافظ نينوى السابق نجم الجبوري للتعليق مباشرة أمام نيجيرفان بارزاني قائلاً: "أنتم (الحزب الديمقراطي الكردستاني) لا ترضون بحكم سنجار بأقل من 100%"، في إشارة واضحة إلى رغبة الحزب في السيطرة المطلقة على المنطقة. هذا الأمر يعتبر شبه مستحيل بعد أحداث 3 أغسطس 2014. واحتلال داعش للعديد من مناطق نينوى.

للأسف، نواجه اليوم حقيقة مفادها أن الأيزيديين غير قادرين على فرض أنفسهم وإدارة مناطقهم بشكل مستقل. كان من الأفضل لهم أن يثبتوا للعالم قدرتهم على قيادة هذه المناطق وإدارة شؤونهم ذاتياً، خاصة بعد كل ما مروا به من محن وما وصل إليه حالهم، وخصوصاً سكان سنجار.

(101)

الصراعات السياسية على سنجار وسهل نينوى

قبل وقوع مأساة الإبادة الجماعية للإيزيديين في سنجار بتاريخ 3 أغسطس 2014، كانت المنطقة تخضع تقريباً لسيطرة إقليم كردستان، بما يشمل مناطق سهل نينوى وقضاء سنجار. كانت الهيمنة الكردية واضحة من خلال الإدارة المحلية، حيث إن غالبية المناصب الإدارية، مثل القاءمقام ومدراء النواحي وغيرهم من المسؤولين، كانت مرتبطة بسلطات الإقليم، وتحديدًا بالحزب الديمقراطي الكردستاني الذي فرض نفوذه على تلك المناطق.

إلا أن الأحداث التي شهدتها المنطقة، بدءاً من الاحتلال وصولاً إلى التحرير، أحدثت تغييراً جذرياً في موازين القوى. برزت أصوات كثيرة معارضة لسياسات الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد انسحاب القوات الكردستانية وترك أهالي سنجار في مواجهة مصيرهم

المجهول أمام تنظيم داعش. هذا الانسحاب أدى إلى كارثة إنسانية راح ضحيتها الآلاف، بين قتلى ومخطوفين، بما في ذلك نساء وفتيات وشيوخ وأطفال.

مع تطورات الأوضاع، ظهرت معارضة شديدة لفكرة إعادة الإدارة السابقة إلى سنجار، بل وحتى رفض عودة قوات البشمركة، حتى في حالة التوصل إلى اتفاق بين الحكومة الاتحادية وسلطات إقليم كردستان. وتعززت هذه المعارضة في ظل تصاعد الصراع بين أنصار حزب العمال الكردستاني وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني، بحيث اندلعت مواجهات إعلامية وأحياناً مواجهات ميدانية محدودة.

من جهة أخرى، ظهر صراع آخر بين أنصار الحشد الشعبي، الذين أسهموا في تحرير سنجار ومناطق سهل نينوى، وأنصار الحزب الديمقراطي الكردستاني الذين يسعون لاستعادة السيطرة الكاملة على هذه المناطق. ولكن الواقع الأمني في المنطقة يعكس وجود قوى متعددة مثل حزب العمال الكردستاني والحشد الشعبي وقوات أخرى، مما يعيق أي عودة محتملة لقوات البشمركة من كلا الحزبين الكرديين الرئيسيين (الديمقراطي والاتحاد الوطني).

هذا الصراع المستمر أثر سلباً على أوضاع النازحين وأعاق العودة إلى مناطقهم الأصلية في سنجار. قامت حكومة الإقليم ومؤسسة البارزاني الخيرية، التي تدير معظم مخيمات النازحين في دهوك، بوضع عراقيل لجهود الحكومة الاتحادية الرامية إلى إنهاء ملف النزوح. ووصل الأمر إلى رفع دعوى رسمية من قبل وزيرة الهجرة والمهجرين أمام المحكمة الاتحادية ضد رئيس الإقليم ورئيس حكومته ووزير داخليته المسؤول بشكل مباشر عن ملف المخيمات.

المسألة تجاوزت أزمة سنجار لتشمل التدخلات الأخرى من قبل سلطات الإقليم في شؤون الأقليات مثل الشبك والمسيحيين. على سبيل المثال، قوبلت تعيينات مديري ناحيتي بعشيقة وألقوش بخلافات وضغوط سياسية. كان هذا الموضوع محور إحدى جلسات النقاش التي نظمتها منظمات مرتبطة بالاتحاد الأوروبي في أربيل.

للأسف، لاحظت خلال النقاش وجود أصوات من داخل أهالي سنجار تشجع على عدم عودة النازحين إلا بعد إعادة قوات البشمركة والآسايش وباقي المؤسسات الأمنية التابعة للإقليم، وهو أمر يبدو صعب التحقيق. كمشارك في الجلسة، كنت من بين الداعمين لضرورة عودة النازحين إلى ديارهم في قضاء سنجار ومناطقها التابعة من نواحي ومجمعات وقرى، مع التأكيد على أهمية منع التدخلات الخارجية في شؤون الأقليات. شددت على أن الحل الأمثل يتمثل في تمكين السكان المحليين من إدارة شؤونهم بعيداً عن أي ضغوط أو تدخلات سياسية.

(102)

شراء الذمم (أصوات المعارضين)

قبل ظهور تنظيم داعش وسيطرته على مساحات واسعة من الأراضي، بل وحتى محافظات بأكملها، وخلال الدورة البرلمانية الثانية بين عامي 2010 و2014، كانت هناك بعض الأصوات النشاز داخل البرلمان من أعضاء مجلس النواب، سواء من الكتل العربية أو الكردستانية. هذه الأصوات كانت تتسم بالتشدد في القضايا المتعلقة بإقليم كردستان، مهما كانت صغيرة أو كبيرة.

واعتقد أن هذه الأصوات ما زالت حاضرة حتى الآن، بما في ذلك الدورة البرلمانية الحالية (الخامسة). يتجلى ذلك بوضوح فيما لاحظناه أثناء مناقشة الموازنة الثلاثية (2023-2025)، حيث تظل العراقيل أمام التخصيصات المالية للإقليم قائمة، خاصة من جانب بعض النواب العرب (شيعة وسنة).

لا يخفى أيضاً أن هناك أصواتاً مماثلة داخل الكتل البرلمانية الكردستانية، وإن كانت أقل حدة. ولكنها تركز على قضايا مثل الفساد في الإقليم أو مشكلات رواتب الموظفين، وهي قضايا طالما أثارت احتجاجات واعتصامات في مناطق مختلفة. فمثلاً، في عامي 2023 و2024، شهدت بعض مناطق السليمانية توقفاً شبه كامل للدراسة بجميع مراحلها، بما في ذلك الصفوف المنتهية. وعليه، وضعت سلطات الإقليم خطاً مبرمجاً لمحاولة استمالة

هذه الأصوات المعارضة بطرق شتى. شملت هذه الأساليب أحياناً الإغراءات المالية أو العقارية، بهدف كسب دعمهم أو على الأقل إسكاتهم.

أتذكر حالتين بارزتين من هذه الأصوات المعارضة. الأولى تعود لأحد النواب العرب من أطراف الموصل الذي كان على الدوام يعارض حقوق الإقليم وسياساته خلال الدورة البرلمانية الثانية وفي دورات لاحقة. عندما التقيت به مرة أخرى عام 2018، لاحظت أن موقفه أصبح أكثر ليونة مقارنة بالماضي. وفي أحد الأيام خلال الدورة البرلمانية الرابعة، وبينما كنت في مطار أربيل في طريق العودة إلى بغداد، تفاجأت بوجوده في الصالة نفسها. سألته عن سبب وجوده في أربيل، فأجاب بابتسامة أن الأوضاع تغيرت، وأنه أصبح يملك بيتاً في أربيل يقيم فيه بين الحين والآخر. بدا واضحاً أن هذا المنزل كان ثمناً لصمته وتراجعته عن مواقفه المتشددة.

الحالة الثانية تتعلق بعضو كردي من أحد القوائم الكردستانية في بغداد. كان صوته عالياً وكان دائماً ما يشكل إحراجاً لسلطات الإقليم بسبب مواقفه المعارضة وسلوكه الرقابي في البرلمان. لكنه بمرور الوقت أصبح أكثر مرونة بل وصامتاً تماماً إلى درجة أنه بدأ يتغيب عن الجلسات. وبعد الاستفسار عنه، تبين أنه حصل بيت كبير في إحدى القرى الراقية بأربيل مقابل تخليه عن مواقفه المعارضة.

هذه الحالات تجسد المفارقة بين المبدأ والمصلحة، وكيف يمكن لتلك الفجوة بينهما أن تتسع إلى الحد الذي تصبح فيه المبادئ مجردة من قيمتها حين تقف أمام الإغراء.

(103)

قانون من أين لك هذا ؟

هذا الشعار أو الحملة، وحتى إذا تم تشريع هذا القانون، يُعد خطوة رادعة للفسادين الذين ضخموا ثرواتهم من خلال سرقة أموال الشعب العراقي. كما يمثل نقطة فاصلة في جهود مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين داخل العراق وحتى خارجه.

الفساد في العراق يشكل التحدي الأكبر أمام الحكومات العراقية المتعاقبة، حيث اتّسمت جهودها بالضعف مقارنة بحجم الفساد المستشري في مؤسسات الدولة. لذلك، بات من الضروري توحيد الجهود والعمل على تفعيل قانون "من أين لك هذا". لكن لسوء الحظ، هناك تباطؤ واضح في المضي قدماً نحو تنفيذ هذا القانون، حيث أن العديد من المشاركين في الحكومات المتعاقبة مشكوك في نزاهتهم بسبب شبهات فساد تطالهم بشكل أو بآخر.

ينص هذا القانون على مراقبة أموال موظفي الدولة من مستوى مدير عام وما فوق، بحيث تُعتبر أي ثروة لا تتناسب مع الراتب الرسمي شبهة جديرة بالتحقيق. كما يُلزم القانون بمتابعة جميع الممتلكات والحسابات البنكية للمسؤولين الحاليين والسابقين، ومنح المحاكم الصلاحية بمصادرتها إذا ثبت مصدرها غير القانوني. إلى جانب ذلك، يحظر القانون تعيين المسؤولين لأقاربهم أو ذويهم بأسلوب المحسوبية، أو عملهم في التجارة وتحقيق مكاسب مالية من مناصبهم، مع فرض عقوبات تصل إلى السجن المؤبد ومصادرة جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة.

ومع ذلك، وكما أُشير سابقاً، هناك شكوكٌ تحوم حول إمكانية تنفيذ هذا القانون، حتى لو تم تشريعه. إذ يخشى الكثيرون أن تُعيقه ممارسات التوافقات السياسية والمحاصصة وصفقات المصالح التي أثرت سلباً على فتح الملفات الهامة المتعلقة بالفساد، ما كبّد الدولة خسائر تجاوزت مئات المليارات من الدولارات.

لا بد من الإشارة إلى أن عدداً قليلاً من القادة السياسيين دافعوا عن هذا القانون ودعوا لتفعيله، وأبرزهم السيد مقتدى الصدر الذي شدد على ضرورة أن يشمل القانون كلا السلطتين التشريعية والتنفيذية. ومع ذلك، وبعد فوز التيار الصدري⁵⁵ بـ 73 مقعداً برلمانياً وسعيه لتشكيل حكومة أغلبية سياسية، لم تتحقق تلك الطموحات. ولو أُتيحت الفرصة

⁵⁵ التيار الصدري، هي حركة وطنية إسلامية شيعية عراقية بقيادة مقتدى الصدر، أنهى التيار الصدري كأكبر حزب سياسي في الانتخابات العراقية البرلمانية في أكتوبر 2021 لحصوله على 73 مقعداً في البرلمان، لكن في يونيو 2022 وخلال الأزمة السياسية العراقية، استقالت كتلة مقتدى الصدر من البرلمان.

لتشكيل هذه الحكومة، لربما تم اتخاذ خطوات فعلية نحو تشريع وتفعيل قانون "من أين لك هذا".

من الجدير بالذكر أن فكرة هذا القانون قُدمت مكتوبة من قبل النائب محمد علي الزيني⁵⁶، الذي كان رئيساً مؤقتاً للبرلمان لفترة قصيرة عقب انتخابات الدورة الرابعة (2018-2021). ورغم تقديمه المقترح رسمياً إلى هيئة رئاسة البرلمان ولجنة النزاهة النيابية، إلا أن يبقى مصيره مجمداً داخل اللجنة، كما هو الحال مع العديد من القوانين التي تتعارض مع مصالح الفاسدين.

(104)

حول قضية حكم الأعدام ب خالد شمو

هذه القضية التي تورط فيها أحد الشباب السنجاريين زُعمت حول مقتل أحد أفراد عشيرة الجرجرية في سنجار. ورغم إدانة خالد شمو القيراني، تشير الدلائل إلى احتمال ارتكاب الجريمة من قبل شخصيات أخرى، ربما من أصدقائه الذين فروا لاحقاً من العراق واستقروا بإحدى الدول الأوروبية. ولكن خالد وقع في قبضة الشرطة التي يُقال إنها عاملته بقسوة، إذ تعرض للتعذيب بغية انتزاع اعتراف منه، وهو ما حدث فعلياً. بناءً على ذلك، قُدم إلى المحاكمة وتم الحكم عليه بالإعدام، ربما بموجب المادة 4 من قانون الإرهاب.

جهود كثيرة بُذلت على مستوى العراق وإقليم كردستان لتخفيف الحكم أو تغيير مساره. والد خالد، الذي لجأ إلى العديد من الشخصيات الإيزيدية والدينية، كان من بين هؤلاء

⁵⁶ محمد علي صالح الزيني (1939) من النجف – العراق، بكالوريوس هندسة كهرباء/ أنكلترا عام 1962، بكالوريوس قانون جامعة المستنصرية – العراق عام 1973، ماجستير اقتصاديات النفط عام 1977 الولايات المتحدة، دكتوراه اقتصاديات النفط عام 1980 الولايات المتحدة الأمريكية، عضو مجلس النواب العراقي عام 2018، رئيس السن لمجلس النواب العراقي الدورة الرابعة، قدم مقترح قانون (من أين لك هذا) لمجلس النواب العراقي.

الساعين للمساعدة. حينها كنت أقيم في ألمانيا، وعلمت بالحادثة بعد أن اتصل بي والده يطلب المساعدة. تواصلت بدوري مع رئيس محكمة الإرهاب في الموصل الذي أوضح، من وجهة نظره القانونية، أن القضية حُسمت بسبب الاعترافات الموثقة، ولكن أشار إلى إمكانية التقدم باستئناف في بغداد مع تقديم أدلة جديدة تؤكد براءته، لا سيما أن هناك شهوداً أثبتوا وجوده في المخيم أثناء وقوع الجريمة. كما أُشير إلى خيار المصالحة مع أسرة القتيل لإسقاط الدعوى، وإن كان هذا الاحتمال صعباً لكون المتهمين الآخرين ما زالوا هاربين خارج العراق.

بعد نقله إلى سجن الحلة المركزي عقب صدور الحكم، توسلت عائلته بإيجاد وسيلة لنقله إلى سجن السليمانية لتسهيل زيارتهم له. بناءً على طلبهم، رُتبت لقاءً مع وزير العدل آنذاك، السيد حاكم سالار. كان الوزير متعاوناً وأبدى تفهمه للوضع، حتى أنه كلف فريقاً من الوزارة بمرافقة والدي خالد لزيارة سجن الحلة. كما أمر بنقل السجين إلى سجن السوسة في السليمانية خلال أقل من أسبوع.

لاحقاً، استمرت في مساعدة العائلة بترتيب زياراتهم لسجن السوسة حتى ظهرت الحقيقة أخيراً، وتم إسقاط الحكم عن خالد وإعلان براءته. جدير بالذكر أن مجموعة من المحامين الإيزيديين تطوعوا للدفاع عنه، مما ساهم في تحويل قضيته إلى قضية رأي عام لفترة طويلة.

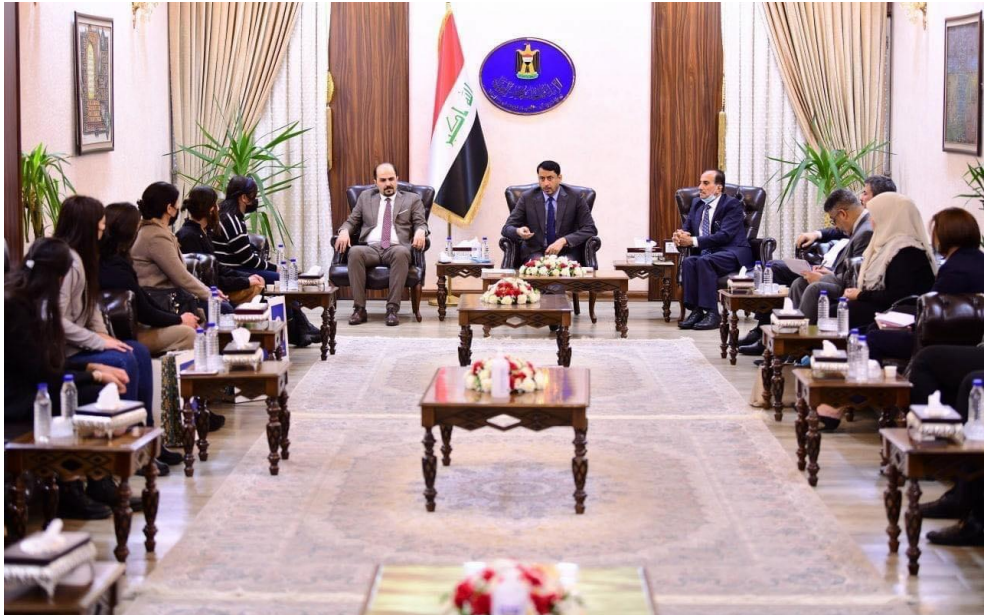
ألبوم الصور



ألبوم الصور



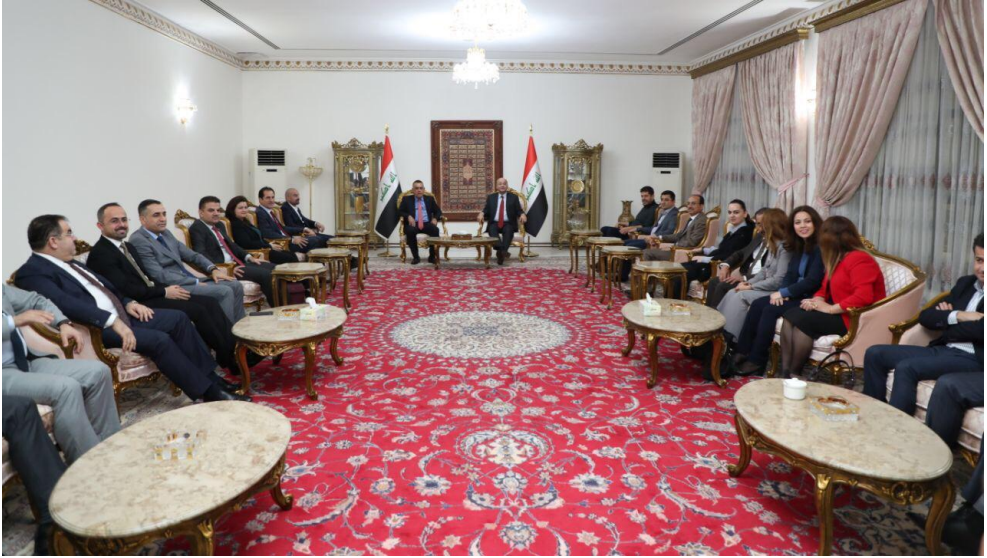
ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



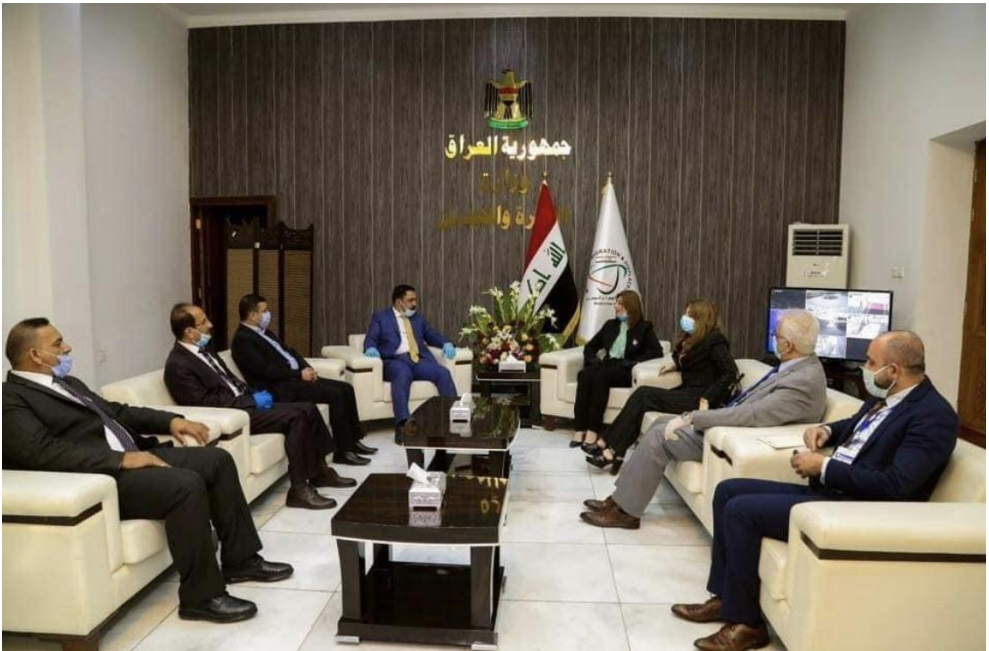
ألبوم الصور



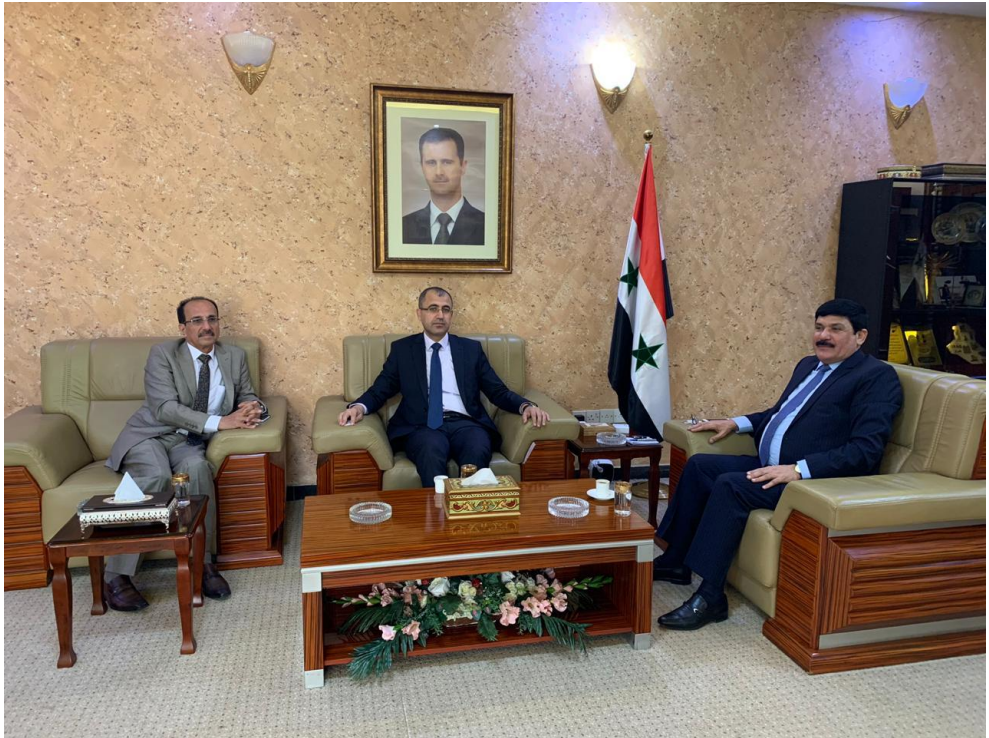
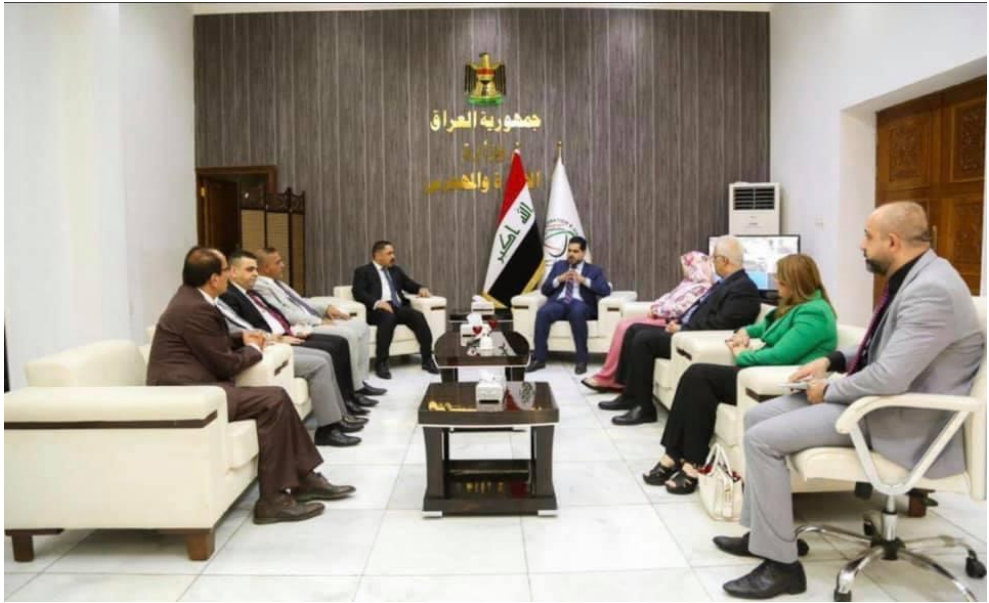
ألبوم الصور



ألبوم الصور



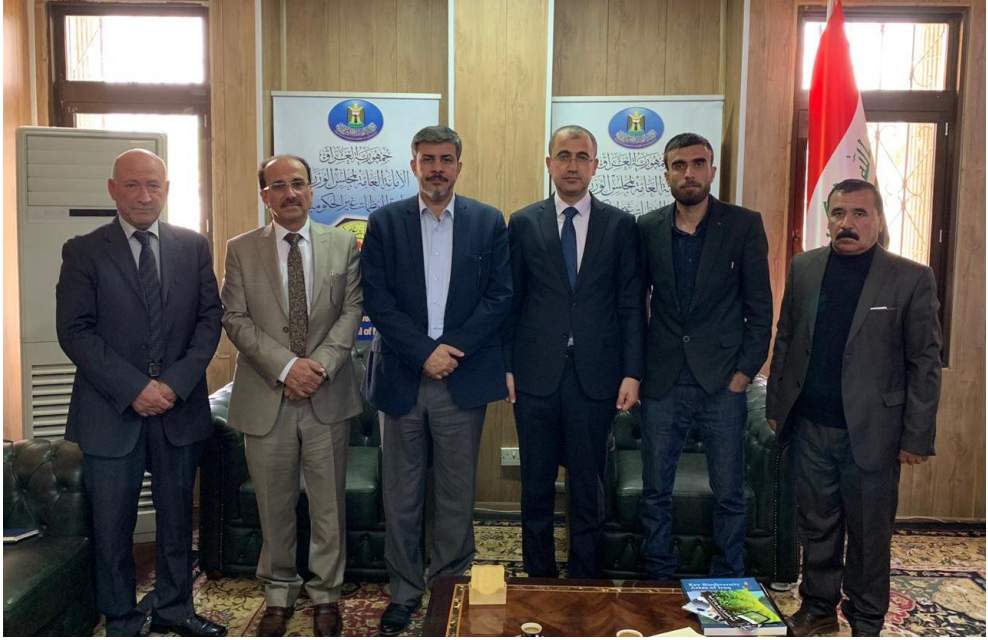
ألبوم الصور



ألبوم الصور



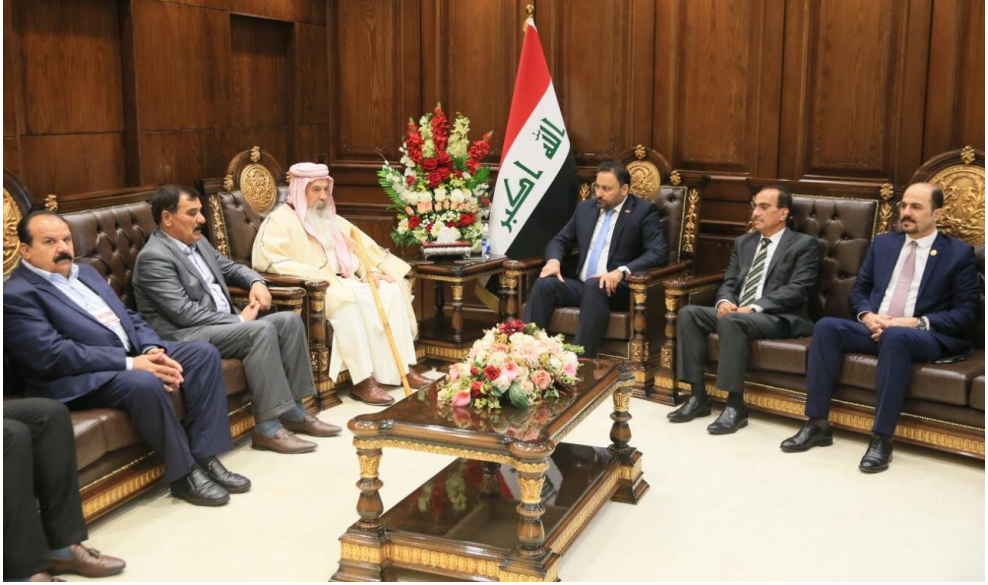
ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



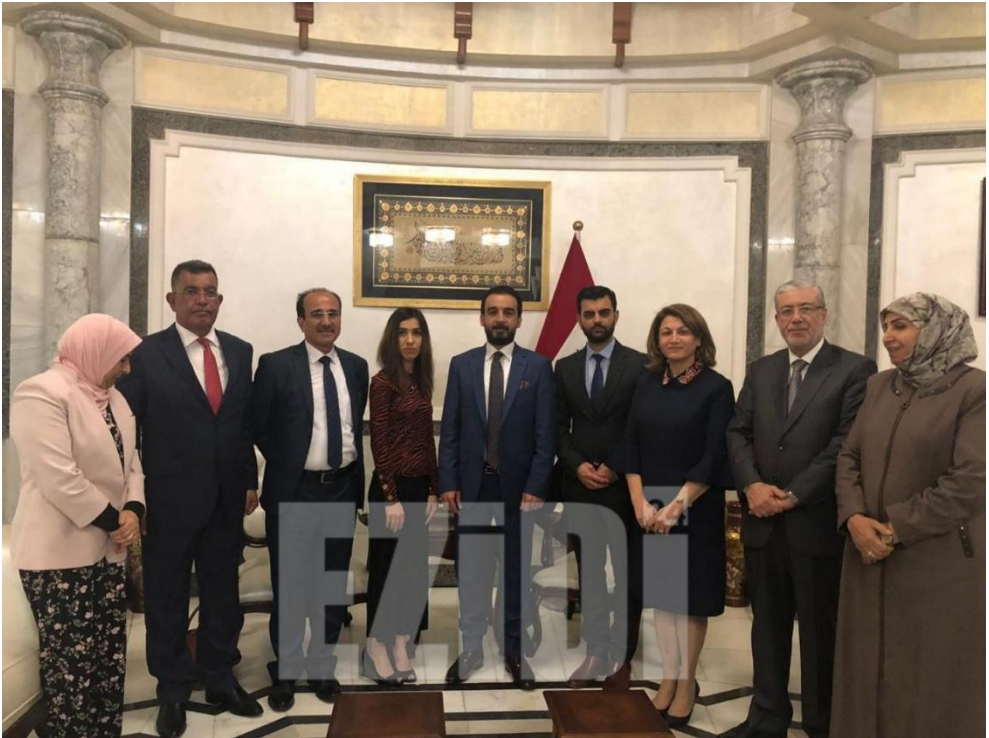
ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



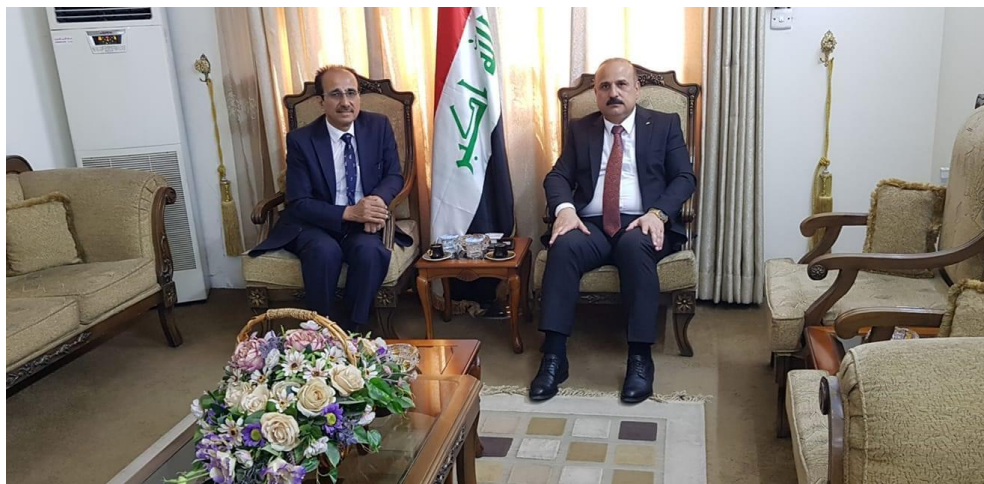
ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



ألبوم الصور



انتخبوا مرشحكم
عن قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني
حسين حسن نرمو

رقم القائمة 162
التسلسل 1



ألبوم الصور

السيد رئيس مجلس النواب ... المحترم

م/ دور الفقهاء في المحكمة الاتحادية

تحية طيبة ...

نحن ممثلي الاقليات من الديانات (المسيحيين ، الاليزيديين ، الصابئة
المنذائين) واستناداً لنص المادة (٢) من الدستور واهمية بناء
الدولة المدنية والمواطنة الصحيحة وعدم اقحام المسائل الدينية والفقهية في
التشريعات القانونية.

نطالب سيادتكم بان يكون دور الفقهاء المشار اليهم في مشروع
قانون المحكمة الاتحادية دور استشاري وان يكون في القضايا الخاصة
بهم اما في التصويت والفصل في القضايا يكون من صلاحية
القضاة.

مع فائق الشكر والتقدير ...

النائب
النايب

النائب يونادم كنا

٢٠١١/٣/٢

النائب هوشيار قرداغ

٢٠١١/٢/٢

النائب بيدء خضر سلمان

النائب به هار محمود فتاح

النائب صائب خدر

٢٠١١/٤/١

النائب اسوان الكلداني

٢٠١١/٧/٢

النائب ربحان حنا

٢٠١١/٢/٢

النائب نوفل الناشي

٢٠١١/٣/٢

کۆماری عێراق
نێهێمی نوێنێرانی
نێهێمی لێهێشتی
فرمانگهی پێڕلهمانی



جُمْهُورِيَّةُ الْعِرَاقِ
بَيْتُ الْمَجْلِسِ
الْجَنَّةُ الدَّاخِلِيَّةُ
الدَّائِرَةُ الْبَيْتِيَّةُ

شؤون اللجان

العدد : ش.ل. / ١ / ١٩ / ٢٠٢٠
التاريخ : ٦ / ١٤ / ٢٠١٨

قرار نيابي
مجلس النواب

رقم (١٩) لسنة ٢٠١٨

قرر مجلس النواب بجلسته الثانية عشر المنعقدة بتاريخ ١٠ / تشرين الثاني / ٢٠١٨ من الفصل التشريعي الاول / السنة التشريعية الاولى / الدورة الانتخابية الرابعة واستنادا الى احكام المادة (٧٠/ اولا) و المادة (٧٢/ ثانيا) من النظام الداخلي لمجلس النواب ماياتي :

تشكيل لجنة العمل والشؤون الاجتماعية والمهجرين في مجلس النواب والتي تضم في عضويتها كلا من السيدات والسادة النواب المدرجة اسماؤهم لاحقا :

ت	السيدات والسادة اعضاء اللجنة	ت	السيدات والسادة اعضاء اللجنة
١	اسعد عبد السادة جاسم عيود العبادي	٧	لليال محمد علي يونس
٢	انسجام عبد الزهرة جواد علي الفراوي	٨	رعد حميد كاظم عواد الدهلكي
٣	نهلة حمد عبد صالح الراوي	٩	كاوة محمد مولود حويز
٤	صادق مدلول حمد جاسم	١٠	صفوان بشير يونس محمد
٥	ستار جبار عبد الله حسن العنابي	١١	بسمة محمد بسيم صبري
٦	فاضل جابر عبد شنين	١٢	حسين حسن نرمو درويش
		١٣	حسين سعيد كاظم علي

محمد الحلبوسي

رئيس مجلس النواب
/ ربيع الاول / ١٤٤٠ هـ
/ تشرين الثاني / ٢٠١٨ م

ألبوم الصور



ألبوم الصور

Council of Representatives MP saib.kh.Naif Head of the Yezidi bloc Member of the Parliamentary Legal Committee		مجلس النواب العراقي النائب صائب خدر نايف رئيس الكتلة الايزيدية عضو اللجنة القانونية البرلمانية
---	---	---

العدد: ٢٧٨
التاريخ: ٢٠٢٠ / ٥ / ٥

السيد دولة رئيس الوزراء المحترم

م/تمثيل الايزيدية في الحكومة

نهديكم أطيب التحيات..

لأكثر من كابينه وزارية وتشكيلة حكومية يتم تغيب الايزيديين من قبل السادة المكلفين بتشكيل الحكومة وكذلك الكتل الكبيرة، ان عملية اختزال المكونات الصغيرة ليست ظاهرة سياسية صحيحة في تمثيل النوع الديني او القومي لأنه يؤثر على استحقاقه في التواجد الصحيح في مفاصل الدولة ومؤسساتها ، ان عدم تمثيلنا في الحكومة ادى الى امتعاض شديد من قبل كافة ابناء الشعب الايزيدي بكل انتماءاته المختلفة وبغية انصاف هذا المكون الذي اشار اليه الدستور العراقي في مادته (٢/ثانياً) بالإضافة إلى تأكيد الدستور على حماية حقوق المكونات.

نطلب منكم بأن يتم منحنا استحقاقنا بشكل مستقل في الحكومة كمكون عراقي أصيل، بما يضمن تمثيل شعبنا الايزيدي بشكل عادل وواضح ومستقل في الحكومة بعيداً عن اي انتماءات وتوجهات اخرى ، وانصافاً لما عاناه شعبنا من اباداة وتهجير وقتل ونزوح، راجين النظر بجدية لمطالبنا المشروع الذي هو انعكاس لمطالب اهلنا الكرام واعلامنا موقفكم.

مع فائق الشكر ولتقدير

النائب
صائب خدر
ممثل الكوتا الايزيدية
٢٠٢٠ / ٥ / ٥

النائب
صائب خدر نايف
٢٠٢٠ / ٥ / ٥
ممثل الكوتا الايزيدية

الغنوان : بغداد - بناية قصر الوتبرات / مجلس النواب العراقي
الاميل : mp.saibkhidir@gmail.com
هاتف : ٧٧٠٢٠٥٩٢٩

كومارى عيراق
نه نجومه نى نوينه ران
حوسين حه سه ن نه رمو



جمهورية العراق
مجلس النواب
حسين حسن نرمو

العدد : ٣٥
التاريخ : ٢٠١٩ / ١١ / ٢٧

الى السيد رئيس اللجنة القانونية النيابية المحترم

م / مقترح زيادة مقاعد كوتا الايزيدية

بعد التحية..

يرجى تفضلكم بالموافقة على ادراج المقترحات ادناه بخصوص زيادة كوتا المكون الايزيدي في قانون مجلس النواب العراقي، علماً اننا جمعنا توافيق للسادة أعضاء المجلس مرفقاً بطلب الى رئاسة مجلس النواب.

المقترحات:

أولاً: زيادة مقاعد كوتا المكون الايزيدي في محافظة نينوى من مقعد واحد الى ثلاثة مقاعد، علماً بأن الكثافة السكانية للأيزيديين تصل الى (٩٠%) من ابناء المكون واكثر من (٣٥٠٠٠٠) ثلاثمائة وخمسون ألف نسمة، أخذين بنظر الاعتبار القرار الصادر من المحكمة الاتحادية حول استحقاق المكون الايزيدي لمقاعد الكوتا وفق كثافتهم السكانية. ثانياً: اضافة مقعد كوتا للمكون الايزيدي في محافظة دهوك كون هنالك (١٠%) من ابناء المكون في الحدود الادارية للمحافظة بواقع ناحية وثلاث مجمعات سكنية كبيرة وعدد كثير من القرى الايزيدية في منطقة زاخو يصل تعدادهم الى اكثر من (٧٥٠٠٠) خمسة وسبعون ألف نسمة.

مع وافر التقدير..

مجلس النواب العراقي
النائب حسين حسن نرمو
النائب

حسين حسن نرمو
عضو مجلس النواب



قرار

مجلس الوزراء

رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٩

قرّر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثامنة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٦ ، ما يأتي :

تأييد مشروع قانون الناجيات الايزديات المرافق ريط كتاب رئاسة الجمهورية ذي العدد : م.ر.ج.١/١/١٠٣٩ والمؤرخ في ٢٠١٩/٤/٤ ، مع الاخذ بعين الاهتمام ملاحظات مجلس الوزراء بحسب الآتي :

١. يكون العنوان (مشروع قانون الناجيات من جرائم تنظيم داعش الإرهابي بما فيها الناجيات الايزديات والمسيحيات والتركمنيات) .
٢. ترك الاحكام المتعلقة بجنسية المولودين من الناجيات لقانون الجنسية ، وإذا ما أريد تنظيم أمور دينية تخص الناجيات الايزديات فيتم الرجوع فيها الى المرجعية الدينية للطائفة .
٣. ان تأسيس مديرية عامة وريطها بالأمانة العامة لمجلس الوزراء لا يمثل الحل الأمثل لمشكلة الناجيات ، وبالإمكان الاستعانة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية للقيام بمهمة الرعاية .

حميد نعيم الفزري
الأمين العام لمجلس الوزراء
٢٠١٩/٧/٢٠

السيد رئيس مجلس النواب ... المحترم
لحنه طيب

اذهنت الفخ ادناه للتعديل المقترح للامر التشريحي
رقم (٣٠) لسنة (٢٠٠٥) الخاص
بالمحكمة الاتحادية

الفخ

~~السيد~~

« ضمان تقيل سائر مكونات لستب
البراق في تشكيلة المحكمة الاتحادية »

~~النائب~~ ~~النائب~~ ~~النائب~~

النائب
يونس مينا
٢٠٠١ / ٣ / ١٦

بيد فخر الكمان
عضو كتلة بابلون

النائب

~~النائب~~

النائب

هو شيا فخر في بلد

٢٠٠١ / ٣ / ١٦

~~النائب~~

٢٠٠١ / ٣ / ١٦

هناك فخرنا
الكتلة الاتحادية
٢٠٠١ / ٣ / ١٦

المكونة لبلدية

د. خالدة خليل
٢٠٠٧ / ٣ / ١٦

ألبوم الصور

السيد رئيس مجلس النواب ... المحترم
م/ دور الفقهاء في المحكمة الاتحادية
تحية طيبة ...

نحن ممثلي الاقليات من الديانات (المسيحيين ، الايزيديين ، الصابئة
المنذانيين) واستناداً لنص المادة (٢) من الدستور واهمية بناء
الدولة المدنية والمواطنة الصحيحة وعدم اقام المسائل الدينية والفقهية في
التشريعات القانونية.

نطالب سيادتكم بان يكون دور الفقهاء المشار اليهم في مشروع
قانون المحكمة الاتحادية دور استشاري وان يكون في القضايا الخاصة
بهم اما في التصويت والفصل في القضايا يكون من صلاحية
القضاة.

مع فائق الشكر والتقدير ...

السيد
النائب
م/ دور الفقهاء في المحكمة الاتحادية

النائب يونادم كنا

٢٠١١/٣/٢

النائب هوشيار قرداغ

٢٠١١/٢/٢

من الملوك المسيحيين

النائب بيده خضر سلمان

النائب به هار محمود فتاح

النائب صائب خدر

م/ دور الفقهاء في المحكمة الاتحادية
٢٠١١/١/٢

النائب اسوان الكلداني

٢٠١١/٢/٢

النائب ربحان حنا

٢٠١١/٢/٢

النائب نوفل الناشي

٢٠١١/٢/٢

Council of Representatives
MP Saib.kh.Naif
Head of the Yezidi bloc
Member of the Parliamentary
Legal Committee
Member of the Committee of



مجلس النواب العراقي
النائب صائب خدر نايف
رئيس الكتلة الايزيدية
عضو اللجنة القانونية البرلمانية

العدد : ٥٦١
التاريخ : ٢٠٢١/٢/٢٤

سعادة سفير الجمهورية العربية السورية في العراق

السيد صطام جدعان ... المحترم

تحية طيبة ...

اشارة الى اللقاء الاخوي الذي عقد مع سعادتكم بحضورنا والنائب حسين نرمو والذي بحثنا فيه مع سعادتكم جملة من القضايا المشتركة من اهمها مناقشة موضوع تعميم رقم (٧) الصادر من وزارة العدل في الجمهورية العربية السورية بتاريخ (٢٠٢١/٢/١٤) والمرفق طياً.
وبعد المناقشة للموضوع واستماعكم وتأييدكم للمطالب الخاصة بالمكون الايزيدي في سوريا نطلب من سعادتكم :

- ١-مفاتيح الجهات المختصة في الحكومة السورية والمؤسسات الرسمية المختصة في الجمهورية العربية السورية للعمل على اعداد صيغة قانونية وتشريعية خاصة للايزيديين في سوريا تضمن لهم استقلالية احوالهم الشخصية اسوة باقرانهم من الاخوة الدروز والمسيحيين وان يتم العمل على اعداد هذه الصيغة القانونية بالتنسيق مع الايزيديين السوريين.
- ٢-العمل على ترتيب زيارة للعاصمة السورية دمشق برئاسة و وفد من الشخصيات الدينية والعشائرية الايزيدية في العراق وايضاً من الايزيديين السوريين بغية اللقاء مع القيادة السورية والجهات الرسمية ذات العلاقة من اجل بحث القضايا الخاصة بالمكون الايزيدي والمواضيع ذات الصلة.

مع فائق الشكر والتقدير ...



النائب
صائب خدر نايف

النائب
صائب خدر نايف
رئيس الكتلة الايزيدية
عضو اللجنة القانونية النيابية
٢٠٢١/٢/٢٤

المرفقات :

- صورة تعميم رقم (٧)

العنوان : بغداد - بناية قصر المؤتمرات / مجلس النواب العراقي
الاميل : mp.saibkhidir@gmail.com
هاتف : ٠٧٧٠٢٠٥٩٣٩

ألبوم الصور

Council of Representatives
MP saib.kh.Naif
Head of the Yezidi bloc
Member of the Parliamentary
Legal Committee

مجلس النواب
النائيب صائب خدر نايف
رئيس الكتلة الايزيدية
عضو اللجنة القانونية البرلمانية

العدد: ٤٩٨ / ٢٠٢٠ / ٢٥
التاريخ: ٢٠٢٠ / ١٠ / ٢٤

السيد رئيس مجلس النواب ... المحترم

م/مشروع قانون الناجيات الايزيديات

نهديكم أطيب التحيات..

سبق وان تم ادراج مشروع قانون الناجيات الايزيديات على جدول اعمال مجلس النواب في الجلسة (١٢) يوم السبت ٢٠٢٠/١٠/٢٤ ولكن تم سحبه بشكل مفاجئ دون معرفة الاسباب.

إن مشروع القانون انفاً من القوانين المهمة لشرجة مظلومة من الشعب العراقي وهم الناجيات والناجين من تنظيم داعش وقد أكد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية على اهميته بالإضافة الى تأكيد العديد من الشخصيات السياسية المحلية والدولية على اقراره ولا ننسى وعد سيادتكم للايزيديين وذوي الضحايا في أكثر من مناسبة بتشريع هذا القانون وإبعاده عن أي تجاذبات سياسية ومعرفلات ادارية.

ولما تقدم نرجو من سيادتكم توجيه الدائرة البرلمانية بأدراج مشروع قانون الناجيات الايزيديات للقراءة الثانية في جدول اعمال الجلسة القادمة انصافاً للناجيات والمظلومين من تنظيم داعش الارهابي.

مع فائق الشكر والتقدير

النائب
صائب خدر
رئيس الكتلة الايزيدية
عضو اللجنة القانونية النيابية

٢٠٢٠ / ١٠ / ٢٥

مجلس النواب العراقي
النائب صائب خدر نايف

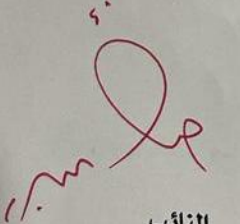
٢٠٢٠ / ١٠ / ٢٤
النائب
صائب خدر نايف
رئيس الكتلة الايزيدية
عضو اللجنة القانونية البرلمانية

معاون: بناية قصر المؤتمرات / مجلس النواب العراقي
ميسر: mp.saibkhidir@gmail.com

ألبوم الصور

Council of Representatives MP Saib.kh.Naif Head of the Yezidi bloc Member of the Parliamentary Legal Committee Member of the Committee of		مجلس النواب العراقي النائب صائب خدر نايف رئيس الكتلة الايزيدية عضو اللجنة القانونية البرلمانية
--	---	---

العدد : ٥٩٥ التاريخ : ٢٠٢٧ / ٤ / ٢٠	معالي الامين العام لمجلس الوزراء ... المحترم <u>م / تعيين مدير عام</u> تحية طيبة ... اشارة الى المادة (٣/ثانياً) من قانون الناجيات الايزديات رقم (٨) لسنة (٢٠٢١) . نرشح الانسة (سراب الياس بركات) المرفق سيرتها الذاتية طياً لمنصب مدير عام دائرة (شؤون الناجيات الايزديات) في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . راجين عرض الموضوع على مجلس الوزراء للموافقة على تعيين الموما اليها . واعلامنا ... مع فائق الشكر والتقدير
--	---

٢٠  النائب صائب خدر رئيس الكتلة الايزيدية عضو اللجنة القانونية النيابية ٢٠٢١/٣/٣٠		المرفقات : - السيرة الذاتية - قانون الناجيات الايزديات ٢٠٢١/٣/٣٠ النائب صائب خدر نايف المكون ايزيدي
---	---	--

السيرة الذاتية



الاسم: حسين حسن نرمو

التخصص: كاتب ومحلل سياسى واجتماعى

المؤهلات الأكاديمية

بكالوريوس هندسة - جامعة الموصل، 1984

التدريس الأكاديمي: خبرة تدريسية في معاهد التكنولوجيا: النمرود، الموصل، ودهوك

الخبرات المهنية

كاتب مقالات في الشؤون السياسية والاجتماعية، مع اهتمام خاص بقضايا العراق وكوردستان والإيزيديين.

عضو هيئة التحرير في جريدة "قنديل" (2002 - 2005)، ورئيس تحرير موقعها الإلكتروني منذ عام 2006.

عضو مجلس النواب العراقي:

- الدورة البرلمانية الثانية (2010 - 2014)
- الدورة البرلمانية الرابعة (2018 - 2021)
- ممثلًا عن قائمة التحالف الكوردستاني - الاتحاد الوطني الكوردستاني.
- عمل ضمن لجان: الخدمات والإعمار، العمل والهجرة، والأوقاف والشؤون الدينية.
- شارك في مؤتمرات وورش عمل برلمانية على المستويين الدولي والإقليمي في دول مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، كرواتيا، كوسوفو، تركيا، الأردن، لبنان، إيران، الكويت، وسوريا

النشاطات الثقافية والاجتماعية

- مشارك نشط في الفعاليات الثقافية والسياسية والاجتماعية منذ هجرته إلى ألمانيا عام 1996.
- مستشار للمجلس الروحاني الإيزيدي الأعلى. (2017 - 2019)
- مساهم في جهود التوثيق والبحث حول قضايا الإيزيديين.
- تم تكريمه من عدد من المنظمات غير الحكومية تقديرًا لدوره في المجالات الإنسانية والأكاديمية.

المؤلفات والمقالات

- كتاب بعنوان "الإيزيديون وأزمة القيادة"، طبع ونشر في كوردستان عام 2024.
- نشر العديد من المقالات في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية التي تناولت القضايا السياسية والاجتماعية الراهنة.
- أعمال أدبية بانتظار النشر.

الفهرست

3	الإهداء
4	المقدمة
الفصل الأول	
8	مجلس النواب العراقي الدورة النيابية الثانية (2010-2014)
246	البوم الصور
الفصل الثاني	
259	مجلس النواب العراقي الدور النيابية الرابعة (2018-2021)
346	البوم الصور
477	السيرة الذاتية